



اهداءات ٢٠٠٣

الدكتور/ محمد طلعت الغنيمي

الإسكندرية

المجتمع التكنولوجى الحديث

دكتور حازم السيدوى

تقديم
دكتور زكى بنخيس محمود

تقدير

هذا الكتاب الذى أقدمه اليوم لم يكن نتيجة تخطيط مسبق • فهو فى الواقع عبارة عن مجموعة من الأبحاث كتبها فى مناسبات وفى تواريخ مختلفة ، ويجمعها كلها أنها ترتبط بشكل عام بموضوع واحد وهو « مظاهر المجتمع الحديث وتأثير الثورة التكنولوجية عليه » • وقد رأيت - بتشجيع من بعض الأصدقاء - أن أجمع هذه الأبحاث فى مؤلف واحد مما قد يزيد الفائدة منه ، خاصة وأنها قد نشرت فى أماكن متفرقة وأغلبها غير متاح الآن •

وقد كانت تراودنى دائما فكرة اعداد كتاب فى هذا الموضوع ، وبحيث أعيد صياغة الأفكار التى أوردتها سابقا فى شكل أكثر اتساقا • ولكنى ادراكا منى بما تحمله الحياة عندنا من مشاغل يومية وما يفرض على أستاذ الجامعة من الكتابة لطلبة ، خشيت أن يؤدى الانتظار الى قبر الفكرة تماما • ولذلك فقد اقتنعت - مؤقتا - بتجميع هذه الأبحاث فى هذا المجلد •

وقد كتبت الأبحاث الثلاثة التى يتضمنها هذا الكتاب فى ظروف مختلفة ، وهذا ما يوضح الى حد بعيد ما يشوب الكتاب من قصور أعترض عنه مقدما • فالدراسة الأولى من حيث تاريخ الصدور « مجتمع الاستهلاك على ضوء أحداث مايو ١٩٦٨ فى فرنسا » - قد كتبت فى شكل أشبه بالذكرات الخاصة وحيث دفعنى اليها الرغبة فى تسجيل الأحداث التى عشتها بالصدفة لثورة الطلبة فى فرنسا فى مايو ١٩٦٨ • فبعد سافرت فى تلك السنة الى باريس بدعوة من Ecole Pratique des Hautes Etudes فى السربون لالقاء بعض المحاضرات عن اقتصاديات الشرق الأوسط لطلبة صنديقى الأستاذ P. Marthelot • وقد وصلت فرنسا فى النصف الثانى من أبريل ، والتقيت لقاء واحدا مع مجموعة طلبة الأستاذ مارتيلو ، لكى أكتشف بأننى وصلت فى

لحظة من أخطر لحظات الانفجار الطلابي في باريس • وبعدها بيوم واحد ، على ما أذكر ، قام اضراب عام للطلبة يعد من أشد الاضرابات خطورة • وهكذا تابعت أحداث مايو في فرنسا في تلك السنة ، وبات واضحا أن الهدف الذي حضرت من أجله قد أصبح غير ذي موضوع • وفي نفس الوقت ظهر لي جليا أن حركة الاضطراب في فرنسا في ذلك الوقت لم تكن حركة عادية • وأنها على العكس - تمثل نوعا من الثورة الجديدة • وأثارتني التجربة ، وخالجنى شعور بأنني أعيش أياما تاريخية • ولذلك فقد رأيت أن أحاول أن أسجل انطباعاتي عن هذه الفترة ، فقامت بذلك في شهر أغسطس من نفس السنة • وأثناء كتابة هذه المذكرات ورد على خاطري أن أنشرها على الرأي العام في مصر • ولذلك فأنني لم أحاول في هذه المقالة أن أشير الى أية مراجع ، وغلب عليها أسلوب السرد في شكل انطباعات • وبعد عودتي الى مصر نشرتها كملحق للأهرام الاقتصادي ظهر في ١٥ أكتوبر ١٩٦٨ •

أما البحث الثاني - من حيث تاريخ الصدور - فقد أعدته للمعدد الأول من مجلة « عالم الفكر » التي تصدر في الكويت ، وكان العنوان المقترح على هو « التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث » • وقد قمت باعداد البحث المطلوب • ونظرا لأنني بحسب التكوين الاقتصادي ، فقد غلبت الجوانب الاقتصادية بحيث تقلصت الجوانب السياسية الى حد بعيد • وازاء هذا التطور غير المتوازن للدراسة فقد أضفت الى عنوان المقالة تحديدا بأنها « وجهة نظر اقتصادي ! » •

والبحث الثالث أعد أيضا لنفس المجلة (عالم الفكر) بعنوان « الأوتوميشن والاقتصاد » ، وكان العنوان المقترح على « الآثار الاقتصادية للأوتوميشن » ، ولكنني اكتشفت أن الدراسة تطورت معي الى التعرض أيضا لآثار الثورة العلمية التي صاحبت الأوتوميشن على علم الاقتصاد ذاته ، ففضلت العنوان المتقدم •

وازاء كل ما تقدم يتضح ما قد يبدو من أوجه انتقاد للمكتاب • فالأبحاث

التي يتضمنها لم تكتب دائما لنفس الجمهور • فعلى حين أن بعثي « التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث » و « والاوتوميشن والاقتصاد » قد كتبنا - بوجه عام - للقارئ المتخصص مما استتبع ضرورة الإشارة للمراجع ، فان دراسة « مجتمع الاستهلاك » تبدو خلوا من اية اشارة للمراجع •

كذلك فانه بالنظر الى ان فكرة اعداد كتاب متكامل لم تكن واردة ، فان القارئ سيجد بالضرورة بعضا من التكرار • وبالمثل فان امتداد هذه الدراسات عبرة فترة من الزمن - وان كانت ليست طويلة ١٩٦٨ - ١٩٧٢ - يؤدي بالضرورة الى الرغبة في التعديل • ولكن نفس الاعتبارات التي دعنتي الى اصدار الكتاب في شكله الحالي دون انتظار لاعداد مؤلف جديد هي نفسها التي أقنعتني بجدوى ابقاء الدراسات على شكلها دون أدنى تعديل •

وقد رأيت فقط أن أعيد ترتيب هذه الدراسات دون التفات الى تواريخ صدورها • فوضعت أولا « التنظيم السياسي للمجتمع التكنولوجي الحديث » لأنه يتناول خصائص هذا المجتمع • ثم وضعت بعد ذلك « مجتمع الاستهلاك » لأنه يتناول جانبا محددا من هذا المجتمع الجديد ، وهو بعض الآثار الاجتماعية والنفسية للأوضاع الجديدة ، كما أنه يتعرض لتسجيل أحداث محددة بالذات وهي ثورة الطلبة في فرنسا في مايو ١٩٦٨ • وبعد ذلك وضعت « الاوتوميشن والاقتصاد » لأنه يتناول مظهرا جديدا من مظاهر الثورة التكنولوجية الحديثة في علوم السبرناطيقا وفي التحكم الذاتي • وأخيرا رأيت أن اضيف في « خاتمة » بعض الانطباعات عن العالم الثالث في مواجهة ثورة التكنولوجيا •

والواقع أنه ينبغي أن اضيف شيئا هاما - مادمت قد أوردت قصة الكتاب في هذا التصدير - ذلك أنني شعرت بسعادة غامرة عندما وجدت تشجيعا من أستاذي الدكتور زكي نجيب محمود عندما قرأ « مجتمع الاستهلاك » حين رأته لأول مرة وكان ذلك في الكويت في سنة ١٩٦٩ ، ثم وجدت منه نفس التشجيع عندما نشرت مقالات مجلة «عالم الفكر» • وذلك كله أكد عزمي على

اصدار الكتاب ، فكان أن تفضل الأستاذ الدكتور زكي نجيب محمود بأن قدم له • وهو شرف أعتر به •

- وأخيرا فاني أود أن أشكر « الأهرام الاقتصادي » ، ومجلة « عالم الفكر » لسماحهما بإعادة نشر الدراسات المقدمة •

حازم الببلاوى

زينينا - رمل الاسكندرية

ابريل ١٩٧٢

محتويات الكتاب

تقديم بقلم دكتور زكى نجيب محمود
التنظيم السياسى فى المجتمع التكنولوجى الحديث
مجتمع الاستهلاك ، ثورة الطلبة
الأوتوميشن والاقتصاد
خاتمة : العالم الثالث فى مواجهة الثورة التكنولوجية

تقديم الكتاب

بقلم : الدكتور زكى نجيب محمود

جاءت في تاريخ الجبرتي عبارة قصيرة - ولكنها مشحونة بالدلالة - قدم الكاتب فيها صورة للمركز العلمى الذى أقامه الفرنسيون فى القاهرة ، ولم يكن قد مضى على وصول نابليون بجنوده على مصر الا فترة وجيزة ، وقد بدأ الجبرتي صورته الوصفية بقوله : « احدثوا على التل المعروف بتل العقارب بالناصرية ، ابنية وكرانك وأبراجا ، ووضعوا فيها عدة من آلات الحرب ... وافرخوا للمدبرين (العلماء القادحين على معامل التجارب) والفلكيين وأهل المعرفة والعلوم الرياضية ، كالهندسة والهيئة والنقوشات والرسومات والمصورين والكتبة والحساب والمنشئين ، حارة الناصرية ... واذا حضر اليهم بعض المسلمين ممن يريدون الفرجة لا يمنعونهم الدخول الى أعز أماكنهم ، ويتلقونه بالبشاشة والضحك ... ومن أغرب ما رأيته فى ذلك المكان أن بعضهم قد أخذ زجاجة من الزجاجات الموضوع فيها بعض المياه المستخرجة ، فصب منها شيئا فى كأس ، ثم صب عليها شيئا من زجاجة اخرى ، فعلا الماء وصعد منه دخان ملون حتى انقطع وجف ما فى الكأس وصار حجرا أصفر ... أخذناه بأيدينا ونظرناه ، ثم فعل كذلك بهياه اخرى فجمد حجرا أزرق ، وبأخرى فجمد حجرا أحمر يا قوتيا ، وأخذ مرة شيئا قليلا جدا من غبار أبيض ووضعه على السندال وضربه بالمطرقة بلطف ، فخرج له صوت هائل كهو صوت القربانة ، انزعجنا منه فضحكوا منا ... وأداروا زجاجة فتولد من حركتها شرر يطير بهلاقة أدنى شئ كثيف ، ويظهر له صوت وطققة ، واذا لمس شخص وتو خيطا نظيفا متصلا بها ، ولس آخر الزجاجة الدائرة ، أو قرب منها بيده الأخرى ، ارتج بدنه وارتعد جسمه وطققت عظام أكتافه وسواعده فى الحال ، برجة سريعة ، ومن لمس اللامس أو شيئا من ثيابه أو شيئا متصلا به ، حصل له ذلك ولو كانوا ألفا أو

أكثر ، ولهم فيه أمور واحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا يسعها عقول أمثالنا » (عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، حوادث سنة ١٢١٣ هـ) .

قلت انها عبارة قصيرة ، ولكنها مشحونة بالدلالة ، ومن أوضح دلالتها انها وان تكن عبارة تصور زيارة قام بها مصري لمركز علمي اقامه الفرنسيون فور وصولهم غزاة لمصر ، عندما كان القرن الثامن عشر قد اخذ يغلُق أبوابه لتنتفتح بعدها أبواب القرن التاسع عشر ، الا انها في اعماقها صورة موجزة مركزة للحظة التقت فيها حضارتان : جديدة وافدة وقديمة راكدة ، فكانت أجهزة الحضارة الجديدة الوافدة في أعين أبناء الحضارة القديمة الراكدة - وای أبناء ؟ عليا العلية من مثقفهم ، بمقدار ما كانت ثقافة الجبرتي بالقياس الى ثقافة الجماهير من أبناء الشعب العريض - أقول ان أجهزة الحضارة الجديدة قد بدت لأعين تلك العلية المصطفاة من رجال الفكر في الحضارة العتيقة ، وكأنها الاعيب السحرة ، فكلما تفجرت تجربة كيمساوية امامهم بصوت ، اخذهم الفرع فضحك الغزاة الفاتحون ضحك من جاء يحمل معه العلم الجديد ، ممن كانوا قد عشت ابصارهم من عتمة الجهالة والركود ، ولعل الجملة الأخيرة من النص المختار ، فيها ما يلخص الموقف الحضاري عندئذ اكمل تلخيص واجلاه ، اذ يقول الجبرتي - بعد أن أبصر علماء القوم يداعبونهُ هو وزملاءه ببعض مظاهر الكهرباء - « ولهم فيه أمور واحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا يسعها عقول أمثالنا » .

كانت تلك هي اللحظة الفريدة في تاريخنا الفكري ، التي آذنت بشوط حضاري جديد نبدأ السير فيه ، لناخذ عن هؤلاء القوم علوهم وآدابهم ، ولقد اخذنا نفذ السير ما وسعنا الهمة ، وننقل من علوهم وآدابهم ما أسعفتنا القدرة وأعانتنا الظروف ، طوال القرن التاسع عشر ونصف القرن العشرين .

فليس الانتقال من عصر حضاري الى عصر ، العوبة يلهو بها من اراد أن يلهو وفي أي وقت اراد ، لا ، ليس هذا الانتقال شربة يجرعها من شاء حيثما شاء وكيفما ، بل انه لأقرب الى جهاد المؤمنين ، فيه الصبر وفيه العناء وفيه الاخلاص وفيه التضحيات ، ألا ما أسرع ما تضلنا اللغة بالفاظها ، فتعطينا

اللفظة الواحدة ، فيسهل علينا نطقها وتداولها في الحديث ، ثم ما هو الا أن نظن بذلك أن قد فرغت مهمتنا وتحقق الأمل ! فهذه كلمة « حضارة » : يقولون لنا « حضارة العصر » فنردد بعدهم القول « حضارة العصر » ، ونظال نردد ونردد ، بكلام منطوق مرة ، ومكتوب مرة ، ومذاع على الناس مرات . وعندئذ توشك النفس أن تنجح في خداع نفسها ، إذ توشك على الاعتقاد بأنها قد لبست حضارة العصر بالفعل ما دام اللفظ « حضارة العصر » قد دار على الألسنة كل هذا الدوران ! لكن هذه اللفظة ، أو هاتين اللفظتين ، وراءهما ما وراءهما من تفاصيل تعد بالآلاف ، ان « حضارة العصر » ليست خيطا رفيعا نلفه حول خناصرنا متى شئنا ، ثم نزيله متى شئنا ، بل هي نسيج نسجت ديباجته من ملايين الخيوط الدقيقة ، التي تشابك فيها اللحمة بالسدى تشابكا يجعل مما يشبه المحال أن نأخذ منها خيطا ونضع خيطا على مزاجنا ، ولكي تنقل الى قوهك هذه الديباجة بكل خيوطها ، يتطلب منك جهادا طويلا مستميتا مؤمنا بالهدف وبالوسيلة معا ، وفوق ذلك يتطلب منك أن تعرى الأجسام من الأسمال التي تغطيها ، لتتلقى ما تنقله اليها من رداء جديد .

اقول ذلك وفي ذهني صورة سريعة للطريق الذي كانت بدايته تلك اللحظة التي صدم فيها الجبرتي وزملاؤه حين وقعت أبصارهم على أفاعيل السحرة الفرنسيين من علماء الكيمياء والفيزياء وغير ذلك ، وهو الطريق الذي أخذنا طيلة قرن ونصف قرن نمهده ونعبده ونفتت ما ملا جوانبه من « الزلط » والحصى ، ولم يكن هذا الجهد كله ليفلح قيد أنملة لولا أن هيا لنا الله خلال تلك الفترة الطويلة رجالا حملوا الشعلة وأمسكوا بالفئوس ، ينبرون المكان بالشعلة ثم يحطمون العوائق بالفئوس ، وهم الرجال الذين ما انفكوا ينقلون إلينا ما قد بلغته أوروبا عندئذ من نتاج حضارى جديد .

لم يكن قد بلغ منا إلياس شيئا مذكورا ، برغم مسافة الخلف البعيدة التي كانت ما تزال تفصل بيننا وبين ما أردنا تحقيقه ، وفجأة تفجر العالم المتقدم عن حضارة جديدة تكاد تنسخ سابقتها نسخا ! وهي حضارة كلما واجهتنا بنتائجها المذهل العجيب ، وقفنا مما نراه موقفا لا يختلف كثيرا عن

وقفه الجبرتي أمام ما رآه من معالم الحضارة الأوروبية عندئذ ، فالنظرة في كلتا الخالتين واحدة ، تلخصها جملة الجبرتي : « ... نتائج لا يسعها عقول أمثالنا » .

ومع ذلك فقد كانت دهشة الجبرتي بداية طريق سرنا فيه طيلة قرن ونصف لا نياس من الجهاد لننقل شيئاً ولو يسيراً مما قاتنا ، فهل يهين لنا الله هذه المرة أيضاً من يدفعنا الى بداية أخرى بطريق جديد نسير فيه الى ما شاء لنا الله أن نسير ؟ ان الأمر ليقضى بادىء ذى بدء أن يظهر منا رجال يشعلون لنا القبس ، ويبصروننا بما ينبغي تحقيقه لو أردنا ان نلحق بعصرنا باى معنى من معانى اللحق .

ويقيني ان هذا الكتاب الذى بين يديك ، هو من هذا القبيل المرتجى ، واني لأشهد الله بانه ما وجدت نفسى على مرأى البصر والبطيرة معا ، من عراجل الحياة المعاصرة لنا ، بكل ما تشابكت فيها من خيوط ، بقدر ما وجدتها حين قرأت فصول هذا الكتاب ، فقد استطاع مؤلفه الفاضل المطلع القدير الأستاذ الدكتور حازم الببلاوى أن يضع قارنه فى الخضم المتلاطم الذى هو عصرنا ، دفعة واحدة ، فمن حولك المشهد ناطق صارخ ، لا يدع أدنى مجال لريبة المرتاب ، بالشروط التى لا مندوحة عن توافرها للأمة اذا أرادت أن تكون بحق أمة تعيش فى عصرها هذا ، نعم ، اننى لأجد نفسى بين صفحاته أحياناً وكأنها اليأس قد أمسك بخناقى ، حين أشعر أن ما يصف به الكاتب عصرها هذا وما يقتضيه ، انما هو شيء أبعد من بلوغ الشمس ، فأين لنا هذه التقنيات كلها (التكنولوجيا) ، وهذا الوعي كله ، وهذه الدقة كلها والتنظيم كله ؟ وأين لنا هذا وليس لنا منه الا القليل الأقل ؟

لكنى سرعان ما أنقذ نفسى من هوة اليأس - وبتأثير الكتاب نفسه - فأقول مخاطباً نفسى : انهن أسئلة ثلاثة تلقىها على نفسك لتجيب عنها جواباً لا تلتاث فيه عبثاً ولا يغمض معنى ، وعندئذ يفتح أمامك طريق السير واضح المعالم محدد الأهداف ، فأولها هو السؤال المشهور الذى واجه به هاملت نفسه الخيرانة : أبقاء تريد أم فناء ؟ فإذا كان جوابك : بل بقاء ، جاءك السؤال الثانى : أهو بقاء المعزول عن عصره أم المغموس فى تياره الدافق ؟

واذا كان الجواب : بل البقاء المعنوي ظهور الموج في تيار الحياة ، جاءك السؤال الثالث والأخير : لسكن تيار الحياة يا صاحبي فيه المتبوع والتابع ، فأيهما تريد ؟ ولا أظن الجواب إلا أن يكون بأنها حياة المتبوع لا التابع ما أريد ، فإذا كان ذلك كذلك - وأنه كذلك - فليس أمامك إلا سبيل واحدة لا ثاني لها ولا ثالث ، وهي أن تتمثل عصرك هذا بثقافته وقيمه ومسالكه وأهدافه ، بعلومه وتقنياته وقوته وحريته ... ومن لي بصورة منه لأحتديها ؟ انك واجد في هذا الكتاب الصغير صورة أكاد لا أعرف لها شبيها مما نشرته الأقلام العربية في تصوير عصرنا ودوافعه وثنائاه .

ولست أريد أن أذكر لك لمحة مما ورد فيه ، لأننا أمة - وليعذرني القارئ - في هذه الصراحة الجارحة - تريد خلاصات الأفكار مقدمة لها على أطباق من فضة ، حتى لا تتجشم مؤونة السير في حنايا الصفحات وسطورها ، ولكني أريد هنا شيئا واحدا ، هو أن أعبر للأستاذ الدكتور حازم الببلاوي عن أعمق التقدير وأخلصه ، أن أتاح لنا مثل هذا السراج المضيء .

زكي نجيب محمود

التنظيم السياسى فى المجتمع التكنولوجى الحديث

، وجهة نظر اقتصادية

تمهيد

ان موضوع التنظيم السياسى فى المجتمع التكنولوجى الحديث موضوع واسع ومتشعب الأطراف ، ولا يمكن الاحاطة به فى مقال واحد أو من جانب متخصص فى فرع واحد • ولذلك فان حديثنا فيه هو بالضرورة حديث قاصر ، والأمر يستدعى مساهمات أخرى من جانب متخصصين فى فروع أخرى • وهذا المقال ليس فى حقيقته سوى مقدمة ودعوة لمزيد من التأمل فى هذا الموضوع الحيوى •

كثر الحديث هذه الأيام عن « المجتمع التكنولوجى الحديث » أو عن « المجتمع الصناعى الحديث » أو عن « مجتمع الاستهلاك^(١) » وكلها عبارات

* نشرت هذه الدراسة فى مجلة « عالم الفكر » ، المجلد الأول ، العدد الأول ، إبريل - يوليو ١٩٧٠ •

(١) أنظر على سبيل المثال : J. Kenneth Galbraith, The New Industrial State, Hamish Hamilton, London 1967;

R. Arron, Dix-Huit Leçons sur la Société Industrielle, Paris, Idée, 1961.

وانظر أيضا ، حازم الببلاوى ، مجتمع الاستهلاك ، على ضوء أحداث مايو ١٩٦٨ فى فرنسا ، القاهرة ، ملحق الأهرام الاقتصادى - أكتوبر سنة ١٩٦٨ (المقالة الثانية فى هذا المجلد) •

تستخدم الآن للدلالة على الاحساس العام بأننا بدأنا ندخل مرحلة جديدة
تمتاز عن سابقتها في كثير أو قليل ، وتحتاج في جميع الأحوال الى مزيد من
التأمل والمعرفة •

وقبل أن نبدأ في محاولة التعريف بهذا المجتمع الجديد وخصائصه ،
فإننا ننبه الى أمر هام وهو أن التاريخ مستمر لا انقطاع فيه ، وأتينا نستطيع أن
نجد بذور هذا « المجتمع الحديث » منذ وقت طويل • كذلك فإن ما نتصور
أنه « المجتمع الحديث » لا زال يحمل آثارا وبقايا كثيرة من مخلفات الماضي
وبدرجات متفاوتة • ولذلك فإذا تحدثنا عن خصائص هذا « المجتمع الحديث »
فيجب ألا ننسى أنه لا توجد صورة نقية لهذا المجتمع وأن « الواقع » هو عبارة
عن خليط من عناصر كثيرة بعضها متباين وبعضها متناسق • ولذلك فإن
ما سنتكلم عنه هو في الواقع عبارة عن طراز نظري Type وصورة نقية من
« الواقع » ، أو عبارة عن نموذج أو تصور Concept لهذا المجتمع ، رغم أنه
لا يوجد في الواقع بهذا النقاء • فالمجتمع المعاصر هو خليط من خصائص هذا
المجتمع الجديد ، ومن آثار وبقايا صور المجتمعات السابقة ، ولا تخفى أهمية
هذه الآثار والبقايا في التأثير على سلوك الأفراد والجماعات ، ولو كانت تعبيرا
عن أوضاع هي في سبيل الانتهاء • وهذا الأسلوب في تحليل خصائص المجتمع
الحديث ، رغم ما يتضمنه من تهذيب أو تشويه للواقع ، وهو الأسلوب الوحيد
الذي يسمح لنا بادراك خصائص هذا « المجتمع الحديث » والنتائج التي يمكن
ترتيبها عليه • وقد كان هذا الأسلوب ناجحا في جميع المحاولات التي بذلت
لمعرفة تطور الجماعات وخصائصها وقد اتبعه Max Weber ، كما أن تجريد
ماركس لا يخرج عن هذا الأسلوب •

ونشير أولا الى أن تسمية هذا « المجتمع الحديث » بالمجتمع
« التكنولوجي » إنما هي إشارة الى الأهمية الكبرى التي تحتلها التكنولوجيا
الحديثة وتطورها وأثر ذلك على طبيعة وخصائص المجتمع الحديث • وإذا كان
تاريخ الانسان هو في الواقع تاريخ تطور أدوات الانسان ، أو هو تاريخ

التكنولوجيا بالمعنى الواسع^(١) ، فإن التكنولوجيا الحديثة قد أخذت طابعا جديدا
تميز بوجه خاص في سرعة التطور وخطورته واعتماده على العلم والمعرفة
والبحث وليس على مجرد التجريب والخبرة .

وهذا المجتمع الحديث يمثل في الواقع مرحلة جديدة من مراحل الثورة
الصناعية . فالسائد هو أن الثورة الصناعية بدأت في إنجلترا وفي غرب أوروبا
في النصف الأخير من القرن الثامن عشر . ولعل الحقيقة أن هذه ليست الثورة
الصناعية الأولى ، ولكنها الثورة الثانية . فالثورة الصناعية الأولى تمت في القرن
السادس عشر في إنجلترا وفي أجزاء كثيرة من أوروبا ، وقد أخذت صورة
الثورة الزراعية في إنجلترا بالقضاء على الحقول المفتوحة Open Fields ،
وظهور طبقة الكادحين ، وقيام صناعات كثيرة في جنوب ألمانيا وفرنسا وفي
إنجلترا . وهذه الثورة الصناعية الأولى هي التي مهدت للثورة الصناعية الثانية
في القرن الثامن عشر وعصر اكتشاف البخار^(٢) . ولعل مجتمع اليوم الحديث
يمثل الثورة الصناعية الثالثة ! وهكذا نستطيع أن نلمح أن المجتمع التكنولوجي
الحديث انما هو مرحلة من تطور بدأ منذ وقت طويل وان لم تظهر خصائصه
على نحو واضح الا في أيامنا هذه وفي أجزاء بسيطة من المعمورة في مقدمتها
الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل في أوروبا .

والتطور الذي لحق التكنولوجيا الحديثة من الخطورة والأهمية ، بحيث
اننا نستطيع القول بأن طبيعة المجتمع الذي نعيش فيه ، والقيم التي تسيطر على
سلوكنا ، والحاجات التي نسعى لاشباعها . . الخ قد تأثرت بشكل مباشر بهذه
الثورة التكنولوجية الحديثة ، ونود أن نشير هنا الى أن الماركسية قد فتحت
طريقا خصبا لدراسة تطور المجتمعات بربط هذا التطور بالتطور الذي لحق

(١) أنظر على سبيل المثال تاريخ العالم « الطبعة الفرنسية » Cf U.N.E.S.C.O.
Histoire Universelle de l'Humanité, Vol. I, Préhistoire, Paris, Robert
Laffont, 1968.

(٢) cf NEF, la civilisation industrielle, Paris, Armand Colin, 1954.

أدوات الانتاج ، ولكن الماركسية ذاتها قد عاقت دون الوصول الى نهاية هذا المنطق ، وكانت من أسباب تأخر الاهتمام بخصائص المجتمع التكنولوجي الحديث - وذلك لأنها ركزت بوجه خاص على نظام الملكية ، بتأكيدا أن تطور أدوات الانتاج يؤدي الى تطور مقابل في شكل الملكية : ملكية خاصة أو ملكية عامة . ولكن هذا ليس الا جانبا فقط من آثار تطور التكنولوجيا . وهناك آثار أخرى على الادارة الاقتصادية بصفة عامة قد لا ترتبط بالملكية القانونية . ومن هنا وقفت الماركسية عند حد التمييز بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية . وسوف نرى أن تطور التكنولوجيا قد أدى الى ظهور نوع من التماثل ان لم يكن من التشابه بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية التي قطعت أشواطا كبيرة في مجال التقدم التكنولوجي . وهكذا قاننا نعتقد أن دراسة خصائص المجتمع التكنولوجي الحديث تجاوز فكرة الملكية القانونية .

ونود الآن أن نتعرض لأهم خصائص المجتمع الصناعي الحديث أو التكنولوجي الحديث . ونلاحظ أن بعض هذه الخصائص ليست حديثة ، بل انما نعرفها منذ مدة - على الأقل منذ الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر - والجديد في الواقع هو في مدى تأكيد هذه الخصائص من ناحية وفي توافرها مجتمعة وليست منفردة من ناحية أخرى .

الحساب الاقتصادي :

لعل أهم ما يميز المجتمع الصناعي عن المجتمعات السابقة هو التغير المستمر ، التغير في وسائل الانتاج وما يترتب على ذلك من تغير مستمر في الأذواق وفي الكفاءة الفنية لعناصر الانتاج . . . الخ . فالمجتمعات السابقة كان يسودها نوع من الثبات والاستقرار النسبي بحيث أن العادة والروتين كانا ينظمان كل شئون الانتاج والتوزيع . الزراعة والرعي والصيد تكاد تخضع لناموس الطبيعة من حيث الدورة الزراعية ومواسم الصيد بحيث تكاد تكون مجموعة من العادات الثابتة الموروثة للقيام بهذه النشاطات . وتتأكد هذه

العادات وتنتقل من جيل الى آخر دون تغير يذكر ، ويكاد يحكم الفرد في مثل هذه الظروف مجموعة من ردود الفعل المشروطة • فلا حاجة هناك الى التفكير المستمر لمواجهة أحداث جديدة ، وانما لكل حدث طريقة مواجهته ، وهي طريقة أثبتت كفاءتها خلال أجيال متعاقبة • وفي مثل هذه الظروف لا تقوم أية حاجة الى الحساب الاقتصادي والتخطيط والتنبؤ • فالعادات والتقاليد كفيلة بذلك • وليس الحال كذلك في المجتمع الصناعي •

ان تاريخ الثورة الصناعية كما هو معروف مرتبط بنشأة الرأسمالية ولا يمكن التأريخ لأحدهما دون الآخر • وقد قامت الرأسمالية الأولى - المعروفة باسم الرأسمالية التجارية - على أنقاض النظام الإقطاعي وظهور أوجه جديدة من النشاطات في مقدمتها التجارة ثم الصناعة • وقد ارتبط ذلك بعالم جديد تسوده المخاطر وعدم الاستقرار • وعرف المنظم Entrepreneur - وهو عماد النظام الاقتصادي في ذلك الوقت - بأنه الشخص الذي يتحمل المخاطر ويقبلها في سبيل الإنتاج ، وبذلك دخل عنصر التنبؤ والحساب كعنصر أساسي في الحياة الاقتصادية • وظهرت النظرية الاقتصادية كمحاولة لبيان أفضل الطرق للاختيار بين الامكانيات المتاحة ، Problem of Choice ، وظهرت فكرة الرشادة الاقتصادية Economic Rationality • ومن ذلك كله نجد أن الحساب والتفضيل بين مختلف الامكانيات المتاحة أصبح أمرا ضروريا • فعلمتنا النظرية الاقتصادية سلوك المستهلك الرشيد وكيف يحاول أن يستخدم دخله المحدود للحصول على أكبر قدر ممكن من الاشباع - باختيار السلع التي تحقق له ذلك ، وتحديد الكميات المناسبة من كل منها • كذلك على المستهلك أن يختار بين الاستهلاك الحالي وبين الاستهلاك المستقبلي (الادخار) مراعى في ذلك - قدر الامكان - تحقيق أكبر قدر من الاشباع • ونفس الأمر نجده عند المنتج ، وربما بشكل أوضح ، فنظرية المشروع تبين لنا كيف يستطيع المنتج أن يتخذ قراراته المتعلقة بالإنتاج لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح ، أو أقلّ خسارة • هناك اختيار المنتج لوسيلة الإنتاج المناسبة ، إذ أن إنتاج السلعة مع تقدم الفن التكنولوجي قد أصبح ممكنا بعدة وسائل • ثم عليه

أن يختار الكمية المناسبة التي يمكن أن ينتجها • وهو أيضا يتخذ قرارات متعلقة بالمستقبل فيما يتعلق بالاستثمارات والاختيار بين وجوه الاستثمارات الممكنة • وفي كل ذلك نجد أن الحساب الاقتصادي قد أصبح جزءا من حياة المجتمع ، ولم تعد العادة والتقاليد كافيين للاستمرار في الانتاج ، بل ربما أصبح الخروج على هذه العادات والتقاليد هو ما يكفل التقدم المستمر • ومن هنا نستطيع أن نفهم كيف أن كثيرين من الاقتصاديين يعرفون المنظم ودوره في الحياة الاقتصادية بأنه ذلك الفرد القادر على التجديد والابتكار Innovation (١) في مجال الانتاج والفن الانتاجي •

وسوف نرى أن هذا الحساب الاقتصادي قد اتسع نطاقه بحيث يكاد يشمل الاقتصاد في مجموعه في شكل سياسات اقتصادية اجمالية تتدخل بها الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية ، وفي شكل خطط اقتصادية تضعها بوجه خاص المجتمعات الصناعية الاشتراكية • وسوف نشير الى أن هناك نوعا من التقارب في هذا الحساب الاقتصادي الاجمالي •

الثورة الصناعية نشأت كما سبق أن رأينا مع الرأسمالية التجارية ، وتطورت مع الرأسمالية الصناعية حتى أوائل القرن العشرين • ومنذ ثورة ١٩١٧ الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ونحن نعاصر اتجاهها جديدا للمجتمع الصناعي في الدول الاشتراكية ، ولذلك يمكن القول بأن للحساب الاقتصادي للمجتمعات الصناعية الآن صورتين : الصورة الرأسمالية والصورة الاشتراكية • وليس الغرض مما سنعرضه الآن هو اهمال الفروق بين النظامين ، ولكن التركيز بوجه خاص على أوجه الشبه المتعلقة بطبيعة المجتمع الصناعي وبخاصة فيما يتعلق هنا بالحساب الاقتصادي •

كانت النظرية السائدة - وربما كان السواقع في القرن التاسع عشر - تعتبر المنافسة الكاملة هي الصورة الطبيعية للمجتمع الصناعي • وقد علمتنا جميع كتب مبادئ الاقتصاد أن المنافسة الكاملة تتميز بعدة خصائص تجعل من

F.J. Schumpeter, The Theory of Economic Development, (١)
Harvard University Press, 1949.

كل فرد (مستهلكا كان أم منتجا) ذرة في محيط ، غير قادر على التأثير في الأثمان السائدة في السوق ومن ثم في قرارات غيره من الأفراد . ويحدث التأثير نتيجة لمجموع أفعال هؤلاء الأفراد مجتمعين . ولذلك فإن ادارة الاقتصاد القومى تتم وفقا لما يمكن أن يسمى « باللامركزية الاقتصادية » حيث لا توجد سلطة او فرد قادر على التأثير وحده على الاوضاع الاقتصادية . فالمنافسة الكاملة كما تعرض فى كتب مبادئ الاقتصاد تفترض وجود عدد كبير من المستهلكين وعدد كبير من المنتجين وبحيث ان كل مستهلك او منتج على حدة ليس له اى وزن على السوق فى مجموعه . فإذا قرر المستهلك او المنتج زيادة او انقاص استهلاكه او انتاجه فى السوق لن تشعر بهذا الامر ، ويسجى تأثير فقط من مجموع افعال المستهلكين والمنتجين . وبدلك وصف بعض الاقتصاديين (١) حالة الاقتصاد فى هذه الصورة بانها تضمن دريه *atomicité* للاقتصاد ، بمعنى انه يتكون من ذرات صغيرة . ويضيف الاقتصاديون عادة بعض الشروط الفنية التى تضمن توافر المنافسة الكاملة وعدم استطاعة اى فرد منفرد التأثير على السوق ، مثل توافر العلم بأحوال السوق ، والتجانس التام للسلعة وعدم وجود عقبات امام الصناعة - وهى شروط الغرض منها ، حيلولة دون تمكن اى فرد من التأثير على الاقتصاد .

وفى مثل هذه الظروف فإن الادارة الاقتصادية للموارد تتم نتيجة لمجموع قرارات الأفراد كما سبق ان أشرنا وبذلك تعتبر مظهرا من مظاهر اللامركزية الاقتصادية . فالمستهلك مزودا بمعرفة عن حاجاته الشخصية وترتيب أفضلياته ودخله ، ينزل الى السوق ويطلب كميات مختلفة من السلع اذا سادت أثمان مختلفة لها . ومن مجموع طلبات المستهلكين الفردية يتحدد الطلب الكلى . وبالمثل فإن كل منتج مزودا بمعرفة عن امكانياته الفنية وبرغبته فى الحصول على أقصى ربح ممكن ينزل الى السوق ويعرض كميات مختلفة

(١) انظر على سبيل المثال :

J. Marchal, Cours d'Economie Politique, Librairie de Medicis, 2ème édition, Paris 1957.

من السلعة اذا سادت اثمان مختلفة لها • ومن مجموع عرض المنتجين يتكون العرض الكلى • ويسود الثمن فى السوق الذى يسوى بين هذا العرض الكلى والطلب الكلى • وهكذا نرى أن ادارة الموارد الاقتصادية وتوزيعها قد تمت دون تدخل ارادة مركزية واعية ، وانما نتيجة لمجموع الارادات الفردية • وقد رأى ادم سميث أن هذا الوضع يحقق المصلحة العامة نتيجة سعى الافراد لتحقيق مصالحهم الفردية الخاصة وان هناك يدا خفية Invisible Hand تحقق هذا التوافق •

وفد كان من الطبيعى فى مثل هذه الظروف أن تكون السياسة الاقتصادية المثلى للحكومات هى الامتناع بقدر الامكان عن التدخل فى الحياة الاقتصادية وترك هذه الامور للأفراد طالما ان الصالح اخاص قادر على تحقيق المصلحة العامة بأحسن الطرق • ولكن هذه الاوضاع لم تستمر طويلا ذلك ان تطورا هاما قد لحق المجتمعات الصناعية ، بحيث أصبحت السياسة الاقتصادية للدولة ضرورة لا يمكن التجاوز عنها لتمكين هذه المجتمعات من استمرار نموها دون عقبات شديدة • وبذلك امتد مجال الحساب الاقتصادي من الوحدات الاقتصادية المنفردة الى حساب اجمالى يتضمن الاقتصاد القومى فى مجموعه ، وبحيث تتخذ السياسات الملائمة لتوقعات المستقبل بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعه • وبطبيعة الاحوال فان هذه الصورة من التدخل اقتصادى الشامل فى الحياة الاقتصادية تجد اكمل تطبيق لها فى الدول الاشتراكية ، حيث تضع الدولة خطة عامة للاقتصاد القومى • ولعلنا سوف نشير الى أن تطورا مقابلا ، وان كان بدرجة أقل طبعا ، قد لحق الدول الصناعية الرأسمالية حيث أصبح التدخل ضروريا ، وحيث لم تعد سياسة الحرية الاقتصادية مقبولة على اطلاقها •

ان المنافسة الكاملة كما صورتها النظرية الاقتصادية لم تخرج عن حيز هذه النظرية وقاعات البحث فى القرن العشرين ، أما الواقع فقد عرق صورا أخرى للأسواق بعيدة عن هذا الوضع • ولذلك فان نتائج هذه النظرية فى ضرورة الاعتماد على الحرية الاقتصادية لم تعد صالحة تماما ، وسوف نتعرض

فيما بعد لتطور هذه الأسواق • على أن ما يعيننا الآن هو أن سياسة عدم التدخل قد قبرت تماما مع الثلث الأول لهذا القرن • فالأزمة العالمية الشهيرة في الثلاثينيات قد أثبتت عقم السياسات الاقتصادية القائمة على الاعتماد على الأفراد وحدهم دون تدخل الدولة • وجاءت أفكار كينز^(١) في ذلك الوقت لتبين أن الأثمان والنفقات تتمتع بشيء كبير من الجمود ، ولذلك فانه لا يمكن الاعتماد على تغيراتها وحدها لإعادة التوازن • وقد نشأت في ذلك الوقت حالة من البطالة الضخمة بشكل لم يسبق له مثيل ، ولم تنجح أية سياسات للأجور للقضاء عليها • وأوضح كينز أن الأمر متعلق في الواقع بعدم كفاية الطلب الفعلي في الاقتصاد ، مما أدى الى انخفاض الدخل القومي وتحقيق توازن للاقتصاد عند مستوى منخفض من العمالة ، مما أدى الى ظهور هذه البطالة • ولذلك فان تدخل السلطات العامة بالقيام بسياسات انفاقية ، الغرض منها زيادة القوة الشرائية والطلب الفعلي هو الاجراء الوحيد القادر على زيادة الدخل القومي الى مستوى يسمح بامتصاص هذه البطالة • وبالفعل فان الدول التي استطاعت أن تخفف من حدة البطالة في ذلك الوقت هي الدول التي اتبعت عمدا أو بالصدفة سياسة انفاق تدخلية ، الغرض منها زيادة القوة الشرائية في يد الأفراد • وقد حدث ذلك في ألمانيا النازية مع سياسة التسليح والانفاق لشاخت ، كما حدث أمر مشابه في الولايات المتحدة الأمريكية مع سياسة الانعاش الاقتصادي للرئيس روزفلت •

ومنذ كتابات كينز قبل الحرب العالمية الثانية اتضح أن المجتمع الصناعي قد وصل الى مرحلة تستدعي التدخل المستمر من الدولة في الحياة الاقتصادية بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي والقضاء على البطالة • وقد ذهب بعض الاقتصاديين^(٢) الى القول بأن هناك ركودا طويلا المدى لا يمكن التخلص منه

CF. J.M. Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, Macmillan, London, 1936. (١)

CF. A. Hansen, Monetary Theory and Fiscal Policy, McGraw-Hill, 1949. (٢)

دون سياسة اقتصادية تدخلية مستمرة لحماية الطلب الفعلى عند المستوى المطلوب .

وبعد الحرب العالمية الثانية استكملت أفكار كينز من ناحيتين . فمن ناحية ظهرت مشاكل التضخم وارتفاع الاسعار ، ولم يعد تدخل الدولة لازما فقط لتوفير طلب فعلى كاف عند ظهور البطالة ، وانما ظهرت مشاكل زيادة هذا الطلب الفعلى ، وضرورة العمل على ضغطه عند ظهور التضخم . وبدلت وجب تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى دون بطالة ودون تضخم مبالغ فيه .

لذلك ظهرت أهمية السياسة الاقتصادية فى المدة المتوسطة والطويلة ، وليس فقط فى المدة القصيرة . فلم تعد السياسة الاقتصادية للدولة تقتصر على تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى المدة القصيرة وانما ظهرت مشاكل النمو الاقتصادى فى المدة المتوسطة والطويلة . وقد ارتبط ذلك فى اول الامر بمشاكل اعادة تعمير دول اوروبا ، ثم اصبح جزءا من السياسات الاقتصادية العمل على توفير قدر معقول من النمو الاقتصادى . واصبح من المعتاد بعد ذلك ان نرى خططا اقتصادية فى فرنسا وهولندا وانجلترا وغيرها من الدول الصناعية المتقدمة .

وفى نفس الوقت الذى ظهرت فيه الحاجة الى ضرورة التدخل الاقتصادى فى المجتمعات الصناعية المتقدمة وضرورة وضع سياسات اقتصادية اجمالية ، نجد أن الدول الصناعية التى تتبع الاسلوب الاشتراكى وفى مقدمتها الاتحاد السوفياتى قد تبنت منذ ١٩٢٩ خطط الخمسية للاقتصاد القومى . وهذه الخطط تتضمن تحديدا للأهداف التى ينبغى للاقتصاد الوصول اليها وبيان الوسائل الكفيلة بتحقيقها ، وغنى عن البيان أن الخطة تعتبر الصورة الأساسية لتطبيق الحساب الاقتصادى الاجمالى على نطاق الدولة .

وبطبيعة الحال ليس من السهل القول بأن التخطيط الاشتراكى (١)

(١) انظر - أحمد جامع ، الاقتصاد الاشتراكى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

والسياسات الاقتصادية الاجمالية للدول الرأسمالية نتيجة لأفكار كينز ومن بعده - ليس من السهل القول بأنهما متشابهان فأوجه الخلاف كثيرة ومتنوعة • ولكن ما أردنا أن نوجه النظر اليه هنا هو أن الحساب الاقتصادي قد اتسع نطاقه في المجتمعات الصناعية ، ولم يعد فاصرا على الفرد ، وانما جاوز ذلك الى الحساب الاجمالي للاقتصاد في مجموعه ، وان كانت درجة هذا التدخل ومداه تختلف بسبب طبيعة النظام الاجمالي القائم • وبالرغم من الفروق الضخمة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، فاننا نلمح الان اتجاها لتخفيف هذه الفروق ، لما سينضج عندما تتعرض للعلاقة بين التخطيط والسوى من المجتمعات الصناعية •

اهم : المشروع الصناعي الكبير :

نشأ المشروع الصناعي كوحدة للانتاج مع نشأة النظام الرأسمالي وتطور معه • والواقع ان نشأة هذا المشروع لم تظهر فجأة وانما نتيجته لتطور طويل من الصناعات المنزلية الى الصناعات اليدوية ، حتى اخذ شكله الحالي • وقد احدث هذا التطور في وحدة الانتاج الاساسيه اثارا بعيدة عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة • فمن ناحية انفصل العمل عن الاسرة ، مما كان له ابعاد اثار في طبيعة العلاقات الاجتماعية • لما ادى تركيز عدد هائل من العمال في مكان واحد وفي ظروف متشابهة الى نشوء الوعي الطبقي بين العمال ، لما كان له اثار ايضا على ظروف الحياة في المدن الصناعية الملتظة بانسداد وغير ذلك كثير •

على أن المشروع الصناعي لم يعد مظهرا من مظاهر النظام الرأسمالي وحده ، بل جاوز ذلك ليصبح وحدة الانتاج الرئيسية في ظل المجتمعات الصناعية الحديثة • فالدول التي أخذت بالنظام الاشتراكي - وهي تضع نصب أعينها تحقيق أكبر معدل للنمو الاقتصادي على ما سنرى - قد وجهت أكبر الاهتمام الى الصناعة وبوجه خاص الصناعات الثقيلة - حتى كاد البعض يتصور أن أسلوب النمو الاشتراكي يختلف عن أسلوب النمو الرأسمالي في الاهتمام

الزائد بالصناعات الثقيلة • (وأيا ما كان الأمر فإن الخلاف بين تحقيق التنمية عن طريق الصناعات الثقيلة أو عن طريق الصناعات الخفيفة لم تعد الآن مشكلة مذهبية بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي) • والصناعات الثقيلة تحتاج أكثر من غيرها إلى تراكم رأس المال وإلى التقدم التكنولوجي • ولذلك فإن أهمية المشروعات الصناعية الكبرى لم تقل في النظام الاشتراكي عنها في النظام الرأسمالي •

ونريد أن نلقى نظرة على طبيعة هذه المشروعات الصناعية والتطور الذي حققها وأثر ذلك على تحديد خصائص المجتمع التكنولوجي الحديث أيا كان نظامه الاقتصادي •

هناك أولا ظاهرة أساسية وهي اتجاه المشروعات الصناعية نحو التركيز • وقد تنبأ ماركس في القرن الماضي بأن طبيعة النظام الرأسمالي تؤدي بالضرورة إلى تركيز المشروعات الصناعية في عدد قليل من الاحتكارات الكبرى ، وقد رأى في ذلك ما يساعد على زيادة التناقضات في هذا النظام • إذ أنه يؤدي إلى زيادة عدد الطبقة العاملة وإلى القضاء على أصحاب الحرف والمشروعات الصغيرة مما يسبق التناقض الطبقي • كما رأى أنه من ناحية أخرى فإن هذا التركيز سيؤدي إلى انخفاض معدل الأرباح ومن ثم اتجاه النظام الرأسمالي إلى مرحلة من الركود •

وقد صحت نبوءة ماركس فيما يتعلق باتجاه النظام الرأسمالي إلى التركيز ، ولكن بقية الآثار لم تتحقق ، أو على الأقل لم تتحقق على النحو الذي ذكره ماركس • كما لوحظ أن الاتجاه نحو التركيز في المشروعات الصناعية الكبرى ليس ظاهرة خاصة بالنظام الرأسمالي وحده ، وإنما هو ظاهرة عامة في كافة المجتمعات الصناعية المتقدمة ، سواء أكانت اشتراكية أم رأسمالية • والواقع أن التنبؤ بأن النظام الرأسمالي سوف يتجه بالضرورة إلى حالة من الركود Stationary State ينخفض فيها معدل الأرباح بحيث لا تقوم أية استثمارات جديدة ولا تتحقق أي نوع من التقدم الاقتصادي - الواقع أن هذا

النوع من التفكير لم يبتدعه ماركس كلية ، وإنما كان قاسما مشتركا بين جميع الاقتصاديين الانجليز في القرن التاسع عشر ، مما أدى الى تسميتهم بالمدرسة التشاؤمية • فهؤلاء جميعا كانوا يعتقدون في صحة آراء مالتس في السكان ، وخاصة قوله بأن عدد السكان يزيد بنسبة اكبر من زيادة الموارد الزراعيه ، وقد لان هؤلاء الاقتصاديون - وبوجه خاص ريداردو الذي اثر في جميع اجيال الاقتصاديين اللاحقين - ضحية المبالغة في خطورة ظاهرة تناقص اعمد في الزراعة • فالمجتمع الرأسمالي عندهم سيسنم في النمو مع زيادة تراكم رأس المال ، ولكن هذا التراكم لن يسنم الى النهاية نظرا لان ظاهرة تناقص الغلة من شأنها ان تؤدي الى انخفاض معدل الارباح باستمرار ، وبدل نصن الى مرحلة الركود التي ينعدم فيها تراكم رأس المال لانخفاض معدل الارباح وحيث يحصل الافراد على اجور تلتفي حد الكفاف • وقد اخذ ماركس هذه الصورة مع تعديل في اسباب الركود لنتيجة تركز المشروعات وارتباطها بما يسمى بزيادة الكثافة العضوية لرأس المال الثابت • فعند ماركس ينقسم رأس المال الى متغير وثابت • ورأس المال المتغير يقابل ، بوجه عام ، ما يخصص لاجور العمال وهو وحده القادر على خلق فائض افيمة • ورأس المال الثابت هو ما يقابل ، بصفة عامة ، ما يخصص للمواد الاولية والالات وغير ذلك (وهذا التعريف يقابل تعريف رأس المال الثابت والمتداول في الاصطلاح الحديث) • ويرى ماركس ان هناك اتجاها عاما نحو زيادة نسبة رأس المال الثابت الى رأس المال المتغير ، ونظرا لان فائض القيمة ينتج عن رأس المال المتغير وحده فان معدل الأرباح سيتجه بالضرورة الى الانخفاض مما سيؤدي الى حالة الركود المتقدمة •

والحقيقة أن النبوءات المتشائمة بالنسبة الى تركيز المشروعات الصناعية قد أهملت علاقة هذا التركيز بزيادة الكفاءة الانتاجية ، وما يستدعيه الفن الانتاجي الحديث من ضرورة تركيز المشروعات في عدد محدود من المشروعات الكبرى • فتركيز المشروعات ليس سببه الوحيد طبيعة النظام الرأسمالي ، وإنما هو ضرورة فنية يقتضيها الانتاج في المجتمع التكنولوجي الحديث

وتتطلبها خصائص هذه التكنولوجيا الحديثة •

وأهم ما يميز التكنولوجيا الحديثة هو حاجتها الى مشروعات كبيرة نسبيا وأحيانا كبيرة جدا ، وذلك حتى يمكن استفاد جميع المزايا الفنية • وقد تحدث الانصاديون منذ زمن بعيد عما اسموه بمزايا الاناج الكبير Economies of Scale او مزايا الحجم الكبير • فزيادة حجم المشروع تؤدي الى زيادة في الاناج اكبر من الزيادة النسبية في عناصر الانتاج المستخدمة ، فمضاعفة حجم مشروع يؤدي الى زيادة في الانتاج ابر من الضعف • والسبب في ذلك هو ان المشروع الكبير يستطيع الاستفادة من مزايا لا تقبل بذاتها الانقسام ، ومن ثم ينرم منها المشروع الصغير • وهذه المزايا عديدة ، مزايا في الادارة ، مزايا في افن الانتاجى باستخدام نوع من الالات او من الطاقه الذى لا يقبل تجزئه ، مزايا في الحصول على انواع من العمل الماهر ، امكانيات اكبر في ر.س.ه حاجات السوق • • الخ • وقد اطالت كتب مبادئ الانصاا في تعداد هذه المزايا وانواعها • على انه يبدو أن العامل الحاسم في العصر الحديث بسببه للمشروعات الصناعية الكبرى هو « الابحاث » وهذه الابحاث تتطلب في العصر الحديث امكانيات مالية ضخمة لا يمكن أن تتوافر للمشروعات الصغيرة • ولذلك يكاد يكون التقدم التكنولوجى الضخم محدودا بالصناعات التى يتركز فيها الانتاج • ولكى تتضح هذه الصورة بشكل أكبر فسوف نشير الى المقصود بعدم القابلية للانقسام والتجزئة وأثر ذلك على مزايا الانتاج الكبير ، ثم نرى مدى امكان تجزئة الأبحاث حتى تفيد منها المشروعات الصغيرة •

حققت العلوم الطبيعية تقدما هائلا لادخال فكرة المتناهي في الصغر infinitesimale وما ترتب عليها من دراسة معدل التغير الذى يلحق أحد المتغيرات نتيجة لتغير متناه في الصغر لتغير آخر • وقد أدت هذه الأفكار بليينز ونيوتن في القرن السابع عشر الى اكتشاف قواعد التحليل الرياضى (التفاضل والتكامل) وما ترتب على ذلك من نتائج هامة في جميع العلوم

الطبيعية التي لا تزال تجنى ثمارها حتى الآن في مجال التطبيق • وهذه الفكرة تفترض القابلية للانقسام والتجزئة بما يسمح بأخذ تغير صغير جدا (متناه في الصغر حتى يقترب من الصفر) •

هذه الفكرة نفسها عرفها الاقتصاد متأخرا قرنين من الزمان عندما قام ثلاثة من الاقتصاديين منفردين وفي أماكن مختلفة ، بتقديم أساس التحليل الحدى Marginal analysis • (كارل منجر في النمسا ، ليون فالراس في سويسرا ، ستانلي جيفونز في إنجلترا) حوالي ١٨٧٠ • وتقوم هذه النظرية الحدية على دراسة ماذا يحدث في أحد المتغيرات اذا حدث تغير طفيف جدا في أحد المتغيرات الأخرى (يكاد يقترب من الصفر) • ومن الواضح أن صلة القرابة قوية بين هذا التحليل الحدى في الاقتصاد والتحليل الرياضى في العلوم الطبيعية • وقد قدم هذا التحليل الحدى نتائج باهرة في الاقتصاد الى جانب أنه ساعد على أمانة عرض النظريات الاقتصادية • ولكن هذا التحليل الحدى يفترض أيضا القابلية للتجزئة وللانقسام ، أو بعبارة أكثر فنية يفترض أن دوال الاقتصاد دوال مستمرة Continuous Functions • والحقيقة أن الاقتصاد يعرف كثيرا من الحالات التي لا يصدق فيها ذلك ، وحيث يكون الأصل انقطاع وعدم اتصال هذا الدوال Discontinuity • وليان فكرة الاستمرار والانقطاع في مجال الفن الانتاجى • وهو الذى يهمنى هنا - بأمثلة توضح هذه التفرقة نشير الى أن النظرية الحدية في الاقتصاد تفترض أن دوال الفن الانتاجى Production Functions مستمرة • ومعنى ذلك أنه اذا كان هناك فن انتاجى معين لاتاج سلعة معينة وأن هذا الفن الانتاجى يستخدم نسبة معينة من العمل من نوع معين ومن رأس مال من نوع معين ، فانه يمكن دائما افتراض حدوث تغيرات متناهية في الصغر فى كل من هذا العمل ومن الرأسمال • ومعنى ذلك أن هذا العمل وهذا الرأسمال قابل للانقسام والتجزئة الى أى درجة نريد • وعلى ذلك فاذا كان هناك مصنع صغير جدا فانه يستطيع أن يفيد من هذا الفن الانتاجى بحصوله على قدر صغير جدا من هذا العمل وقدر صغير من هذا الرأسمال ، ولا خطورة لأننا نفترض القابلية للانقسام •

أما القول بأن دوال الانتاج غير مستمرة ، فمعنى ذلك أنه اذا كان هناك فن انتاجي معين لانتاج سلعة معينة ، وان هذا الفن الانتاجي يستخدم نسبة معينة من العمل من نوع معين ومن رأس المال من نوع معين ، فانه لا يمكن افتراض تجزئة هذا العمل أو هذا الرأس مال كما نريد ، وانما هناك حدود لامكان احداث هذه التجزئة . فقد تكون الآلة التي تتضمن نوعا معينا من الكفاءة الانتاجية بحجم معين لا يمكن تجزئتها بالحصول على نفس النوع من الآلة بحجم أصغر ، ولعل من أبرز الأمثلة على عدم امكان التجزئة : الطاقة الذرية . فمن المعروف أن الطاقة الذرية تولد طاقة كبيرة جدا ، وحيثما نكون بحاجة الى هذه الطاقة الضخمة فانها تكون أرخص من غيرها من أنواع الطاقة الأخرى . ولكن هذه الطاقة الذرية لا تتيج الا بأحجام ضخمة بحيث لا يمكن استخدامها الا في مشروعات ضخمة جدا . فهي لا تقبل التجزئة . فهذه الطاقة قد تكون أرخص من البترول بالنسبة لمشروعات ضخمة جدا مثل ازالة بعض الجبال وتمهيد الأرض أو انشاء سفينة تدور حول الأرض عدة مرات ، ولكن لن يأتي اليوم - على الأقل في حدود المعقول - الذي تستخدم فيه هذه الطاقة لاشعال ولاعة للسيجائر . والسبب في ذلك هو أن الطاقة الذرية غير قابلة للتجزئة في جميع الأحوال .

وهكذا نرى أن عدم القابلية للتجزئة والانقسام هو السبب في مزايا الانتاج الكبير الذي يتمكن من الاستفادة من عناصر لا تقبل بطبيعتها التجزئة ومن ثم تحرم منها المشروعات الصغيرة .

وقد سبق أن أشرنا الى أن العناصر التي لا تقبل التجزئة والانقسام كثيرة ، ولكن لعل أهمها في العصر الحديث هو في مجال البحث . وهذا السبب هو ما يفسر تفوق المشروعات الكبرى على المشروعات الصغيرة . وهو أيضا يفسر الى حد بعيد المزايا التي تحققها الدول الكبرى بالنسبة للدول الصغيرة بالنظر الى تمتعها بمزايا الانتاج الكبير في مجال الأبحاث .

لعل أهم ما يميز البحث العلمى في العصر الحديث ، على ما سنشير اليه ،

أن التقدم العلمى لم يعد نتيجة عمل فرد عبقرى بقدر ما هو نتيجة لعمل مجموعة كبيرة من الباحثين فى فروع مختلفة ومتكاملة ، وبحيث يتوافر لها امكانيات مالية ومعملية ضخمة تمكنهم من اجراء البحوث والتجارب • وهكذا نجد أن البحث هو من أهم المجالات التى تظهر فيها مزايا الانتاج الكبير • فحيثما تتوافر الإمكانيات المالية والمعملية يمكن دائما تحقيق نتائج أفضل •

والمشروعات الكبرى فى العصر الحديث لم تعد مجرد وحدات للانتاج ، ولكنها أيضا وحدات للبحث العلمى • وتركز الصناعة يساعد الى حد بعيد على زيادة الامكانيات المخصصة للبحث فى الصناعة • ولذلك نجد أن البحث العلمى لا يقتصر فى الدول الصناعية المتقدمة على الجامعات بل تشارك فيه أيضا الصناعات الكبرى بنصيب كبير • وهذا الأمر واضح بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية • كذلك تقدم الصناعات الكبرى المنح المالية والعقود الى الجامعات للقيام بأبحاث مشتركة ، كما قد تقوم بعض هذه الصناعات برعاية مراكز الأبحاث وبعض الجامعات كما حدث أخيرا بالنسبة للجامعات الاقليمية الحديثة فى انجلترا • وعلى ذلك فإن المشروعات الكبرى تحقق مزايا ضخمة لا تعرفها المشروعات الصغيرة فى مقدمتها الأبحاث •

وهكذا نستطيع أن نفهم لماذا حققت معظم الدول الصناعية الكبرى معدلات كبيرة من النمو فى ظل الصناعات المركزة ، فى حين أن النظرية الاقتصادية كانت تدعى أن المنافسة الكاملة وحدها هى الكفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادى ، وأن أى مظهر من مظاهر الاحتكار (التركيز يأخذ غالبا شكل المنافسة الاحتكارية بين عدد قليل من المشروعات) من شأنه الاضرار بالكفاءة الاقتصادية • ولعل السبب فى هذا الموقف من النظرية الاقتصادية «التقليدية» هو أنها كانت تفترض دائما القابلية المطلقة للانقسام لجميع العناصر ، وأن المنافسة من شأنها تحقيق الانتاج عند أقل تكلفة (التكلفة الحدية تساوى مع^(١))

(١) انظر لى ذلك كتب مبادئ الاقتصاد على سبيل المثال ، أحمد أبو اسماعيل ، اصول الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٦ •

التكلفة المتوسطة وتعادل الثمن) • وهذه النظرية تهمل نتائج التقدم الفنى المتحقق عن طريق الأبحاث والافادة من مزايا الانتاج الكبير الناجم عن تركيز المشروعات الصناعية^(١) •

وتركز المشروعات الصناعية ليس ظاهرة قاصرة على الدول الرأسمالية ، بل هو ظاهرة فنية نجدها أيضا فى الدول الاشتراكية الصناعية المتقدمة • لأن ظاهرة عدم الانقسام والتجزئة بالنسبة لكثير من عناصر الانتاج انما هى من الأمور الفنية والتي ترتبط بطبيعة التقدم التكنولوجى بصرف النظر عن شكل الملكية القانونية لعناصر الانتاج • واذا كان من الممكن فى الدول الاشتراكية تركيز الأبحاث فى مؤسسات ومعاهد قومية بحيث تؤدي خدماتها للمشروعات الكبيرة والصغيرة على السواء الا أنه من الواضح أن المشروعات الكبرى ستكون أقدر على الافادة من هذه الأبحاث لتنوع مشاكلها ولوجود عناصر عالية الكفاءة فى ادارتها تمكنها من توجيه الأبحاث لصالحها وذلك بعكس المشروعات الصغيرة التى ليس لديها المشاكل ولا القدرة الفنية اللازمة للافادة من هذه الأبحاث وللتأثير على توجيهها •

كذلك فان جميع أسباب مزايا الانتاج الكبير الأخرى الراجعة الى عدم انقسام العناصر الأخرى كالفن الاتجائى الحديث ، وبعض أنواع الطاقة والادارة المالية ، ودراسة الأسواق • الخ • تتوافر بصرف النظر عن النظام الاقتصادى ، رأسماليا كان أو اشتراكيا •

على أنه ينبغى أن يلاحظ أن التقدم الفنى والذي أدى الى تركيز الصناعات لم يكن متماثلا فى جميع الصناعات من ناحية ، وان التركيز فى الصناعات الأساسية قد اصطحب من ناحية أخرى ، بمزيد من الارتباط والتبعية بين قطاعات الاقتصاد • وقد ترتب على ذلك ان نشأ نوع من الارتباط

Cf. K. Galbraith, American Capitalism, Boston, Houghton, (١)
1958.

والتبعية بين قاطعات الانتاج • وقد تطورت فكرة الارتباط بين قاطعات الانتاج في النظرية الاقتصادية •

فقد بدأ منذ نهاية القرن التاسع عشر الاتجاه نحو النظر الى الاقتصاد القومي باعتباره كلا مترابطا لا يمكن فصل أجزائه ودراستها دراسة منفصلة، فكل جزء يتوقف على ما يتم في الأجزاء الأخرى • وقد ظهر ذلك بوجه خاص في أعمال فالراس في نظريته في التوازن الشامل General

equilibrium^(١) وبمقتضى هذه النظرية فان تحديد التوازن في سوق سلعة معينة لا يتوقف على ظروف هذه السوق وحدها ، وانما يتوقف أيضا على أثمان جميع السلع الأخرى ، ومن ثم فانه لا يمكن تحديد ثمن التوازن في كل سوق منفصلة كما تتجه نظرية التوازن الجزئي Partial equilibrium •

وبعبارة أخرى اذا كان التوازن يتحقق عندما يسود الثمن الذي يسوى بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من السلعة ، واذا كانت الكمية المطلوبة بدورها تتوقف على الثمن (أى أنها دالة للثمن) وبالمثل تتوقف الكمية المعروضة على الثمن (أى أنها دالة للثمن) ، فان التجديد الذى أتى به فالراس هو انه ذكر أن دالة الطلب على السلعة لا تتوقف على ثمن هذه السلعة فقط وانما أيضا على أثمان السلع الأخرى • وبذلك لا نكون بصدد دالتين للعرض والطلب ومتغير واحد هو الثمن للسلعة محل الدراسة ، وانما يكون هناك عدد كبير من المتغيرات بعدد أثمان السلع الأخرى • ومعنى ذلك أننا نكون بصدد نظام كامل للتوازن ينبغى حله مرة واحدة بايجاد حل آنى لنظام من المعادلات الآتية Simultaneous equations لطلب وعرض جميع السلع ، وكل منها تتوقف على متغيرات عديدة هي أثمان السلع الأخرى • ويمكن حل هذا النظام دفعة واحدة لأننا نكون بصدد عدد من المعادلات مساو للمتغيرات • وأهمية هذا النوع من التفكير هو أنه بين الترابط بين أجزاء الاقتصاد •

ويستند هذا الترابط في الاقتصاد الى الترابط في الطلب وفي العرض •

(١) Eléments d'Economie Politique Pure, 9ème édition, Paris, 1958.

فمن ناحية يرتبط الطلب على سلعة معينة ليس فقط بثمنها وإنما بأثمان السلع الأخرى المنافسة والمكملة لها • وبالمثل فإن عرض السلعة لا يتوقف على ثمنها فقط وإنما على أثمان عناصر الإنتاج الأخرى وبحسب درجة الاحلال بين هذه العناصر •

وقد ظلت فكرة الترابط في أجزاء الاقتصاد أو تحليل التوازن الشامل مسألة نظرية هامة بين المفكرين ، ولكنها لم تلق العناية الكافية من حيث أثرها على فهم التطور الواقعي وعلى السياسة الاقتصادية حتى أخرج الاقتصادى الأمريكى - الروسى الأصل ليونتييف دراسته عن جداول المنتج - المستخدم للولايات المتحدة الأمريكية^(١) • وتعتمد دراسة المنتج - المستخدم input-output على الترابط بين أجزاء الاقتصاد كما تظهر في الترابط الفنى للإنتاج • فالإنتاج في كل صناعة يعتمد على استخدام مواد أولية ونصف مصنوعة منتجة في صناعات أخرى ، وهكذا تقوم سلسلة من العلاقات المتداخلة بين الصناعات المختلفة قبل ظهور الناتج النهائى في سوق الاستهلاك والاستثمار والصادرات • وهذا الترابط أو التداخل بين الصناعات المختلفة هو الذى يجعل كل صناعة حلقة في سلسلة طويلة من العمليات الإنتاجية ومن ثم فإنه لا يمكن دراسة توازن صناعة واحدة مستقلة عن شروط التوازن في الاقتصاد الكلى • ومن الواضح أن هذا المظهر من مظاهر الترابط هو تطبيق مباشر لأفكار فالراس في الترابط من ناحية العرض •

وقد أظهرت دراسات المنتج - المستخدم فائدة هامة لمعرفة سلوك الاقتصاد في الدول المقدمة • فقد كان الغرض من دراسة ليونتييف إبراز أهمية الطلب غير المباشر الناتج عن الترابط الصناعى الى جانب الطلب المباشر الناجم عن السوق النهائية (الاستهلاك ، والاستثمار والصادرات) وظهر أنه في كثير من الأحوال يكون هذا الطلب غير المباشر من الأهمية بمكان بحيث أن اتخاذ قرارات دون مراعاته بشكل صريح يؤدي الى ظهور اختناقات في

W. Leontief, The Structure of American Economy, 1919-1939. (١)
Oxford University Press, New York, 1951.

• الاقتصاد

ويتم تكوين جداول المنتج - المستخدم عن طريق تقسيم الاقتصاد الى قطاعات للصناعات المختلفة (الزراعة ، الصناعات الاستخراجية ، الصناعات الهندسية ، الصناعات الكهربائية ، النسيج ..) وتختلف درجة التقسيم باختلاف الحاجة الى التفصيل . وتوضح الجداول بحيث تكون ذات مداخل مزدوجة Double entry بمعنى أن كل صناعة توضع مرة على الصف ، ومرة على العمود . وتفيد مبيعات كل صناعة في الصف المقابل لها للصناعات المشتركة والباقي يباع في السوق النهائية . وبالمثل فان مشتريات كل صناعة تفيد في العمود المخصص لها ، وهي تشتري من الصناعات الأخرى ، وبالإضافة الى ما تشتريه من سوق عناصر الإنتاج . وهكذا نجد أن لدينا جدولاً يبين عمليات البيع والشراء داخل الاقتصاد . وفي هذا الجدول نجد أن الجزء الخاص بمبيعات ومشتريات الصناعات مع بعضها هو الذي يهم في بيان التداخل الصناعي بين القطاعات المختلفة . ونظراً لأن ليونيتيف قد استخدم أسلوب المصفوفات الرياضية للتعبير عن هذه العلاقات ، فان هذا الجزء الأساسي يطلق عليه عادة اسم مصفوفة التداخل الصناعي أو مصفوفة الطلب الوسيط . ويمكن أن نعبر عن ذلك بالجدول الآتي .

مصفوفة الطلب الوسيط

المنتج المستخدم	صناعة (١)	صناعة (٢)	صناعة (٣)	السوق النهائية
صناعة ١	س _{١١}	س _{٢١}	س _{٣١}	ن _١
صناعة ٢	س _{١٢}	س _{٢٢}	س _{٣٢}	ن _٢
صناعة ٣	س _{١٣}	س _{٢٣}	س _{٣٣}	ن _٣
سوق عناصر الإنتاج	ل _١	ل _٢	ل _٣	

الجدول الوسيط فقط هو الذى يبين مبيعات ومشتريات الصناعات فيما بينها ولذلك فالتنا نضع فى كل خانة الحرف س مع رقمين صغيرين للإشارة الى أن هذه القيمة قد تم بيعها من القطاع صاحب الرقم الأول الى القطاع صاحب الرقم الثانى ، وعلى ذلك مثلاً فان س ٣٢ تعنى مبيعات القطاع الثانى الى القطاع الثالث •

أما الجزء الخاص بالسوق النهائية فانه يبين مبيعات كل قطاع الى السوق النهائية • وكذلك فان الجزء الخاص بسوق عناصر الإنتاج فانه يبين مشتريات كل قطاع من عناصر الإنتاج •

ومن الواضح أنه كلما زاد الترابط الاقتصادى بين قطاعات الاقتصاد زادت المعاملات فى جدول الطلب الوسيط • والملاحظ أنه كلما زاد التقدم الاقتصادى زادت المعاملات فى هذا الجزء • وقد حاول بعض الاقتصاديين أن يستخدم هذا الأسلوب لدراسة اقتصاديات الدول المتخلفة ، وكانت النتيجة أن جداول المنتج - المستخدم لهذه الدول كانت تتضمن كثيراً من الخانات الخالية فى ذلك الجزء الأساسى من جدول المنتج - المستخدم وهو جدول الطلب الوسيط (١) • ومعنى ذلك أن الترابط الاقتصادى بين الصناعات المختلفة لا زال ضعيفاً فى مثل هذه الدول • وعلى ذلك فانه مع زيادة التقدم والنمو الاقتصادى فان الترابط بين القطاعات المختلفة يزداد تأكيداً •

وتظهر أهمية هذا الترابط المتزايد بين قطاعات الاقتصاد فى الدول المتقدمة فى ضرورة التنسيق والرقابة على نشاط مختلف القطاعات فلا يمكن تركها دون رقابة ، لما يترتب على سلوكها من آثار بعيدة على مختلف أجزاء الاقتصاد الأخرى • ولعل هذا هو السبب الأساسى فى الأزمة التى وقعت فى الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٦٣ بين الرئيس كينيدي وبين صناعات

Peacock, Dosser, Input-Output in Underdeveloped Countries, (١).
Review of Economic Studies, Vol. 25, 1957, p. 21.

الصلب بصدد سياسة الأخيرة حول الأثمان • فبالنظر الى الترابط الاقتصادي الهام والى الآثار غير المباشرة ، فإن رفع أسعار الصلب لن يقتصر على هذه الصناعة وحدها وانما سوف يؤثر على جميع قطاعات الاقتصاد خلال التأثير فى الطلب غير المباشر بين الصناعات المختلفة • ويظهر ذلك بوجه خاص اذا أخذنا فى الاعتبار المظهر الثانى للترابط الاقتصادى بين الصناعات وهو عدم التماثل Assymetry وظهور صناعات مهيمنة بحسب وضعها الفنى فى سوق الإنتاج •

الواقع أنه رغم أن التطور قد أدى الى مزيد من الترابط والاندماج بين الصناعات المختلفة بحيث أصبحت كل صناعة تعتمد فى انتاجها على عدد متزايد من انتاج الصناعات الأخرى - بالرغم من ذلك فإن التطور بين الصناعات لم يكن متماثلا • بل ان هناك صناعات تتخذ مركزا أساسيا فى هيكل الانتاج بحيث تكاد تعتمد عليها الصناعات الأخرى بشكل أكثر من غيرها • وهذه الصناعات تحتل فى الواقع مكانة هامة لأنها تتمتع الى حد كبير بسلطة التأثير فى الصناعات الأخرى بالنظر الى هذا التطور الفنى • ولعل مثال صناعة الصلب المتقدم يعبر عن هذا الوضع •

وعلى ذلك فإن الترابط الاقتصادى الناتج من التداخل الصناعى ليس ترابطا متماثلا بين متساويين ، وانما هو ترابط يتضمن وجود علاقات سيطرة من بعض القطاعات على القطاعات الأخرى (١) (ويظهر ذلك رياضيا فى أن مصفوفة الطلب الوسيط وان كانت ليست خالية الا أنه يمكن جعلها مصفوفة منحرفة traingularized بمعنى جعلها Similar لمصفوفة توجد معظم القيم فوقه المنحرف الرئيسى Diagonal وتكون خالية تحته أى بحيث توجد أصفار تحت هذا المنحرف) •

ويترتب على هذا التطور أن الترابط الاقتصادى وان أدى الى مزيد من

(١) Cf. F. Perrous, l'Economie du XXème Siècle, P.U.F., Paris, 1961, p. 27.

الاندماج بين قرارات الوحدة الاقتصادية ، الا أنه أظهر في نفس الوقت وجود وحدات استراتيجية تؤثر قراراتها بشكل أخطر في الاقتصاد القومي في مجموعه . ولذلك فان القرارات التي تتخذها هذه الوحدات لا تتعلق في الواقع بها وحدها وانما تتعلق بالاقتصاد القومي . فقرارات شركة مثل شركة جنرال موتورز لا تتعلق بسياسة أسعار منتجاتها فقط وانما تؤثر في حجم الانتاج القومي في مجموعه وفي توزيع الدخل وفي مستوى الأسعار العامة . وقد أثر ذلك الوضع على هيكل الاقتصاد ، فلم نعد في ظل الصورة التقليدية للسوق وان ظلت الملكية فردية وانما الأمر يتعلق في الواقع باتخاذ قرارات على مستوى الاقتصاد القومي .

اهمية طبقة الفنيين :

وأينا أن أهم ما يميز « المجتمع الصناعى الحديث » هو التقدم الفنى الكبير فى وسائل الانتاج . فالتقدم الاقتصادى الذى تحققه الدول الصناعية الكبرى لا يرجع الى تراكم رؤوس الأموال بقدر ما يرجع الى التقدم الفنى ووضع وسائل جديدة للانتاج ذات كفاءة أكبر واكتشاف مصادر جديدة للطاقة .

وقد جرت العادة بين الاقتصاديين على اعتبار أن النمو Growth دالة لتراكم رأس المال (الاستثمار) . ونجد هذه العادة لدى الاقتصاديين منذ التقليديين : آدم سميث ريكاردو ، كما نجدها عند ماركس . وبالمثل فان الاقتصاديين المحدثين (ما بعد كينز Post Keynesians) قد وضعوا نماذج للنمو الاقتصادى تجعل هذا النمو دالة بشكل ما للاستثمار ومن أشهر هذه النماذج ما يعرف بنموذج هارود دومار - Harrod-Domar^(١) نسبة الى الاقتصاديين المشهورين . وفى هذا النموذج نجد أن معدل النمو الاقتصادى

(١) Cf. H.D. Domar, Capital Expansion, Rate of Growth and Employment Econometrica, (April 1946); R. Harrod, Towards a Dynamic Economics, Macmillan, 1948.

يتوقف على نسبة الاستثمار من الدخل القومي - ويرتبطان بما يعرف بمعامل رأس المال أو نسبة الناتج الى رأس المال أو نسبة الناتج الى رأس المال المعروف باسم Capital/output ratio • وقد أثر هذا النموذج في الفكر الاقتصادي عامة ، حتى أن الدول النامية وهي بصدد وضع برامج التنمية الاقتصادية قد استعارت هذا الأسلوب لتحديد حاجتها من رأس المال اللازم لتحقيق درجة معينة من معدل التنمية •

ورغم الأهمية الضخمة التي يمثلها تراكم رأس المال في أحداث النمو ، فإن هناك عاملا ربما يكون له السبق في الوقت الحاضر في هذا الصدد • هذا العامل هو التقدم الفني • فالتقدم الفني على النمو قد أصبح من الأهمية بحيث لا يمكن إهماله • ولذلك فأننا نجد أن كثيرا من الاقتصاديين المحدثين يوجهون عناية خاصة الى أهمية التقدم الفني في أحداث النمو • فإن ما يهم ليس رأس المال المادي فقط وإنما رأس المال الانساني المتمثل في العمل الأكثر مهارة ، وبصفة خاصة في الاختراعات والوسائل الجديدة المستخدمة في الإنتاج^(١) •

وهذه الأهمية الكبرى للتقدم الفني وللرأسمال الانساني في أحداث النمو كان لها أكبر الأثر على العلاقات الاجتماعية مما أدى الى ظهور أهمية الفنين والمديرين كطبقة اجتماعية بدأت تحتل مكانة هامة في الاقتصاد القومي ، وإلى زيادة أهمية الجامعات ومراكز الأبحاث وما تباشره من تأثير في هذا الاقتصاد •

(١) يرى بعض الاقتصاديين انه لا يمكن فصل تراكم رأس المال المادي عن التقدم الفني ، فالاستثمارات لا تتضمن فقط الاضافة الى الآلات القائمة بالآلات جديدة من نفس النوع ، وإنما تتضمن الاستثمارات الجديدة عادة آلات مختلفة أكثر كفاءة وتتضمن آخر ما وصل اليه التقدم التكنولوجي • ولذلك فانه لا يمكن فصل رأس المال عن التقدم الفني ، فتراكم رأس المال ينطوي في الواقع على تطبيق فن انتاجي أكثر تقدما • أنظر في ذلك على وجه الخصوص

N. Kaldar, A Model of Economic Growth, Economic Journal, December, 1957.

ان التقدم الفنى كعنصر من عناصر النمو الاقتصادى يتميز فى الوقت الحاضر عن الاختراعات التى تمت فى الماضى والتى كان من شأنها زيادة الانتاج وتحسين نوعه • فالتقدم الفنى فى الوقت الحاضر لم يعد نتيجة عمل فرد عبقرى أو نتيجة للصدفة بحيث أن التقدم فى نوع معين يتم بقفزات غير منتظمة انما أصبح التقدم الفنى جزءا منظما من أجزاء العملية الانتاجية ، ومرحلة مندمجة تماما فى مراحل الانتاج • وقد أصبحت الاكتشافات نتيجة لعمل منظم ودقيق بحيث يمكن تخطيطه مقدما • فعنصر الفرد العبقرى قد اختفى أو كاد - ولا نكاد نسمع الآن - عن اسم عالم تنسب اليه نتائج التقدم الفنى المذهلة التى نراها كل يوم • فأسماء واط وماركونى وبل أسماء نعرف أنها كانت وراء الآلة البخارية واللاسلكى والتلفون • وهذه الأسماء هى جزء من الثقافة العامة • ولكن من يعرف الأسماء وراء اختراعات كان لها أكبر الأثر فى حياتنا اليومية ، من منا يعرف من وراء التلفزيون ، من وراء الترانزستور رغم أن هذا الاختراع الأخير يعد فى ذاته ثورة صناعية ، من وراء القمر الصناعى ، سبوتنيك ، ومن وراء برامج أبوللو ، وغيرها كثير •

ان البحث وما يترتب عليه من اختراعات هى من عمل عدد هائل من الباحثين المجهولين • ان الاختراع قد أصبح بطبيعته عمل « مجموعة » Team من الباحثين من تخصصات مختلفة • وهو عمل منظم بحيث أنه يمكن مقدما معرفة النتائج التى يمكن الوصول اليها فى فترة معينة اذا خصص لها الاعتمادات اللازمة • ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٢ حين كانت متخلفة فى أبحاث الفضاء عن الاتحاد السوفياتى فأعلن رئيسها فى ذلك الوقت (كيندى) عن برنامج للمحاق بالاتحاد السوفياتى فى ميدان الفضاء والهبوط على القمر فى سنة ١٩٧٠ • ولم يكن غريبا على العالمين بطبيعة البحث فى العصر الحديث أن يعلموا نبأ وصول « أبوللو » الى القمر ١٩٦٩ ، أى فى نفس الموعد المحدد (فى الواقع قبله !) •

واذا كان التقدم الفنى فى العصر الحديث قد أصبح جزءا عضويا فى الانتاج ولم يعد عملا عفويا نتيجة للصدفة والحظ ، فان وراءه جيش كبير من

الفنيين والباحثين الذين يقومون بالوصول الى حلول جديدة للمشاكل ،
ويقومون باجراء التجارب •• الخ • هذا الجيش من الفنيين قد أصبح عنصرا
أساسيا فى الانتاج لا يمكن لدولة حديثة أن تستغنى عنه مما أدى الى زيادة
أهميتهم • وهذه الأبحاث والتجارب تتميز بأمرين ، فهى من ناحية قد أصبحت
معقدة جدا وتتطلب تخصصات دقيقة تعمل فى تعاون ، وهى من ناحية أخرى
باهظة التكاليف ، ولذلك فإن الأبحاث على ماسبق أن رأينا تعتبر من النشاطات
التي تظهر فيها بشكل واضح مزايا الانتاج الكبير ، ولذلك فإنها تتركز فى
مراكز البحوث فى المشروعات الضخمة وفى مراكز البحوث العلمية
والجامعات •

كانت الاختراعات فى العصر السابق بسيطة نسبيا ، ولم تكن تستند فى
كثير من الأحوال الى معرفة نظرية متعمقة ، ولذلك كانت تتم غالبا فى المصنع
ومن العاملين أنفسهم نتيجة للتجربة والخبرة • وقد ساعد على ذلك تقسيم
العمل الى حد بعيد • أما فى العصر الحديث فإن الاختراعات والاكتشافات
الجديدة تتميز بأن لها أساسات نظرية وتعتمد على الدراسة النظرية المتعمقة ،
فميدانها المختبر والمعمل وحجرات الدراسة وليس الورشة • والاكتشافات
الجديدة معقدة جدا ولا يمكن لغير المتخصص أن يدركها •

كذلك فإن أهم ما يميز التقدم الفنى وما يستلزمه من بحث أنه باهظ
النفقات • فالأبحاث الواجب اجراؤها والآلات والمعدات اللازمة للمختبرات
طويلة ومعقدة وغالية • وتتم عادة مراحل طويلة من التجارب قبل وضع
الوسيلة الجديدة موضع التنفيذ • ولعل أهم ما يجعل الأبحاث باهظة التكاليف
هو أنها كصناعة تعتبر ذات كثافة عمل مرتفعة Labour Intensive بمعنى
أنها تعتمد على العمل بشكل كبير ، ولكنه عمل من نوع خاص ، هو العمل
الفنى المتخصص ذو المعرفة المتعمقة ، ولذلك فإن أجوره تكون عادة مرتفعة
جدا وهذا ما يجعل نفقات البحث عالية • ولعل هذا السبب هو ما يجعل
الولايات المتحدة الامريكية على قمة التقدم الفنى • فنظرا لغنى هذه الدولة فهى

قادرة على اجتذاب العلماء والفنيين من كافة دول العالم ودفع الأجور الباهظة.
لهم •

والتطور المتقدم جعل الصناعة فى العصر الحديث معتمدة الى أبعد الحدود.
على هؤلاء الفنيين بحيث أن نفوذهم ازداد بشكل واضح • ولم يقتصر الأمر
على مجرد أهمية هؤلاء الفنيين والباحثين لتطوير وسائل الانتاج وتحسين
نوعه ، وانما جاوزت ذلك الى طبيعة العملية الانتاجية ذاتها • فالانتاج يعتمد الآن
أكثر فأكثر على رأس المال Capital Intensive والآلة الحديثة ليست
مجرد آلة تقوم بما كان يؤديه عشرات ومئات من العمال ، ولكنها آلة دقيقة
ومعقدة وتحتاج دائما الى عمل فنى مؤهل لتشغيلها والافادة منها وتعديلها
دائما • فلم يقتصر التقدم الفنى على تعديل نسبة العمل : رأس المال ، ولكنه
غير أيضا من طبيعة العمل • فالعمل لم يعد عملا يدويا أو ملاحظة رتيبة وانما
هو عمل رقابة ذكية لآلات دقيقة ومعقدة • ولعل أجمل مثال على ذلك هو
العقول الالكترونية الحديثة التى تقوم بعمليات ما كان يمكن اجراؤها الا بعدد
ضخم جدا من الأفراد وفى وقت طويل • ولكن هذه العقول تتطلب للعمل
عليها أفرادا ذوى كفاءة عالية فى الهندسة وتحليل البرامج • ولذلك فالتقدم
الفنى الحديث قد زاد من نسبة الفنيين والمؤهلين بين العاملين • وبعبارة أخرى
فإن التقدم الفنى قد أدى الى زيادة نسبة ذوى الياقات البيضاء على حساب ذوى
الياقات الزرقاء^(١) • ولذلك فإن الصورة العادية للانتاج فى العصر الحديث
لا تتطلب العمل اليدوى غير المؤهل الذى يقوم بالأعمال العضلية أو الأعمال
الرتيبة والروتينية بقدر ما يتطلب عمل الفنيين الذين يعتمدون على تكوين
علمى متين والذين يقومون بوجه خاص بالأعمال الذهنية التى تتطلب اليقظة
وسعة الخيال •

(١) J.K. Galbraith, Le Nouvel Etat Industriel, (trad.), Edition Gallimard, Paris 1968, pp. 253 et ss.

وقد ترتب على التطورات المتقدمة أن ظهرت الجامعات ومراكز البحث ومعاهد الدراسة بوجه عام ، كمراكز أساسية وخطيرة في تطور المجتمع الصناعي الحديث • فالصناعة الحديثة بدأت تعتمد بشكل أساسي على العامل المدرب والمتعلم • ومن ثم فإن هذه الصناعة الحديثة تجد مصدر عملها حيث توجد بيئة مناسبة لتوفير هذا العمل المتعلم وليس حيث يوجد العمل الرخيص • ولعل ذلك ما يعبر عن الاختلاف بين توطين الصناعات في العصر السابق وتوطنها حاليا • فصناعات النسيج التي قامت عليها الثورة الصناعية في إنجلترا كانت تتوطن بصفة خاصة بالقرب من اليد العاملة الزراعية الرخيصة نسبيا • أما الآن فأننا نجد تلازما بين تركيز الصناعات وبين مراكز العلم والبحث ، فحيث توجد مراكز علمية متقدمة فإن الصناعة تجد فيها ظروفًا مناسبة • كذلك فإن الصناعات التي نشأت في أماكن لم تكن معروفة بالاهتمام العلمي والثقافي لأسباب تاريخية - فإن هذه الصناعات لم تلبث أن تقوم بتمويل إنشاء الجامعات ومراكز البحوث • وقد حدث ذلك أخيرا في إنجلترا حيث أنشئ العديد من الجامعات الإقليمية التي تعتمد كثيرا على تمويل الصناعات المختلفة لها • وتعتمد الصناعة بوجه خاص على الجامعات ومراكز البحوث ، فهذه تعتبر في الواقع عصب التقدم الفني الحديث • وقد أشار جالبرث إلى أن الجامعات ومراكز البحوث في العصر الحديث تقوم بالنسبة للصناعة بنفس الدور الذي كانت تقوم به البنوك في القرن الماضي • فالصناعة في القرن الماضي كانت تحتاج إلى التمويل ومن ثم فإن البنوك لم تلبث أن احتلت مكانة خطيرة من الاقتصاد باعتبارها مراكز لتجميع وسائل التمويل ، مما جعل الكثيرين من الاقتصاديين يميز في مراحل الرأسمالية بين الرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية والرأسمالية المالية • وهذه المرحلة الأخيرة إنما تعبر عن المرحلة التي زادت فيها أهمية التمويل بالنسبة للتوسع الصناعي ، مما جعل البنوك المتصرف الحقيقية في النظام الرأسمالي • والواقع أننا في العصر الحالي نكاد نلمح تطورا في طبيعة الانتاج بحيث أصبح التقدم الفني والرأسمال الانساني هو العامل

الحاسم فى التوسع وليس فقط التمويل المادى^(١) وفى مثل هذه الظروف فان الجامعات ومراكز البحوث تكاد تقوم بدور التمويل لهذا النوع من التقدم الفنى . ولذلك فان الارتباط بين الصناعة وبين الجامعة ومراكز البحث قد أصبح حيويًا فى الدول المتقدمة .

وقد ترتب على الأوضاع المتقدمة تغييرات هامة فى ادارة المشروعات ، وفى طبيعة الطبقات الاجتماعية ذات التأثير على القرارات الاقتصادية الهامة . والدوافع التى تؤثر فى هذه القرارات . وقد أثر ذلك على الفكرة السائدة عن كيفية اصدار القرارات .

هناك تقليد متبع يربط بين شكل الملكية وبين مصدر القرار ، وقد استقر هذا التقليد بوجه خاص مع الماركسية . فعندها أن تطوّر وسائل الانتاج يؤدى الى تطور مقابل فى النظم الاقتصادية وبشكل خاص فى طبيعة ملكية عناصر الانتاج . وبذلك فان الرأسمالية تعتبر مرحلة من مراحل التطور تكون الملكية الخاصة لعناصر الانتاج هى السائدة ، وبذلك تصدر القرارات من الرأسمالى المالك . وتكون الاشتراكية - ثم الشيوعية - مرحلة أخرى تتحول فيها الملكية الى الدولة ، وبذلك لا تصدر القرارات عن الرأسماليين وإنما عن الدولة التى تعبر عن صالح الجميع . ومع ذلك فأننا نعتقد أن تطور شكل الملكية ليس هو الأثر الوحيد وربما ليس الأكثر أهمية لتطور وسائل الانتاج . فان تطور وسائل الانتاج وما أدى اليه من ظهور « المجتمع الصناعى الحديث » قد أحدث ثورة فى العلاقات الاجتماعية ، وأدى الى تغيير خطير فى طبيعة مصدرى القرارات ، وذلك بصرف النظر عن الشكل القانونى للملكية . فقد أدى التطور المتقدم الى الأهمية المتزايدة لطبقة المديرين والفنيين فى اتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة ، ونكاد نلمح تشابهاً فى هذا الصدد بين الدول الرأسمالية التى تحتفظ بالملكية الخاصة وبين الدول

(١) هناك ارتباط بطبيعة الأحوال بين الأمرين ، ولكننا نريد أن نركز على أهمية عنصر الخبرة والعلم الإنسانى .

الاشتراكية التي أقامت الملكية العامة • هنا وهناك يزداد دور الفنيين والمديرين في اتخاذ القرارات وفي التأثير في الظروف المصاحبة لاتخاذ هذه القرارات • ولا يعنى ذلك أن التفرقة بين النظم التي تأخذ بالملكية الخاصة وبين النظم التي تأخذ بالملكية العامة قد زالت فيما يتعلق بالدول الصناعية المتقدمة • فذلك ليس صحيحا • ففي الدول الرأسمالية يحتل الرأسماليون مكانة هامة من الحياة الاقتصادية والسياسية وفي الدول الاشتراكية يحتل رجال الحزب مكانة هامة من الحياة الاقتصادية والسياسية • ويختلف أولئك عن هؤلاء في كثير أو قليل من ناحية البواعث والقيم الاجتماعية التي يمثلونها ، مما يجعل النظام الرأسمالي مختلفا عن النظام الاشتراكي • ولكن ذلك لا يمنع من أنه في كلا النظامين هناك اتجاه قوى تحت ضغط التطورات التي لحقت بالصناعة الحديثة نتيجة للتقدم الفنى الى أن طائفة المديرين والفنيين بدأت تسيطر تدريجيا على معظم القرارات الهامة وتؤثر في صدورها •

وكان من أوائل من وجه النظر الى هذا التطور الأمريكى برنهام فى كتابه عن « ثورة المديرين » The Managerial Revolution • وقد كان برنهام ماركسيا من الجناح اليسارى المتطرف الذى ينادى بضرورة الثورة الدائمة فى العالم أجمع ، وينتمى بذلك الى الجناح التروتسكى من الحركة الشيوعية فى الفترة ما بين الحربين • وقد واجه برنهام - شأنه فى ذلك شأن الكثيرين من المثقفين اليساريين فى الغرب - أزمة ضمير شديدة فى الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية عندما عقدت ألمانيا النازية معاهدة عدم اعتد مع الاتحاد السوفياتى • فالألمانيا النازية فى ذلك الوقت كانت تمثل أسوأ صور الفاشية اليمينية التى تهدد الحركات الثورية اليسارية • كذلك فإن الاتحاد السوفياتى رغم أن الجناح التروتسكى كان ينظر اليه بكثير من التحفظات خاصة فيما يتعلق بدكتاتورية الفرد والتخلى عن الثورة العالمية - قد ظل رغم ذلك فى نظر جميع المثقفين اليساريين كسبا ضخما للحركات الثورية مرشدا لها • ولذلك فإن معاهدة ١٩٣٨ كانت بمثابة صدمة لهؤلاء ، لأنها كشفت عن عقل الدولة Raison d'Etat الذى يدير مصالح دولة الاتحاد السوفياتى

قبل الاعتبارات المذهبية والحلقية • وفي ظل هذا الجو النفسى أخرج برنهام كتابه فى « ثورة المديرين » لتفسير ما تم وفقا للنهج الماركسى • ولذلك فانه يرى أيضا أن « الصراع بين الطبقات » هو الذى يحكم التاريخ ولكنه يرى أن نتيجة صراع العمال مع الرأسماليين لا تنتهى فى صالح الطبقة العاملة وإنما فى صالح فئة جديدة تفيد من هذا الصراع وهذه هى فئة المديرين ، وبصفة عامة جميع الفنيين • وليس فى هذا ، فى نظر برنهام ، ما يزعج ، ففي النظرية الماركسية ما يؤكد ذلك • ففي ظل النظام الاقطاعى كان الصراع الطبقي متمثلا بين طبقة الاقطاعيين وطبقة مهضومة هي فلاحو الأرض • وهذا الصراع يحل لصالح طبقة جديدة هى « البورجوازية » • وبناء على ذلك فقد وجد برنهام مخرجا ، فى نظره ، للتناقض الشديد بين « تحالف » دولة « يسارية » مثل الاتحاد السوفياتى مع دولة « فاشية » مثل ألمانيا النازية ، فعنده أنه فى كل من الدولتين سيطرت طبقة المديرين والفنيين على الحكم ومن ثم فانه من السهل أن يتقاربا • وقد تعرضت أفكار برنهام لانتقادات كثيرة وخاصة أن كتابه قد ظهر فى أثناء الحرب العالمية الثانية وفى فترة كانت فيها ألمانيا النازية تحقق انتصارات عسكرية فى أغلب الميادين ، مما طبع الكتاب بالشمسائم الشديد وبكثير من التنبؤات التى ثبت عدم صحتها فيما بعد •

وبالرغم من الانتقادات التى وجهت الى أفكار برنهام والأفكار التى ثبت عدم صحتها ، فإن شيئا منها ظل محلا للاهتمام ، وهو بيان دور الفنيين فى الحياة الاقتصادية وتأثيرهم المتزايد فى المجتمعات الحديثة • ومنذ ذلك وقد تعددت الدراسات التى تشير الى خطورة تطور المجتمعات الصناعية ودور الفنيين المتزايد فيها ، ومن أهم من تحدث فى ذلك R. Aron فى فرنسا ، K. Galbraith فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وغيرهم كثير • وقد سبق أن أشرنا الى الأهمية المتزايدة التى يحتلها التقدم الفنى والعلمى فى الانتاج فى العصر الحديث ، وقد ترتب على ذلك تغيير جوهرى فى شخصية مصدر القرارات الاقتصادية • فالادارة الاقتصادية لم تعد عملا سهلا يستطيع المالك ، أى مالك رأس المال ، أن يقوم بها ، وإنما أصبحت الادارة عملا معقدا

يقتضى فهما فنيا متخصصا فى مجالات متشابهة ، وتقتضى اتخاذ قرارات من بين
عديد من الاختيارات التى تتضمن عدیدا من المتغيرات مما لا يسهل القيام به •
ولذلك فانه بصرف النظر عن الملكية القانونية لأدوات الانتاج وهل لا تزال فى
أيدي رأسمالية ، أم أنها نقلت بالتأميم الى الدولة ، فان اصدار القرار الحقيقى
قد انتقل الى أيدي الفنيين والمديرين المؤهلين للقيام بهذه الأعمال • وحتى فى
الأحوال التى تظل فيها الادارة القانونية فى يد المالك ، فان السلطة الحقيقية قد
انتقلت الى الفنيين الذين يحضرون البيانات والاختيارات الممكنة أمام مصدر
القرار وبحيث لا يكون أمامه سوى التوقيع أو التصديق على قرارات معده
سلفا • فالادارة الاقتصادية فى المجتمع الحديث تتعلق بوحدات انتاجية كبيرة
كما سبق أن أشرنا • وهذه الوحدات مترابطة فى الاقتصاد القومى بحيث أن
ما تتخذه من قرارات يؤثر فيما عداها من وحدات فضلا عن أن الاختيارات
المتاحة لها فعلا محدودة بالقرارات التى تتخذها الوحدات الأخرى • وفى مثل
هذه الظروف فان اتخاذ القرار ليس سوى الخطوة الأخيرة وربما الأقل أهمية
فى الحياة الاقتصادية • وقبل ذلك وأهم منه نوع البيانات التى يجمعها الفنيون
لدراسة الامكانيات الفنية المتاحة للمشروعات والاختيارات الممكنة من بين
الأساليب الفنية المختلفة ، كذلك الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالسوق
والاحتمالات المتعلقة به ، والآثار المترتبة على اتخاذ القرار على مستقبل أى
قرار اقتصادى منها • وهى بيانات يقوم على اعدادها بطبيعة الأحوال الفنيون •
ولا يستطيع مصدر القرار أيا كان استقلاله أن يتجاهل هذه البيانات ويصدر
قراره بناء على اعتقاده الشخصى • ولذلك فان مصدر القرار لا يكون له فى
كثير من الأحوال سوى اتخاذ القرار المناسب وفقا لما أعده الفنيون من بيانات •
وهكذا نرى أن الفنيين والمديرين قد زادوا من قبضتهم على الحياة
الاقتصادية • وسواء أقاموا باتخاذ القرارات الاقتصادية بأنفسهم أم كان يقوم
بها ظاهريا غيرهم ، ما داموا فى جميع الأحوال مسيطرين على جميع العناصر
اللازمة لاتخاذ القرارات • كذلك تقوم بين الفنيين والمديرين العاملين
بالصناعة وبين الفنيين والباحثين والعلماء فى الجامعات ومراكز البحوث رابطة

انتماء قوية • فهوؤلاء الفتيون يدينون بهماآزهم الى المعرفة وليس الى الثروة ،
وعلاقات الأخذ والرد مستمرة بين مراكز الأبحاث والصناعة والانتقال بين
العاملين من الميادين مستمر • فالأستاذ فى الجامعة يقوم بالأبحاث لصالح
الصناعة وقد يعمل مستشارا لصناعة معينة • والفنيون فى الصناعة يحتاجون
دائما الى متابعة آخر التطورات العلمية كما أنه ليس من النادر أن ينتقل أحدهم
من ناحية الى أخرى • وهكذا نجد أن طبقة الفنيين بدأت تكون انتماء مستقلا
وبحيث تكاد تمثل طبقة اجتماعية متميزة فى سلوكها وفى دوافعها • وهذه
الطبقة تستند فى قوتها ونفوذها على المعرفة أولا وليس على الثروة كما هو
الحال بالنسبة لطبقة الرأسماليين فى الفترات السابقة ، وليس على السلطة
والقهر كما هو الحال فى بعض المجتمعات الشمولية المتخلفة من ناحية التطور
الفنى والتكنولوجى • وما نشاهده من سيطرة هذه الطبقة لا يقتصر على الدول
الرأسمالية المتقدمة بل اتنا نجد نفس الظاهرة فى الدول الاشتراكية المتقدمة
فنيا أيضا • وهذه الطبقة تجد عداا شديدا من جانب رجال الحزب الذين
يريدون ادارة المشروعات الاقتصادية وفقا للآراء الايديولوجية المستقرة ،
وبصرف النظر عن التطورات الفنية ، ولذلك فان نزعات التطور فى الدول
الاشتراكية قد جاءت من جانب الفنيين فى المشروعات وفى الجامعات ، فى حين
أن المعارضة قد خرجت بصفة خاصة من بين رجال الحزب • وهوؤلاء الأخيرون
يمثلون فى الواقع دور الرأسمالى فى المجتمع الاشتراكى • فرجال الحزب
يعتقدون أنهم بوصفهم طليعة الحزب الثورى ممثلون للقوى العاملة ، وبناء على
ذلك يكون لهم سلطة اصدار القرارات • ومن الواضح أن هذه السلطة
لا تستند الى المعرفة الفنية بقدر ما تستند الى السلطة السياسية ولذلك ما لبث
أن ظهر التناقض بين طبيعة المجتمع الحديث وما يقتضيه من معرفة فنية متزايدة
فى القرارات وبين النظام السياسى الذى يجعل السلطة فى يد رجال الحزب •
وهنا أيضا دور الفنيين يتزايد رغم معارضة دوائر الحزب • وقد ظهر ذلك فى
أزمة تشيكوسلوفاكيا فى صيف ١٩٦٨ حيث كانت المطالب الاقتصادية وتحرير
المشروعات من أهم دوافع هذه الحركة • كذلك نستطيع أن نمثل ذلك بالجدل

الذى ثار حول مشكلة الأثمان فى الاتحاد السوفيتى^(١) • فوفقا للتحليل الماركسى تتوقف قيمة السلعة على كمية العمل الاجتماعى اللازم لإنتاج السلعة ، وإذا كانت الدول الرأسمالية تضيف الى قيمة السلعة مقابل « فائض القيمة » فقد كان من الواجب إلغاء هذا الجزء بعد إلغاء الملكية الخاصة لأموال الإنتاج ، وهو ما لم يحدث حيث أن اعتبارات حسن استخدام رأس المال - وهو عنصر نادر - تقتضى تحمل جزءا من النفقة بناء على استخدامه • وهذا هو ما سار عليه المخططون بالرغم من أن التعاليم النظرية تقتضى بأن رأس المال ليس عنصرا منتجا من عناصر الإنتاج • كذلك فإن ما ساعد على عدم العناية بما كتبه كانتوروفيتش فى الفترة السابقة على الحرب ، (والذى يعتبر فى الواقع أول من وضع مشكلة البرامج الخطية Linear Programming) - ساعد على ذلك أن عرضه لمشكلة الأثمان تفيد أنه يدخل فى تكوين الأثمان كافة عناصر الإنتاج بما فيها رأس المال ، فضلا عن أنه يشير الى أن الثمن يتحدد وفقا للنفقة الحدية وهى اشارة الى نفس الأفكار السائدة فى الفكر البورجوازي ، ولذلك فإن أفكار كانتوروفيتش قد ظلت مجهولة حتى ظهرت أهمية البرامج الخطية وبحوث العمليات بعد الحرب فأعيد النظر فيها • والسبب فى اهمالها انما يرجع الى أنها تخالف النظرة الايديولوجية الرسمية للقيمة • وأيا ما كان الأمر فإن طبقة الفنيين قد بدأ يتزايد دورها فى هذه الدول الاشتراكية وبدأت أساليب ادارة المشروعات تتقارب مع الأساليب المتبعة فى الدول الرأسمالية • وليس مرد ذلك الى « برجزة » الدول الاشتراكية كما يحلو للبعض قوله • وانما مرده الى التقارب فى الأوضاع الفنية وما يقتضيه ذلك من ضرورة الأخذ بأساليب فنية متشابهة •

وإذا كان الفنيون فى كل مجتمع يتأثرون بالقيم السائدة فيه ، الا أن ذلك لا يمنع من أنهم يتميزون بدوافع وسلوك مختلفين عن الدوافع التى تحرك الرأسماليين مثلاً • فالفنيون فى اتخاذهم للقرارات الاقتصادية فى ادارة

Cf. H. Denis et M. Lavigne, Le Problème des Prix en Union Soviétique, édition Cujas, Paris, 1965. (١)

المشروعات لا يسعون الى تحقيق أقصى الأرباح بأية وسيلة وانما غايتهم ، غالبا ، تقتصر على العمل على استمرار المشروع ونجاحه • والنجاح لا يقدر بالضرورة بالأرباح بقدر ما يقدر بالانجازات الفنية والقدرة على الزيادة المستمرة للانتاج • فاذا كانت زيادة الأرباح تقتضى فى أحوال معينة (بعض صور الاحتكارات) تضيق الانتاج فان الرأسمالى لا يتردد فى اتخاذ هذه السياسة ، أما حيث تكون السيطرة للفنيين فان ما يعينهم فى الدرجة الأولى هو توسع الانتاج ولو على حساب الأرباح قليلا • وفى نهاية الأمر فانهم لا يملكون عناصر الانتاج حتى يصيبهم هذا الجشع المتعلق بزيادة الأرباح ، ومن ثم فانهم يكونون فى وضع يسمح لهم باتخاذ قرارات قد لا يترتب عليها أفضل وضع من حيث الأرباح • وليس معنى ذلك أنهم لا يهتمون بالأرباح ، فذلك ليس بصحيح ، اذ أن نجاح المشروع وقدرته على التوسع انما ترتبط بما يحققه من أرباح • ولكن نظرتهم الى الأرباح ليست قاصرة على الأرباح فى ذاتها وبصرف النظر عما يترتب عليها ، وانما اهتمامهم بالدرجة الأولى الى استمرار المشروع وتقدمه الفنى واتساعه باستمرار • ولذلك ليس غريبا أن نجد أن نمو المشروع^(١) بل والنمو بصفة عامة هو الهدف الذى يشغل بال المشروعات الاقتصادية ، وبصرف النظر عن النظام السياسى والاجتماعى • وفى الدول الاشتراكية كما فى الدول الرأسمالية يعتبر النمو غاية ينبغى العمل على توفيرها • وهذا ما يجعلنا نتعرض لظاهرة تزايد الانتاج المستمر وبكل الطرق • وهو ما أشار اليه جالبرت بأنه مجتمع الوفرة فى كتابه The Affluent Society والذى أطلق عليه أيضا « مجتمع الاستهلاك »^(٢) ، وخاصة بعد ثورات الطلبة فى فرنسا وفى ألمانيا وفى الولايات المتحدة الأمريكية •

مجتمع الاستهلاك :

الغاية النهائية من النشاط الانتاجى فى كل مجتمع هي الاستهلاك ، ولا

(١) Cf. E.T. Penrose, The Theory of the Growth of the Firm, Oxford, Blackwell, New York ; Wiley 1960.

(٢) انظر لنا ، مجتمع الاستهلاك ، سابق الإشارة اليه •

يختلف المجتمع الحديث فى ذلك عن أى مجتمع سابق الا فى الأهمية الزائدة التى بدأت تحتلها ضرورة العمل على زيادة الاستهلاك ، والقدرة الهائلة التى توفرت لهذا المجتمع للعمل على تحقيق هذه الزيادة باستمرار وبمعدلات متزايدة دائما . وقد سبق أن أشرنا الى أن التقدم الفنى الهائل المتاح الآن لاستخدامه فى أساليب الانتاج قد وفر القدرة المستمرة على زيادة الانتاج والاتاجية مما زاد من فرص الاستهلاك . كذلك سبق أن أشرنا الى أن سيطرة الفنين على قرارات الانتاج قد ساعدت على النظر الى النمو أى زيادة الانتاج فى ذاتها وما يرتبط بها من ضرورة زيادة التصريف باعتبارها من الأهداف الرئيسية التى يتوخاها مصدر هذه القرارات . وقد نجم عن ذلك أن الاستهلاك فى المجتمع الحديث قد زاد بشكل لم يكن معروفا فيما سبق ، كما نجمت عن مجموعة من القيم والقواعد التى تنظم حياة المجتمع فى ضوء زيادة الاستهلاك ، اذ اعتبرت زيادة الاستهلاك ذاتها قيمة اجتماعية كبرى ومعجورا لكثير من اجزاء النشاط الاقتصادى . فزيادة الاستهلاك فى ذاتها وبصرف النظر عن الحاجات التى يشبعها هذا الاستهلاك المتزايد قد أصبحت من قواعد الانتاج فى العصر الحديث . فالاستهلاك لا يتزايد لاشباع حاجات قائمة ، بقدر ما تخلق حاجات جديدة للتمكين من زيادة الاستهلاك وقد كان لهذه الظاهرة آثار بعيدة على الاقتصاد كما أنها نتائج خطيرة على السلوك الاجتماعى بدأت تظهر فى الفترة الأخيرة .

الواقع أن مظاهر مجتمع الاستهلاك لا زالت حديثة . كما أنها لا زالت بعيدة عن أن تكون عامة سواء من حيث الدول أو حتى بالنسبة للدولة الواحدة . فبالنسبة للدول الصناعية لا يمكن الحديث باطمئنان عن وجود مجتمع الاستهلاك بالصورة التى نتحدث عنها الا فى شكل اتجاه عام ، ولا تكاد توجد دولة تتركز فيها خصائص هذا المجتمع الا فى الولايات المتحدة الأمريكية . وحتى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فهذا المجتمع لا زال بعيدا عن أن يكون شاملا . ذلك أن التقدم المتحقق فى العالم حتى الآن قد أخذ صورة النمو غير المتوازن Unbalanced Growth بمعنى أن هناك دائما قطاعات أسبق من غيرها فى استيعاب التقدم وفى تحقيق النمو ، كما أن هناك

مناطق جغرافية أقدر على تحقيق التقدم من غيرها • وهذا النمو غير المتوازن نجده على مستوى العالم فى مجموعه - مما أدى الى وجود الدول النامية والمتخلفة - كما نجده على مستوى الدولة الواحدة - مما أدى الى وجود الأماكن والقطاعات المتخلفة • وعلى ذلك فعند حديثنا عن خصائص مجتمع الاستهلاك لا ينبغي أن يفهم من ذلك أن هذا المجتمع قد تحقق بالفعل وإنما هو مجرد اتجاه عام بدأت تظهر خطوطه الرئيسية ، ولكن جزر الفقر موجودة دائما وهى تثير الكثير من المشاكل على ما سنرى •

وإذا كانت خصائص مجتمع الاستهلاك لا زالت حديثة فإن بوادرها قد ظهرت على النظرية الاقتصادية منذ فترة ، وهذا هو فى الواقع مغزى التطور الذى لحقها منذ التقليديون وكينز • وبدون التعرض الى جوانب كيفية توزيع الدخل التى تثير فى الواقع خلافات مذهبية ، فإن جوهر النظرية التقليدية فى الاقتصاد والتى ورثناها منذ آدم سميث وريكادو ، هو أن الطلب الكلى فى الواقع يستوعب دائما العرض الكلى • فكل ما ينتج من السلع نجد له طلبا فى السوق ، وإذا كان من الممكن حدوث بعض الاختلالات الجزئية فى الاقتصاد كأن يكون عرض سلعة معينة أكبر أو أقل من الطلب عليها فإن ذلك لا يمكن إلا أن يكون حالة استثنائية جزئية لابد أن تعادلها اختلالات جزئية أخرى • والمهم فى كل ذلك هو أن مجموع الطلب الكلى فى الاقتصاد لا يمكن أن يقل عن مجموع العرض أو الانتاج الكلى • ولذلك فإن الاقتصاد بطبيعته يتوازن عند مستوى التشغيل الشامل • وتفسير ذلك أن الاقتصاد بعيد عن اشباع جميع الحاجات ، ولذلك فإن الحاجة موجودة باستمرار لزيادة الانتاج وفرص الربح من الاستثمارات الجديدة مكفولة بالنظر الى أن هناك دائما قدرة على زيادة الانتاج وزيادة الاستهلاك • فرص الاستثمارات تكون عادة كبيرة ، ولكن نظرا لأن الاقتصاد فقير فانه لا يمكن القيام بكل هذه الاستثمارات • ويتم القيام فقط بالاستثمارات فى الحدود التى يمكن فيها ضغط الاستهلاك • وعلى ذلك فكل جزء يمكن ادخاره من الناتج القومى سيطلب بالضرورة للاستثمار لأن فرص الاستثمار كبيرة لوجود فرص الربح من الانتاج فى المستقبل واشباع

الحاجات الناقصة • وعلى ذلك فإن التقليديين وجهوا أنظارهم الى الادخار ، فهذا هو القرار الهام ، وهو الذى سيحدد مقدار الاستثمار • فكل ما يدخر سيستثمر حتما لأن الطلب على الاستثمار كبير جدا • ولذلك لم تقم صعوبة عند التقليديين لتقرير ضرورة تحقيق التوازن فى الاقتصاد ، العرض الكلى يتساوى دائما مع الطلب الكلى • فالعرض الكلى يتكون من عرض سلع الاستهلاك وعرض الادخار ، والطلب الكلى يتكون من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار • ونظرا لأن الطلب على الاستثمار يكون كبيرا جدا بالنسبة لعرض الادخار فانه لا يمكن أن تقوم حالة يزيد فيها العرض الكلى عن الطلب الكلى •

واذا انتقلنا الى تحليل كينز Keynes (١) نجد أن التجديد الذى أتى به هو أنه أوضح أن الطلب على الاستثمار قد لا يكون من الكبر بحيث يستوعب كل المدخرات • ولذلك فليس من المقبول الاهتمام فقط بالادخار باعتبار أن الاستثمار سيتحقق دائما ، بل لعل العكس هو الصحيح ، فنظرا لنقص فرص الربح فإن الطلب على الاستثمار قد يكون محدودا ، ومن ثم يجب أن يتعدل الادخار وفقا لهذا الطلب المحدود • ورأى كينز أن تعديلات الادخار وفقا للطلب على الاستثمار تتم بتغيرات مستوى الدخل القومى والعمالة ، مما قد يجعل وجود بطالة أمرا متفقا مع التوازن الاقتصادى • وهذا هو فى الواقع جوهر الثورة التى أحدثها كينز فى النظرية الاقتصادية فى كتابه الشهير « النظرية العامة » • ومن الواضح أن امكان نقص الاستثمار عن المدخرات انما يرجع الى نقص فرص الربح من الاستثمارات الجديدة • وهذا يشير فى الواقع الى أن زيادة الاستهلاك فى المستقبل لم تعد متوافرة كما كان الأمر قبل ذلك بقرن من الزمان • وهذا تغيير هام وهو مقدمة لبيان أن الاستهلاك قد بدأ يفرض نوعا من المشاكل ، فنحن لسنا فى مرحلة الفقر

(١) Cf. N. Kaldar, A Model of Economic Growth, Economic Journal December 1957, Reprinted in Essays on Economic Stability and Growth, London, 1960, p. 295.

الشديد وحيث كل زيادة فى الانتاج ستصرف حتما ، ولكننا بدنا ندخل مرحلة
امكان نقص الطلب الفعلى عن توفير العمالة الشاملة ، ولذلك فان السياسة التى
نصح بها كثيرة هى ضرورة العمل على زيادة الطلب • على أنه لا ينبغي أن
تعطى نظرية كينز أكثر من دلالتها الحقيقية • فليس معنى ذلك أن العالم قد
عرف مجتمع الاستهلاك فى الثلاثينات • ولكن ما نود أن نشير اليه هو أنه
بدأت تظهر مشاكل الطلب الكلى ولم تعد أمرا تلقائيا كما كانت عند بداية
الثورة الصناعية وفى ظل مستويات الاستهلاك المنخفضة • ومما ساعد على ظهور
أزمة الطلب الكلى فى الثلاثينات سوء توزيع الدخل • فأصحاب الدخل
المنخفض لم يكن من الممكن زيادة استهلاكهم نظرا لانخفاض دخولهم ،
وأصحاب الدخل المرتفعة لم يكن من السهل زيادة استهلاكهم نظرا لانخفاض
مرونة الاستهلاك لديهم • وفى هذا الجانب يتفق تحليل كينز مع تحليل
ماركس للأزمات الاقتصادية فى ظل النظام الرأسمالى •

وإذا كانت نظرية كينز قد مهدت السبيل نحو ضرورة الأخذ بسياسات
التدخل لزيادة الطلب الفعلى فان آثارها لم تظهر بشكل واضح الا فى السنوات
الآخيات فى المجتمعات المتقدمة جدا ، وفى هذه المجتمعات يبدو فى كثير من
الأحوال أن النظام الاقتصادى منها يسير على عكس مقتضيات الرشادة
الاقتصادية • وحقيقة الأمر أن اختلاف الظروف يستدعى اختلافا فى النظرية
السائدة وفى قواعد السلوك • وهذا ما دعا جالبرث الى القول بأن « مجتمع
الوفرة »^(١) يختلف بالضرورة عن « مجتمع الندرة » الذى ظهرت فيه تعاليم
النظرية الاقتصادية على أيدي آدم سميث وخصوصا ريكاردو • والأمثلة على
هذا الاختلاف كثيرة • ان التأمل فى الاقتصاديات المتقدمة وبوجه خاص فى
الاقتصاد الأمريكى يجد غرابة فى الدور الذى يحتله الاعلام من هذا
الاقتصاد • النفقات التى تنفق على الدعاية بصورها المتعددة والتطور الذى نجم
عن ذلك فى وسائل الاعلام المختلفة يقطع جزءا هاما ومتزايدا من الناتج

(١) انظر مؤلفه The Affluent Society سابق الاشارة اليه •

القومى • وليس من السهل الاقتناع بأن هذه النفقات يقصد بها فقط اعلام لجمهور المستهلكين بوجود السلعة ومزاياها ومن ثم تحقق خدمة اقتصادية ، اذ الواقع أن كثرة هذه الدعايات وتكرارها والاصرار عليها لا يمكن أن يكون الغرض الوحيد منه هو الاعلام ، ولذلك فقد ذهب عدد من الاقتصاديين الى القول بأن نفقات الدعاية والاعلام فى جزء كبير منها تعتبر ضياعا Waste على الاقتصاد لا تتحقق من ورائه أية منفعة اقتصادية ، وأن هذه الموارد كان من الأجدر توجيهها نحو استخدامات أكثر فائدة • وهذا النظر أمره معقول ومقبول فى « اقتصاد الندرة » الذى تعودنا عليه • وفى ظل هذا الاقتصاد حيث يحكمنا أساسا قانون الندرة ، يترتب على مجاوزة الاعلام للحدود المعقولة فى توفير العلم للمستهلكين اقتطاع جزء من الموارد واستخدامها فيما لا يعود بفائدة مباشرة على المستهلكين • ولكن الأمر يكون مختلفا عن ذلك فيما نسميه « باقتصاديات الوفرة » • فقد سبق أن أشرنا الى أن الانتاج فى هذه الدول قد زاد زيادة كبيرة مما أدى الى اشباع الحاجات الأساسية للأفراد ، أو كاد • ومع ذلك فإن استمرار زيادة الانتاج تتطلب فى الواقع زيادة الاستهلاك وهو أمر لم يعد من السهل تحقيقه نظرا لأن الحاجات الأساسية قد تم اشباعها • ولذلك فإن جزءا هاما من الموارد الاقتصادية انما يتجه نحو تنمية عادات الاستهلاك وخلق عادات جديدة للاستهلاك حتى يستمر الانتاج فى التوسع المستمر • فالحاجات التى تشبع الآن لم تعد قاصرة على الحاجات البيولوجية الأولية ، وانما هى حاجات نفسية واجتماعية وثقافية تخلقها البيئة التى يعيش فيها الفرد • ومن ثم فإن نفقات الدعاية والاعلام لم تعد مجرد وسيلة لتوفير العلم لدى المستهلكين بوجود السلعة وبخصائصها ، وانما اعتبرت بشكل خاص وسيلة للتأثير على ارادة المستهلكين وأذواقهم بخلق حاجات جديدة لديهم لم يكسبوا ليشعروا بها فيما لو لم تنفق هذه المصاريف • ولذلك فإنه فى ظل مجتمع الاستهلاك يصبح الاعلام جزءا عضويا من جهاز الانتاج وبدونه لا يستطيع هذا الجهاز الاستمرار فى النمو •

وقد ترتب على ما تقدم تغيير فى القيم الاجتماعية السائدة • فالاستهلاك

أصبح في ذاته قيمة اجتماعية كبرى ، ويقاس مركز الفرد الاجتماعي بقدر ما يستهلكه من السلع والخدمات ومدى قدرته على التغيير المستمر . ومن هنا نجد أن من خصائص الأذواق في العصر الحديث التغيير المستمر ، « المودة » دائما في تغيير حتى يشعر الفرد بحاجته المستمرة الى التغيير في استهلاكه مما يؤدي الى الاستهلاك المستمر . ونستطيع أن نعطي مثالا لذلك . فالمجتمع الأمريكي كان ولا يزال متقدما على المجتمعات الأوروبية في كثير من خصائص مجتمع الاستهلاك . وقد كانت السيارات من سلع الاستهلاك الجارى في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد عليها عدة صناعات أساسية . ولذلك فقد كان من الواجب ادخال عادة تغيير السيارة كل فترة . ولذلك نجد أن أشكال السيارات الأمريكية تتغير دائما كل فترة حتى يضطر الفرد الى اقتناء سيارة جديدة . ولم يكن الأمر كذلك في أوروبا حيث أن صناعة السيارات لم تكن بهذه القدرة ولذلك فإن السيارة في أوروبا كانت سلعة معمرة تقتنى لكى تعيش سنوات عديدة قبل استبدالها لتلف فيها . والآن نلاحظ أن صناعة السيارات في أوروبا قد تقدمت وأصبحت السيارة من سلع الاستهلاك الجارى وكان لابد من زيادة الاستهلاك . وإذا بنا نرى السيارات الأوروبية التي أنتجت لعشرات السنوات بنفس الشكل قد بدأت تميل الى ادخال تعديلات فى شكلها الخارجى بحيث أنها تسير الآن فى نفس الاتجاه الأمريكى .

ونلاحظ أن استقرار عادة الاستهلاك كقيمة اجتماعية تفسر سلوك الأفراد فى المجتمع الحديث هى ظاهرة جديدة . فإذا كان الاستهلاك ونوعه وتنوعه يحدد فى العصر الحديث - الى حد ما - مكانة العائلة الاجتماعية ، فإن ذلك لم يكن كذلك دائما . ففي القديم كان المركز الاجتماعى للفرد وبصرف النظر عن مقدار استهلاكه وبذخه بل انه من مدعاة السخرية أمر يحاول الفرد أن يجارى النبلاء فى حياتهم وأن يحاول أن يستمد مركزه الاجتماعى من زيادة انفاقه الاستهلاكى ، ومن هنا نستطيع أن نفهم الكوميديا الساخرة « لمولير Le Bourgeois Centilhomme » عن ذلك التاجر الذى حاول يتشبه بالنبلاء لمجرد زيادة انفاقه الاستهلاكى .

كذلك نجد أنه مما ساعد على قيام الرأسمالية الناشئة سيادة الأفكار
اليوريتانية Puritan التي صاحبت الإصلاح الدينى فى أوروبا ، والتي
كانت تدعو الى الحرص والاعتدال فى الحياة مع ما يترتب على ذلك من تضيق
الاستهلاك وتقدير عادة الادخار • وقد كان عدد كبير من المهاجرين الى
أمريكا من هذه الطوائف الدينية • ونحن نعرف أنه فى المراحل الأولى
تكون الحاجة الى الادخار كبيرة لمواجهة حاجات الاستثمار المتزايدة • ولم
يدخل الاستهلاك فى مجال القيم الاجتماعية الا متأخرا • ولعله من الطريف
أن أول من أشار الى أهمية هذا « الاستهلاك التفاخرى » :
Conspicuous consumption هو الاقتصادى الأمريكى فبلن Veblen فى كتابه
The Leisure Class وهو بذلك يشير الى أن بذور هذا المجتمع الجديد قد
ظهرت أيضا فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية القرن الماضى • ولم
ينظر الى أثر الاستهلاك كقيمة اجتماعية فى النظرية الاقتصادية الا مؤخرا
عندما كتب دونزبرى^(١) عن « أثر التقليد » Demonstration effect ، وبين
استهلاك الفرد لا يتوقف على ذوقه وما يريد هو بقدر ما يتأثر بما يستهلكه
الآخرون • وبذلك أدخل فكرة التداخل بين أذواق المستهلكين فى تحديد
ذوق المستهلك Interaction of utilities • ومعنى ذلك أن الاستهلاك أصبح
قيمة اجتماعية • فالفرد لا يستهلك ما يريد فحسب ، وانما يستهلك ما يجد
جيرانه وزملاءه يستهلكونه • ومن هنا نفهم الدور الذى يقوم به الاعلان فى
العصر الحديث •

واذا كان الاستهلاك يزيد باستمرار ويتنوع ، فان مقتضيات الانتاج
بأقل نفقة تستدعى فى نفس الوقت ايجاد نوع من النهطية فى الاستهلاك
Standardization فقد سبق أن أشرنا الى المزايا العديدة التى يحققها الانتاج
الكبير ، ولذلك فان المشروعات فى سعيها نحو زيادة الانتاج وما يستتبعه من
زيادة فى الاستهلاك انما تحاول أن يتم ذلك بشكل نمطى بقدر الامكان حتى

(١) Cf. J. Duesnberry, Income, Saving and the Theory of Consumer
Behaviour, Cambridge, Mass. 1949.

تنخفض نفقة الانتاج • ولذلك فان أهم ما نلاحظه في الوقت الحاضر هو اتجاه الاستهلاك الى الطبقات الوسطى وليس الى الطبقات العليا • ففي الماضي كان الحديث عن الأذواق والمودة قاصرا على طبقة محددة من ذوى الدخل المرتفع ، أما الآن فان المنتجات الحديثة تتجه عادة الى المستهلك العادى والذي يكون الغالبية الكبرى من المستهلكين ، وهؤلاء يشترون عادة ما يقدم لهم دون نظرة نقدية • فهم بطبيعتهم من مقدرى الاستهلاك النمطى • ولذلك فان الاستهلاك الترفي في العصر الحديث ليس قاصرا على الطبقات العليا وانما هو من أهم خصائص الطبقة الوسطى وما دونها • بل لعل الطبقات العليا قد بدأت تميل نحو التعفف عن هذا الاستهلاك النمطى •

واذا كان مجتمع الاستهلاك قد أدى الى الزيادة المستمرة في استهلاك الطبقات المحرومة نوعا ، الا انه لم يخل من انتقادات عنيفة مردها الى نظريته المادية الى الاستهلاك وعدم وجود مثل خلقية وثقافية الغرض منها تنمية الفرد وقدراته • فهذا المجتمع يخلق من الفرد أداة للاستهلاك دون أن يجعل منه انسانا حقيقيا • وهذه الانتقادات وغيرها سوف نتعرض لها فيما بعد ولكننا نشير الآن الى أمر هام ، وهو هل يترك هذا النظام الاقتصادى لقوى السوق وحدها أم لابد من اخضاعه لخطوة • وبعبارة أخرى هل التنظيم الرأسمالى أو الاشتراكى هو الأقدر على مواجهة حاجات هذا المجتمع ؟ أم أن الحقيقة أن السوق والخطوة ليسا متعارضين كما يبدو للوهلة الأولى ، وأن الحاجة هي اليهما معا ؟ وهذا ما سيساعد على فهم مدى الاختلاف بين النظم الحديثة •

السوق والخطوة :

أشرنا فيما تقدم الى أهم خصائص « المجتمع الصناعى الجديد » وما أدى اليه من تقارب بين النظم الاقتصادية المتقدمة والتي ظهرت فيها هذه الخصائص بشكل واضح • كما تعرضنا الى التطور الذى لحق الأشخاص الذين يتخذون القرارات الاقتصادية ، ووجدنا أن هناك اتجاها متزايدا نحو تركيز سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية في أيدي المديرين والفنيين ، وأشرنا الى ما ترتب

على ذلك من انفصال بين الملكية القانونية وبين الادارة الاقتصادية • ومن شأن ما تقدم تأكيد الانطباع بأن تقاربا يتم الآن بين الدول الصناعية المتقدمة الرأسمالية ، والدول الصناعية المتقدمة الاشتراكية • على أن هذا الانطباع لا ينبغي أن يخرج عن كونه اتجاها عاما وليس حقيقة قائمة في جميع الدول الصناعية بنفس الدرجة • فلا زالت الملكية الخاصة تلعب دورا هاما في القرارات الاقتصادية في الدول الرأسمالية ، كما أن سلطة الحزب السياسي (الشيوعي) باعتباره طبيعة القوي العاملة لا زالت كبيرة جدا في الدول الاشتراكية • وبالرغم من هذه الفروق فإن الاتجاه العام السابق الإشارة اليه حقيقة لا يمكن انكارها •

ونود الآن أن نتساءل ، ألا تختلف الادارة الاقتصادية باختلاف النظام الاقتصادي ؟ ألا تتغير طبيعة هذه الادارة بحسب ما اذا كان نظام السوق أو نظام التخطيط هو السائد ؟ الواقع أن هذا هو التساؤل الأساسي الآن ، الى أي حد يتعارض نظام السوق مع نظام التخطيط والى أي حد يتكاملان ؟

الفكرة السائدة هي أن النظام الرأسمالي يقوم على أساس السوق ، في حين أن النظام الاشتراكي يقوم على أساس التخطيط • هذا ما نود أن نتعرض له الآن لنرى كيف أدى التطور الحالي للمجتمع الصناعي الحديث الى التكامل بين النظامين •

قد يبدو من وجهة نظرية بحثة أن النظامين متعارضان تماما ، فنظام السوق هو الأخذ بنظام اللامركزية الاقتصادية *Economic decentralisation* في حين أن نظام التخطيط هو تطبيق لفكرة المركزية الاقتصادية *Economic Centralisation*

يقوم نظام السوق من الناحية النظرية ، على ما يعرف بسيادة المستهلك: *Consumer sovereignty* فالمستهلكون يقومون بتوزيع دخولهم من العمل والملكية أو من أيهما على السلع والخدمات المختلفة بحسب أذواقهم وبما يحقق لكل منهم أكبر اشباع ممكن وفقا لسلم ترتيب أفضلياته • ويعتبر كل مستهلك مستقلا في قراره بتوزيع دخله على السلع والخدمات دون أن يقوم

أى تنسيق مسبق^(١) بين قراره وقرار غيره من المستهلكين • ولا نقصد بذلك أن المستهلك الفرد لا يتأثر باستهلاك الآخرين فقد سبق أن تعرضنا الى أهمية « أثر التقليد » ولكن ما نقصده هو أن المستهلك فى قراره لا يعنى بقرارات غيره من حيث أثرها على التوازن العام • فكل ما يريده هو أن يحقق أقصى اشباع ممكن له حسب ذوقه من دخله المحدود • ولا يستطيع أى مستهلك بفعله المنفرد أن يؤثر فى الأثمان المعروضة ، فهو ذرة فى محيط من المستهلكين وسواء زاد الكمية التى يشتريها أم أنقص منها فإن أثره على الطلب الكلى لا قيمة له • ولكن التأثير فى ثمن السلعة يحدث نتيجة لمجموع أفعال المستهلكين كما تظهر فى الطلب الكلى •

وكذلك فإن الانتاج يتم فى ظل نظام السوق من جانب المنتجين الذين يواجهون بأثمان معينة لعناصر الانتاج وأثمان السلع ، ولا يستطيع أيهم أن يغير بفعله المنفرد من هذه الأثمان وإنما عليه فقط أن يقوم بالتأليف بين عناصر الانتاج بما يسمح له بتخفيض النفقات الى أقل قدر وينتج الكمية التى تحقق له أقصى ربح • والأصل هنا فى نظام السوق (وهو ما يطلق عليه سوق المنافسة الكاملة) أن كل منتج ذرة فى هذه السوق ، ولا يقوم أى تنسيق مسبق بينه وبين غيره من المنتجين • ويحدث التأثير فى الكمية المعروضة نتيجة لمجموع أفعال المنتجين كما تظهر فى العرض الكلى • ويتم التوازن عندما يتساوى الطلب مع العرض الكلى لكل سلعة ، مع ما يترتب على ذلك من تغيرات فى الأثمان • وعلى ذلك نجد أن التوازن يتحقق فى الاقتصاد بالفعل Ex Post ^(٢) نتيجة لتغيرات الأثمان التى تحقق المساواة

(١) أنظر فى تفصيل ذلك مؤلفنا ، دروس فى النظرية النقدية ، المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية ١٩٦٦ ص ٢٢ - ٤٥ ، وأنظر أيضا ، أحمد جامع ، الاقتصاد الاشتراكى ، سابق الإشارة اليه ص ٥١٧ - ٥٤٥ •

(٢) تستخدم الاصطلاحات ex post, ex ante فى الاقتصاد للتعبير عن « السابق » و « اللاحق » جريا وراء استخدام السويديين وبصفة خاصة ميردال لهدم الاصطلاحات اللاتينية للتعبير عن الحساب السابق والحساب اللاحق • أنظر له :
G. Myrdal, L'Equilibre Monétaire, (trad.), édition Genin, Paris, 1950.

بين العرض والطلب • والذي يهمننا من الصورة النظرية المتقدمة هو أن القرارات الاقتصادية تصدر من عدد كبير من الوحدات الاقتصادية التي تسعى لتحقيق مصلحة لها ، ودون أن يقوم تنسيق مسبق بينها ، كما أنه ليس لقرار أى من هذه الوحدات منفردا أى تأثير على الأثمان Price taker ومن ثم على الكميات المطلوبة أو المعروضة وانما يتم التأثير نتيجة لمجموع قرارات المستهلكين والمنتجين • ولذلك فهذا النظام يتميز بعدم وجود سلطة عليا تفرض تحقيق التوازن بين الطلب والعرض ، وانما يتحقق هذا التوازن نتيجة لهذه القرارات التي تصدر من الوحدات الأولية التي لا تملك الا التأثير فى طلبها وعرضها ، ولذلك نقول بأن نظام السوق يعتبر مظهرا من مظاهر اللامركزية فى الادارة الاقتصادية حيث تباشر الوحدات نشاطها مدفوعة بمصلحتها الخاصة ، وهذا ما كان وراء فكرة آدم سميث عن اليد الخفية التي تحقق الانسجام بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة ، ذلك أنه يترتب على التوازن استخدام الموارد المتاحة فى الاقتصادية وانتاج السلع التي يريدتها المستهلك وهو المقصود بأن هذا النظام يخضع لسيادة المستهلك •

وقد يمكن أن تنقد هذه النظرة الى سيادة المستهلك بأن ما يظهر فى السوق ليس رغبات المستهلك فى ذاته ، ولكن المستهلك المزود بقوة شرائية ، بمعنى أن الأصوات Votes التي يعبر بها عن رغبات المستهلكين انما هي أصوات موزونة أو مرجحة Weigted بحسب دخل كل منهم • فصاحب الدخل الكبير سيكون له أثر أكبر على الأثمان من صاحب الدخل الصغير • وهذا هو النقد الأساسى الموجه الى النظام الرأسمالى ، وواضح أن النقد لا يتعلق بالاعتماد على نظام السوق وانما على كيفية توزيع الدخل • فهذه الدخل موزعة بحسب العمل والملكية ، ومن الممكن أن تناقش فى مدى مشروعية دخل الملكية • ولكن هذه مسألة أخرى ، وهى على أى الأحوال الأساس الذى تستند اليه معظم النظم المعارضة للنظام الرأسمالى •

ويكاد يعتبر نظام التخطيط عكس نظام السوق مفهوما على النحو المتقدم • فالتخطيط يعتمد على مركزية القرارات الاقتصادية سواء من حيث

تحديد السلع والخدمات الواجب اشباعها أو من حيث اتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الاشباع ، وبذلك تحل قرارات سلطة مركزية محل قرارات وحدات المستهلكين والمنتجين اللامركزية . فالمشكلة الاقتصادية واحدة في جميع المجتمعات ولكن الاختلاف يقتصر على وسائل حل هذه المشكلة . هناك دائما موارد محدودة ، صالحة لاستخدامات متنوعة وفقا للفض الانتاجي المتاح ، وحاجات عديدة ، وتكمن المشكلة في اختيار الحاجات الأولى بالاشباع وفي اختيار أنسب الطرق لانتاج السلع والخدمات التي تشبع هذه الحاجات . ويعتمد نظام السوق على قرارات وحدات لامركزية لتحقيق هذا الاختيار ، المستهلك بالنسبة للحاجات والمنتج بالنسبة لطرق الانتاج . أما في ظل نظام التخطيط فإن هذا الاختيار يتم على مستوى مركزي حيث تتولى سلطة عليا (أيا كان اسمها لجنة التخطيط المركزية أو أية سلطة سياسية شعبية) تحديد الحاجات واجبة الاشباع والسلع والخدمات اللازمة لذلك ، وتفرض هذه الحاجات والسلع على المستهلكين وعلى المنتجين ، فأولئك لا يجدون سوى هذه السلع والخدمات ، وهؤلاء عليهم انتاج هذه السلع والخدمات . ولذلك يقال بأن نظام التخطيط هو نظام كمي بالمقابلة الى نظام السوق الذي هو نظام « قيمي » . والسبب في ذلك هو أن التخطيط ينحصر في نهاية الأمر في تحديد الكميات التي تنتج كل سلعة وخدمة وتفرض هذه الكميات على المستهلكين والمنتجين على السواء . ولذلك فإن مدى توفيق هيئات التخطيط المركزية ينحصر في القيام باختيار الأهداف المناسبة التي ينبغي تحقيقها ، ومن ثم السلع والخدمات الواجب انتاجها ، وكذلك في تحقيق الانسجام والتناسق بين هذه الأهداف المختلفة وبينها وبين الوسائل المتاحة للانتاج من موارد وفن انتاجي . وتقوم الفكرة الأساسية في ذلك على أنه في كثير من الأحوال لا يمكن الارتكان الى رغبات الأفراد التي ينقصها العلم ويغلب عليها قصر النظر ، ومن ثم فإنه يمكن أن تكون أهداف الخطة أكثر اتفقا مع مصلحة الأفراد والمصلحة العامة مما لو تركت الأمور للأفراد وحدهم وتركهم تحت تأثير الجهل والدعايات . وليس معنى قيام سلطة مركزية بتحديد أهداف

الانتاج أنها لا تراعى رغبات هؤلاء وتفرض عليهم سلعا وخدمات لا يريدونها أصلا •

فرغبات الأفراد تدخل ولا شك في اعتبار سلطات التخطيط المركزية ولكنها لا تعتبر المبرر الوحيد للانتاج كما في ظل نظام السوق ، بل تدخل هناك اعتبارات أخرى من تقرير المصلحة العامة ، مما قد يغفل عنه الأفراد • كذلك فان سلطات التخطيط المركزية لا تقتصر على وضع قائمة بالأهداف الواجب تحقيقها وانما ينبغي أن تراعى أن يتحقق التناسق بين هذه الأهداف وبعضها وبينها وبين الوسائل المتاحة لها • وبعبارة أخرى ينبغي أن تضمن الخطة التوازن في الاقتصاد ، فلا يكفي تقدير ضرورة انتاج كمية كذا من هذه السلعة دون التأكد من توافر القدرة على ذلك • وبذلك فان الخطة تضمن تحقيق التوازن مسبقا بين الطلب والعرض وفي هذا تختلف الخطة عن السوق فالتوازن في الخطة هو توازن سابق *ex ante* ويتحقق التوازن اللاحق *Ex post* وفق تقديرات الخطة اذا كانت الخطة سليمة ، ولا يتحقق التوازن اللاحق وتظهر اختلالات اذا لم يكن التخطيط سليما أو طرأت عوامل لم يكن من السهل توقعها •

ولا يعنى القول بأن التخطيط يتضمن توزيعا كليا للموارد أن الأثمان لا تستخدم ، الواقع أنه نظرا للتنوع الشديد بين عناصر الانتاج المستخدمة وبين السلع والخدمات المنتجة لابد من استخدام وسيلة واحدة للقياس ، وهى بالضرورة النقود ، مما يؤدي الى أن تظهر الكميات الاقتصادية في شكل قيم • بالإضافة الى أنه في جميع الدول الاشتراكية وفي الظروف العادية لا توزع الدخول بشكل عيني وانما في شكل نقدي ، والمستهلك يوزع هذا الدخل النقدي على السلع الموجودة بالسوق • ولكن هذه الأثمان والقيم التي تظهر في السوق ليس لها أكثر من دور محاسبي بحث بالنسبة لسلطات التخطيط ودور توزيعي بالنسبة للمستهلكين ، ولكن ليس لهذه الأثمان أى تأثير على القرارات الاقتصادية المتعلقة بالانتاج ، على الأقل ليس بشكل

مباشر • فارتفاع أثمان سلعة نتيجة لزيادة الطلب عليها وظهور سوق سوداء أو اختفاؤها كلية من السوق لا يؤدي الى زيادة عرض هذه السلعة لأن الانتاج مرتبط بالحطة وليس برغبات الأفراد كما تظهر في السوق • على أن ذلك لا يمنع سلطات التخطيط من أن تأخذ هذه المؤثرات في الاعتبار عند وضع الحطة الجديدة أو عند تعديل الحطة القائمة •

وخلاصة القول ان التخطيط ، في الأصل ، نظام يقوم على قرارات تصدر من سلطة مركزية وبحيث تراعى تحقيق التوازن مسبقا بين الطلب والعرض في الاقتصاد (١) •

مما تقدم قد يبدو ان نظامي السوق والتخطيط على طرفي نقيض ، ولكن الواقع أن تطور المجتمع الصناعي الحديث قد جعل منهما امرين متكاملين بحيث نلاحظ من ناحية مزيدا من التدخل والتخطيط في الدول الرأسمالية ، ونلاحظ من ناحية أخرى مزيدا من الحرية وترك المجال للسوق في الدول الاشتراكية • وهكذا يكاد يبدو التنظيم الحالي للمجتمع الصناعي الحديث كمزيج من القرارات المركزية والقرارات اللامركزية وان كان ذلك بدرجات متفاوتة بين الدول المختلفة •

سبق أن أشرنا الى أن النظام الرأسمالي قد تطور تحت ضغط حاجات المجتمع الجديد وأن المنافسة الكاملة لم تعد سوى حالة استثنائية من حالات السوق • فالأصل هو المشروعات الصناعية الكبرى والتي تؤثر بقرارها المنفرد في الأثمان ، ومن ثم في الكميات المعروضة والمطلوبة • ومن الواضح أن قرارات هذه المشروعات الكبرى لا يمكن اعتبارها مظهرا من مظاهر

(١) ثار خلاف نظري فيما مضى حول امكان الوصول الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي حيث شكك في ذلك بعض الاقتصاديين ، ولكن هذه القدرة على تحقيق الكفاءة أصبحت أمرا مستقرا من الناحية النظرية وخاصة بعد كتابات أوسكار لانجه ، راجع في ذلك مقالا ، النظرية الاقتصادية وكفاءة الانتاج في ظل النظام الاشتراكي ، الأهرام الاقتصادي ، ١٥ فبراير ١٩٦٦ •

اللامركزية وانما على العكس هي صورة للمركزية التي تبشرها هذه المؤسسات الصناعية الكبرى . ومن هنا نفهم المقصود عادة من القول بوجود مراكز قوى خفية في الدول الرأسمالية . كذلك سبق أن أشرنا الى أن التطور الذي لحق النظام الرأسمالي نتيجة لزيادة الاستهلاك قد جعل التدخل لحفظ مستوى الطلب الفعلي أمراً ضرورياً ، وهذا هو ما قامت به نظرية كينز على ما سبق أن أشرنا اليه . وبالمثل فإن تدخل الحكومات الغربية لم يقتصر على توفير معدل معقول من الطلب الفعلي اذا كانت ظروف الكساد سائدة كما كان الحال في الثلاثينيات وانما امتد تدخل الحكومات بالسياسة الاقتصادية الى غرض تحقيق النمو الاقتصادي بالاضافة الى بعض الأهداف الاجتماعية الأخرى مثل التعليم والصحة وغيرها . ولذلك فانا نجد أن هناك اتجاهاً متزايداً في الدول الرأسمالية الى الأخذ بأسلوب أو بآخر من التخطيط . ونجد ذلك واضحاً في فرنسا وفي الدول الاسكندنافية وفي هولنده ، كما نجد في انجلترا وبدرجة أقل في الولايات المتحدة الأمريكية .

كذلك فإن نظام التخطيط وإن كان معادلاً تماماً لنظام الأثمان من حيث إمكانية الوصول الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية^(١) إلا أن تطور المجتمع الصناعي يجعله غير كاف لمواجهة حاجات هذا المجتمع التقدم . ذلك أن نقطة البداية التي يعتمد عليها نظام التخطيط هي إمكان توافر العلم الكامل لدى سلطات التخطيط المركزية بما يجعلها في وضع أفضل من الوحدات اللامركزية عند اتخاذ القرارات ، وبذلك تستطيع تلك السلطات أن تتجنب الكثير من الضياع والفقد ، نتيجة عدم وجود تنسيق مسبق بين القرارات . وهذا العلم ينبغي أن ينصرف الى عناصر القرار الاقتصادي وهي :

(١) انظر في التقابل التام بين نظام التخطيط الشامل ونظام الأثمان في المنافسة الكاملة وباستخدام الأساليب الرياضية في البرامج الخطية Linear Programming وحيث يكون أحد النظامين البرنامج الأول Primary Program والثاني البرنامج المقابل dual program T. C. Koopmans, Three Essays on the State of Economic Science, New York, Mc Grow Hill, 1957, pp. 40 et seq.

١ - ترتيب أفضليات الحاجات في الجماعة •

٢ - الموارد المتاحة للمجتمع •

٣ - الفن الانتاجي المتاح •

وهذه الأمور يسهل توافر العلم الكامل بها ، وعلى الأقل قدر كاف من العلم بها اذا كان المجتمع في أول مراحل التنمية (أو قامت ظروف استثنائية مثل الحروب) حيث لا تقوم خلافات كبيرة من حيث الأهداف : التنمية السريعة عن طريق التصنيع • كذلك بالنظر الى قلة الموارد وضعف الفن الانتاجي المتاح في أول مراحل التنمية فان الاختيارات التي تعرض بالفعل تكون محدودة مما يمكن معه لسلطات التخطيط المركزية الاحاطة بها واتخاذ قراراتها على أساس معقول •

ولكن الأمر يكون غير ذلك اذا تقدمت الدولة وعرفت خصائص المجتمع الصناعي الحديث • فهنا يكاد يكون العلم التام أمراً مستحيلاً ، ومن ثم فان قرارات التخطيط المركزي لا بد أن تكون قاصرة • كذلك فان محاولة توفير المعلومات لن تؤدي الا الى زيادة أجهزة جمع المعلومات وتحليلها والرقابة عليها مما يؤدي الى ازدياد النفقات وعرقلة سرعة القرارات • وقد لاحظ أحد الاقتصاديين الروس أن استمرار معدل الزيادة الحالي في العاملين في جمع المعلومات وتحليلها والرقابة عليها بما يرتبط بأجهزة التخطيط والمتابعة والاحصاءات والحسابات •• سيؤدي بالاتحاد السوفياتي الى استخدام أكثر من ثلثي قوته العاملة في هذه الأجهزة قبل نهاية القرن •

ولذلك فانه من الضروري ، ولاعتبار عملي بحث ، الالتجاء الى نوع من أسلوب الادارة اللامركزية في الدول الاشتراكية المتقدمة • ولذلك فقد ظهرت في الدول الاشتراكية المتقدمة صناعات دعوات للاصلاح الاقتصادي وللأخذ بصور من أساليب السوق في تحديد أذواق المستهلكين ونوع السلع والخدمات التي تنتج ، وترك المشروعات تنتج وفقاً للأسلوب الذي يناسبها لتخفيض نفقة الانتاج ، ومن ثم ترك بعض الحرية لها في تحديد الفن الانتاجي

المناسب • وهذا فى الواقع هو المدلول الحقيقى للدعوة الى الأخذ بفكرة الربح فى المشروعات فى الدول الاشتراكية • فليس المقصود هو العودة الى نظام الملكية الخاصة للدول الرأسمالية ، وانما الغرض أن يكون توجيه الانتاج ، على الأقل فى جزء منه ، وفقا للقرارات اللامركزية كما تظهر فى السوق من جانب المستهلكين والمنتجين • وبذلك يعتبر معيار الربح مظهرا لفكرة السوق اللامركزية •

وهكذا نستطيع أن نلمح تقاربا بين النظامين ، وأن السوق والخطة ليسا متعارضين كما قد يبدو للوهلة الأولى وانما هما أسلوبان متكاملان • الخطة تبين الاختيارات الأساسية للمجتمع للمستقبل والسوق تقوم بالتنفيذ اليومي وتحقيق الاجراءات اليومية والتفصيلية اللازمة لتنفيذ هذه الخطة (١) • وهذه الخطة ضرورية فى كل مجتمع حديث ، فقد سبق أن أشرنا الى أن الحساب الاقتصادى هو من أهم خصائص هذا المجتمع • والخطة لا تعدو أن تكون تطبيقا لهذا المبدأ على الاقتصاد فى مجموعه • ولكن هذه الخطة ينبغى أن تكون اجمالية وقيمة وليست تفصيلية وكمية ، وأن تقتصر على السياسة العامة • وفى نفس الوقت يقوم السوق بالتنفيذ اليومي لهذه الخطة اجمالية •

وفى جميع الأحوال وسواء عند اتخاذ القرار الاقتصادى المركزي المتعلقة بالخطة اجمالية أو القرارات الاقتصادية اللامركزية المتعلقة بمتابعة السوق فإن المشاكل المطروحة تجعل دور الفئتين فيهما كبيرا على النحو الذى تعرضنا له فيما سبق •

عناصر القلق - الطلبة والمثقفون :

قد يبدو مما تقدم أن المجتمع الصناعى الحديث ، وقد تخلص الانسان من

(١) أنظر فى هذا الموضوع مشروع الخطة الخامسة الفرنسية

Projet du Rapport sur les Principales Options du V Plan. Commissariat général du Plan d'Equipement et de Productivité, Paris, Septembre 1964.

عبء حاجاته الضرورية وفتح آفاقا بعيدة للإنتاج ومن ثم للاستهلاك قد حقق أخيرا حلم الإنسان في الحياة : حياة هادئة هادقة • ولكن الحقيقة غير ذلك تماما فإن هذا المجتمع وقد تمكن من القضاء على نوع خطير من المشاكل التي صادفت الإنسان - ربما الأصح القول وقد بدأ في القضاء عليها - وهي مشاكل الندرة في توفير الاشباع للحاجات الضرورية ، فانه نفسه قد بدأ يواجه نوعا جديدا من المشاكل ، وهذا النوع الجديد من المشاكل لم يعد تغلب عليه الصفة الاقتصادية بقدر ما يغلب عليه الطابع النفسي والثقافي • فلم يعد التساؤل الرئيسي كيف يمكن توفير الاشباع الأساسي للحاجات الضرورية لوجود الإنسان وانما أصبح التساؤل عن نوعية هذا الوجود والهدف منه ، ولم يقتصر التساؤل عن مستوى المعيشة وانما جاوز ذلك الى نوع المعيشة^(١) • لا تقتصر مشاكل هذا المجتمع الجديد على تغيير في نوعها وفي التساؤلات المطروحة وانما ترتب على ذلك بالضرورة تغيير في أشخاص المتساقلين والتأثرين • فحيث كانت المشاكل المطروحة بالدرجة الأولى مشاكل اقتصادية وتوفير الحاجات الضرورية للأفراد ، كان من الطبيعي أن تصدر صيحات التغيير والتمرد من الفئات المهضومة اقتصاديا أو المتحدثين باسمهم مثل العمال ، أما الآن وحيث تغيرت المشاكل وأصبحت ذات طبيعة ثقافية ونفسية بالدرجة الأولى فان مصدر القلق والتمرد قد انتقل من نقابات العمال الى الشباب بصفة عامة والطلبة والمثقفين بصفة خاصة • وهذا ما أدى الى ظهور شعارات جديدة مثل « ثورة الشباب » و « الثورة الثقافية » وغير ذلك^(٢) • ونود الآن أن نتعرض لهذه المظاهر بشيء من التفصيل •

(١) لعل من أوائل من أشاروا الى أهمية التفرقة بين مستوى المعيشة Niveau de vie ونوع المعيشة genre de vie هو الكاتب الفرنسي J. Fourastie أنظر كتابه :

Le Grand Espoir du XXème Siècle, P.U.F. Paris, 1958.

(٢) أنظر في تحليل ثورة الطلبة في فرنسا ، كتابنا عن مجتمع الاستهلاك ، سابق

الإشارة اليه •

سبق أن أشرنا الى أن « المجتمع الصناعى الحديث » بقدرته الفنية الهائلة يعمل على زيادة الانتاج باستمرار ومن ثم خلق عادات جديدة للاستهلاك للأفراد . وهذا المجتمع فى سعيه المستمر لزيادة الانتاج والاستهلاك لا يستهدف سوى مزيد من الانتاج ومزيد من الاستهلاك . فهو جرى محموم دون ما أى هدف ظاهر . ولعل من الامثلة التى تعبر رمزيا عن طبيعة هذا المجتمع هو ما نراه فى هذا العصر الحديث من « حب السرعة » ولذلك يسمى عصر السرعة ، فالشباب يقبل على ركوب السيارات السريعة ويقودها بسرعة جنونية ، وتتنافس الشركات فى اخراج نماذج من سيارات أكثر سرعة ، الكل يريد أن يجرى بسرعة ، ويريد أن يسبق . ولأن لماذا ؟؟ أن يسبق ماذا ؟؟ هذه أسئلة لا اجابة عنها ، فالمهم هو مزيد من السرعة ، وهذا هو شأن مجتمع الاستهلاك . وقد بدأ يعانى منه .

وقد سبق أن أشرنا الى أن المجتمع الصناعى الحديث فى سعيه لمزيد من الانتاج والاستهلاك يستخدم الموارد الضخمة وبامكانيات كبيرة للتأثير فى أذواق المستهلكين وتوجيههم نحو الاستهلاك أكثر وأكثر . وبذلك فإن هذا المجتمع بامكانياته الضخمة يصل على قصر دور الفرد على مجرد وحدة لاستهلاك ما يقدم له فى السوق ، دون أن تكون لارادة هذا الفرد أى دور يذكر . وفى اختيار السلع والخدمات التى تطرح فى السوق فإن ما يراعى هو مدى قدرة الفن الانتاجى على المزيد من الانتاج دون أية اشارة الى أثر هذه السلع والخدمات على تنمية قدرات الفرد وامكانياته الثقافية والانسانية بما يعود عليه بنفع حقيقى . ولذلك فإن مشكلة حرية الفرد هى جوهر المشاكل الجديدة لمجتمع الاستهلاك . فحرية الفرد هى فى تنمية امكانياته وقدراته الذاتية والتى تمكنه من الابداع والابتكار والمساهمة فى حياة المجموع مساهمة ذاتية يشعر فيها بدوره العطاءى وهو متحرر من كافة القيود ، وسواء أكانت قيودا قانونية أم قيودا اقتصادية . ولم يكن من حق الفرد دائما المساهمة فى أمور الجماعة التى ينتمى اليها ، بل كان هذا الحق قاصرا على فئة معينة من الأشراف والنبلاء . وقد حققت الثورة الديمقراطية حق الفرد ، كل فرد ، فى المساهمة

فى أمور الجماعة التى ىتمى إليها دون أى عائق قانونى ، كذلك فإن الحاجة الاقتصادية تعوق الفرد دون الاسهام الحقيقى فى أمور جماعته رغم تقرير هذا الحق قانونا له . ولذلك فإن حرية الفرد تظل نظرية ما لم يتوافر له القدر الضرورى اللازم لحفظ مستوى معيشة معقول وقدر معقول من العلم والمعرفة . ولعل الثورة الاشتراكية قد قامت لتوفير هذه الحرية الاقتصادية لطبقة العمال . ولكن ذلك لا يكفى اذ لابد من توفير الظروف النفسية والثقافية الضرورية لابداع الفرد . ولذلك فقد كان من الشعارات الطريفة التى رفعت أثناء ثورة الطلبة فى فرنسا فى مايو ١٩٦٨ والتى كتبت على جدران السوربون : « الثورة البرجوازية ثورة قانونية ، والثورة البروليتارية ثورة اقتصادية أما ثورتنا فهى ثورة ثقافية نفسية » (١) . وقد سبق أن أشرنا الى ان المجتمع الصناعى الحديث يؤكد على ضرورة نمطية الاستهلاك ومن ثم تأكيد الذوق الجماعى للاستهلاك دون أية مراعاة لتسمية الأذواق الفردية ومن ثم الابداع . وقد عبر أحد الفلاسفة المعاصرين « ماركوز » ومن أكثرهم تفهما لمشاكل العصر - عبر عن الانسان المعاصر بأنه « الانسان ذو البعد الواحد » وذلك فى كتابه بهذا الاسم : One dimensional Man (١) ويرى ماركوز أن الانسان فى علاقته بالمجتمع الذى يعيش فيه : يمكن دائما أن يميز بين بعدين لهذه العلاقة : البعد الأول هو الاندماج والتلاؤم ، والبعد الثانى هو المنازعة والرفض . وفى كل المجتمعات نجد أن الفرد يحتفظ فى علاقته بالمجتمع الذى يعيش فيه بهذين البعدين : الاندماج من ناحية ، والمنازعة من ناحية أخرى . فكل حضارة تطبع أفرادها بنوع من التشابه ، ولكنهم أيضا مختلفون . وهذا التشابه والاختلاف هو

(١) استخدم الطلبة فى فرنسا فى أثناء ثورة مايو ١٩٦٨ طريقة جديدة فى الاعلام وهى كتابة الشعارات على جدران الكليات والمعاهد وذلك تشبها بصحف الحائط التى ظهرت فى الصين مع ظهور أول صحيفة ثم أعيدت فى أثناء الثورة الثقافية أخيرا . وقد جمعت هذه الشعارات فى كتيبات صغيرة نحوى على ما كتب فى ذلك الوقت . انظر
Les Murs ont La Parole, mai 68, éditeur Tchou, France, Paris, 1968.

(١) الفيلسوف ماركوز ونحن نشر الى الترجمة الفرنسية
H. Marcuse, L'Homme Uni Dimensionnel, édition de Minuit, Paris, 1968.

الذى يحفظ للفرد توازنه داخل المجتمع الذى يعيش فيه • ويرى مار تونز أن مجتمع الاستهلاك خلافا لغيره من المجتمعات السابقة ينتجه نحو النساء جانب المنازعة أكثر فاكثرا ، ومن هنا نجد أنفسنا فى ظل حضارة تميل الى غلبة بعد الاندماج على حساب بعد المنازعة ، ان الانسان ذا البعد الواحد هو صورة الانسان الحديث • فمجتمع الاستهلاك عن طريق قدرته الفائقة على زيادة انتاج مع الاستهلاك ومن ثم رفع المستوى المادى لافراده ، ينتجه فى الواقع الى العاء جانب المنازعة لتصبح شكلية فقط • ومع ذلك فالقدرة الهائلة التى يتمتع بها المجتمع الصناعى الحديث لم تخلق مجتمعا ذا وجه اكثر انسانية بل لعل العكس هو الصحيح • ولننظر حولنا •

بالرغم من مظاهر الثراء التى تتمتع بها الدول الصناعية المقدمة وفى تدمتها الولايات المتحدة الامريكىة لا زالت هناك جزر للمعقر تعيش فى وسطها • ويكفى النظر الى مشكلة الزنوج والاقليات فى الولايات المتحدة الامريكىة لمعرفة الى اى حد يتعايش مجتمع الوفرة مع مجتمع الندرة • والامر ليس متعلقا فقط بسوء توزيع الثروة والدخول وانما هو اخطر من ذلك بكثير • فنحن نعرف أن النمو بطبيعته ليس متوازنا سواء من ناحية القطاعات المختلفة او من ناحية التوزيع الجغرافى • فهناك دائما قطاعات افدر على تحقيق معدلات من النمو اثر من غيرها ، ونفس الشيء بالنسبة للمناطق الجغرافية المختلفة • وتقوم السياسات الاقتصادية المختلفة بالعمل على تخفيف هذا التفاوت •

ولكن مشكلة الزنوج والاقليات فى الولايات المتحدة الامريكىة ليست مجرد مشكلة نمو غير متوازن ، فهى مشكلة حضارية ، حيث لا يتوافر لهؤلاء القدر اللازم من الرعاية الثقافية والاجتماعية التى تسمح لهم بالانتماء حقيقة الى المجتمع الذى يعيشون فيه ، ومن ثم يسايرون التقدم القائم فيه • فوجودهم فى هذا المجتمع انما هو وجود مادى دون أى انتماء حقيقى • ومن ثم فان هذا التقدم المادى الزهيب لم يستطع أن يوفر لهؤلاء الفرصة المناسبة لتسمية قدراتهم الذهنية وغيرها للمشاركة الحقيقية فى المجتمع الذى يعيشون فيه •

وليس الأمر متعلقا فقط بهذه الأقليات العنصرية بل ان الفرد العادى
لا يستطيع الادعاء بانه اكثر حرية فى هذا المجتمع الحديث • فالصورة التى
اندهش بها التقدم المادى فى الولايات المتحدة الامريكية مثلا تقتصر على المزيد من
الحصول على السلع الاستهلاكية المشكوك فى منفعتها الحقيقية ، فى حين ان
حاجات أساسية للفرد لا زالت بعيدة عن متناوله • فالخدمات الأساسية لا زالت
فى الولايات المتحدة الأمريكية خدمات غالية نسبيا بالمقارنة الى أهميتها :
- خدمات الصحية والتعليم الجامعى والعالى تستنفد جزءا باهظا من ميزانية الفرد
• ورغم من حيوية هذه الخدمات لتنمية قدرات الفرد ذاته • ورغم الأهمية
الهائلة التى يحتلها العلم والبحث العلمى على ما سبق ان أشرنا إليه ، فان النظرة
إليه تنحصر فى اعتباره وسيلة لتمكين المجتمع من استخدام فنيين أكثر لمزيد
من الانتاج • اما المعرفة باعتبارها حاجة انسانية ، وضرورة فردية لإثراء
شخصية الفرد وتنمية ملكاته وذوقه فى التمتع بالحياة وفى الاسهام فيها - فهو
امر غير وارد فى منطق المجتمع الصناعى الحديث بالشكل الذى تحدثنا عنه •
ومن هنا نستطيع أن نفهم أن التسهيلات التى تعطى فى الجامعات ومراكز
البحوث من منح دراسية واعانات وتمويل ، تقتصر غالبا على ما تظهر نتائجه
من السوق فى شكل انتاج أو ترغيب أكثر للأفراد على مزيد من الاستهلاك •
وهذا ما يظهر الاختلال وعدم التناسب فى ميزانيات الفروع العلمية ذات
الارتباط المباشر بالسوق والفروع العلمية البعيدة نسبيا عن اقتصاد الانتاج
والاستهلاك • وقد انعكس هذا الاختلال على الفرد الحديث ، فهو ماديا عنصر
متقدم جدا ويستطيع أن يدير وأن يحرك قوى رهيبية وبكفاءة كبيرة ، ولكنه
انسانيا وأخلاقيا لا زال عنصرا متخلفا ، وتحركه نفس النوازع والرغبات التى
نجدها عند القبائل البدائية ، فالتقدم الذى حققه الانسان فى الميدان المادى أكبر
بكثير مما حققه فى الميدان الأخلاقى • فلم يحدث أى تغير يذكر فى وعى الفرد
وفى دوافعه • وليس من الغريب أن تظهر فى هذا المجتمع مشاكل خطيرة مثل
الجريمة • وهى ليست جريمة لأسباب اقتصادية ، وانما هى أشبه بالجريمة فى
ذاتها : الجريمة المطلقة • وان ما يهز المجتمع الأمريكى حاليا هو انتشار هذا

النوع من الجرائم التي تعبر عن الاختلال الحقيقي في ما بين التقدم المادي وبين تقدم الوعي الانساني وهو ما لم تضيف اليه حضارة الاستهلاك شيئا يذكر .

كذلك فانه من المخجل في هذا العصر الذي بلغ فيه التقدم العلمي والفني الى هذا المدى البعيد من السيطرة على القوى الطبيعية ، ومن القدرة على زيادة الانتاج وترشيده - أن نرى أكثر من ثلثي العالم يعيشون في بؤس وعلى حافة الهلاك جوعا . ومن الأسباب التي ساعدت على ذلك ما تقتطعه ميزانيات التسليح . وفي الواقع فان النمو الهائل لصناعات التسليح يعبر بشكل كبير عن منطق « المجتمع الصناعي » ، فليس حقيقيا ولا مقنعا الآن أن التسليح في هذه الدول يتم لابعاد خطر الحرب وضمان السلام . وليس حقيقيا ولا مقنعا أيضا أن هذه الميزانيات الضخمة للتسليح انما تحمي مصالح الدول . ولكن صناعات التسليح من الصناعات الرائدة في التقدم التكنولوجي . والتوسع في هذه الصناعات انما هو انصياع طبيعي لمنطق المجتمع الصناعي : مزيد من الانتاج ومزيد من الاستهلاك . فأكثر الصناعات التي عرفت نموا هائلا سواء من ناحية حجم الانتاج أو من ناحية الاكتشافات والأخذ بأساليب جديدة في الانتاج كانت هي الصناعات المرتبطة بالتسليح . ويصدق ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية كما يصدق على الاتحاد السوفياتي . ولذلك فان سباق التسليح ليس أمرا متعلقا فقط بالسياسة الدولية والتوازن الدولي بين القوى بل انه أمر داخلي في طبيعة المجتمع الصناعي ذاته ولذلك فان الكاتب الأمريكي Mills يخشى من طبقة الفنين لسيطرة ما يسميه بالميتافيزيقا العسكرية Military metaphysics (١) على تفكيرهم بما لهذه الصناعات من تقدم تكنولوجي هائل ومن ثم جاذبية خاصة على هؤلاء الفنين المرضى بزيادة الانتاج، أي انتاج ! ومن الطبيعي أن يترتب على هذا السلوك مشاكل ضخمة تهز الضمير الانساني . فتظهر حرب فيتنام ويحارب الشباب الأمريكي حربا لا يعرف هدفها ، وتدخل قوات حلف وارسو تشيكوسلوفاكيا لحماية الحلف ، ضد من ؟

(١) C. Wright Mills, The Causes of World War Three, Simon & Schuster 1958, pp. 37-50.

وهكذا نجد أن المجتمع الصناعي الحديث قد طرح تساؤلات عديدة
وظهر وكأنه غير كاف وغير قادر على تحقيق حرية الفرد • ومن هنا ظهرت
عناصر جديدة للقلق والاضطراب في هذه المجتمعات • وقد كان الشباب
والجامعات بوجه خاص مصدر هذه الحركات الجديدة • ولذلك علينا أن نتساءل
لماذا الشباب ولماذا الجامعات والثقفون ؟

توافرت للشباب في العصر الحديث عدة ظروف جعلته أكثر قدرة على
التأثير على أمور المجتمع الذي يعيش فيه ، وسيظهر أثر ذلك بشكل أوضح في
السنوات القادمة • فالتقدم في العلوم وفي المواصلات مكنت الشباب في سن
بكرة من تحصيل قدر كبير جدا من المعلومات المتنوعة والتي ما كان يستطيع
النسائها في الماضي إلا في فترات أطول من ذلك بكثير • وبالمثل فإن مجتمع
الرخاء قد رفع عن كاهل الشباب الاحساس بالمسئولية من ناحية الحصول على
دخل في المستقبل ، فالإنتاج في توسع مستمر وظروف السبب موجودة
دائما ، وبذلك أتيح للشباب فرصة أكبر للتأمل والتفكير في المشاكل العامة
وعدم الاقتصار على مشاكله الخاصة • ولعل أهم ما ساعد الشباب على بلورة
دورهم في تغيير المجتمعات التي يعيشون فيها هو قتل تجربة الدبار والناضجين
في توفير مجتمعات مقبولة • فالشباب دائما أكثر خيالا وأكثر أقداما ، ولكن
تنقصه الخبرة ، والخبرة لا تكتسب إلا بالسن • ولكن ماذا فعلت الخبرة
والخبرة ؟؟ كما يقول توفيق الحكيم في حوار مع ابنه عن تلاقى الأجيال عن
كيفية نقد الشباب لتوقيع الآباء « جاءت الحروب والكوارث والمجاعات وفتحت
أبواب جهنم الأرضية على صورة رهبة ، وكان الشباب هو الخطب والوقود
وأدرك أن كل ذلك وقع بتوجيه الجيل السابق • هنا بدأ يتساءل : وأين قيمة
الخبرة إذن ؟ ان الشيوخ لا يستفيدون من أخطائهم عبر التاريخ » (١) •

وإذا كنا قد رأينا أن سمة المجتمع الجديد هو « الانسان ذو البعد

(١) مقال لتوفيق الحكيم عن تلاقى الأجيال نشر في جريدة الاهرام في ١٩/١٢/١٩٦٩ ،

القاهرة •

الواحد » فإن الشباب وبوجه خاص الطلبة يختلون مرئزا خاصا فى هذا المجتمع • فاذا كان الاتجاه الغالب فى هذا المجتمع هو نحو مزيد من الاندماج والغاء جانب المنازعة والرفض الا ان الطلبة بحلم تكوينهم الثقافى وبحلم المثالية التى تحكم سلوكهم ، يكونون بعيدين بعض الشيء عن هذا الاتجاه الغالب •

ولذلك نجد الطلبة فى جميع دول العالم ينلون فئة مستقلة تكاد يفهم للمجتمع بوظيفة الضمير والحساب ، وهو أمر اصبح مستحيلا عند الطوائف الاخرى بالنظر الى المسئوليات التى يتحملونها ، وبالنظر الى النسب المادى المستمر الذى يحققونه فى ظل هذا المجتمع • وبعبارة اخرى فان مجتمع الطلبة لا زال يمثل عنصر الطهارة ، وربما يمكن ان نقول العذرية فى وسط المجتمع فقد عذريته واستراح الى جانب النسب المادى والاندماج على حساب المنازعة والرفض • فالواقع ان الطلبة يوجدون خارج حلقة الانساج بالمعنى البسيط • ومن الواضح ان هذا النوع من الحياة يحفظ لهم اسفلاهم فى واجهه المجتمع ويمنهم اثر من سيرهم من مناقشة المبادئ التى يفهم عليها • ولذلك نجد الطلبة اثر من غيرهم قدرة على الاحتفاظ بمسافة معينة من مجتمع الاستهلاك مما يمكنهم من مناقشة هذا المجتمع ، فهم غرباء عنه ، ولذلك فهم أكثر الطبقات ثورية • واذا كان ماركس قد حدثنا عن ثورية طبقة البروليتاريا ، فينبغى أن نتذكر الأصل الذى جاء منه هذا الاصطلاح ، فهو يعنى عند الرومان الاجانب عن المدينة والذين لا يتمتعون تبعا لذلك بحق الملكية • وقد رأى ماركس أن العمال يعتبرون فى الواقع خارجين عن المجتمع الرأسمالى لأنهم لا يتمتعون بحق الملكية • ولنا أن تتساءل اليوم عما اذا كانت هناك حاجة الى العودة الى المعنى الأصلى للبروليتاريا فهم الأجانب عن المدينة ولو تمتعوا بحق الملكية • فالطلبة فى الجامعات وهم أبناء الطبقات المستريحة هم أكثر العناصر ثورية فى المجتمعات المتقدمة ، فهم الغرباء عن هذا المجتمع •

والواقع أنه مما ساعد على الدور الذى يلعبه الطلبة هو نشوء الوعي

الجماعى بينهم • فقد نشأ وعى طلابى يجمع بينهم ، ومما ساعد على دخولهم المسرح السياسى كما فعلت طبقة العمال عندما دخلت المسرح السياسى فى القرن الماضى • وقد كانت الفكرة السائدة هى أن وجود الطلبة مع بعضهم البعض وجود عرضى ، كما يوجد عدد من الركاب فى سيارة أتوبيس مثلاً ، فلا يمكن ان نتحدث عن وعى جماعى بينهم ومن ثم عن عمل جماعى • ولكن الأحداث بينت وجود رابطة قوية بين الطلاب وأكدت نشوء الوعى الطلابى • وهذا ما أظهرته أحداث الطلبة فى مختلف دول العالم • ولم ينجح الطلبة فى تكوين وعى جماعى وتحقيق التضامن فيما بينهم فحسب ، وانما وصلوا أو كادوا الى ما لم تصل اليه حركة العمال بعد ، وهو « الدولية » أو « الاممية » • فالتضامن بين الطلبة يمثل حركة مثالية تستهدف خير الانسان وتجاوز الحدود الاقليمية وساعد على ذلك ما سوف نشير اليه من دور الثقافة الحالية باعتبارها ثقافة عالمية تؤكد وحدة الفكر والمشاعر • ومن ثم فإن الطلبة قد جاوزوا فى كثير من الدول المشاكل الاقليمية الضيقة وظهرت حركات تضامن مع شعوب وقارات أخرى • وليست حركات التضامن مع شعب فلسطين أو فيتنام الا مظهرها من هذه الحركات • وغنى عن البيان أن مصدرها الأساسى هو جمهور الطلبة • فالتضامن بين الطلبة حقيقى ، وهو يجاوز فى كثير من الأحوال الحدود السياسية : « يا طلبة العالم اتحدوا » •

ومنازعة المجتمع الجديد لا تأتى فقط من جانب الطلبة والشباب ، ولكن يساهم فيها جمهور المثقفين والجامعة بوجه خاص • وإذا كنا قد رأينا أن المجتمع الجديد يقوم فى الواقع على أعناق الفنين وتغلب عليه قيم هؤلاء ، الا أنهم من ناحية أخرى وبخاصة ذلك النوع ذو الثقافة المتنوعة والخيال الواسع هم أنفسهم الذين سيقومون بمناقشة قيم هذا المجتمع • وقد سبق أن أشرنا الى الأهمية المتزايدة التى تمثلها الجامعة ومراكز البحوث فى المجتمع الجديد • ولكن الجامعة ليست فقط مجرد مكان لتطوير وسائل جديدة للإنتاج ، الجامعة لا زالت تقوم على المعرفة والعلم فى سبيل اسعاد الانسان والرقى به • ولعل الميزة الأساسية التى مكنت الجامعة من القيام بالبحث والتقدم العلمى هو تلك

القدرة على النقد والمحاولة المستمرة لمجاوزة الحاضر • فليس في العلم مسلمات : كل شيء قابل للنقاش ، وحقيقة اليوم لم تكن معروفة بالأمس بل وربما كان الاعتقاد سائد بعكسها ، بل وحقيقة اليوم قد تصبح غدا نظرية قاصرة أو غير صحيحة • ولذلك فإن أهم كسب حققه العلم والبحث العلمي هو تلك القدرة المستمرة على الرفض والنقد ، فليس هناك ما يرتفع على المناقشة • وبهذه العقلية الجدلية فإن الجامعة التي ساهمت أكبر المساهمة في تدعيم المجتمع الصناعي الجديد ستكون أحد المراكز الأساسية لمناقشة الكثير من المبادئ والقيم التي نشأت عنها والتي أثرت على حرية الفرد •

كذلك فإن الاختلال الواضح بين التقدم في الميدان التكنولوجي وبين الركود أو التقدم البطيء في ميدان القيم والوعي كان له أثره على الجامعة ومراكز البحوث • فقد أدى تزايد الاهتمام بالدراسات والبحوث ذات التطبيقات الصناعية أن ظهر مدى النقص في الدراسات والأبحاث الانسانية والكلاسيكية مثل الآداب والفنون والكثير من العلوم الانسانية • هذا النقص والقصور بدأ يثير مخاوف المثقفين والعلماء أنفسهم • ومن هنا بدأت تظهر في الجامعات اتجاهات لمقاومة هذا التركيز على الميادين « العلمية » ومحاولة إيجاد نوع من التوازن بينها وبين الميادين الفنية والكلاسيكية من أجل خلق انسان أكثر تكافؤا وتوازنا من حيث المستوى المادي والمعنوي في نفس الوقت • وساعد على ذلك أن الكثيرين من العلماء في الميادين ذات التطبيقات الصناعية المتقدمة بدأوا يشعرون أنفسهم بعدم جدوى هذا النوع من التقدم المادي اذا لم يكن مصحوبا بتقدم مماثل في ميدان الوعي والفكر الانساني • ولذلك فإن ظاهرة تحول العلميين الى الدراسات الانسانية ليست بالقليلة في الوقت الحالي • فكثير من علماء الطبيعة والرياضة وغيرهم نجدهم يتحولون الى الاهتمام بالدراسات الانسانية والفلسفية مثل علم الاجتماع والفلسفة وغير ذلك •

والتنظيم السياسي ؟

قد يبدو غريبا في مقال عن « التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي »

الحديث « أن يتأخر الحديث عن هذا التنظيم السياسي حتى قارب البحث نهايته • ولكن هذه الغرابة تزول اذا أدركنا أنه ليس من الممكن الحديث عن شكل التنظيم السياسي على نحو مفصل ، فذلك أمر سيظل بالضرورة مختلفا من دولة الى أخرى • فالاتحاد السوفياتي يقترب من المجتمع التكنولوجي الحديث ونظامه السياسي يعتمد على نظام الحزب الواحد ، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت هذا المجتمع ونظامها السياسي يعتمد على حرية الأحزاب وشكل من أشكال الديمقراطية النيابية • وهذا النوع من الخلافات والفروق سيظل قائما لأنه يتوقف على عدد هائل من الاعتبارات التاريخية والنفسية لكل شعب من الشعوب •

ولذلك فانا اذا تحدثنا عن التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث انما سنشير الى نوع من التماثل في المشاكل التي ستعرض والتي تتعين على السلطة السياسية أن تواجهها في جميع الأحيان • وكذلك سنشير الى التماثل في الحلول التي تقدم لهذه المشاكل • أما ما عدا ذلك فان النظم السياسية للدول ستظل متفاوتة ما ظل الانقسام بينها الى دول سياسية مستقلة •

اذا كان علم السياسة هو العلم الذي يدرس « السلطة » فان المجتمع التكنولوجي الحديث من شأنه أن يحدث بعض التغيرات في أشخاص القائمين على السلطة وفي مدى هذه السلطة ، وفي نوع المشاكل التي تتعين مواجهتها • وفي هذا فقط يتم التلاقى بين الحقائق الاقتصادية في ظهور المجتمع الصناعي الحديث وبين الحقائق الاقتصادية في ظهور المجتمع الصناعي الحديث وبين الحقائق السياسية في كيفية مباشرة السلطة (١) •

ولعل أول ملاحظة على التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث

(١) انظر في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة

B. Chenot, Organisation Économique de l'État, Daloz, France, pp. 1-21.

هو زيادة أهمية عنصر الفنين فى أشخاص القائمين على مباشرة السلطة • وقد سبق أن أوضحنا دور هؤلاء بتفصيل • وأيا ما كان الشكل الخارجى للقائمين على السلطة ، حزب واحد حاكم كما فى الدول الاشتراكية أو أحزاب متعددة وحكومة نيابية - فان سيطرة الفنين الحقيقية على قرارات السلطة لا بد أن تتزايد • ولذلك نجد أن أهمية المجالس الاستشارية : مثل المجالس الاقتصادية والمجالس الفنية المتخصصة ستصبح بالضرورة • وسواء وجدت هذه المجالس الى جانب المجالس النيابية فى الدول الديمقراطية أو الى جانب الحزب الواحد فى الحكومات الشيوعية • وبالمثل فان الأجهزة الفنية الموجودة الى جانب مراكز السلطة ستزيد أهميتها ودورها •

وفى كتاب حديث لروجيه جارودى

(^١) Le Grand Tournant du Socialisme

يرى هذا الكاتب الماركسى الفرنسى أن الاتحاد السوفياتى تديره مجموعة بيروقراطية عسكرية لا تختلف فى جوهرها عن المجموعة الصناعية العسكرية التى تدير الولايات المتحدة الامريكية • وأهمية هذه الملاحظة القائمة على التشابه فى أشخاص القائمين على السلطة فى الدولة الحديثة سواء فى دولة اشتراكية أو فى دولة رأسمالية - لا تكمن فى جدية الملاحظة ذاتها ، ولكن فى ضدها من روجيه جارودى ، وهو يعد أكبر المفكرين الشيوعيين الفرنسيين وعضو اللجنة المركزية والمكتب السياسى للحزب الشيوعى الفرنسى • وهو أمر لا دلالة له ، حيث أن أغلب الماركسيين يرفضون فكرة التماثل بين تطور المجتمعات الحديثة الاشتراكية والمجتمعات الحديثة الرأسمالية ويرون أن كل محاولة للتقريب انما تقصد صرف الجهود عن مقاومة النظام الرأسمالى •

كذلك فان من أهم المشاكل الأساسية التى ينبغى على المجتمع الجديد مواجهتها مشكلة الحرية • ولا نقصد بذلك مجرد الحرية السياسية القائمة على

Roger Garaudy. Le Grand Tournant du Socialisme, Collection
Idée, Gallimard, Paris 1970.

(٢)

مشاركة جميع المواطنين في اختيار حكاهم عن طريق الانتخابات والأحزاب كما في الدول الغربية ، أو عن طريق العمل داخل الحزب الواحد كما في الدول الاشتراكية . وإن كانت الظروف قد تدعو إلى قيام هذه المشاكل وخاصة فيما يتعلق بالدول الاشتراكية . وربما يكون التطور الذي حدث في تشيكوسلوفاكيا والمعروف بحركة يناير ١٩٦٨ وبيع هذه السنة الذي لم يستطع الاستمرار طويلا نظرا إلى تدخل قوات حلف واسو - ربما تكون مقدمة لتطورات مماثلة في الاتحاد السوفياتي وفي الدول الاشتراكية الأخرى . (ولعل ما أدى إلى فشل هذه الحركة هو أنها ظهرت في تشيكوسلوفاكيا باعتبارها أكثر تقدما من الناحية الصناعية ، ولكنها تمثل مرحلة متقدمة بالنسبة للمعسكر الاشتراكي في مجموعه ولذلك فقد وقفت أمامها قوى ذلك المعسكر) . ولكن ذلك لا يمنع من ظهور اتجاهات مماثلة متى بلغ المعسكر الاشتراكي في مجموعه وبخاصة الاتحاد السوفياتي تلك الدرجة من التطور .

كذلك لا نقصد بمشكلة الحرية في المجتمع الصناعي الجديد مجرد الحرية الاقتصادية القائمة على ضرورة توفير ضروريات الحياة الأساسية لجميع الأفراد حتى لا تظل خرياتهم السياسية مجرد حقوق نظرية مجردة من كل مضمون حقيقي فالمجتمع الصناعي الحديث يتمكن في الواقع بصفة عامة واستثناء بعض جيوب الفقر - من توفير هذه الحريات الاقتصادية .

ولكن مشكلة الحرية التي ستفرض أمام المجتمع الصناعي الجديد ستتضمن حرية الفرد من تسلط المؤسسات ووسائل التكنولوجيا الحديثة على العناصر المكونة لإرادته . ومن المحتمل أن يكون حق الفرد في الاعلام - بما يتضمنه من ضرورة توفير اعلام موضوعي وأمين على قدر الامكان والضمانات التي تكفل تحقيق ارادة الفرد خالصة من كل تأثير اعلامي موجه - من أهم المشاكل التي تثيرها مناقشات الحرية .

ويرتبط بتطور مشكلة الحرية على النحو المتقدم تغيير في طبيعة المنازعين

والمعارضين للسلطة • فهؤلاء ليسوا من عناصر البرجوازية التي تطالب بالحرية السياسية والاطاحة بامتيازات الاقطاع السياسية كما حدث عندما قامت الثورة الفرنسية • كما أنهم ليسوا من عناصر الطبقة العاملة التي تطالب بالحرية الاقتصادية والغاء امتيازات البرجوازية الاقتصادية كما حاولت الثورات الاشتراكية • ولكنهم سيكونون غالبا من عناصر الشباب والمتقنين الراغبين في توفير حرية الفرد النفسية والثقافية •

وأخيرا فان التنظيم السياسي سيتأثر بالضرورة بما يؤدي اليه تطور المجتمعات الصناعية من تغيير في مفهوم الدولة السياسي ذاته • فالاستقلال السياسي وسيادة الدولة كانا تعبيرا عن أوضاع العلاقات الاقتصادية الدولية • وقد أدى تطور المجتمع الصناعي الحديث الى تغيير في شكل العلاقات الدولية مماثل للتغيير الذي تم داخل الدولة ، والى مزيد من الترابط مع وجود مراكز أكثر فاعلية في التأثير على الأوضاع الاقتصادية العالمية ، وقد أدى ذلك الى وجود اقتصاد عالمي وليس مجرد علاقات اقتصادية بين الدول • ومن ثم فان التنسيق والتعاون الدولي يعتبر السمة الأساسية للعلاقات بين الدول ، وما زالت فكرة السيادة تقلص باستمرار • ومع استقرار الاقتصاد العالمي الدولي ، فان التنظيمات السياسية في الدول المختلفة ستزداد تقاربا من ناحية ، وتحررا في مواجهة الأفراد من ناحية أخرى •

وكما ذكرنا في مقدمة هذا المقال - أن موضوع التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث ، موضوع واسع جدا ومتشعب بدرجة يصعب معها الاحاطة به من جانب متخصص واحد • وقد لا تكون وجهة نظر اقتصادي في هذا الموضوع عبثا كاملا !

مجمع الاستهلاك

ثورة الطلبة في فرنسا (مايو ١٩٦٨)

تمهيد :

ليس في نيتي ولا في مقدوري أن أكتب « بحثا » عن أحداث مايو ٦٨ في فرنسا ، فهذا عمل سيقوم به ولا شك عدد من المتخصصين في هذه الموضوعات • ولا أستطيع أن أدعى لنفسى الماما خاصا بهذه المسائل ، شأنا أنا اقتصادى « فحسب » وذلك بالقدر الذى يستطيع أن يكون الانسان أى شئ • • « فحسب » • ورغم أنى أقوم بتدريس « الاقتصاد » فى الجامعة ، فإن ما أود أن أكتبه هنا بعيد كل البعد عن مهمة الاستاذ • أريد أن أسجل انطباعات شخصية أثناء وجودى بمحضر الصدفة فى باريس للتدريس فى نفس الفترة التى قامت فيها أحداث مايو • وبالطبع فإنه من المستحيل على الانسان ألا يتفاعل مع هذه الأحداث ، وألا يكون انطبعا خاصا عنها وان لم يكن بالضرورة من المتخصصين فى هذه المسائل •

وقد لا يكون فى هذه النظرة « الشخصية » شر بحث ، بل قد ينتج عنها بعض الخير • فالمتخصصون فى فرع من الفروع لا يلبثون أن يكونوا مجموعة من المفاهيم وأدوات التحليل التى لا شك أنها تضمن سلامة الفكر وضبطه وتتفق مع طبيعة الظاهرة محل البحث • ولكن ذلك لا يحول من ناحية أخرى دون أن تصبح هذه المفاهيم وأدوات التحليل قيذا على الفكر • ومن الأمثلة الحديثة فى علم الاقتصاد ما نجده عند كينز الاقتصادى الانجليزى • فإنه لم يكن ولا شك أكثر المرتبطين بأدوات التحليل التى فرضتها مدرسة كامبردج ، وعلى العكس فإن بيجو فى ذاك الوقت كان الحجة فى هذه المسائل • ولعل هذا

* نشرت هذه الدراسة كملحق « للآهرام الاقتصادى » ، فى ١٥ أكتوبر ١٩٦٨ •

التحرر النسبي هو الذى جعل كينز وليس بيجو هو الأقدر على تحليل الظواهر الاقتصادية الحديثة • ومن هنا كانت الثورة الكينزية فى الاقتصاد •

كذلك لا نستطيع أن ننسى أن العلوم الاجتماعية لم تستطع حتى الآن أن تتخلص من شوائب المذهبية • ف وراء كل مفهوم علمى و وراء كل أدوات التحليل يمكن أن نجد بعض القيم الأخلاقية المذهبية • فإذا كان الاقتصاد السياسى يقوم على اتخاذ نموذج « المنافسة الكاملة » كإطار للتحليل ، و « باعث الربح » كدافع للنشاط الاقتصادى ، فإن ذلك يرتبط بصورة أو بأخرى بنوع من التفضيل المذهبى • ولذلك فلا عجب أن نجد أنجلز يقول بأن « الثورات تختفى وراء الأساتذة و وراء عباراتهم العلمية » • وبطبيعة الحال لن نعدم من ناحية أخرى أحد المفكرين الذين يأخذون على دراسة التاريخ فى « الدول الثورية » أنها تبالغ فى « حدة الصراع الطبقي » على مدى التاريخ • وبعبارة أخرى فإن النظام السياسى الذى يستقر يغلب فى الواقع أحد المذاهب حتى نكاد نكون بصدد مذهب رسمى وسواء أكان صريحا أو ضمينا ، وفى ضوء هذا المذهب الرسمى تتحدد النظرة لأغلب أحداث التاريخ • فما حدث فى فرنسا فى مايو ١٩٦٨ سيكون تاريخا مختلفا اذا نجحت هذه الأحداث فى قلب نظام الحكم •

وبالمثل فإن من العبارات الشائعة - والتي لا تخلو من الصدق - أنه ينبغي مرور بعض الوقت قبل كتابة التاريخ • ولكن هذا لا يصدق الا على من يكتب التاريخ • أما نحن فليس لنا أدنى ادعاء على كتابة التاريخ فهذه مهمة شاقة لها رجالها • وكل ما نريده هو أن نسجل انطباعاتنا الشخصية عن أحداث نعتقد أنها على قدر كبير من الأهمية فى العصر الذى نعيشه •

انه من الأمور الأولية التى يرددها الباحثون دائما : ان الظواهر الاجتماعية ظواهر معقدة لا يمكن تفسيرها بسبب أو أسباب محددة ، وانما هى تفاعل بين عدد هائل من العوامل التاريخية والنفسية والاقتصادية • وهذه البداهة هى التى تحكم فى الواقع أحداث مايو ١٩٦٨ فى فرنسا • ومن الشعارات الطريفة التى رفعت أثناء الأحداث على جدران السربون ، الشعار

الآتى : « الثورة البرجوازية ثورة قانونية » والثورة البروليتارية ثورة اقتصادية ، أما ثورتنا فهي ثورة ثقافية نفسية » • والصحيح أن ثورة الطلبة هي كل ذلك مجتمعا ولكن الجديد هو أن الاعتبارات الثقافية والنفسية بدأت تحتل مكانا هاما بين هذه العوامل •

١. بداية الأحداث :

ولكن ينبغي ألا نستبق الحوادث • ماذا حدث ؟ • فى ٢٦ يناير سنة ١٩٦٨ قامت مجموعة من طلبة كلية الآداب فى جامعة ناتير بمظاهرة صغيرة • • حوالى أربعين طالبا من الفوضويين يحملون بعض اللافتات العدائية ضد البوليس • وأدى ذلك الى بعض الاحتكاك مع فراشى الكلية مما أدى الى استدعاء البوليس لفض هذه الاحتكاكات • فماذا حدث ؟ تجمع الطلبة لمقاومة البوليس ، آلاف الطلبة هذه المرة وليسوا أربعين فقط : ومن يومها وقد بدأت حركة ناتير ولم تنته والتي عرفت فيما بعد بحركة ٢٢ مارس ، نظرا الى أنها فى ذلك اليوم اتخذت شكلا تنظيميا وحيث تكونت لجنة « ٢٢ مارس » من الطلبة لمقاومة القهر •

وفى ٣ مايو اجتمعت مجموعة أخرى من الطلبة فى فناء السربون مجموعة صغيرة من مائتى طالب فى كلية بها عدة عشرات من الآلاف • وهذه المجموعة جمعت عددا من مؤيدى أقصى اليسار للاحتجاج على نشاط مجموعة أخرى معروفة باسم « الغرب » من أقصى اليمين بدأت تفرض نوعا من الضغط على بعض الصحف • استدعى مدير الجامعة « روش » البوليس لتفريق المجتمعين فى فناء السربون خشية وقوع ما لا تحمد عقباه بين مجموعة أقصى اليسار ومجموعة أقصى اليمين • ولكن البوليس لم يجد أمامه مئات بل عشرات الآلاف من الطلبة ، جميع طلبة السربون •

هذه هى الأحداث التى أطلقت حركة الطلبة ليخرجوا فى أخطر حركة هزت فرنسا بعد ثورة ١٨٤٨ • ومن الواضح أن ما حدث لا يكفى لتفسير هذه الحركة الهائلة • فالجامعات الفرنسية - رغم كل ما يقال عنها - تضمنت دائما

اتجاهات يسارية وفوضوية • وفي كل وقت كانت هناك مجموعات يسارية ترفض النظام القائم • ولكن هذا لم يؤد اطلاقا الى قيام حركات طلابية مماثلة! كذلك - رغم كل ما يقال عن الحرية في فرنسا - فان بهما قدرا يسمح دائما بحمل اللافتات العدائية ضد البوليس وضد السلطة !

ان حوادث يناير ومارس في نانتر واستدعاء البوليس في السربون في ٣٠ مايو لم يكن أكثر من المناسبة التي قامت من أجلها الحركة ، أو الشرارة التي أشعلت النار كما يحلو للكتاب أن يقولوا دائما في مثل هذه المناسبات • ولذلك ينبغي أن نبحث عن أسباب أكثر عمقا لما حدث حتى نستطيع أن نكون صورة صادقة - اذا كان ذلك ممكنا •

٢ - دور طلبة الفلسفة والاجتماع :

ونلاحظ أولا : أن حركة الطلبة بدأت على وجه الخصوص في أقسام الاجتماع والفلسفة وعلم النفس في كليات الآداب ومنها انتقلت الى بقية الطلبة في الفروع الأخرى ثم في الكليات الأخرى • وهذه الملاحظة الأولية على قدر من الأهمية لأنها تنبئ عن بعض الأسباب الدفينة لحركة الطلبة • فهذه الاقسام أقرب الى الاحساس بالمشاكل الجديدة ووعيتها • وتدور هذه المشاكل حول المجتمع الجديد ، أو ما اصطلح على تسميته « بمجتمع الاستهلاك » • وسنوف نرى أن أغلب الانتقادات كانت في السوايق موجهة الى هذا المجتمع وان استخدمت في هذا الصدد اصطلاحات أخرى معروفة مثل « الرأسمالية » و « المجتمع الرأسمالي » •

والانتقادات الموجهة الى « المجتمع الاستهلاكي » متناقضة في الواقع ، ولكن ذلك لم يمنع من استخدامها دائما • ويمكن أن نقول بصفة عامة أن هذه الانتقادات تدور حول محورين أساسيين : المحور الأول هو أن التعليم والجامعة بصفة خاصة لا تعطي التكوين اللازم لحاجات هذا المجتمع • فالجامعة لا زالت متخلفة عن حاجات المجتمع الجديد • ومن الواضح أن هذه نظرة « اصلاحية » تريد تطوير الجامعة بما يلائم حاجات المجتمع • أما المحور الثاني فهو على خلاف

ذلك تماما ، ويرى أن المشكلة ليست في تطوير الجامعة بما يلائم حاجات المجتمع الاستهلاكي ، وإنما على العكس أننا نريد أن نغير من هذا المجتمع ولا نريد أن نصبح أدوات في يد هذا النظام ، وهنا بالطبع يطلق على هذا المجتمع اسم « المجتمع الرأسمالي » ، فالطلبة لا يريدون أن يكونوا مجرد فنيين يعملون في خدمة المجتمع القائم . ومن الواضح أن هذه نظرة « ثورية » تتجاوز اصلاح الجامعة الى ضرورة تغيير المجتمع وتناقش المبادئ التي يقوم عليها هذا المجتمع . وغني عن البيان أن المحورين المتقدمين متناقضان تماما ، فوفقا للمحور الأول المشكلة تكمن في أن الجامعة لا زالت دون حاجات المجتمع ، في حين أنه وفقا للمحور الثاني ، تكمن المشكلة فيما وراء هذه الجامعة ورفض الخضوع لهذا المجتمع وتحويل الجامعة الى مجرد أداة في يد مجتمع ظالم . . . الجامعة « أقل ما ينبغي » ، « وأكثر مما ينبغي » وأيضا . وهذا التناقض لم يمنع من أن يرفع الطلبة هذه المطالب في الوقت نفسه مما ترتب عليه بعض الصعوبة في متابعة الحركة وفهم أسبابها .

وقبل أن نستطرد في هذا الموضوع قد يكون من المستحسن أن نقف لحظة عند مشاكل طلبة : أقسام الاجتماع والفلسفة وعلم النفس . نظرا الى أن المشاكل الخاصة لهؤلاء الطلبة ساعدت على بلورة الأفكار ، وكانت على أي الأحوال الشرارة التي أطلقت الثورة . أن الدراسة في هذه الأقسام - رغم أن بعضها حديث كما هو الحال بالنسبة الى الاجتماع - لم تلاحظ حاجات المجتمع مما أدى الى خلق مشاكل حقيقية للخريجين وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بفرص العمل بعد الجامعة . فالدراسة في هذه الأقسام لم تأخذ بالتخصص الضيق ومحاولة البحث عن قواعد السلوك لمجموعات صغيرة ، كما هو الحال في مثل هذه الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية ، وإنما تميل هذه الدراسة الى البحث عن القوانين العامة التي تحكم تطور المجتمعات « الاجمالية » والبحث عن القوانين التاريخية بالمعنى الواسع . فهذه الدراسات لا زالت في فرنسا متأثرة بالنظريات الفلسفية الشاملة وذلك بعكس النظرات الوضعية ونظريات السلوك التي تهتم بجوانب محددة من النشاط .

وقد ترتب على ذلك أن الحريجين أصبحوا يواجهون صعوبة من حيث العمل الذى يتطلب دائما التخصص الضيق فى فرع معين من النشاط • ومن هنا نستطيع أن نفهم الوجه الأول من الانتقادات الموجهة لنظام التعليم فى الجامعة ، فهى لا تعطى التكوين اللازم لمواجهة الاحتياجات العملية من تخصص دقيق فى ناحية معينة مع ما يتطلبه ذلك من استخدام أساليب وأدوات تحليل مناسبة لنشاط معين بالذات •

ولكن من ناحية أخرى نستطيع أن ندرك بسهولة أن الدراسة الشاملة للمجتمعات بصفة عامة والبحث عن « القوانين العامة » التى تحكم تطورها تعطى صاحبها قدرة أكبر على مناقشة هذا المجتمع الذى يعيش فيه وتمكنه من أن يرفض الكثير من المبادئ التى يقوم عليها • وبعبارة أخرى فإن الدراسة التى يحصل عليها الطالب فى هذه الفروع وإن لم تعطيه التكوين الفنى اللازم للقيام بعمل محدد فى نشاط معين بالذات إلا أنها تعطيه القدرة على ادراك العلاقات المختلفة فى المجتمع وعلاقة هذا النشاط المحدد ببقية قطاعات المجتمع والأهداف التى يتوخاها المجتمع فى مجموعته • ولذلك فإنه يكون أقدر على ادراك هذه العلاقات العامة ومناقشتها ومن ثم رفض العمل فى خدمتها متى تبين أنها تقوم على أسس لا تتفق مع مبادئه السياسية أو قيمه الأخلاقية •

إن طالب الاجتماع الذى يدرس النظريات الاجتماعية الاجمالية لأوجست كونت ومنتسيكو وماركس وديركايم يجد صعوبة فى العمل فى إدارة للتسويق فى شركة كبرى لأنه غير مزود تماما بالدراسات الفنية للقيام بأبحاث عن أذواق المستهلك وتطورها ، ومن هنا يمكن أن يشعر بالقصور فى تكوينه المهنى وربما يشعر بنوع من النقص فى مواجهة زميله الأمريكى • ولكنه من ناحية أخرى يجد نفسه أقدر على ادراك ما تبشره الدعاية والاعلام من تأثير على حرية الفرد واخضاعه لسلطة عدد قليل من المشروعات التى لا تهدف إلا الى تحقيق أهدافها الخاصة دون اهتمام بتسمية أذواق المستهلك والارتفاع بمستواه الثقافى • ومن هنا يمكن أن يشعر بالثورة والتمزق للعمل

من أجل هذا المجتمع الذي يرفضه • وهكذا نستطيع أن نفهم رد الفعل المزدوج والمتناقض لدى الطلبة من حيث أن الجامعة غير متلائمة مع حاجات المجتمع ومن ثم الرغبة في « الإصلاح » ، ومن حيث أن هذا المجتمع ظالم ومن ثم رفض إخضاع الجامعة للمجتمع وضرورة « الثورة » لتغيير هذا المجتمع •

كذلك نستطيع في ضوء ما تقدم أن نفهم اختلاف ردود الفعل بين الطلبة في بعض الكليات • فطلبة القانون والاقتصاد كانوا بصفة عامة أقل « ثورية » من طلبة الآداب ، وكذلك فإن طلبة الطب لم يكونوا « بالثورية » التي عرفها طلبة العلوم • وبطبيعة الأحوال فإن هناك أسبابا عديدة • منها مثلا ما هو معروف من أن التراث الفكري في فرنسا لكليات الآداب كان دائما معقل اليسار ، وذلك بعكس كليات الحقوق (ويدرس بها الاقتصاد) حيث أنها كانت دائما من الكليات المحافظة ومعقل اليمين ، ويظهر ذلك دائما في انتخابات اتحادات الطلبة • ويفسر ذلك عادة بأن طلبة القانون والاقتصاد يمثلون دائما السلطة فهم أبناء رجال الحكم • ولكن هذا بعض التفسير وليس كله • وفي نظرنا أن أحد أسباب اختلاف سلوك طلبة كليات الحقوق يرجع الى أن هذه الكليات منذ سنة ١٩٥٤ في حالة تعديل مستمر من حيث البرامج مما جعلها في الوقت الحاضر أكثر ملاءمة لظروف المجتمع من كليات الآداب • فخريج كليات الحقوق في فرنسا لا يواجه نفس المشاكل الخاصة بالعمل التي يواجهها خريج الآداب ، ونجد ذلك بصفة خاصة في أقسام الاقتصاد وحيث يزود الطالب بتخصص ضيق واهتمام أكبر بأدوات التحليل مثل الاحصاء والرياضة والاقتصاد القياسي الى جانب النظريات العامة الاجمالية •

٣ - مجتمع الاستهلاك :

وقبل أن تناول بالتفصيل المآخذ التي يأخذها الطلبة على النظام القائم ، فإنه قد يكون من المفيد أن نقف لحظة عندما يسمى « بمجتمع الاستهلاك » . لأننا سنضطر الى الإشارة اليه كثيرا بصدد تفسير حركة الطلبة • ونعذر

مقدما عن الاطالة نسييا في هذا الموضوع ، ولكننا نعتقد أن ذلك ضرورى لفهم حركات الطلبة في الدول المتقدمة •

الواقع أن هناك تقليدا متبعا يقوم على دراسة المجتمعات وتطويرها من حيث وسائل الانتاج بحسب شكل الملكية • وقد استقر هذا التقليد منذ ماركس بحيث تكون الرأسمالية مرحلة من مراحل التطور ، والاشتراكية مرحلة أخرى ، وأهم ما يميز بينهما هو تحول ملكية وسائل الانتاج من الملكية الفردية الى الملكية العامة ، ولا شك أن هذا التحليل ينطوى على قدر كبير من الصحة ، وأهم من ذلك أنه يباشر تأثيرا سياسيا ومذهبيا هاما في العصر الذى نعيش فيه • ومع ذلك فقد بدأت عدة محاولات أخرى تحاول أن توجه العناية الى خصائص المجتمعات الحديثة لا من حيث شكل الملكية ، ولكن من حيث أسلوب ادارتها والمبادئ التى يخضع لها سير الاقتصاد الحديث • فقد لاحظ عدد من المفكرين أن هناك تشابها كبيرا بين أساليب ادارة المشروعات الاقتصادية في الدول المختلفة ، وأن هناك منطقا متماثلا يحكم سيرها وبصرف النظر عن شكل الملكية • وقد كان من أوائل من وجهوا النظر الى هذه الظاهرة الأمريكى برنهام فى كتابه « ثورة المديرين » • وقد كان برنهام ماركسيا من الجناح اليسارى (تروتسكى) - وشأنه شأن عدد كبير من المثقفين اليساريين الذين راعهم تحالف الاتحاد السوفيتى مع ألمانيا النازية قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة - ولذلك فقد استخدم التحليل الماركسى فى الوصول الى نتيجة مختلفة يمكن عن طريقها تفسير ما حدث سنة ١٩٣٨ • وهو يرى ، وفقا للمنهج الماركسى « أن الصراع بين الطبقات » هو الذى يحكم التاريخ ، ولكنه يرى أن نتيجة صراع العمال مع الرأسماليين لا تنتهى فى صالح الطبقة العاملة وانما فى صالح فئة جديدة تفيد من هذا الصراع هى فئة المديرين وبصفة عامة جميع الفنيين • وليس فى هذا ، فى نظر برنهام ، ما يزعج ، ففى النظرية الماركسية ما يؤكد ذلك ، فالقطاع وفيه صراع بين طبقة الاقطاعيين وطبقة مهضومة هى فلاحو الأرض ، نجد أن هذا الصراع سيحل لصالح طبقة جديدة هى « البورجوازية » • وبناء على هذا التحليل فإن

برنهام وجد مخرجا ، ففى نظره ، للتناقض الشديد فيما يتعلق « بتحالف » دولة « يسارية » مثل الاتحاد السوفيتى مع دولة « فاشية » مثل ألمانيا النازية . فعنده أن الدولتين سيطرت فيهما طبقة المديرين والفنيين على الحكم . ومن ثم فإن من السهل أن يتقاربا . وقد تعرضت أفكار برنهام لانتقادات كثيرة وخاصة وأن كتابه قد ظهر أثناء الحرب وفى فترة كانت فيها ألمانيا النازية تحقق انتصارات عسكرية فى أغلب الميادين ، مما طبع الكتاب بالتشاؤم الشديد وبكثير من التنبؤات التى ثبت عدم صحتها فيما بعد . وبالرغم من الانتقادات التى وجهت الى أفكار برنهام ، الا أن شيئا منها مع ذلك ظل محللا للاهتمام ، وهو بيان دور الفنيين فى الحياة الاقتصادية وتأثيرهم المتزايد فى المجتمعات الحديثة . وهذا ما دعا عددا من المفكرين مثل ريمون آرون فى فرنسا ، ثم جالبرت فى أمريكا ، الى الحديث عن « المجتمع الصناعى » أو « الدولة الصناعية » . فعند هؤلاء أن التطور الفنى أصبح من الضخامة والأهمية بحيث أصبحت الدولة الحديثة مكونة من عدد محدود من المشروعات الصناعية الضخمة التى تسيطر على الاقتصاد فى مجموعه . وقد أدى هذا التطور أيضا الى تعقيد ادارة هذه المشروعات بحيث أصبحت تتطلب دراية فنية متخصصة جدا ولم يعد « المنظم » العادى قادرا على ادارة هذه المشروعات . وبذلك حدث نوع من الانفصال بين الملكية وبين الادارة وبحيث أصبحت الادارة الفنية المتخصصة هى المسيطرة الحقيقية على أهم المشروعات . واذا نظرنا الى هذه الادارة فائنا نجد أنها تتبع سلوكا يكاد يكون متشابها فى المشروعات المملوكة ملكية خاصة وفى المشروعات المملوكة ملكية عامة . وسوف نشير فيما بعد الى أن العمال فى مصانع رينو وهى مؤمنة ، لم يكن سلوكهم أقل صلابة من العمال فى المشروعات الخاصة الأخرى ، بل لعكس العكس هو الصحيح كما سنرى .

نقول ان « الادارة » تكاد تتبع السلوك نفسه بصرف النظر عن شكل الملكية . فأهم ما يميز المشروعات الحديثة هو « الحساب الاقتصادى » أو « الرشادة الاقتصادية » . فهذه المشروعات تضع سياستها بحيث تحقق هدفاً

اقتصاديا محددا • وبعبارة أخرى أكثر علما ، كما جرت العادة الآن في الاقتصاد الحديث وإدارة الأعمال ، تضع هذه الإدارة برنامجا يحاول تحقيق هدف معين (أقصى أو أدنى قيمة لهدف أو لأهداف محددة) في ظل عدد من القيود • ويرتبط بهذه المسألة ضرورة ادخال الزمن في الحساب ، أى تحقيق الرشادة الاقتصادية ليس بين الاختيارات المختلفة في الحاضر ولكن أيضا بين الحاضر والمستقبل • ولذلك فإن الاستثمار أو تراكم رأس المال يعتبر من أحد خصائص المجتمعات الحديثة ومن أهم اهتمامات الإدارة وسواء في ذلك المشروعات الرأسمالية ، أو المشروعات الاشتراكية • ومعنى ذلك أن المشروعات الاقتصادية الحديثة تتميز بالالتجاء الى نظام للتخطيط يقوم فيه المديرون والفنيون بدور متزايد • وبطبيعة الأحوال ليس من المقبول الآن القول بأن شركة مثل جنرال موتورز تخضع للسوق كما كان يحدث للمشروعات المتناثرة في القرن التاسع عشر • فهذه الشركة من الضخامة والأهمية وما تسيطر عليه من انتاج مباشر وغير مباشر لا يمكن القول معه بأنها تخضع للسوق ، بل الصحيح القول بأنها تضع خططها للمستقبل ، ونتيجة لهذه الخطط يأخذ السوق شكلا خاصا •

كذلك فإن المفهوم القديم لفكرة « الربح » باعتباره باعثا للنشاط الاقتصادي لم يعد في كثير من الأحوال مقنعا • حقا ان النظرية الاقتصادية تعرف الى جانب « المنافسة الكاملة » حالة « الاحتكار الكامل » وصور « المنافسة الاحتكارية » • وهذه النظرية الاقتصادية تبين أن هذه المشروعات أيضا تحاول أن تحقق أقصى ربح ممكن بالرغم من اعترافها بأن هذه المشروعات تستطيع التأثير في ثمن السلعة بإراداتها المنفردة بعكس حالة « المنافسة الكاملة » ولكن هذه النظرية الاقتصادية لم تتصور أن تصل قدرة المشروعات الى أبعد من التأثير في انتاجها • وغنى عن البيان أن شركة مثل جنرال موتورز لا تؤثر فقط في أثمان منتجاتها - وعددها ضخم - وإنما تؤثر أيضا في الدخل القومي والدخول الفردية • ومتى اعترفنا لشركة أو لمعدد محدود من الشركات بالقدرة على التأثير في الأثمان وفي دخول

المستهلكين فان فكرة الربح تفقد كل مدلول لها باعتبارها أمراً خارجاً عن ارادة الشركة تحاول قدر المستطاع أن تحصل منه على أكبر كمية • ولذلك فانه في ظل المجتمعات الحديثة تفقد فكرة الربح الكثير من مدلولها لأنها تصبح إحدى وسائل المشروعات الضخمة • فالربح يصلح دافعاً لمشروع معين حيث يكون دخل المستهلك مستقلاً عن ارادة المشروع ، فيحاول المشروع أن يحصل منه على ما يستطيع ، أما حيث يكون هذا الدخل متوقفاً على سياسة المشروع فان الربح يفقد وظيفته كعامل خارجي يحاول المشروع الاكثار منه • وبطبيعة الأحوال هذا لا يصدق الا على المشروعات الضخمة ، أما المشروعات الأخرى فانها لا زالت تخضع لمقتضيات السوق بالمعنى التقليدي •

وما تقدم انما كان الغرض منه بيان أن السهولة التي كان يمكن التمييز بها بين المشروعات الرأسمالية والمشروعات الاشتراكية قد بدأت تختفي في عالم تسيطر فيه المشروعات الضخمة • وفي هذا العالم تزيد الحاجة الى استخدام المعرفة الفنية المتخصصة في جميع المستويات بما في ذلك الادارة العليا • ويترتب على ذلك أن ينشأ نمط من المجتمعات التي تسيطر فيها الادارة الفنية على أهم فروع النشاط ، وهذه الادارة تلجأ بصورة أو بأخرى الى ضرورة اتباع أساليب التخطيط ، وبعبارة أخرى أساليب الادارة العلمية من حيث تحديد نوع الانتاج وحجمه وتوزيعه بين مختلف السلع وبين الحاضر والمستقبل •

وحتى الآن لم نذكر في هذا المجتمع الجديد سوى أهمية الجانب الفني وما يقتضيه من زيادة دور الفنيين ، ولم نتعرض بأية اشارة الى فكرة « الاستهلاك » رغم اننا بدأنا بتسمية هذا المجتمع « بمجتمع الاستهلاك » • وهذا ما ينبغي أن نفعله الآن •

الواقع أن هذا النوع من النظم لا يوجد الا في الدول المتقدمة ، والتشابه الذي رأيناه بصدد كيفية ادارة المشروعات الاقتصادية انما يتحقق في الدول الغنية فقط بصرف النظر عن شكل الملكية فيها • أما الدول الفقيرة أو

ما اُصطلح على تسميتها « بالدول المتخلفة » فهي لا زالت بعيدة - نسيا - عن مشاكل التقدم الفنى ، وان بدأت تخطو فى هذا الطريق • وهذا ما يبين أن التناقض الأساسى فى العصر الحديث هو بين دول غنية ودول فقيرة أكثر مما هو بين دول رأسمالية ودول اشتراكية • ولعله فى ضوء هذا الفرض يمكن فى نفهم موقف الصين بالنسبة الى الدول الامبريالية - وهى دول غنية ، وبالنسبة الى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية - وهى دول غنية نسيا - كما نستطيع أن نفهم أيضا أهمية « التعايش السلمى » • ولا ندعى أن التقارب الاقتصادى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى هو المسؤل وحده عن التعايش السلمى فهناك اعتبارات أخرى لعل من أهمها التقدم النووى وما أدى اليه من تغير فى جميع الخطط الاستراتيجية •

والتقدم الفنى الهائل الذى نجم عن الشكل المتقدم للإدارة الاقتصادية يرتبط بالضرورة بالقدرة الهائلة على الإنتاج ومن ثم على زيادة الاستهلاك • حقا اننا نعرف أن الغرض من الإنتاج فى جميع النظم وفى جميع الأوقات هو اشباع الحاجات أى الاستهلاك ، ولكن شكل الاستهلاك فى هذه الدول المتقدمة يصبح ذا طبيعة خاصة مما يسمح بتسمية هذا المجتمع « بمجتمع الاستهلاك » • فالمجتمعات الفقيرة لا تكاد بمواردها المحدودة والفن الإنتاجى المتاح لها أن تشبع الحاجات الضرورية لأفرادها ، ولذلك نجد الاستهلاك الفردى فى هذه المجتمعات محدودا • بل لا يمكن فى أغلب هذه المجتمعات اشباع الحاجات الضرورية من مأكلى وملبس وتوفير قدر مناسب من التعليم ومن الرعاية الصحية ، ولذلك فانه من الأمور العادية أن تعرف الدول المتخلفة بأنها تلك التى لا تستطيع أن توفر قدرا معقولا من الاستهلاك لأفرادها • واذا أخذنا فى الاعتبار أيضا ما تضطر هذه المجتمعات الى اقتطاعه من إنتاجها لتوفير القدر اللازم من الاستثمارات التى تسمح باستمرار الإنتاج فى المستقبل وزيادته ، فان المتبقى للاستهلاك الفردى والجماعى يكون محدودا حقا •

أما الدول المتقدمة والتي حققت قدرا ضخما من تراكم رأس المال في الماضي ، والتي تتمتع بصفة خاصة بمزايا التقدم الفني ، فإن الحاجات الضرورية بل والترفيهية للأفراد تكون متحققة في الواقع • وفي مثل هذه المجتمعات فإنه يمكن باستمرار زيادة الانتاج ولذلك تقوم مشكلة تصريف هذا الناتج المتزايد • وبدون العمل على زيادة الاستهلاك فإن هذه المجتمعات لابد وأن تصاب بأزمات خطيرة • وزيادة الاستهلاك تعتبر أمرا سهلا نسبيا في الدول ذات الدخل المنخفض إذ يتعلق الأمر في الواقع بحاجات ضرورية تكاد تكون حاجات بيولوجية ، أما في الدول المتقدمة والغنية فإن معظم الحاجات الأولية يكون قد تحقق اشباعها - بالرغم من وجود حالات فقر بالمعنى الضيق في بعض هذه المجتمعات - ولذلك فإن الزيادة في الاستهلاك تأتي غالبا من حاجات نفسية واجتماعية ينبغي خلقها لدى الفرد • فمن السهل طبعا أن نفهم أن الأفراد ، أيا ما كان التنظيم الاجتماعي السائد ، يحتاجون الى المأكل والملبس بل الرغبة أيضا في التعليم والرعاية الصحية ، ولكن لا شك أن الرغبة في التغيير المستمر في شكل الملابس « المودة » وفي شكل السيارات المستخدمة •• كل هذا من خلق المدنية الحديثة ، فهي حاجات « اجتماعية » قبل أن تكون حاجات « طبيعية » لدى الفرد •

وقد سبق أن رأينا أنه ليس من السهل في المجتمعات الحديثة حيث تسود المشروعات الكبرى ، قبول « فكرة الربح » كدافع للنشاط الاقتصادي ، وحيث تخضع كافة المتغيرات الاقتصادية لسيطرة عدد صغير من المشروعات • وفي مثل هذه الأحوال رأينا ان هذه المشروعات الضخمة تقوم في الواقع بنوع من التخطيط ، أي تحاول تحقيق أهداف معينة ، والأثمان والأرباح إنما هي نتيجة في الواقع لهذه السياسة الاقتصادية للشركات الكبرى • ولكن ما هي هذه الأهداف التي تسعى هذه المشروعات الكبرى الى تحقيقها اذا لم يكن ذلك هو الربح دائما ؟ في الواقع أننا نعيش في عصر تسود فيه عقلية « النمو » فالنجاح إنما يقدر بمعدل النمو الذي يمكن تحقيقه ، والنمو هو زيادة الانتاج وما يرتبط به من زيادة الاستهلاك • ولا نكاد نجد مثالا واحدا

لدولة فى الغرب أو الشرق لا تضع زيادة الانتاج كدليل على تقدمها وكهدف تحاول تحقيق أكبر قدر ممكن منه • وزيادة الانتاج ، كما سبق أن رأينا - لا يمكن أن تستمر - طالما أن الدولة قد تجاوزت حدا معينا من النمو - دون زيادة الاستهلاك • وبذلك تعتبر زيادة الاستهلاك أو زيادة الطلب هو العامل الفعال فى استمرار النمو • والواقع أن هذا هو مغزى « ثورة كينز » فى الاقتصاد السياسى • فالاقتصاديون التقليديون لم يوجهوا عناية كافية لجانب الطلب - باستثناء مالتس - وسبب ذلك هو أن حاجات المجتمع الذى عرفوه كانت دائما أزيد من قدرة الانتاج • وهذه هى الأوضاع السائدة الآن بالنسبة الى الدول المتخلفة حيث لا يكفى انتاجها لمواجهة الطلب الحالى (الاستهلاك) والطلب المستقبل (الاستثمار) •

نقول اذن أن المجتمعات الحديثة أصبحت نتيجة للتقدم الفنى المذهل غير قادرة على الاستمرار فى التقدم بغير زيادة الاستهلاك • ولكن هذه الزيادة فى الاستهلاك تفرض من ناحية أخرى مشاكل جديدة بالنظر الى أننا دخلنا فى مرحلة الاستهلاك الاجتماعى وهو يفرض ضرورة تنظيم المجتمع على شكل جديد بحيث تعتبر زيادة الاستهلاك المستمرة هى أهم خصائصه • وهذا هو السبب الذى من أجله أطلقنا على هذه المجتمعات اسم « المجتمع الاستهلاكى » •

وبطبيعة الأحوال فإن مجتمعا يكون غايته « الاستهلاك » بأى ثمن وبأى شكل هو الغاية منه ، لابد وأن يفرض قيودا خاصة على العلاقات السائدة • من ذلك مثلا أهمية الاعلام والدعاية • فالراديو ثم التلفزيون قدما خدمات هائلة لمجتمع « الاستهلاك » • فمن ذى قبل كان الاعلام يجرى عن طريق الصحافة • ولكن الصحافة تفترض على الأقل قدرا معينا من المستوى الفكرى للقراءة ، أما الراديو وخاصة التلفزيون فقد تجاوزا حتى عن هذا المستوى البسيط • ولذلك فإن هذه الوسائل الاعلامية قل أن تستخدم فى الأغراض الثقافية فى هذه الدول بقدر ما تستخدم فى أغراض الدعاية لأنواع الصابون

المختلفة. والأنواع الحديثة لمساحيق تنظيف الأظافر • وهكذا • • كذلك في ضوء خصائص هذا المجتمع نستطيع أن نفهم السبب في النفقات الباهظة التي تنفق على الاعلام في بعض الدول كالولايات المتحدة الامريكية ، فحوالى ٤٠٪ من ثمن السلعة في السوق يقابل في الواقع نفقات التوزيع • وبالمثل نفهم تطور فروع المعرفة في بعض الميادين المتعلقة بهذه المسائل ، مثل العلاقات العامة وبحوث العمليات ودراسة البرامج السيبرناطيقا والانفورماتيك • • الخ.

كذلك من الطبيعي في مثل هذا المجتمع أن يصبح « الاستهلاك » في ذاته قيمة اجتماعية • فالأفراد يقدرّون اجتماعيا ويتحدد مركزهم الاجتماعي بقدر استهلاكهم • وبذور هذا التطور قديمة ، فنحن نعرف أن فيلن قد أشار في تحليله للمجتمع الامريكى لظاهرة « الاستهلاك التفاخرى » ، ولكن هذه الفكرة لم تدخل في علم الاقتصاد الرسمى الا حديثا وعلى وجه الخصوص منذ دوزنبرى عند كلامه عن « أثر التقليد » • ويرتبط باعتبار الاستهلاك قيمة في ذاته الاتجاه نحو ما يسمى « بنمطية الاستهلاك » • فالمشروعات الصناعية الضخمة تساعد على زيادة الوعي الاستهلاكى ، وتؤكد على تعميق المفهوم الاجتماعى للاستهلاك • ولكنها من ناحية أخرى تود أن يجرى الانتاج على أفضل الطرق من الناحية الاقتصادية • ومقتضى ذلك الانتاج الواسع لسلع « نمطية » متشابهة • وهكذا نجد الأفراد يتشابهون أكثر فأكثر في كيفية اللبس وفي كل مظاهر المعيشة حتى في فروع الاهتمامات • كل شيء في الحياة تحكمه « المودة » •

ونكتفى بهذا القدر من الحديث عن « المجتمع الاستهلاكى » ، فان أغلب المظاهر الأخرى لابد وأن تتعرض لها بصدد الحديث عن الانتقادات التي وجهها الطلبة الى هذا المجتمع • ومع ذلك فان الإشارة المتقدمة كانت ضرورية حتى نستطيع أن نفهم موقف الطلبة من هذا المجتمع • ولكن ينبغي أن نفهم أن هذا « المجتمع الاستهلاكى » لم تعرفه بعد فرنسا ، فهي في أول الطريق نحو الاتجاه اليه • ولعل ذلك هو السبب الذى أثار رد الفعل

الشديد في فرنسا ، فهي لا زالت في مرحلة انتقالية مما ساعد على تعدد ردود الفعل وتنوعها ومن ثم ايضاح الكثير من خصائص هذا المجتمع . وقد سبق أن قلنا أن موقف الطلبة من « مجتمع الاستهلاك » يتضمن في الواقع وجهتين متناقضتين الى حد ما : الأولى تعيب على فرنسا وعلى الجامعة بصفة خاصة تخلفها عن حاجات هذا المجتمع . والثانية تناقش هذا المجتمع ذاته وترفضه . وسوف نبدأ بالنوع الأول من الانتقادات ثم نخرج على النوع الثاني .

٤ - فرنسا ومجتمع الاستهلاك :

بالرغم من التقدم الاقتصادي الذي حققته فرنسا خلال السنوات العشر الأخيرة والذي لا يمل الديجوليون من الإشارة اليه ، من الخطأ الاعتقاد أن فرنسا قد أصبحت دولة متقدمة على النحو الذي تعرفه الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى بعض الدول الأوروبية مثل السويد أو ألمانيا الغربية . فالحقيقة أن وراء التقدم الملموس الذي حققته فرنسا لا زالت توجد بقايا هامة لأوضاع وعقليات متخلفة عن حاجات « مجتمع الاستهلاك » . فالعقليات الحرفية وبصفة عامة عقلية البورجوازية الصغيرة لا زالت سائدة في فرنسا وقد أثر ذلك في كثير من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة فيها .

ولا زلنا نذكر السعادة والاطمئنان الوفيرين اللذين يتحدث بهما الفرنسيون عن التوازن الاقتصادي في بلدهم لأن ثلث السكان يعملون في الزراعة ومثلهم في الصناعة ومثلهم في الخدمات . وكأن هذا التوزيع المتساوي - حسابيا - للسكان بين القطاعات المختلفة دليل على توازن الاقتصاد وانسجامه . وذلك في الوقت الذي يقوم عشر السكان في الولايات المتحدة الأمريكية بالانتاج الزراعي للتسعة أعشار الباقية فضلا عن الفائض الزراعي ، وفي الوقت الذي لا يعمل في الزراعة الانجليزية سوى ٥٪ من السكان فقط . كذلك لا ننسى أن الصناعة الفرنسية رغم التقدم الفني الكبير والمذهل أحيانا في بعضها لا تزال تتضمن عددا هاما من المشروعات الصغيرة الحرفية التي تقوم بدور كبير . وأنا أكتب هذه السطور في مدينة منطقة « التارن »

اسمها « جرويه » وهذه المدينة حسبما علمت تعتبر عاصمة العالم فى انتاج
الجلود ! وبالطبع قمت بزيارة أهم المصانع (هنا) ، وذهلت اذ عرفت أن أكبر
المصانع يستوعب مائة وخمسين عاملا ، وأنها جميعا من الحجم الصغير
والمتوسط . وعند رؤيتى لواحد من أكبر المصانع وجدت العمل يكاد يكون
يدويا ويذكرنى بأنوال النسيج الصغيرة فى بلدنا .

كذلك نعرف أن التقدم الاقتصادى فى جميع الدول بعيد عن أن يكون
متساويا ، فهناك دائما مناطق أكثر تقدما من المناطق الأخرى . وفرنسا تعرف
بالطبيعة هذه الظاهرة ، ولكن المناطق المتخلفة فى فرنسا هى « متخلفة » حقا .
وأن مشكلة « برتانى » لا تختلف كثيرا عن مشاكل الدول المتخلفة ، بل انه
لا زال فى هذه المقاطعة من لا يتكلمون الفرنسية وإنما يتحدثون بلغة البلد
القديمة (البريتون) مما يبين الى أى حد يقوم الانفصال بين بعض مناطق
فرنسا .

وفى مثل هذه الظروف من الطبعى أن يكون سلوك الفرنسى العادى
بعيدا عن سلوك زميله فى الولايات المتحدة الأمريكية أو فى إنجلترا . ومن
المعروف أن عقلية البورجوازي الصغير تسيطر حتى الآن على سلوك الفرنسى
العادى . فصاحب البار الصغير المستقل الذى يعرف عملاءه شخصا يمثل الى
حد بعيد الفرنسى المتوسط . وعادة الادخار لا زالت حتى الآن احدى خصائص
الفرنسى المتوسط ، وربما فى نظر الكثيرين ، احدى مزاياه . كذلك الرغبة
فى الاستقلال والفردية كثيرا ما تقدم على أنها من طبيعة الشعب الفرنسى .
ومن الواضح أن هذه الصفات والخصائص لا تتفق مع طبيعة « المجتمع
الاستهلاكى » الذى يخترم « الاستهلاك » أكثر مما يحترم « الادخار » الذى
تزول فيه عناصر التفرد والاستقلال على ما سنرى .

ومن الطريف أن نلاحظ أنه من بين العوامل التى ساعدت فرنسا على
تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى ، وجودها بالفعل فى حالة تخلف
بالنسبة الى غيرها من الدول الأوروبية والأمريكية . فوجود قطاع زراعى

متضخم ساعد على حل مشكلة اليد العاملة فالصناعة الفرنسية لم تعرف مشاكل نقص اليد العاملة نظرا الى وجود احتياطي مستمر من العمل في الزراعة ، وذلك بعكس ألمانيا الغربية التي بدأت تواجه بنقص في الأيدي العاملة مما يهدد نموها . كذلك من السهل على الدولة أن تحقق معدلا مرتفعا من النمو اذا كانت متخلفة نسبيا اذ يتعلق الأمر باللحاق بالتقدم المتحقق بالفعل في الدول الاخرى . وهذا عز بالفعل ما حدث في فرنسا . فجزء كبير من التقدم الاقتصادي الحديث في فرنسا مرجعه تخلفها النسبي . ولعل هذا ما يفسر جزئيا بعض الغرابة في أحداث مايو ٦٨ في فرنسا . فالرأي السائد هو أن فرنسا قد حققت في السنوات العشر السابقة تقدما اقتصاديا حقيقيا . ولكن الحقيقة أيضا هي أن هذا التقدم الاقتصادي قد تحقق في دولة محتاجة الى تغيير الكثير من نظمها السابقة . وهذه الحقيقة هي التي تفسر بعض الأزمة التي وقعت . فقد كان عدد كبير من المراقبين يعتقدون أن فرنسا توجد في حالة أفضل من غيرها من الدول الأوروبية . ولكن الحقيقة أن ذلك كان ظاهريا أكثر منه حقيقيا . واذا أخذنا في الاعتبار ما يقتضيه استمرار التقدم الاقتصادي من ضرورة تغيير في النظم والعقليات السائدة ، لفهمنا بعض أسباب الأزمة . فهناك صراع بين القديم وبين حاجات المجتمع الجديد .

وبعد هذه الإشارة السريعة الى بعض مظاهر تخلف فرنسا عن حاجات « مجتمع الاستهلاك » نحاول أن نرى بعض هذه المشاكل في نطاق التعليم ، اذ أشرنا الى أن أحد أسباب ثورة الطلبة هو بالفعل عدم ملاءمة التعليم والجامعة بصفة خاصة لحاجات « المجتمع الاستهلاكي » .

٥ - مشكلات التعليم :

ونبدأ بأن نقول بأن من أهم المشاكل التي حركت الطلبة ، أو على الأقل جزءا منهم ، ترجع في الواقع الى عدم وجود فرص عمل مناسبة لهم بعد التخرج . فقد سبق أن أشرنا الى أن طلبة الآداب وبصفة خاصة في أقسام الاجتماع وعلم النفس والفلسفة كانوا في مقدمة التاثرين . والواقع أن أهم

مشاكل العمل تواجه هؤلاء بالذات ، فعدد الطلبة في كليات الآداب أكبر حدا من عدد الطلبة في الكليات العملية - كما هو الحال عندنا - ولذلك فمن الطبيعي أن يواجه أولئك مشاكل أكبر من حيث العمل بعد التخرج • وقد سبق أن قلنا أن المشكلة ليست فقط مشكلة أعداد أكثر من الحاجة ، بل أيضا مشكلة نوع التعليم الذي يحصلون عليه • ففي كثير من الأحوال يتضمن هذا التعليم جزءا ضخما من النظريات الاجتماعية والفلسفية على حساب التدريب الفنى فى نطاق محدود والسيطرة على عدد من أساليب وأدوات التحليل اللازمة للحياة العملية • ولكن ليس من السهل فصل أحد الأمرين عن الآخر • ذلك أنه من الطبيعي مع الأعداد الضخمة وعدم توافر الأماكن اللازمة وأعضاء هيئة التدريس أن يكون أسلوب التعليم الأنسب هو **المحاضرة العامة** فى مدرجات ضخمة • وهذا هو ما يحدث بالفعل • ولذلك فإن أحد مطالب الطلبة هو الغاء ما يسمى « بمدرجات الألف » حيث يتسع المدرج لأكثر من ألف طالب ويلقى فيه الاستاذ درسه • ومن الواضح أنه فى مثل هذه الظروف يكون الاستاذ مرغما الى حد ما ، على الاهتمام بالجانب النظرى أو الفلسفى • ويستحيل ، على أى الأحوال ، مع هذه الأعداد الضخمة اعطاء تدريب عملى وتوفير تكوين مهنى فى مجال محدد بالذات • فالاحصاء مثلا يحتاج تدريسه الى مجموعات صغيرة يشرف عليها أحد الاساتذة أو المعيدى ، وبالمثل جميع أنواع الدراسات المهنية •

ومع ذلك ينبغى أن نبحث عن أسباب أبعد لهذه المشاكل ، فلا يكفى أن يقال بأن عدد الطلبة كبير فى كلية الآداب ، وانما ينبغى البحث عن الأسباب التى تؤدى الى ذلك فى نظام التعليم القائم • وهنا لابد أن نرجع الى نظم التعليم العام فهى تعبر فى الواقع عن حاجات المجتمع القديم ولم تلاحظ بعد التطورات الجديدة فى « مجتمع الاستهلاك » •

هناك تقليد متبع فى التعليم الفرنسى وهو يستند الى تراث قديم مستتب • وهذا التقليد يقوم فى الواقع على الاهتمام الزائد بدراسة الانسانيات

الكلاسيكية وفي مقدمتها اللغة اللاتينية • وفي نظرنا أن هذا التقليد مسئول الى حد بعيد عن كثير من المشاكل الحالية • فالطلبة الأكثر ذكاء يتجهون في الواقع الى دراسة اللاتيني والطلبة الأقل ذكاء يتجهون الى دراسة اللغات الحية • وهذه مسألة كرامة وتقدير ، فأفضل المدرسين يوجدون في فصول اللاتيني وأفضل الطلبة كذلك • ومعنى ذلك أن جزءا ضخما من الذكاء يوجه في الواقع لدراسة اللاتيني على حساب اللغات الحديثة وعلى حساب العلوم الحديثة مثل الرياضيات والعلوم بل التاريخ أيضا •

و « اللاتيني » هو لغة العلم في العصور السابقة قد خلق نوعا من الأرستقراطية العلمية في العائلات • ومن ثم نجد أن أبناء الطبقات المتوسطة والفقيرة يكونون في وضع سيئ بالنسبة الى أبناء العائلات الغنية اذ يتمتع هؤلاء بمقدرة أكبر على التفوق في اللاتيني بالنظر الى الجو الثقافي السائد في المنزل • ومن ثم قلما يوجد من أبناء الفقراء من يستطيع أن يتفوق في أقسام اللاتيني ، وانما الغالب أن يتجهوا الى دراسة اللغات الحية لسهولة نسيتها • ونظرا الى أن أفضل الأساتذة ، بما في ذلك أساتذة الرياضة ، يدرسون في فصول اللاتيني فان النتيجة أن معظم فصول اللغات الحية وفيها غالبية الطلبة لا يحصلون على التكوين الرياضي اللازم لهم للتوجه الى الكليات العملية • وبعبارة أخرى فان نظام التعليم العام ، للأهمية الكبرى التي يعلقها على فصول اللاتيني ، يخلق في الواقع تعليما طبقيا لمصلحة الأغنياء ، وبذلك تكون الغالبية العظمى من الطلبة محرومة من الافادة من أفضل الأساتذة •

وغنى عن البيان أن نظام التعليم المتقدم انما يتفق مع المجتمع البورجوازي الذي لا تؤدي فيه العلوم الحديثة الدور الذي تؤديه في المجتمعات الحديثة • ويكون من الطبيعي أن تنشأ تقاليد تنظر الى الثقافة باعتبارها مجرد سرد لبعض طرائف الأدب ، ويستحسن بطبيعة الأحوال أن تستخدم من آن الى آخر بعض العبارات اللاتينية ، فهي تمثل دائما لغة العلم والثقافة ، أما الآن حيث يقوم المجتمع على التقدم الفني ، فانه ينبغي تغيير كل ذلك والاهتمام بالرياضيات

والفروع الحديثة وتقليل الجهد الضائع فى الدراسات الترفية مثل اللاتينى •

كذلك هناك ظاهرة أخرى على قدر كبير من الخطورة ، وهى المركزية الشديدة التى تسود جميع مظاهر الحياة فى فرنسا • كل شىء موجود فى باريس ، أما الأقاليم فهى محرومة أو تكاد من المزايا التى تتمتع بها العاصمة • ورغم أن المركزية ترجع الى اعتبارات عديدة فى التاريخ الفرنسى ، فهى أيضا تعبر عن نوع من التخلف الاقتصادى • فكلنا نعرف أن التقدم الاقتصادى بعيد عن أن يكون تقدما متوازنا ، وخاصة فى الدول الرأسمالية ، فهناك دائما مناطق أقدر على التقدم من مناطق أخرى • ولكن من ناحية أخرى فينبغى أن نلاحظ أن الدولة كلما زادت تقدما زادت المحاولات لتقليل الفروق بين مختلف المناطق • ولعل هذا هو السبب الذى من أجله نجد أن فرع « التخطيط الاقليمى » يجد قبولا واسعا فى الدول المتقدمة • وأيا ما كان الأمر فإن المركزية الشديدة فى فرنسا كان من نتائجها دائما وجود فروق ضخمة فى مستوى التعليم العام بين العاصمة والأقاليم • وذلك لا يرجع فقط الى وجود معظم مصادر المعلومات والثقافة فى العاصمة مثل المتاحف والمعارض ودور السينما والمسارح ••• الخ ، ولكن يرجع أيضا الى أن هناك اتجاهها فى فرنسا الى اعتبار التدريس فى باريس نوعا من الترقية والتقدير • ويترتب على ذلك أن أفضل الأساتذة يتجهون الى باريس دائما على حساب التعليم فى الأقاليم • ومن أجل ذلك تعتبر جامعة باريس أفضل من جامعات الأقاليم ، والأساتذة ينظر الى وجوده فى جامعات الأقاليم على أنها مرحلة فى سبيل « الترقى » الى جامعة باريس • ويترتب على ذلك بطبيعة الأحوال أن معظم مناطق فرنسا لا تتمتع بمستوى واحد من التعليم •

ان نظام التعليم فى فرنسا يتجه فى كثير من خصائصه الى أن يكون تعليميا للأقلية ، سواء أكانت أقلية طبقية أم اقليمية • وهذا التعليم لا يناسب « مجتمع الاستهلاك » •

وفى ضوء ما تقدم نستطيع أن نفهم الشعارات التى رفعت ضد « مدرج

الألف « ضرورة الغاء المحاضرات العامة وتعميم نظام قاعات البحث والدروس العملية • وهى دعوة يشترك فيها مع الطلبة عدد كبير من أعضاء هيئات التدريس ، وبصفة خاصة المعيدون والمدرسون • وسوف نرى أن هذه الدعوة لها أسباب أخرى غير مجرد توفير أداة أكثر مناسبة للتدريس والتكوين الفنى ، فهى تنطوى أيضا على مطلب اجتماعى ونفسى • ان نظام المحاضرات العامة قد قطع الروابط الخاصة بين الأستاذ وطلابه ، ولم تعد هذه الروابط شخصية كما أنها باعدت المسافة بين الأساتذة والمعيدين • وهذا النوع من العلاقات غير الشخصية الذى يميز « المجتمع الاستهلاكي » كان أيضا موضع نقد من الطلبة على ما سنرى • فضلا عن أن أسلوب التدريس بالمحاضرة العامة يقوى نوع التدريس « الأبوى » ، الذى يلحق فيه العلم دون مشاركة حقيقية من الطالب فيه • وهذه كلها جوانب سنعرض لها بالضرورة عندما نتكلم عن الجانب الثانى من انتقادات الطلبة المتعلقة بمناقشة المبادئ التى يقوم عليها « مجتمع الاستهلاك » ذاته • ولكننا نكتفى هنا بالإشارة الى الجانب الفنى المتعلق بعدم ملائمة هذا الأسلوب من التعليم لتكوين فنيين قادرين على مواجهة حاجات « المجتمع الاستهلاكي » •

ويرتبط بما تقدم ، المطالبة بمضاعفة عدد المدرسين والمعيدين • فان مشكلة أسلوب التعليم ترجع فى النهاية الى أن تكون مشكلة توفير الأماكن وتوفير العدد الكافى من الأساتذة •

كذلك نستطيع أن نفهم المطالبة بتحقيق استقلال الجامعات بعضها عن بعض على أنها تنطوى على نوع من الرغبة فى محاربة سيطرة باريس على كل الجامعات • فالاستقلال ، رغم أنه يتضمن فى الواقع تحقيق أهداف أخرى سنتحدث عنها فيما بعد ، إلا أنه يشير فى الوقت نفسه الى رغبة الجامعات فى الأقاليم من تحقيق نوع من اللامركزية وتوفير قدر من الاستقلال فى مواجهة باريس •

كذلك يمكن أن ننظر الى الدعوة الى التسيير الذاتى ومشاركة العمال فى

الادارة ، على أنها تمثل محاولة من جانب الفنيين ترمى الى التخلص من سيطرة أصحاب رأس المال • وهذه المسألة ليست بهذه البساطة ، فسوف نرى أن المطالبة بالتسيير الذاتى ومشاركة العمال فى الادارة ، انما تعبر عن الرغبة فى تحقيق الاشتراكية والديمقراطية الاقتصادية • ولكن يمكن أيضا أن ننظر إليها ، أو الى جانب منها على الأقل ، على أنها محاولة من جانب الفنيين والمديرين للتخلص من التدخل المستمر لأصحاب رأس المال فى شئون الادارة • فقد سبق أن أشرنا أن « المجتمع الاستهلاكي » يتميز بالدور الأساسى الذى يؤديه الادارة والفنيون ولذلك يمكن أن ننظر الى هذه المطالب فى ضوء هذا الاتجاه العام - خاصة وأن أغلب تجارب التسيير الذاتى ومشاركة العمال أدت فى الواقع الى تقوية نفوذ الادارة على حساب ملكية رأس المال • وسوف نرى موقف نقابات العمال من هذه المسألة كان متسما بالتردد وأقرب الى التشكك منه الى الحماس • فالعمال كانوا يميلون الى بعض المطالب الاقتصادية المحددة ، مثل زيادة الأجور وتقليل ساعات العمل ، وعلى الخصوص الاعتراف « بالحق النقابى » داخل المشروع • ومن الواضح أن هناك اختلافا ضخما فى المفهوم بين الاشتراك فى الادارة وتقوية النقابات • وسوف نعرض لهذه المسائل فيما بعد •

وأخيرا ينبغى ألا ننسى أمرا مهما ، وهو أن فرنسا فى خلال جيل واحد عرفت تقدما ماديا هائلا دون أن يحدث تغير يذكر فى القيم والعادات ولا فى النظم القائمة • فالفرنسى العادى خرج من الحرب وحتى فى الفترة السابقة لهما يقدر محدود نسبيا من الرفاهية الاقتصادية • حقا ان الفرنسى خلافا للكثير من الأوروبيين ، كان دائما محبا للحياة المبهجة ، ويحب الطعام الجيد ، ويحب المتعة • ولكنه فى كل ذلك لم يكن مزودا بأية أدوات حديثة • ان الفرنسى العادى لم يعرف السفر الى الخارج الا حديثا ، ولم يكن يحب الانتقال حتى داخل بلده • وفجأة فى خلال جيل واحد أصبح الجميع مزودا بوسيلة نقل ميكانيكية ، وأصبح السفر فى متناوله • وبذلك وجد نفسه فى اطار مادى مختلف تماما فلم يكن متهيئا له • فالرخاء المادى فى فرنسا فى خلال السنوات

العشر الماضية كان أسرع كثيرا من التغيير في العادات والقيم • فكان لابد وأن يحدث انفجار • وقد حدث •

٦ - موقف « المنازعة » ازاء مجتمع الاستهلاك :

ان أحداث مايو ١٩٦٨ في فرنسا لم تكن مجرد مطالبة بالاصلاح وتحقيق التلاؤم بين « مجتمع الاستهلاك » ومختلف الأنظمة القائمة ، وانما ذهبت الى أبعد من ذلك • انها حركة تناقض المبادئ التي يقوم عليها هذا المجتمع وتنازعه • وهذا هو الجانب الحيوى فى حركة الطلبة • فهى حركة ثورية تود تحرير الانسان ، وعلى وجه الخصوص تحريره من قيود «مجتمع الاستهلاك» • واذا كان يبدو أن هناك تناقضا منطقيا بين ما ذكرناه فيما سبق عن الحاجة الى الخضوع لمقتضيات مجتمع الاستهلاك ، وبين ما سنشير اليه من منازعة هذا المجتمع ، فان هذا التناقض يوجد فقط على مستوى البحث • فجميع التقسيمات المنطقية انما هى من عمل الفكر لمحاولة فهم الأوضاع المعقدة فى الحياة • اما الحياة ذاتها فهي لا تبالي بهذه السهولة المنطقية ، وهى هذا التناقض ذاته ، ولذلك لا يشق علينا أن نقرر أن الأمرين كانا موجودين بالفعل فى حركة الطلبة • ولعل هذا هو السبب الذى جعل من حركة الطلبة ثورة • فهى ليست مجرد مطالبة بأمور معينة ، وانما هى ثورة تعبر عن الأوضاع الشاذة التى نعيشها الآن ، والتمزق الكامل الذى يتاولنا ومن ثم الغموض والابهام • وفى ضوء هذا وحده لا نشعر بأية غضاظة من أن نتناول الآن الجانب الثانى من الانتقادات التى وجهت الى « مجتمع الاستهلاك » • وهى منازعة هذا المجتمع • والواقع أن هذا هو أجمل الجوانب فى أحداث مايو •

ونبدأ بالقول أن هناك اصطلاحا خاصا هو الذى يميز أحداث مايو ، وهو اصطلاح « المنازعة » والكلمة الفرنسية هى Contestation وربما يجد شخص آخر ترجمة أفضل ، ولكنى حتى الآن لم أوفق شخصا فى الوصول الى ما يعطى الدلالة ذاتها • وقد استخدمت عدة ألفاظ أخرى مثل الرفض والالغاء والاحتجاج والمعارضة • • ولكن « المنازعة » هى التى استقرت فى

الأذهان ، حتى قيل بأن حركة مايو هي « حركة المنازعة » •

ونلاحظ أن المنازعة تختلف عن الرفض • فالرفض كما قال بير هنرى سيمون - من الأكاديمية الفرنسية - يتضمن الاستبعاد بناء على مبررات قانونية أو أخلاقية وبصفة عامة لأسباب عقلية مجردة • أما المنازعة فانها على العكس لا تتضمن هذا الاستبعاد المجرد وانما تثير نوعا من العلاقة الشخصية بين المتنازعين والمتنازع فتثير أسبابا عقلية وعاطفية في وقت واحد ، ولا تتضمن على أى الأحوال هذه القطيعة الموضوعية كما في حالة الرفض • وبطبيعة الأحوال يصعب على الأقل ، أن أعطى المدلول الحقيقى بالعربية • ولكننى أرجو أن يتضح ما فى هذا الاصطلاح من مضمون شخصى غير مجرد ، وما يفيد من علاقة أخذ ورد لا نجد لها فى عبارات أخرى موضوعية قاطعة مثل الرفض • ولذلك لا عجب أيضا أن نجد اصطلاح « الحوار » قد أدى دورا خطيرا فى المطالبات التى رفعت أثناء حركة مايو • فبعض ما أخذه الثائرون على المجتمع الاستهلاكي ، ليس فقط الجانب القهرى فيه ، كما سنرى • وانما الطابع اللاشخصى للعلاقات • وبعبارة أخرى اختفاء الحوار بين شخصين حقيقيين •

٧ - آراء الفيلسوف ماركوز :

ومن الكتاب الذين حققوا شهرة حقيقية أثناء الأحداث : ماركوز • وقد رأى فيه كثير من المعلقين الأب الفكرى لأحداث الطلبة لأن كثيرا من أفكاره ومن تعبيراته قد استخدم أثناء هذه الأحداث • ومع ذلك أنكر كثير من زعماء الطلبة هذه التبعية الفكرية • ولكن هذا لا يمنع من الإشارة الى بعض أفكاره التى تشرح فى الواقع جانبا مهما من فكرة « المنازعة » هذه فى « المجتمع الاستهلاكي » • فماركوز يرى أن الانسان فى علاقته بالمجتمع الذى يعيش فيه ، يمكن دائما أن يميز بين بعدين لهذه العلاقة : البعد الأول هو الاندماج والتلاؤم ، والبعد الثانى هو المنازعة والرفض • وفى كل المجتمعات نجد أن الفرد يحتفظ فى علاقته بالمجتمع الذى يعيش فيه بهذين البعدين : الاندماج من ناحية ، والمنازعة من ناحية أخرى • فكل حضارة تطبع أفرادها بنوع من

التشابه ، ولكنهم أيضا مختلفون • وهذا التشابه والاختلاف هو الذى يحفظ. للفرد توازنه داخل المجتمع الذى يعيش فيه • ويرى ماركوز أن « مجتمع الاستهلاك » خلافا لغيره من المجتمعات السابقة ، يتجه نحو الغاء جانب المنازعة أكثر فأكثر ، ومن هنا نجد أنفسنا فى ظل حضارة تميل الى غلبة « بعد الاندماج » على حساب « بعد المنازعة » انما بصدد « الانسان ذو البعد الواحد » ، وهو اسم كتابه الذى تناول فيه خصائص هذا المجتمع • « فمجتمع الاستهلاك » عن طريق قدرته الفائقة فى زيادة انتاج سلع الاستهلاك ، ومن ثم رفع المستوى المادى لأفراده ، يتجه فى الواقع الى الغاء جانب المنازعة لتصبح شكلية فقط • ويحلل ماركوز أثر هذا التطور على نفسية الأفراد ، وهو فى ذلك يحاول أن يجمع بين تحليل ماركس وتحليل فرويد • فلا يكفى أن نحلل العوامل الاقتصادية والموضوعية ، وانما هناك محل لدراسة العوامل النفسية أيضا • وهذا هو السبب الذى جعلنا نقول فى أول هذه الانطباعات بأن من أهم ما يميز أحداث مايو هو غلبة العوامل النفسية • وسوف نرى أن فكرة المنازعة هى التى تفسر سلوك بعض المجموعات اليسارية من الطلبة فى مواجهة الحزب الشيوعى باعتباره جزءا من النظام القائم وندمجا فيه تماما •

والغاء جانب المنازعة من حياة الأفراد انما يشكل اعتداء حقيقيا على حرية الفرد • فوسائل الاغراء والترغيب التى تمارس على ارادة الفرد لا تقل خطورة عن القهر • فى الحالتين ، يجد الفرد نفسه أعزلا فى مواجهة مجتمع جبار يفرض عليه آراءه وحكمه • وهذا يذكرنا بـ « الخوف من الحرية » • فالانسان الحديث بعد أن قضى على جميع المؤسسات التى كانت تتحكم فيه فى العصور القديمة والعصور الوسطى ، وبعد أن تحرر من نفوذ الكنيسة والتقاليد القديمة وأرسى قواعد العلوم الوضعية ومجد العقلانية ، أعتقد أنه قد تحرر تماما ووجد الحرية التى يحلم بها - وبذلك يكون قد خلق عالما يسوده الانسان • • ولكن فرحته لم تطل ، اذ سرعان ما اكتشف عجزه عن مواجهة المجتمع ، والى أى حد لا يستطيع أى فرد أن يفعل أى شئ • وهنا نستطيع أن نفهم لماذا يتنازل شعب مثل شعب ألمانيا عن حرته لدكتاتور مثل هتلر ، أو على

الأقل هكذا يقول لنا إريك فروم • ولحسن الحظ كان رد الفعل عند الطلبة الفرنسيين مختلفا • • • وكانت الثورة ولم تكن الفاشية • • • ولكن خطر الفاشية لم يكن مستبعدا • فكثير من الأفراد يفضلون السهولة ، والحرية ليست أمرا سهلا ، ومن هنا كان التنازل عنها أسهل من استخدامها • • وهو ما سنعرض له بالضرورة عند الكلام على موقف « حزب الخوف » فى الانتخابات التى تلت أحداث مايو فى فرنسا •

٨ - السمات الخاصة « لمجتمع الطلبة » :

ويحتل الطلبة فى هذا المجتمع مركزا خاصا يسمح لهم بمنازعة • فإذا كان الاتجاه الغالب فى « مجتمع الاستهلاك » هو نحو مزيد من الاندماج والغاء جانب المنازعة والرفض ، إلا أن الطلبة بحكم تكوينهم الثقافى وبحكم المثالية التى تحكم سلوكهم يكونون بعيدين بعض الشيء عن الاتجاه الغالب فى هذا المجتمع • ولذلك نرى الطلبة فى جميع دول العالم يمثلون فئة مستقلة بعيدة بعض الشيء عن المشاكل اليومية ، مما يسمح لها بالقيام بوظيفته الضمير والحساب • وهو أمر يكاد يصبح مستحيلا عند الطوائف الأخرى بالنظر الى المسئوليات التى يتحملونها ، وبالنظر الى الكسب المادى المستمر الذى يحققونه • وبعبارة أخرى فإن « مجتمع الطلبة » لا زال يمثل عنصر الطهارة ، وربما يمكن أن نقول العذرية فى وسط مجتمع فقد عذريته واستراح الى جانب الكسب المادى والاندماج على حساب المنازعة ، والرفض • ومما يسهل مهمة الطلبة بعدهم عن المشاكل اليومية وانصرافهم الى الدراسات النظرية • والواقع أن الطلبة يوجدون خارج حلقة الانتاج بالمعنى الضيق • ومن الواضح أن هذا النوع من الحياة يحفظ لهم استقلالهم فى مواجهة المجتمع ويمكنهم أكثر مما يمكن غيرهم من مناقشة المبادئ التى يقوم عليها • كذلك ينبغى ألا ننسى أمرا هاما ، وهو انعدام المسئولية الشخصية لدى الطالب ، ومحاولة ملء هذا الفراغ بمسئولية أشمل وأنبى ، المسئولية عن مستقبل الانسان بأكمله • فالطالب الذى لا يتحمل حتى مسئولية تفقاته الخاصة يجد نفسه فى الواقع مشغولا

بمستقبل العالم .. ومن ناحية أخرى فان انعدام المسئولية الشخصية لدى الطالب يجعله أكثر صمودا للدفاع عن المبادئ ورفض أى مصالحه فيها .
ولذلك سنجد أن الطلبة فى أحداث مايو كانوا دائما أكثر اقداما من العمال ،
وفيما بين العمال كان الشباب أكثر اقداما أيضا .

وفى كل هذا نجد ن « الطلبة » أكثر من غيرهم قدرة على الاحتفاظ
بمسافة معينة من « مجتمع الاستهلاك » مما يمكنهم من منازعة هذا المجتمع .
فالاتجاه الغالب نحو تحقيق « الانسان ذى البعد الواحد » يجد صعوبة فى
« مجتمع الطلبة » . وهكذا نجد « مجتمع الطلبة » خارجا بعض الشيء عن
مقتضيات « مجتمع الاستهلاك » ، فهم غرباء عنه . ولذلك فهم أكثر الطبقات
ثورية . واذا كان ماركس قد حدثنا عن ثورية طبقة « البروليتاريا » فينبغى أن
تذكر الأصل الذى جاء منه هذا الاصطلاح . ان اصطلاح « البروليتاريا » كان
يعنى عند الرومان : الأجانب عن المدينة ، والذين لا يتمتعون تبعا لذلك بحق
الملكية . وقد رأى ماركس أن العمال يعتبرون فى الواقع خارجين عن المجتمع
الرأسمالى ، لأنهم لا يتمتعون بحق الملكية . ولنا أن تساءل اليوم عما اذا
كانت هناك حاجة الى العودة الى المعنى الأصلى للبروليتاريا ، فهم الأجانب عن
المدينة ولو تمتعوا بحق الملكية . فالطلبة فى الجامعات ، وهم أبناء الطبقات
المستريحة ، هم أكثر العناصر ثورية فى المجتمعات المتقدمة . فقد لاحظ أحد
أساتذة كلية الآداب بناتير أن الطلبة الذين يثرون على « المجتمع الرأسمالى »
هم أنفسهم أكثر المستفيدين من هذا المجتمع ، فعدد السيارات الخاصة أمام
كلياتهم أمر يثير الطبقات الفقيرة حقا .. ولكن هذا الاستاذ نسي أن هؤلاء
« الأغنياء » ، أجانب عن المجتمع الذى يعيشون فيه ، فهم غرباء ، أو اذا شئت
هم « البروليتاريا » الجديدة فى المجتمعات المتقدمة .

وقد علمتنا الماركسية انه لكى نتكلم عن « الطبقة » لابد أن يكون هناك
« وعى طبقي » . وقد تحدثنا عن « طبقة الطلبة » ، فماذا عن الوعى الجماعى :
الحق أن أهم أحداث مايو ، فى نظرى ، هو مولد طبقة جديدة هى « طبقة

الطلبة ، ، وظهور وعي جماعي جديد بين هؤلاء . وهذه الطبقة الجديدة - ليس بالمعنى الذى نتحدث به عندنا فى مصر عن « الطبقة الجديدة » - فقد دخلت المسرح السياسى وسوف تؤثر فى الأحداث العامة ، كما فعلت « الطبقة العاملة » عندما دخلت المسرح السياسى فى القرن الماضى . وقد كانت الفكرة السائدة هى أن وجود الطلبة مع بعضهم البعض وجود عرضى ، كما يوجد عدد من الركاب فى سيارة أتوبيس مثلا ، فلا يمكن أن نتحدث عن وعي جماعي بينهم ومن ثم عمل جماعي . . . وكانت الفكرة السائدة هى أن مركز الطالب الثورى يتحدد بمركزه الاقتصادى أو بعبارة أدق بالمركز الاقتصادى لعائلته . وهذا كله كان قائما ، ولكنه تغير بعد أحداث مايو . فقد أثبتت هذه الأحداث أن هناك وعيا جماعيا بين الطلبة واحساسا كاملا بالتضامن بينهم . فحركة ٢٢ مارس كانت بعيدة عن أن تكون ممثلة لأغلبية الطلبة ، ومع ذلك فبمجرد أن تعرض بعض أفرادها لعنت السلطة خرج جميع الطلبة للاحتجاج ، فالتضامن بين الطلبة يغلب على أى شىء . وبعبارة أخرى نجد هنا المثل الدارج : أنا وأخويا على ابن عمى ، وأنا وابن عمى على الغريب . كذلك فإن أوامر « الاتحاد الوطنى لطلبة فرنسا » U.N.E.F. بالخروج والتظاهر فى مكان ما وفى ساعة معينة ، كانت تتبع من جميع الطلبة دون استثناء ، رغم أن هذا الاتحاد ، قبل الأحداث ، كان محل تشكك الكثير من الطلبة ، ولم يكن هناك أى اجماع على الاعتراف بسلطته التمثيلية . ولكن هنا أيضا المسألة تتعلق بتضامن الطلبة فيما بينهم فى مواجهة السلطة . وبطبيعة الأحوال فإن هناك عدة اعتبارات ساعدت على تقوية الوعي والتضامن بين الطلبة ، ولعل أهمها كما سنرى الدور الذى تقوم به وسائل النشر والاعلام . فرغم الاعتراضات التى وجهت الى الاعلام ، وأغلبها على حق ، فإن هذه الوسائل سهلت تحقيق التضامن بين الطلبة وربطهم بعضهم ببعض . فأوامر الاتحاد كانت تنقل ساعة بساعة بل لحظة بلحظة عن طريق الراديو . وهنا قام « راديو أوروبا رقم ١ » و« راديو لوكسمبرج بدور هام ، اذ بعدم خضوعهما للحكومة ، باعتبارهما مشروعات خاصة ، قد تحررا من كل قيود مجاملة السلطة . وفى الوقت

نفسه سهلت الصحافة هذه العملية أيضا • وسوف نشير الى أن الطلبة قد قاموا هم أيضا بتنظيم حركة اعلام مستقلة وفي غاية الكفاءة عن طريق النشرات والصحف التي أصدروها • ومن الأسباب الموضوعية التي ساعدت على خلق هذا التضامن بين الطلبة ، احساسهم بالضياع في وسط « مجتمع الاستهلاك » ، وحاجتهم الى الاتصال والاندماج ، وقد وجدوا فيما بينهم رابطة قوية تعوضهم عن العلاقات الشخصية التي يفرضها عليهم « مجتمع الاستهلاك » ، كما سنرى :٢٤

ولم ينجح الطلبة في تكوين وعي جماعي وتحقيق التضامن فيها بينهم فحسب ، وانما وصلوا ، أو كادا ، الى ما لم يصل اليه العمال بعد ، وهو « الدولية » أو « الأممية » • فالتضامن بين الطلبة لم يقتصر على الطلبة الفرنسيين ، وانما جوز ذلك الى جميع الطلبة بما فيهم الأجانب ، بل قامت عدة مظاهرات تضامن من الطلبة في الدول الأخرى • فعند تحريم دخول فرنسا لكوهن بنديت ، اشترك الطلبة الفرنسيون مع الطلبة الألمان عبر الحدود لمحاولة ادخاله بالقوة ثم بالحيلة • كذلك قامت المظاهرات في الدانمرك وفي ألمانيا وفي ايطاليا لتأييد زملائهم في فرنسا • والواقع أن العلاقات بين الطلبة الفرنسيين والطلبة الأجانب تحتاج الى وقفة • فسوف نشير فيما بعد الى أن منازعة الطلبة للمجتمع « الذي يعيشون فيه » و « العلاقات التجارية » الى تحكم نظراته للأمور قد جعلت كثيرا من الطلبة الفرنسيين يتجهون الى دول العالم الثالث كنوع من البحث عن هدف ومثال أعلى • ومن الملاحظات التي تستحق النظر هو أن الحكومات ، في جميع الدول ، ما أن تواجه بحركة طلابية حتى تسارع الى الاشارة الى وجود عناصر أجنبية • فمحافظ بوليس باريس أسرع ببيان وجود طلبة أجانب بين المتظاهرين ، وهم في نظره المسئولون عن الأحداث ، ولم تتردد صحف أقصى اليمين في الاشارة الى اليهودي الألماني كوهن بنديت باعتباره المسئول ، وحتى صحيفة الحزب الشيوعي استخدمت هذا التعبير • وسوف نرى أن موقف الحزب الشيوعي في فرنسا من الأحداث كان غريبا ، مما دعا سارتر الى القول بأنه يمثل في الواقع تواطئا موضوعيا مع

السلطة في الأهداف . كذلك نسبت أحداث الطلبة في ايطاليا ثم في المكسيك الى بعض العناصر الطلابية الأجنبية وبصفة خاصة الى الفرنسيين . والاستمرار مع هذا المنطق الذي تتمسك به أغلب السلطات ، معناه أن الطلبة لا يثورون على المجتمع الذي يعيشون فيه الا اذا وجدوا في الخارج . . وأيا ما كان الأمر فإن التضامن بين الطلبة حقيقي ، وهو يجاوز في كثير من الأحوال الحدود السياسية : يا طلبة العالم اتحدوا .

٩ - ظاهرة « الاغتراب » في مجتمع الاستهلاك :

وعلىنا الآن أن نتناول بعض مظاهر « مجتمع الاستهلاك » التي أثارت حالة القلق والضياع بين الطلبة وكانت سببا في قيام حركة « المنازعة » التي أشرنا اليها .

ان « مجتمع الاستهلاك » هو في الواقع النجاح الأكبر للثورة التكنولوجية والتقدم العلمي كما طبق في الحضارات الغربية حتى الآن ، وربما يكون هذا هو السبب الذي من أجله تحاول دولة متنية الى حضارة أخرى (الصين) أن تضل بالثورة التكنولوجية والتقدم العلمي الى صورة مختلفة للانسان (الثورة الثقافية) . ولكن هذا ليس موضوعنا ، وعلىنا أن نرى مظاهر « مجتمع الاستهلاك » ، كما هي ، لا كما تحاول دولة أخرى أن تطبقه . .

الظاهرة الأولى والحاسمة هي القدرة الهائلة على زيادة الانتاج والانتاجية، مما ترتب عليه زيادة الاستهلاك الفردي زيادة ضخمة ونقص ساعات العمل وزيادة الهوايات . وهذه القدرة على زيادة الانتاج وهذه الكفاءة قد خلقت في الواقع منطقا لا يمكن هدمه هو المنطق التكنولوجي ، فليس أقدر على اقناع الناس من منطق المهندسين ومنطق زيادة الانتاج . وقد أعطى هذا المنطق انطبعا كاذبا هو أن المجتمع الاستهلاكي هو المجتمع الوحيد المتفق مع المنطق ومع العقل . ولكن هذه الزيادة في الاستهلاك بدلا من أن تحرر الانسان أخضعته تماما لقوى مجهولة . فاذا كان العامل في القرن التاسع عشر

فقد حرّيته في قسوة العمل الذي ينبغي أن يؤديه لصالح طبقة أخرى ، مما أمكن معه القول بأن العامل يعتبر في الواقع « مغترباً » في نظام الانتاج ، فالتنا نلاحظ أن الفرد في القرن العشرين ، في الدول المتقدمة ، قد فقد حرّيته في سعيه الميكانيكي للحصول على السلع . مما يمكن معه أن نقول بأن هذا الفرد قد أصبح « مغترباً » في نظام الاستهلاك . ولنبيّن ذلك بمثال بعيد عن الموضوع ولكنه قريب من أذهان عدد كبير من المصريين الذين يسافرون إلى الخارج ، نقول إن كثيراً من هؤلاء والذين تتاح لهم فرصة رؤية العالم الخارجي وعاداته ، ما أن يصلوا إلى باريس أو لندن حتى تجدهم في لافيت أو في سلفردج أو دارك اندسينسر . وتنقضي مدة « الإجازة السعيدة » أو « المهمة الخاصة » في ممرات المحلات وفي البحث عن مجموعة غريبة من البضائع تتراوح بين السجاد الصيني وباروكة الشعر ، ولا بأس من زيارة سريعة إلى اللوفر أو قلعة لندن ، فهذا مما تقتضيه أصول « التمتع » ، بالرغم من أن المتخف المصري لا نعرف عنه إلا أنه في مواجهة فندق الهيلتون . . هؤلاء بالطبع أتاحت لهم فرصة تادرة في زيادة الاستهلاك (هنا السفر إلى الخارج) وتبمية القدرات الثقافية والنفسية ، ولكنهم أضاعوا هذه الفرصة في الحصول على مزيد من البضائع . وهنا ربما يصح أن نقول بأن الفرد قد « اغترب » في الاستهلاك . فهو لم ير شيئاً ، ولم تتطور قدراته .

وهذا المثال القريب من أذهان الكثير منا ، إنما يعبر في الواقع عن مشكلة الحرية مع زيادة الاستهلاك في الدول المتقدمة . فقد كان حلم الإنسان منذ زمن بعيد هو أن يستطيع أن يتخلص من عبء حاجاته الضرورية . فالجائع والمريض لا يستطيع أن يتمتع بالحرية . وقد استطاع الفرد في الدول المتقدمة ، أو على الأقل في عدد كبير منها - أن يتخلص من عبء حاجاته الضرورية ومع ذلك فقد حرّيته . . وهذه هي المأساة التي يعيشها العالم المتقدم الآن .

ومن أهم الشعارات التي ظهرت أثناء ثورة مايو وأعماها : « الخيال يأخذ السلطة » . فبعد أن احتل الطلبة الكليات وحرموا على البوليس دخول « الحى

اللاتيني « ذهبوا رافعين هذا الشعار لاحتلال مسرح الاوديون واعلان انتهاء الثقافة البورجوازية .. »

« الخيال يأخذ السلطة ، .. ماذا يعنى ذلك ! الواقع أن « المجتمع الاستهلاكي » بقدرته الفائقة على زيادة الانتاج ، قد نزع الخيال من الغالبية العظمى من الأفراد-وحرّمهم من القدرة على تحقيق الحرية الشخصية . فالخيال أصبح من عمل قلة محدودة جدا توجد على رأس المشروعات الضخمة التي تسيطر على حياة الأفراد وأذواقهم ، فهي من عمل عدد محدود من المشتركين في تصميم شكل السيارة الجديدة التي يجب على الأفراد شراؤها ، وهي من عمل عدد محدود من المسؤولين عن وكالات السياحة التي تبين البلاد التي يجب زيارتها « للاستمتاع » بالاجازة ، وهي من عمل عدد محدود من المشرفين على دور النشر والاعلام الذين يبنون نوع الأفكار التي يجب أن يتداولها الأفراد والمعلومات التي يجب أن يعرفوها .. وهكذا . أما الغالبية العظمى فلا شأن لها بالخيال والتعبير عن ذاتها ، فهي أغلبية كسولة ، أو هكذا ينبغي أن تكون . « سيارة السباق » لم تعد قاصرة على الهواة والأغنياء وانما أصبحت في متناول الجميع . ولذلك يجب أن يشتريها كل فرد ، والانتاج كاف والحمد لله لاشباع هذا الطلب المتزايد . أما السياحة فيجب أن تكون بالذهاب الى أسبانيا فهي بلد رائع الجمال ورخيص التكاليف أيضا ، وبالطبع لن يجد الفرنسي هناك أي أثر لاسباني ، فاسبانيا في الصيف مستعمرة فرنسية .. كذلك هناك سنوات أوروبا الشرقية : يوغوسلافيا ورومانيا .. فهي بلاد مجهولة ولكنها جميلة أيضا ، وهناك أيضا سوف لا تجد الا فرنسيين فقط وربما بعض اليوغوسلافيين .. وينبغي على كل فرنسي أن يقرأ « التحدي الأمريكي » لجان جاك شربير ، فهذا كتاب فريد في نوعه ركزت صحافة الاكسبريس عليه حتى بلغ توزيعه أكبر توزيع عرف في فرنسا .. وهكذا أصبح شأن الفرنسي في « مجتمع الاستهلاك » ، فقد كل اهتمام بتمية قدراته الخاصة ، وليس عليه الا أن يتبع « السلوك الواجب » .

ومن هنا نرى أهمية شعار « الخيال يأخذ السلطة » ، فهو يعبر عن الرغبة في الوصول الى نوع جديد من الحياة غير هذا الذي يعدنا به مجتمع الاستهلاك ، حياة بلا خيال . ولذلك أيضا نستطيع أن نفهم لماذا سافر بعض الطلبة الى البلاجات حيث المصيفون المستريحو البال ، وهناك بدأت مناقشات غريبة . أخذ الطلبة يقنعون هؤلاء المصطافين « السعداء » بأنهم في الواقع غير سعداء ، بل هم في غاية الشقاء بذهابهم الى البحر . وعندما نفكر لانجسد في ذلك غرابة حقيقية ، فالعامل ، وخاصة في الدول المتقدمة ، بعد عمل مستمر لمدة سنة ، وبعد الحياة المملة في المدن الصناعية الكبرى ، وما فيها من زحام شديد وضغط عصبي ، هذا العامل يحتاج في الواقع الى الراحة . انه في حاجة الى اجازة . ولعل أحد مزايا « مجتمع الاستهلاك » هو قدرته على تخفيض ساعات العمل ، ومن ثم زيادة الاهتمام بالهوايات ، ولذلك يحلو للبعض أن يسموا هذا المجتمع « مجتمع الهوايات » . هذا كله معقول ومفهوم . ولكن ماذا يحدث عندما نريد الذهاب الى الاجازة والافادة من وقت « الهواية » ؟ يجب أولا البحث عن وكالات السياحة فانها تنظم رحلات رخيصة و « جميلة » . ويجب الاشتراك في هذه الرحلات في وقت مبكر وقبل الاجازات حتى لا تتعرض لمشكلة عدم وجود الأماكن . وبعد ذلك ينبغي الاستعداد لهذه الاجازة بنوع خاص من الملابس . فلكل مكان تقاليد . . البحر له « موضته » ، وحاجته ، والجبل أيضا . . ولا يمكن الخلط بينهما . وبذلك تصبح الاجازة « مشكلة » ، ينبغي الاستعداد لها ولا يمكن أن تقرر هكذا بسهولة . ومتى وصلت الى البحر أو الى الجبال فهناك عدد معين من الطقوس التي يجب أن تفعلها والا . . فلماذا حضرت ؟ . على البحر لابد من حمام شمسي ، والأهم من ذلك لابد أن تنتهي الاجازة وقد أصبح لون بشرتك « برونزيا » (والحديث هنا عن الاوربيين طبعا ، أما عندنا في مصر فلا زالت معايير الجمال بخير ، الياض هو جوهر الجمال . .) ولكن تصبح « برونزيا » حقيقيا فلا بد من استخدام عدد من المساحيق . وليس هناك من خطر اذا نسيت أسماء هذه المساحيق ، فالراديو يكررها كل عشر دقائق ، وجميع الجرائد تعطيا حقبها من الاعلان .

استخدام المناحيق يستدعى بالطبع أن يقوم رفيق لك بعملية التدليك - لكي
تقوم أنت بتدليكه بعد ذلك (مبدأ العدالة) - وكذلك لا بد من القيام
ببعض الرياضات الساحلية - وهنا يفترض أن تكون المراكب السراعية - أمرا حيويا
... وهكذا ... أما من يذهبون إلى الجبل - فإن رياضة التلقي - متاعين يوتمانا تعتبر
من الطقوس المحترمة - والتي لا يمكن اغفالها - وإذا ذهبت إلى فلورنسيا في
إيطاليا فيجب زيارة جميع المتاحف - فهذا نوع من التمتع ... وهناك عادة
القصة التالية : إن إحدى الباريسيات غدت رؤيتها لأحد المتأخفين في فلورنسيا
أبدت إعجابها الشديد بأخذ التماثيل ... وبعد أن سألتها المرشد عن بلداتها ذكر
لها أن الأفضل في اللوفر ... اللهم هدم هي الأجزاء كما يقدّمها في مجتمع
الاستهلاك ... ولا ينبغي طبعا أننا إذا كنا نهزأ من الزخام في المدن الكبرى
من الصناعة ونشد الراحة - فإن هناك تقليدا متبعاً وهو أن جميع الناس
يسافرون في الأجزاء في شهر أغسطس لينقلوا الزخام معهم إلى حيث
الأجزاء ... أما باريس أو لندن فهي مفتوحة للزائرين الأجانب فقط ...
وبعارة أخرى يترك أهل باريس بلدتهم في اللحظة الوحيدة التي يمكن
العيش فيها بلا زخام ... وإن كنت أنا شخصياً لا أحبها أيضاً في أغسطس ...
فأنا ولا شك ضحية لهذا المجتمع ...

وفي مثل هذه الظروف نستطيع أن نفهم سلوك الطلبة حين يحاولون ،
وبتجاح ، أن يقنعوا كثيراً من البسطافين بأنهم « قرفانين » في الواقع .

ومجتمع « بلا خيال » على الأقل بالنسبة للغالبية العظمى - وهو مجتمع
« أبوي » - تباشر فيه قلة « سلطة أبوية » على الغالبية - وهذه الظاهرة الأبوية
تسيطر على كل مظاهر المجتمع . وقد ينبغي أن أشرنا إلى أن أحد مطالب
الطلبة هو إلغاء أسلوب التعليم القديم - وهو قولهم هنا أن أحد خصائص هذا
الأسلوب هو أنه تعليم أبوي ، لا مشاركة حقيقية من جانب الطلبة فيه ، فهو
دور سلبى - محض - يتلخص في تلقي قدر من المعلومات ، وعليه أن يخرج هذا
القدر أو ما يقدر عليه في ورقة الامتحان . فالتعليم عبارة عن عملية تلقين

« حقائق » من الأستاذ ، وتلقى من الطالب ، دون مناقشة وحوار . وهذا الأسلوب « الأبوي » لا يقتصر على التعليم ، فقد أشرنا إلى أن جميع مظاهر الحياة تنظمها قلة أبوية للغاية الكسولة التي تتبع في سعادة وراحة بال ارتدادات « الوالدين » . وإذا كانت « السلطة الأبوية » داخل الأسرة تهتز عندما يعنى الطفل وجوده وعلاقته مع العالم الخارجى في فترة المراهقة ، فإن المجتمع الأبوي « لا بد وأن يواجه المشاكل نفسها مع زيادة الوعي . وهذا هو ما حدث بالفعل .

ومع ذلك فإن « المجتمع الأبوي » الذى يخلقه « مجتمع الاستهلاك » يختلف عن « السلطة الأبوية » داخل الأسرة . فالسلطة الأبوية داخل الأسرة علاقة « شخصية » ، فى الأصل ، تتحدد فيه علاقة الأب مع كل ولد من أبنائه ، وهناك معرفة شخصية تامة بين الجميع ، ولا تنادى بوجود سلطة أبوية مجردة داخل الأسرة ، وإنما علاقات محددة بين الأب وكل واحد من أبنائه . هذا يطابق الشخصى يختفى تماما فى « مجتمع الاستهلاك » ، فإذا كانت هناك سيطرة أبوية نهى سيطرة غير شخصية بما فرادى لا يوجدون في مواجهة « الآباء » فى المجتمع الاستهلاكي باعتبارهم اشخاصا وانما باعتبارهم اربابا ، ومن هنا الاهمية الزائدة التى يحتلها علم الاجزاء فى مجتمعنا . فكيف لا نعرفه عن هؤلاء الأفراد هو ان ٦٠٪ من الفرنسيين يجفلون أجازاتهم فى شهر أغسطس ، وان ٦٠٠ ر.ه. قارى « اشترى » كتاب « التخوين الأمريكى » ، وان سيارات رينو قد زادت مبيعاتها بنسبة ٤٠٠٪ وهكذا . فالإنسان يختفى تماما فى « المجتمع الاستهلاكي » ويحل محله رقم معين . وهذه تعتبر إحدى نتائج تأليه العلم . فالعلم ، كما رأى البعض ، هو ما يمكن قياسه والاعتماد لقياسه إلا بالعد . كذلك فإن ظاهرة استخدام العقول الحاسبة تلتق تماما مع تخفيض الانسان الى مجرد رقم . وفى مثل هذا الجو من العلاقات اللاشخصية نستطيع أن نفهم المضمون الحقيقى لبعض المطالب التى رفعت أثناء أحداث مايو .

« لفظاء » الحوارة ، و « المشاركة » ، كلتا كلمتا من أهم الألفاظ المستخدمة ،

وهما يعبران عن الرغبة في التخلص من الجانب الأبوئ في المجتمع الاستهلاكي من ناحية ، وفي ضرورة اعتراف بالجانب الشخصي في العلاقات الاجتماعية من ناحية أخرى . فالديمقراطية الحقيقية لا تقتصر على تقرير حق الانتخاب بالعام وإباحة الاضراب وإقامة برلمان ، وإنما تقتضي « الحوار والمشاركة » الحقيقية في جميع المستويات ، في المشروعات وفي الجامعة . لا بد من إقامة وسائل للاتصال بين الأفراد في هذا المجتمع اللاشخصي . و « الحوار » و « المشاركة » يقصد بهما في الواقع إعادة الاعتراف بالوجود الشخصي للإنسان ، ولا يكفي أن يقتصر دوره على مجرد الاشتراك في تكوين « أغلبية » أو « أقلية » ، وإنما يجب الاعتراف به شخصيا وإقامة « الحوار » معه وتقرير حقه في « المشاركة » فيما يهمه من أحداث .

ونود أن نشير هنا إلى الاحساس المتزايد بين الأفراد في « مجتمع الاستهلاك » بنقص القدرة على المشاركة والاتصال بالآخرين . فالفرد وحيد في وسط جمع من الناس ، لا تقوم اتصالات حقيقية بينه وبينهم ، وإنما هناك مجموعة « الرموز » المتعارف عليها والتي لا تعبّر بالضرورة عن حقيقة كل واحد . ومن هنا نستطيع أن نفهم هذا النجاح الذي يحققه التيار الأدبي الذي يهتم بشرح خفايا النفس (الترويزم) أو بيان عزلة الإنسان وعدم جدوى الاتصال بغيره لأنه لا وسيلة لذلك ، فاللغة قاصرة . اللغة لا تصلح إلا لبيان ما يلزم لسير الأمور وتأدية بعض الوظائف . ومن هنا نجد النجاح الكبير لكل فروع « بحوث العمليات » ، فما يهم هو « تأدية الوظيفة » وليس « الشيء » في ذاته ، وهو ما يصلح بوجه خاص للإنتاج المادي ، ولكنه للأسف بعيد عن أن يحقق سعادة إنسان . وفي ضوء هذا نستطيع أن نفهم الشعار الذي كتب على جدران كلية الآداب (فرع سانسيه) : « أريد أن أقول شيئا ، ولكني لا أعرف ماذا » ، ، ، .

ومن الطبيعي أن تظهر الحاجة في مثل هذا الجو ، إلى لغة جديدة وأدب جديد . وهذا هو ما حدث بالفعل ، فجرائد ونشرات المتظاهرين تداولتها

الأيدي في هذه الفترة على نطاق واسع • ولا بأس من ظهور كلمات جديدة • إذا كان المجتمع المحافظ يطلق على المتظاهرين اسم « المسعورين » لكي يجردهم من كل عطف من جانب الأهالي ، فإن الطلبة من جانبهم يقبلون هذه التسمية : نحن فعلا « مسعورون » • وتشتق كلمات جديدة من هذا الأصل ، فيكتب على جدران مدرج الموسيقى بناتير « انسعروا » ، وتظهر أهم صحف الطلبة وهي « المسعورون » • أما وسائل الاعلام التقليدية فإنها محل انتقاد شديد • انها أداة في سبيل استعباد الأفراد ، وتلقينهم جزءا من الحقيقة وليس كلها • الراديو والتلفزيون وسيلة يستخدمها الحاكم لينفذ بها ما يريد دون أن يكون هناك أى مجال « للموضوعية » • ولكن « الموضوعية » أمرها صعب ولا أحد يعرف بالضبط ماذا تعنى ، على الأقل يجب أن يكون هناك نوع من « الأمانة » فى سرد الوقائع والمعلومات • وهذا بالضبط ما لا تفعله وسائل الاعلام التقليدية • ولذلك لم تلبث الحركة أن مست العاملين بالراديو والتلفزيون ، فيقررون الاضراب ويطالبون « بالموضوعية » أو « الأمانة » • ان مشكلة الاعلام والاتصال بالآخرين هما في صلب قضية الحرية •

١٠ - لماذا فرنسا بالذات ؟ :

ولكن لماذا نشبت الثورة فى فرنسا وليس فى مكان آخر ؟ ان حركات الطلبة قد شملت جميع أجزاء العالم ولم تستثن بقعه منها • الطلبة ثائرون فى برلى ضد المجتمع الأمريكى والحرب فى فيتنام ، وتحركوا فى براغ وبلجراد لمزيد من الحرية ، وفى برلين بلغت حدة الحوادث شانا كبيرا ، وهوجم رودى دوتشك زعيم الطلبة اليساريين فى ألمانيا حتى يكاد يفقد حياته ، وفى الجزائر وايطاليا والمكسيك ومصر واسبانيا وبولندا ومنذ سنوات فى اندونيسيا • ولكنها لم تصل فى أى من هذه الدول الى الحدة والعمق اللذين عرفا فى فرنسا ، فلماذا ؟

الواقع أن ما حدث ويحدث ، هو أزمة حضارة ، وثورة للحرية خالية من كل القيود • وقد سبق أن أشرنا الى بعض الظروف التى ساعدت فرنسا

على التعبير ، أكثر من غيرها ، عن هذه الأزمة • ولكننا نود هنا أن نشير الى عامل هام وهو : التراث الثورى فى فرنسا •

فان توينبى فى محاضرة فى إحدى الجامعات الامريكية عن « الثورة فى العالم » - أن هذه الثورة بدأت فى الولايات المتحدة الامريكية مع حرب الاستقلال ، ومعها ظهر أول إعلان لحقوق الانسان • ومن هذه البداية بدأت عدة حلقات للثورة فى العالم : « الثورة الفرنسية » فى أوروبا الغربية ثم « الثورة الروسية » فى أوروبا الشرقية وبعض أجزاء آسيا ، ثم ثورة « العالم الثالث » فى الدول المسحقة • وهو يرى ان الدائرة بدأت تلتئم لدى تحدث « الثورة الجديدة فى أمريكا » • وبطبيعة الأحوال يستطيع مؤرخ آخر ، وربما توينبى نفسه شى جامعة أخرى ، ان يقول الشيء نفسه بالنسبة الى اية حركه ارت فى العالم مع تغير فى الافق التاريخى الذى نأخذه فى الاعتبار • فمن يوسع هذا الافق يستطيع ان يبدأ بالمصريين • ومن يضيفه يمكن ان يذهب « بحركة ٢٢ مارس » • وأيا ما كان الامر فان عبارة توينبى تصدىق تماما مع ... الثورة الفرنسية محل الثورة الامريكىة • والتراث الثورى فى فرنسا قد خلق لدى الفرنسيين نوعا من الحين الدائم الى الثورة ، وقد اضيف ذلك على الثورة طابعا رومانسيا قد نجده عند الكثيرين من غيرهم • ويدعى فى ... الضدد ان تشير الى « المائيس » والاثر السحري الذى له فى النفوس • فبمجرد أن وضع بعض الطلبة نوعا من المائيس لتأخير تقديم رجال الامن ، وبمجرد ان ذلرت عبارة « المائيس » حتى تحول الشهور ليلية وساد شعور ... : « انها الثورة » الباستيل • • كذلك فان الاعلام السوداء لا تعنى فقط ... : « انما تعنى ثورة ١٨٤٨ وتعنى « كومون باريس » ١٨٧١ • ان هذه الرموز البسيطة تثير لدى الفرنسى تاريخا خافلا بالثورات ، وليس مجرد سريس وعقبات فى مواجهة البوليس ، وليس مجرد اعلام لأفكار مجردة ، وانما تشير الى تاريخ حى فى النفوس • ينبغى ألا تنسى أن للثورة جانباً شاعرياً رومانتيكياً •

كذلك ينبغى ألا تنسى أنه فى دولة مثل فرنسا ، معروفة بعمق الشعوب

الوطني ، فان الجيل الحالي من الشباب لم يحارب • الجيل السابق مباشرة واجهته مشكلة الجزائر ، واضطر الى الاشتراك في أزمة ضمير عنيفة • ومن سبق هؤلاء قاموا بالمقاومة ، فالذين يحتلون المناصب الأساسية في فرنسا الآن هم رفقاء المقاومة • وقبل ذلك كان كل جيل على موعد مع الحرب : حرب ١٨١٤ وقبلها حرب السبعين • • وهكذا ، ولذلك فان أحداث مايو ٦٨ كانت بالنسبة الى بعض الشباب ميدان المعركة ، وهكذا ظهر أبطالها • ويندو أن فرويد لم يكن مخطئا تماما عندما ذكر أن الحروب ضرورة نفسية لاشباع غريزة الاعتداء عند الأفراد ، ويدون الحرب يمكن أن تواجه بجملة عامة من الانهيار العصبي • •

١١ - حركة تلقائية :

تناولنا فيما سبق بعض الأسباب التي نعتقد أنها أسهمت في قيام « ثورة مايو » • وقد يبدو من ذلك أن هذه « الأحداث » كانت متوقعة او على الأقل لان يمكن توقعها • ولكن هذا غير صحيح ، فمن السهل أن يكون الإنسان خكيما بعد الأحداث ويتناولها بالتحليل ويشرح اسبابها ، ولكن الأمر قبل « الأحداث » غير ذلك تماما • فما حدث في فرنسا لم يكن متوقعا ، لا من جانب الحكومة ولديها جهاز قوى وذكي لتحليل الأمور ، ولا من جانب الأحزاب ، ولا من جانب النقابات • الجميع كان في حالة ذهول ، ولذلك فان كثيرا من التصرفات كانت غريبة ويمكن أن توصف بالغباء • حقيقة كان هناك احساس عام بالضيق والثقل ، ولكن هذا شيء وتوقع قيام ثورة شيء آخر • وهذا ما يثير مسألة تلقائية الثورة •

ما يثار عادة بصدد قيام الثورات ضرورة وجود « تنظيم » قادر على ادارتها واتخاذ القرارات الهامة في الوقت المناسب • وتعلم جميعا أفكار لينين وتروتسكي عن ضرورة « الحزب » في مثل هذه الظروف • ولكن ما حدث في فرنسا في مايو كان مختلفا بعض الشيء ، فأحداث هذا الشهر إنما هي تعبير تلقائي عن حاجة « القاعدة » ، بدون أن يكون « للقيادة » أو « التنظيم » أي

دور خطير فيها • بل اتنا نقول أن أحداث هذا الشهر قد وقعت بالرغم من هذه « التنظيمات » وعلى غير هواها دائما • فلا الحزب الشيوعي ولا نقابات العمال قد قادت الحركة ، بل العكس هو الصحيح ، بمعنى أنها انسأقت وراءها ، وفي كثير من الأحيان حاولت عرقلتها • فالحزب الشيوعي ونقابات العمال حذرت أكثر من مرة من العناصر « المغامرة » التي تجر الشباب وراء شعارات « شبه ثورية » •

كذلك ليس صحيحا أن زعماء حركة الطلبة ، كوهن باندت ، وسافاجو ، وجيزمار - هم الذين وجهوا الأحداث ، وإنما الصحيح أن الأوامر التي كانوا يعطونها كانت تتبع لأنها في اتجاه رغبات « القاعدة » • « فحركة ٢٢ مارس » وعلى رأسها بنديت ، ليس لها أى صفة تمثيلية ولا تعبر عن أى نوع من الأغلبية ، ومع ذلك باشرت تأثيرا هاما في الأحداث لأنها كانت تعبر ، بنوع ما ، عن رغبات « القاعدة » • كذلك كان « الاتحاد الوطنى لطلبة فرنسا » U.N.E.F. بعيدا عن أن يعتبر ممثلا للحركة الطلابية ، فصفته التمثيلية منازعة من أكثر من جانب ، ومع ذلك فإن جاك سوفاجو قد نجح في تجميع عدد ضخم جدا من المتظاهرين في استاد شارلتى بالرغم من مقاطعة الحزب الشيوعي والاتحاد العام للعمال • وبالمثل فإن النقابة الوطنية للتعليم العالي S.N.E.S.U.P. وعلى رأسها جيزمار قد قامت بدور أخطر كثيرا مما تمثله هذه النقابة ، لأن جيزمار نجح في التعبير عن حاجات القاعدة •

ومع ذلك فإن نجاح « حركة مايو » وهو نجاح نسبي بالطبع بالرغم من عدم وجود « تنظيم » إنما يرجع الى كثير من الاعتبارات المساعدة التي قد لا تتوافر في مكان آخر • وأهم هذه الاعتبارات جهاز الاعلام الذى وضع تحت يد الطلبة • فهناك اذاعات « لوكسمبورج » وأوروبا التي أرسلت مراسليها بأجهزة التسجيل والارسال في وسط المظاهرات - مراسلين ثورة مثل المراسلين الحربين - ليسجلوا لحظة بلحظة الأحداث ونقلها الى الشعب ، وفي الوقت نفسه تسهيل عملية نقل « أوامر » التجمع والتفرق وغير ذلك • وهناك

أجهزة الميكروفون المتحرك الذى استخدمه المتظاهرون لتنظيم « الأوامر » •
وهناك كذلك النشرات والصحف التى أصدروها • وبعبارة أخرى فإن هناك
نظاما كاملا من الاعلام منع من حصر أحداث الطلبة بعيدا عن الشعب ، وأكد
فى الوقت نفسه عملهم الجماعى • كذلك ينبغى أن نشير الى انه بالرغم من
أعمال القهر والتعسف التى استخدمها البوليس ضد الطلبة ، فإن تقاليد المجتمع
وضعت حدا معيناً لهذه الأعمال لا يمكن مجاوزتها دون إثارة الرأى العام ،
وربما عصيان رجال السلطة أنفسهم • ومن الامور الجديرة بالنظر ان موجة
الاضرابات التى عمت فرنسا انتقلت الى رجال البوليس الذين هددوا
بالاضراب اذا تجاوز القهر حدا معيناً •

كذلك فإن الحكومة بذهولها التام أمام الحركة تصرفت بتردد وبغباء
.مديد أحيانا - وان كان بعض الحثاء يرون أن الحكومة ارادت ذلك حتى
تحقق نجاحا أخيرا بعد إثارة الخوف فى جزء من الشعب ، وهو ما حدث ••
... نظرة خبيثة جدا فى الواقع وشيطانية ايضا ، ولكن من يدري •• المهم
ان الحكومة بتصرفاتها قد ساعدت على تفاقم الوضع • فمن ناحية وسائل القهر
المستخدمة كانت فى أغلب الأحيان اثر مما يستدعيه مجرد حفظ الأمن ، وقد
أدى ذلك الى إثارة الشعور ضدها ، وبدأت حلقة مفرغة من الانتقام ومن
اقهر • كذلك فإن رد فعل الحكومة كان متأخرا بصفة مستمرة • فاذا طالب
الطلبة بتسريح المعتقلين وإخلاء السربون ، فإن الحكومة ترفض ، وبعد أن
تقوم حركة المطالبة باستقالة الحكومة وتكوين حكومة شعبية واجابة طلبات
العمال ، فإن الحكومة توافق على مطالب الطلبة : إخلاء السربون وتسريح
المعتقلين • ولكن بعد فوات الوقت ، فالمشكلة أصبحت سياسية ومتعلقة بالنظام
القائم • وهكذا دائما كان تصرف الحكومة متأخرا مما يساعد على تفاقم
الأوضاع •

واذا كانت المنظمات التقليدية - الأحزاب اليسارية الكبيرة والنقابات -
لم تستطع أن تؤدى دورا قياديا فى حركة الطلبة فى شهر مايو ، فهل يرجع

هذا الدور الى المجموعات اليسارية الصغيرة التي تكوّنت في الواقع أن هناك
عديدا من المجموعات اليسارية المتطرفة التي أثرت تأثيرا كبيرا في هذه
الأحداث ، وكان لها على أي حال مريدون كثيرون وخاصة فيما بين الطلبة ،
وعلى أكثر هذه المجموعات نجاحا الحزب الاشتراكي الموحد P.S.U. . .
وهذه المجموعات تقف في مجموعها في أقصى اليسار ، أفتهاجم الحكومة والحزب
الديموقراطي معا ، وتنسب حينا إلى تروتسكي وحينا إلى مارتسي تونج وحينا إلى
شي جيفارا ، بالإضافة إلى المجموعات الفوضوية والمجموعات الماركسية غير
التقليدية .

ومع ذلك فانه من الصعب القول بأن هذه المجموعات اليسارية هي التي
قادت حركة مايو ، فقد كان ينقصها النضوج الفكري في كثير من الأحيان ،
وعاليا ما دنت تمثل نوعا من الرمزية لمسارعة المجتمع الحاضر . « الثورة
السينمائية » لتروتسكي ، و « الثورة الثقافية » أو « ثورة داخل الثورة » لمارتسي
تونج ، وأخيرا المثال البطولي للتأثير شي جيفارا ، بل هناء ولا شيء تلهم جوع
الطبيب بافداز ومبادئ تعارض المجتمع القائم . فهذه المجموعات ليست « قيادة »
بدرجة الطلبة ولا تنظيما لها ، وإنما جزءا من فلكور الحركة .

وأهم ما تميزه هذه المجموعات هو الرغبة في البحث عن مثال ومبادئ
جديدة بعد أن فقد الشباب كل المثل التي يتضمنها المجتمع الاستهلاكي .
ويرى البعض أن حركة الطلبة إنما تعبر عن مشكلة الضمير العلني في سبيل
البحث عن إيمان جديد يؤلف بين الناس . ويشبه البعض العصر الحالى بنهاية
الإمبراطورية الرومانية وظهور المسيحية . بل ويعمل التشبيه إلى أخذ التدبير
بان الرومان كانوا يحلقون شعورهم خلافا للمسيحيين الأوائل الذين كانوا
يسر كون شعورهم طويلة ، ويرون في عادة تطويل الشوارب لدى الشباب
ما يذكرهم بهذه الفترة . فالهيبى هم مبشرو الديانة الجديدة . . . ومن يندونى
فلا جد لعجائب الزمان ! .

كذلك ينبغي أن نلاحظ أن القول المتخلفة قد حظيت باهتمام شديد من

جانب الطلبة ، وأصبحت مشاكلها جزءا من المثال الذي يتطلع اليه الطلبة .
فهناك اتجاه متزايد نحو تخطي الوطنية في الطبع في ميدان الأفكار ونيس
الواقع إلى نظرة انسانية شاملة . ويتأكد هذا المعنى اذا لاحظنا ، من ناحية
مدى اشتراك الطلبة الأجانب في حركة مايو وخصوصا طلبة الدول المتخلفة ،
ومن ناحية أخرى الاهتمام بمشاكل هذه الدول وكيف أن معظم الأمثلة انسا
تؤخذ من ماوتسي تونج أو شي جيفارا .

١٢ - الخيال والواقع :

في ١٣ مايو انسحبت قسوات الأمن من السربون واندفع آلاف الطلبة
وغيرهم إلى جامعتهم التي كانت أقفلت في وجوههم قبل ذلك بعشرة أيام .
وبدأ اختلال السربون وكان قد بدأ منذ يومين في فرع سانشيه ، وبعد ذلك
انتشر في أغلب دور العلم ، وسوف تشير إلى اختلال المضائق فيما بعد . وفي
هذه الأيام وما تلاها عاش الحى اللاتينى « ثورة الطلبة » أو « الكومون
الجديدة » ، فماذا كان الحال ؟ .

أن من شاهد « الحى اللاتينى » في هذه الأيام يخرج باحساس واحد :
العيد . البهجة والسعادة بادية على الجميع وأهم من ذلك حب الحياة والاستمتاع
بها . الحى اللاتينى في عيد . . مدرجات السربون تعقد مؤتمرات عامة مستمرة ،
وجميع أنواع اللجان المتصورة تقيم في الحجرات المختلفة : لجنة الأمن ، لجنة
الاعلام ، لجنة العلاقات مع دول القارات الثلاث ، لجنة الاتصال ، لجنة الاشراف
على إطلاق المشتركين في الثورة ، الخ . وفي الوقت نفسه تعزف فرق
الموسيقى في القاعات الكبرى ، ومن لا يحب السياسة فإنه يستطيع الرقص .
وفي الفناء مجموعات لا تحصى لها من الأفراد التي تناقش جميع المسائل بلا
استثناءات مسك شي . أصبح مباحا ، فجأة عاش الطلبة بلا قيود ، والاعلانات
الموجودة على الجدران والتي تقول : « ممنوع لصق الاعلانات » غيّرت
وأصبحت « ممنوع المنع » . جميع الأفكار لها الحق في التعبير .

إن من يشاهد الطلبة هذه الأيام يرى عجبا ، فهؤلاء الثائرون على المجتمع

مقبلون على الحياة بشكل غريب ، ثورة وإقبال • وهذا ما يذكرنا « بالتمرد »
لكامى • بل أكثر من هذا ، اتنا نعرف أن الثورة هي انقطاع فى التاريخ ، هي
فصل بين الماضى والمستقبل • ولكن الثورة أيضا ارتفاع عن التساريخ ، فهي
لحظات أبدية يختفى فيها الحاضر والمستقبل ليكونا لحظة واحدة من الأبدية •
وهذا يفسر أسباب السعادة والبهجة لدى الطلبة فى « الحى اللاتينى » • جميع
الآمال قد تحققت فى نفس اللحظة لأنه ليس هناك حاضر ومستقبل ، وإنما كل
شئ قد تجمع فى هذه اللحظة • وهنا نفهم أكثر « التمرد » الذى لا يعيش
على الأمل ولكن يستوعب الحياة كلها فى اللحظة نفسها ويحبها •

وفى هذا الجو الغريب من الحقيقة والخيال ظهرت طاقات حقيقية عند
الطلبة • فهؤلاء الذين كانوا يهتمون بالسلبية وعدم الاكتراث أظهروا مقدرة
فائقة على العمل والتنظيم • فالمناقشات التى تدور ، وأيا كانت غرابة الموضوعات
والأفكار ، إنما تؤكد صلابة المنطق وقوة الاقناع • والعمل المتواصل فى اللجان
إنما يؤكد الصبر وطول البال • الجميع مشغولون ويريد أن يكون نافعا فى
هذا « المجتمع الجديد » ، والجدية التى أبدأها الطلبة فى جميع المشاكل التى
واجهوها تتناقض تناقضا تاما مع الفكرة الشائعة عن هذا الشباب
« المائع » !

ومن أجمل الأشياء التى رآها « الحى اللاتينى » فى هذه الأيام تجربة
« الديمقراطية المباشرة » • فجميع الآراء لها حق مطلق فى الصعود الى المنصة
والتعير عن نفسها ، وجميع القرارات تتخذ بأغلبية الآراء ، ورئاسة الاجتماعات
تختار لكل اجتماع • وهى ليست رئاسة وإنما تنظيم لعملية المناقشة • وبطبيعة
الحال انتقلت العدوى الى بقية أجزاء باريس ، فعلى كل ناصية مجموعة من
الأفراد تناقش الوضع بين مؤيد ومعارض • وما نقوله عن مناقشات رجل
الشارع لم تعد طريقة مجازية للتعبير وإنما حقيقة تراها على كل ناصية •

وبطبيعة الأحوال لم يستطع هذا الجو « الخيالى » أن يستمر طويلا ،
فلأسف ما لبثت عوامل الانحلال أن تسربت بسرعة • فدخل السربون الى

جانب الطلبة الثائرون مجموعة غريبة من الغوغاء أطلق عليهم « الكتانجيين »
والأوديون الذى أريد أن يكون مقرا ثقافيا وللالتقاء بين الطلبة والعمال
سرعان ما أصبح مأوى لشرذمة من المتشردين الذين لم يسمعو عن الثقافة
ولا يريدون أن يسمعو • وهنا بدأ ظهور جهاز من الطلبة للأمن ، ومنع
الأعمال التى لا تتفق مع روح الثورة • وبذلك اختفى شعار : « ممنوع المنع »
فقد كان من الواجب « منع » تحلل الثورة • وبذلك عدنا الى « السواقع »
واختفى أجمل ما فى حركة الطلبة •

وما دمنا قد عدنا الى الواقع أو « حقائق الحياة » ، فإن أهم أحداث مايو
هو فى الواقع اضراب العمال •

١٣ - حركة العمال :

فى مساء ١٤ مايو وبينما جميع الأنظار متجهة الى مظاهرات الطلبة ،
استولى عمال « سود افياسيون » بالقرب من نانت ، على المصنع وأعلنوا احتلال
المصنع والتحفظ على الادارة حتى تجاب مطالبهم • لقد تغيرت الصورة ، ان
العمال قد دخلوا الحركة ••

ونلاحظ هنا أن بداية الحركة كانت تلقائية وليست بناء على أوامر من
النقابات • لقد أصاب جو الثورة العمال ، فدخلوا المعركة ابتداء من « القاعدة »
دون انتظار أوامر من النقابات • فهنا أيضا كانت « القاعدة » أكثر حساسية
وأكثر ثورية •

ونبدأ بأن نقول بأن حركة العمال تمثل ، فى الأصل ، ثورة مختلفة ،
ثورة من الطراز العادى الذى نعرفه : المطالبة بالمزيد من الحقوق الاقتصادية •
كذلك فإن « مجتمع الاستهلاك » فى ذاته ليس فى الأصل أيضا ، موضع
مناقشة من العمال ، فهم يريدون مزيدا من الأجر لشراء التليفزيون والسيارة ،
وهم يريدون تقليل ساعات العمل وزيادة الاجازات المدفوعة للذهاب الى البحر

كما تفعل الطبقات المستريحة • أما ما يذكره الطلبة فهو كلام مثقفين وربما مدللين « أيضا !

ومع ذلك فإن هناك أجزاء من الطبقة العاملة التي انسأقت وراء « ثورة الطلبة » ورددت معها الهجوم على « المجتمع الاستهلاكي » • ونجد هذا النوع بصفة خاصة بين العمال الثبان ، فأفكار الطلبة وجبت بينهم على وجه الخصوص جوا منهجا • أما العمال الأكبر سنا والأكثر خبرة فانهم ، مع اعجابهم « المتردد » بحركة الطلبة ، ظلوا يعيدون عنهم بعض الشيء • فعندما علم الطلبة باضراب عمال سود إيفاسيون ذهبوا إليهم في ١٥ مايو للإقامة معهم واحتلال المصنع احتلالا مشتركا ، ولكن العمال رفضوا السماح لهم بالدخول •

العمال يقدرون حركة الطلبة ، ولكن اضراب العمال ومطالبهم هذه مسألة تخصهم وحدهم •

وقد سبق أن أشرنا إلى أن ثورة الطلبة وأن كانت موجهة أساسا ضد « مجتمع الاستهلاك » ، إلا أننا ينبغي أن نتذكر دائما أن فرنسا لا زالت في أول الطريق نحو هذا المجتمع ، ولذلك فإن أغلب المشاكل التي تعرضنا لها فيما سبق لا يعرفها العمال • لا زال المجتمع في جزء كبير منه يخضع لاعتبارات « الندرة » ، ومن ثم فإن مشاكل توزيع الدخل لا زالت تمثل أهمية خطيرة • العمال ، أو على الأقل جزء منهم ، ما زالوا بعيدين عن التمتع بالحد « الأدنى » الضروري في ظروف القرن العشرين • إذا كانت حركة الطلبة قد بدأت في تأثير ، فإن هناك مستعمرة للعمال وخصوصا من الأجانب « الجزائريين والاسبان » الذين يعيشون في ظل أقصى الظروف المادية • كذلك إذا كان أحد المطالب الأساسية للعمال ضمان الحد الأدنى للأجور عند ١٠ فرنك في الشهر ، فذلك لأن أغلبية العمال لا يحصلون على هذا الأجر ، ومن يعرف نفقات المعيشة في فرنسا يقدر تماما ظروف الحياة لأسرة تعيش على هذا الدخل •

لذلك فإن العمال اذ قاموا في مايو بحركة « تمرد » فإنما ذلك يعبر عن نوع آخر من « الثورة » ، ثورة من النوع الذي نعرفه والذي يطالب بمزيد من العدالة الاقتصادية • وهنا نستطيع أن نفهم الدور الذي قامت به « اللغة الماركسية » في هذه الأحداث • « فاللغة الماركسية » تكاد تكون اللغة الوحيدة الثورية المتاحة للطلبة ، ولذلك فلا عجب أن تكون أغلب شعاراتهم مستلهمة منها ، وذلك بالرغم من أن كثيرا من مشاكلهم لم يتعرض لهم ماركس ، لأنه اهتم بوجه خاص باقتصاد « الندرة » وليس باقتصاد « الوفرة » أو « مجتمع الاستهلاك » • ومع ذلك فإن هذه « اللغة الماركسية » تجد صدى واسعا في طبقة العمال التي لا تزال تعيش في ظروف « الندرة » وسوء توزيع الدخل • ومن ثم فإن هذه « اللغة » ساعدت على تحقيق الصلة بين « ثورة الطلبة » و « ثورة العمال » • هذا الغموض والابهام هو الذي حقق ، الى حد بعيد ، نوعا من الوحدة في حركة الطلبة وحركة العمال •

وقيل أن نحلل سلوك نقابات العمال نود أن نشير الى بعض الظواهر العامة عن هذه الحركة •

سبق أن قلنا ان اضراب العمال واحتلال المصانع قام تلقائيا ودون أية أوامر خاصة من النقابات المركزية ، فبعد احتلال مصنع سود افياسيون سارت موجة من الاضراب واحتلال المصانع في جميع أجزاء فرنسا •

كذلك من الأمور الهامة أن حركة الاضراب تمت بسرعة مذهلة ، ففي سنة ١٩٣٦ عندما أعلن عمال فرنسا الاضراب العام واحتلال المصانع ، احتاج الأمر الى أكثر من شهر حتى تصبح الظاهرة عامة تماما ، أما في مايو ٦٨ فإن الأمر لم يحتاج الى أكثر من ثلاثة أيام ، وبعدها توقفت الحياة تماما • أكثر من عشرة ملايين عامل أضربوا وأغلبهم احتلوا المصانع • وهنا يجب أن نشير الى دور الاعلام في نشر هذه الحركة • فبالرغم من الانتقادات التي توجه الى الاذاعة والتلفزيون - وأغلبها على حق - فإنها بالاشتراك مع الجرائد قد

ساعدت على نشر حركة العمال في مختلف أجزاء فرنسا ، فوسائل الاعلام ليست في يد السلطة تماما !

كذلك ينبغي أن نشير الى الحكمة والحرص اللذين تم بهما احتلال المصانع • فنظرة العمال الى الآلات والمصانع بصفة عامة كانت نظرة الاحتفاظ بثروة قومية والطاقة الانتاجية للدولة وليس مجرد أموال مملوكة « للرأسماليين » • ولذلك فانه في خلال فترة الاضراب والاحتلال لم تقم حالة واحدة من التخريب أو الاهمال في هذه الثروة القومية ، وعنى العمال بوجه خاص بأعمال الرعاية والرقابة ، حتى أن الانتاج يندأ مباشرة بعد انتهاء الاضراب •

ومن مظاهر حكمة العمال أن الاضراب العام الذي شمل جميع نواحي الحياة لم يتعرض بالاقلاق لضرورات الحياة حتى أن العمال لم يخسروا في أى وقت شعور الرأى العام • فالياء لم تتعطل اطلاقا ، والكهرباء كانت تنقطع في ساعات يعلن عنها مقدما « للانذار » ، ولم تنقطع في أى وقت بصفة مطلقة •

ومن الظواهر الهامة أن الاضراب شمل عمال القطاع الخاص والقطاع العام على السواء • وقد كان عمال مصنع رينو ، وهو مؤمم ، أكثر العمال تشددا ، فبعد أن وافق ممثلوا العمال وأرباب الأعمال والحكومة على مشروع اتفاق في جرونيل بوزارة الشؤون الاجتماعية ، رفض هذا المشروع من عمال رينو بالرغم من موافقة النقابات عليه مما أدى الى استمرار حركة الاضراب ، النقابات عليه مما أدى الى استمرار حركة الاضراب عدة أيام بعد ذلك •

١٤ - الجوانب السياسية :

ان « ثورة الطلبة » كما سبق أن رأينا هي رد فعل مباشر لـ « مجتمع الاستهلاك » ، ومع ذلك فان الأمور لم تكن واضحة تماما وانما كانت تسود حالة من الغموض والابهام • ولذلك فان منازعة « مجتمع الاستهلاك » كانت

يعبر عنها كثيرا فى « لغة ماركسية » مما جعل الثورة الشاملة هى هدف الطلبة أو على الأقل أعطوا هذا الاحساس • وفى مثل هذه الظروف يكون من الطبيعى أن تتحول ثورة الطلبة الى ثورة سياسية تريد تغيير نظام الحكم وتراه السبيل الوحيد الى علاج المشاكل •

والذى يهمنا هنا هو أن موقف العمال ، بصفة عامة ، كان بعيدا عن الرغبة فى تحقيق الثورة السياسية ، فالمطالب هى مطالب اقتصادية ودور النقابات هو دور نقابى بحت • وبطبيعة الأحوال فإن ذلك لا يحول دون وجود بعض العناصر التى تأثرت بشعارات الطلبة وخصوصا فيما بين العمال الشبان ، كذلك لا يمنع من أن بعض الشعارات السياسية قد رفعت أثناء المظاهرات كما فى ١٣ مايو حينما رفعت لافتات تطالب « بحكومة شعبية » • ولكن كل ذلك لا يغير من الموقف ، وهو أن العمال بصفة عامة لم يرغبوا فى أحداث تغيير سياسى خطير وإنما اقتصر مطالبهم على النواحي الاقتصادية • وقد دعى ذلك بعض الطلبة الى اتهام نقابات العمال والحزب الشيوعى بالتخاذل • ولكن الحقيقة هى أن الموقف مختلف تماما •

قلنا ان العمال لا يرفضون « مجتمع الاستهلاك » ، فهم لا زالوا يعانون من قسوة الحياة ، والتليفزيون والسيارة الجديدة تعتبر أملا لهم ، وليس كما يقول هؤلاء « المثقفون » بأنها أداة سيطرة واغتراب لحرية الفرد ! هذا كلام غير مفهوم بالنسبة الى الغالبية العظمى من العمال التى لم تنل الحظ الكافى من التعليم ولا القدر الكافى من مستوى المعيشة الذى يسمح بهذا النوع من المناقشة « الثقافية والنفسية » • وكثير من هؤلاء العمال بتجربتهم الخاصة فقدوا كل « وهم » فى الشعارات السياسية الكبيرة ، فما يعرفونه هو ضرورة العمل النقابى لتحسين ظروف الحياة بالنسبة اليهم • وهم يعرفون أنهم يواجهون « ادارة » واحدة فى مصانع « رينو » المؤمنة أو فى مصانع « سميكا » الخاصة ، بل ان عمال هذه الأخيرة لم يضربوا ! كذلك يعرف بعضهم أن مجرد تغيير الحكومة لن يؤدى بذاته الى تحسين أحوال العمال • فاحلال حكومة « ائتلاف

تأشترأكى « محل الحكم القائم وان كان سيحسن الأحوال فى الفترة التالية مباشرة ، قد يترتب عليه اضعاف العمل النقابى بدمج النقابات فى جهاز الدولة ، بحيث تصبح مجرد أداة فى يد الدولة وليست سلاحا فى يد العمال المضغوط الدائم على الدولة • وهنا تلعب الايديولوجيات الليبرالية لتأكيد هذا الشعور • كذلك فان نقابات العمال تعرف أنه لا يمكن اجابة جميع طلبات العمال مع الإبقاء على قدرة الاقتصاد الفرنسى التنافسية • فليس هناك علاج سحرى لزيادة الأجور زيادة هائلة مع الاحتفاظ بقدرة الاقتصاد على النمو • فيجب لكى يستطيع الاقتصاد أن يستمر فى النمو وفى منافسة الاقتصاديات الأخرى ، أن يقطع جزءا مستمرا من الانتاج لحساب الاستثمار سواء أطلق على هذا الجزء اسم « الأرباح » أو اسم آخر • وبطبيعة الأحوال يترتب على ذلك أن الأجور - ومعظمها يتجه الى الاستهلاك - لا تستطيع أن تتجاوز حدا معينا • وقد بادر بالفعل بعض زعماء الأحزاب الاشتراكية الى التأكيد بأن أية حكومة اشتراكية « لا تستطيع أن تجيب جميع مطالب العمال » • ويذكر كثير من العمال أن تجربة « الحكومة الشعبية » التى طبقت بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن مجرد زيادة فى الأجور والاستهلاك بقدر ما كانت تجربة انتاج وعمل دون زيادة فى الاستهلاك • حقا ان هناك فرصة لزيادة الأجور عن طريق تغيير شكل توزيع الدخل لمصلحة العمال أكثر ، ولكن بصفة عامة فان العمال فقدوا كل «وهم» وراء تحقيق جميع الآمال بمجرد تغيير النظام السياسى •

وليس الأمر متعلقا فقط بـ « واقعية العمال » والاقتصرار على المطالب الاقتصادية ، ولكن لها جوانبها « الدولية » أيضا • « فالتعايش السلمى » حدد الى درجة كبيرة سلوك الحزب الشيوعى والاتحاد العام للعمال - وهو وثيق الصلة بالحزب • فقد سبق أن رأينا أن الحزب الشيوعى والاتحاد العام للعمال كانا متحفظين بالنسبة الى ثورة الطلبة به بل لقد أداناها أيضا فى المراحل الأولى ، ثم أنهما انساقا وراء حركة القاعدة العمالية • ونشير الى أنه فى آخر مايو سادت حالة من الاضطراب الشديد فى جميع أجهزة الحكومة الفرنسية ، ثم سافر ديجول الى قرينته يوم ٢٩ مما ترك الأوضاع فى حالة شاذة • وفى

هذه الظروف الغريبة لم يحاول الحزب الشيوعي ولا نقابات العمال اتخاذ أى إجراء حقيقى « للاستيلاء » على السلطة • وعلى العكس من ذلك فإنه وافق على إجراء انتخابات عامة كما أعلن ديغول ، ونحن نعرف بصفة عامة أن الأحزاب الشيوعية ترى أن الانتخابات العامة وسائل بورجوازية • وبطبيعة الأحوال فإن جزءا من الحقيقة يفسر بعدم رغبة الحزب الشيوعي فى الالتجاء الى المغامرة والقاء فرنسا الى الحرب الأهلية ، خاصة وأن المعروف أن الجيش لن يسمح بسهولة باستيلاء الحزب الشيوعي على الحكم • ولكن هذا ليس إلا جزءا من الحقيقة ، فحتى خطر تدخل الجيش لم يكن حاسما نظرا الى أن أكثر من ٨٠٪ من رجال الجيش هم من المجندين الذين يرفضون التدخل ضد الشعب • وقد كانت هذه الحقيقة هى السبب فى فشل انقلاب الجزائر العسكري فى إبريل ١٩٦١ • ونعتقد أن جزءا هاما من التفسير يرجع الى الظروف « الدولية » ، وعلى وجه الخصوص « التعايش السلمى » بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية • « فالتعايش السلمى » بين التكتلين يقوم فى الواقع على الاحترام المتبادل لعدد من الأمور التى تعتبر جوهرية فى نظر كل منهما • واستراتيجية « التعايش السلمى » تقوم على توازن دقيق بين القوى ونوع من التفاهم الضمنى • وفيما يبدو فإن استيلاء الحزب الشيوعي على السلطة فى فرنسا بغير الطريق البرلمانى أمر يستدعى التدخل المباشر للولايات المتحدة الأمريكية ، وهو أمر لا يمكن مواجهته الا على أساس تهديد « التعايش السلمى » • وبالمناطق نفسه لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل فى تشيكوسلوفاكيا فى أغسطس ١٩٦٨ • ولذلك نستطيع أن نفهم التردد الذى وقفه الحزب الشيوعي من حركة مايو وخصوصا فى أولها والحرص على عدم دفع الأمور الى درجة « الثورة السياسية » والاستيلاء على الحكم • والحزب الشيوعي الفرنسى وهو جهاز جبار وثانى الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الغربية ، لم يتدخل بكل ثقله لدفع الأحداث الى أكثر مما ينبغى ! كذلك فإن « النظام السياسى » القائم فى فرنسا وإن كان بعيدا عن أن يوصف بأنه

« اشتراكي » بالمعايير الماركسية ، فانه يؤدي خدمة هامة للمعسكر الاشتراكي .
فيما يتعلق بسياسته الخارجية المستقلة •

ولكل هذا نستطيع أن نفهم كيف تتفق جريدة « الاوماتيه » مع جريدة
« الفيجارو » أو « الاورور » اليمينية في ادانة « العناصر المغامرة » التي تقود
حركة مايو ! بل انه من الملاحظات الطريفة أن مظاهرات التأييد لديجول ، وقد
غلبت عليها العناصر اليمينية ، قد حملت الفرنسيين الاعلام « مثلثة الألوان » ،
وبالمثل فان مظاهرات الحزب الشيوعي قد غلب عليها لأول مرة « الاعلام مثلثة
الألوان » ، وذلك بعكس الطلبة و « المسمورين » الذين حملوا الاعلام الحمراء
والسوداء !

وقد أكدت هذه المظاهر الانطباع السائد لدى عدد كبير من الطلبة بأن
الحزب الشيوعي والنقابات بدأت تندمج أكثر فأكثر في المجتمع القائم ، وبدأت
تفقد عنصر المنازعة ، أي أصبحت تعبر عن « الرجل ذي البعد الواحد » • فهي
مؤسسات هامة وقوية وتقوم بالمعارضة ولكن في حدود « النظام القائم » دون
منازعة حقيقية ، فهي تؤدي دورها وفقا للقواعد التي يفرضها هذا النظام •
ولعل هذا الانطباع هو الذي أدى الى ظهور عدد من المجموعات اليسارية
الأخرى التي تقف الى يسار الحزب الشيوعي لتنازع « النظام القائم » وتأخذ
مواقف ثورية منه • ولعله من المقبول وفقا لهذا المنطق أن تتساءل اذا كانت
الأحزاب الشيوعية الغربية تسير في طريق التطور نفسه الذي سلكته من قبل
الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية • فهذه الأحزاب كما نعلم كانت تقوم على
المبادئ الماركسية ولكنها تطورت بحيث أصبحت جزءا من « النظام القائم » •
وتجربة الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا وحزب العمال في إنجلترا
تؤكدان هذا الوضع • بل لعلنا نقول بأن هذا التساؤل مبرر أيضا على المستوى
العالمي بالنسبة الى موقف الشيوعية « الروسية » والشيوعية « الصينية » من
الرأسمالية العالمية • فالشيوعية « الصينية » تدعى أن موقف الأحزاب المرتبطة
بموسكو أقرب الى موقف الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية •

ان حركة مايو فى فرنسا كانت حركة شعبية ، أدى فيها الطلبة دورا هاما لأنهم طرحوا مشاكل جديدة أمام ضمير « مجتمع الاستهلاك » ، وتدخل فيها العمال للمطالبة بحقوقهم المشروع فى تحسين مستوى معيشتهم • ولكن « الحكومة » أو « السلطة » لم تقف موقف المتفرج ، انها طرف أصيل فى المعركة ، وقد أدت هى الأخرى دورها • وبقدر ما وصفت اجراءات الحكومة فى أول الأمر بالتردد وأحيانا بالغباء ، فان النتيجة النهائية كانت نصرا لها ، أو على الأقل حتى الآن • والحق أنها أدت دورها بمهارة وأحيانا بطرق ميكافيلية •

الواقع أن استراتيجية الحكومة كانت على العكس تماما من استراتيجية الحزب الشيوعى • فاذا كان هذا الأخير قد أراد أن يتجنب مواجهة حاسمة مع السلطة ورفع شعار « الثورة » على « النظام القائم » ، فان الحكومة أرادت أن تخلق وضعا يتحتم فيه الاختيار بين « استيلاء » الحزب الشيوعى على الحكم وبين استمرار « الديجولين » ومنع أى طريق ثالث بينهما • والواقع أن هذا « الطريق الثالث » أو ما يسمى غالبا « باليسار الفرنسى غير الشيوعى » هو الفشل الأكبر لجميع معارضى دييجول ، وهو أيضا نجاح لديجول • وتقوم استراتيجية الحكومة على اعتقاد بأنه يوجد لدى الغالبية من الفرنسيين حتى اليساريين منهم نوع من الريبة بالنسبة الى الحزب الشيوعى • وقد بينت الأحداث صحة هذا « الاعتقاد » الى حد بعيد •

سافر دييجول الى رومانيا والأزمة على أشدها • وبالرغم من حزم يومبيدو وما أثبتته من كفاءة فان هناك أمورا خطيرة لا يستطيع أن يتصرف فيها وحده • وقد ساعد ذلك على استمرار الأزمة وربما على تفاقمها أيضا • ومع استمرار الاضراب العام وكثرة المظاهرات والمعارك بين الطلبة والبوليس ساد شعور عام « بالثورة » •

وفى ٢٩ مايو وفى حالة اضطراب وغموض تام ، أعلن الاليزيه بأن « دييجول قد سافر الى بلدته » كولب دوزجليز • ولم يصل دييجول الى قصره

الريفي في الموعد وانما بعد ست ساعات أمضاها في مكان غير معروف • ومن الطبيعي في مثل هذه الظروف أن تثار جميع التساؤلات وتوضع جميع الفروض الممكنة • هل يتعلق الأمر باعتزال رئيس الدولة كما حدث سنة ١٩٤٧ ؟ أين أمضى دييجول هذه الساعات الست ؟ هل زار القاعدة العسكرية في بادن ؟ هل سيتدخل الجيش وتقوم حكومة فاشية لمواجهة « خطر الشيوعية » ؟ كل هذه التساؤلات وغيرها مرت بالأذهان ، كما نقلتها الاذاعات والصحف •

وفي هذه الأثناء بدأت الأحزاب اليسارية تعد موقفها لمواجهة « الفراغ » السياسي • وأعلن مندريس فرانس موافقته على تشكيل حكومة اذا طلب منه ذلك اليسار « مجتمعا » • ثم أعلن ميران خطته السياسية للمستقبل ولتولى الحكم •

وفي هذه الظروف وبعد اضراب عام دام أكثر من أسبوعين وشل الحياة الاقتصادية ، أعلن دييجول حل البرلمان ، واجراء انتخابات عامة بعد ثلاثة أسابيع • وكان من الواضح أن الاختيار هو بين استمرار « الديجولية » أو بين ما يمكن أن يطلق عليه اسم حكومة يسار ذات طابع شيوعي • وبذلك نجح دييجول في أن يقدم المعركة الانتخابية وفقا لما رآه بيان أن هناك حلين لا ثالث لهما • وقد أدى ذلك الى أن عددا ضخما من الأفراد الذين ينتقدون النظام الديجولي قد اضطروا الى التصويت له ، وهذا هو ما يطلق عليه اسم « حزب الخوف » •

وتقصد بحزب الخوف ذلك الاتجاه الذي اضطرت الى التصويت الى جانب دييجول ليس اقتناعا به ، ولكن خوفا من نجاح الحزب الشيوعي أو حتى خوفا من مستقبل غير معروف • وبعبارة أخرى فهو ذلك الحزب الذي يصوت « كراهية في معاوية وليس حبا في علي » • وقد سبق أن أشرنا الى أن استراتيجية حكومة دييجول كانت تقوم على الاعتقاد في وجود نوع من الريبة تجاه الحزب الشيوعي • وهذه ظاهرة هامة ينبغي الوقوف عندها • فكثير من الفرنسيين الذين يصوتون للحزب الشيوعي يترددون أكبر التردد اذا كانت

أصواتهم ستؤدي الى وصول الحزب الشيوعي الى الحكم • فهم يصوتون لصالح هذا الحزب لكي يستمر مظهرها من مظاهر المعارضة في دولة لبرالية أساسا ، ولكن الأمر يكون غير ذلك اذا تعلق « باستيلاء » الحزب على السلطة واقامة نظام جديد مختلف عن هذا النظام البرالى • وهذه حقيقة هامة بالنسبة الى التفسير السياسى لتوزيع أصوات الناخبين فى فرنسا ، وربما فى معظم دول أوروبا الغربية • وبالإضافة الى هذا « الشعور الغريزى » ضد استيلاء الحزب الشيوعى على السلطة ، فان هيكل القاعدة الانتخابية يساعد فى الواقع على زيادة اظهار أثر « حزب الخوف » • فالناخبون يتكونون فى فرنسا من البالغين ٢١ سنة فأكثر دون تمييز فى الجنس ، ومعنى ذلك أن عدد أصوات النساء تساوى عدد أصوات الرجال • فاذا عرفنا أن النساء بصفة خاصة يترددن كثيرا قبل أن يعطوا أصواتهن لتغيير نظام الحكم مع ما قد يترتب على ذلك من قلق واضطرابات ، فالتا نفهم لماذا كانت أصوات هؤلاء متجهة بصفة عامة الى الحكومة • كذلك فان الاضطرابات جاءت من الشباب وعدد كبير منهم لم يبلغ سن الرشد الانتخابى • وأخيرا فان هناك فجوة بين المضربين وكلهم من العاملين ، وبين المنتخبين وعدد كبير منهم من الشيوخ والعجزة الذين لا يقبلون التغيير بسهولة •

ولكل ذلك فان « فرنسا » التى عرفت الاضراب العام لأكثر من ثلاثة أسابيع تعطلت فيها الحياة تماما ، وظهر لكل مراقب أن هناك انفصالا بين الناس والحكومة - هى نفسها التى صوتت لحزب ديغول بأكثر أغلبية عرفها حزب واحد فى فرنسا • وليس فى ذلك الا تعارض سطحى ، أما الحقيقة فهى اختلاف سلوك المنظمات الاقتصادية الانتاجية (النقابات) ، والمنظمات السياسية (الناخبين) وذلك من حيث تكوين كل منهم والاعتبارات التى يأخذونها فى الاعتبار •

وبإعلان نتائج الانتخابات فى آخر يونيو عاد « النظام » الى فرنسا ، وبعادت الأمور الى مجاريها ، بل ان النظام قد عاد قبل ذلك بعدة أيام •

وشكلت حكومة جديدة ، وبدأت الاجازات وسافر عدد هائل من الفرنسيين الى شواطئ البحر وكان شيئاً لم يحدث • وأعلن الراديو أن النشاط الطبيعي لفرنسا قد عاد ، وساد الهدوء ، وبلغ عدد حوادث الطريق في أول اجازة نهاية أسبوع أكثر من ٣٩ وفاة بعد شهر من الاضطراب والفوضى لم يمت فيه - للغرابه - سوى اثنين فقط !

وبعودة الحياة الطبيعية سار كل شيء في الطريق السوي ، حتى « ثورة مايو » أصبحت أحد الموضوعات الأساسية لتجارة الكتب والمجلات ، و « كوهين بانديت » أصبح نجما يظهر على شاشة التلفزيون وتقرأ أخباره على صفحات المجلات • لقد انتعش المجتمع الاستهلاكي • وأصبحت « الثورة » إحدى سلع الاستهلاك الهامة • ولكن • • لا يمكن أن تعود الأحوال الى ما كانت عليه ، فقد حدث شيء !

الأوتوميشن والاقتصاد

تمهيد :

الأوتوميشن Automation أو ما أطلق عليه أحد المعاجم العربية لفظ « الأتمتة » هو من الألفاظ التي انتشر استخدامها في الآونة الأخيرة للتعبير عن مرحلة جديدة من مراحل التقدم الفنى التي عرفها القرن العشرون •

ويبدو أن الحياة قد قامت على مبدأ اقتصادى : « لكل شيء ثمن » • فمعظم الاصطلاحات التي يسعدها الحظ بالشهرة والانتشار ، تدفع ثمن ذلك فى فقدان انضباطها وغموض معناها • ولا تخرج الأوتوميشن عن هذه القاعدة • فمع اتساع نطاق استخدامها فإن حدودها تبدو غير واضحة تماما •

ولذلك نبدأ بمحاولة تحديد المقصود من هذا الاصطلاح بمتابعة التطور التاريخى لاستخدامه • ولكن الأوتوميشن - كما سيتضح - لا يعدو أن يكون تطبيقا فى ميدان الصناعة والادارة لفروع علمية حديثة فتحت مجالات جديدة • ولذلك فإن الفهم الحقيقى والكامل لمضمون الأوتوميشن لا يمكن أن يتحقق الا بعد التعرض لهذا التطور الجديد فى ميدان العلوم ، وبخاصة فى ميدان السيبرنطيقا Cybernetics •

✻ نشرت هذه الدراسة فى مجلة « عالم الفكر » ، المجلد الثانى ، العدد الرابع ، يناير - مارس ١٩٧٢ •

وعلىنا بعد ذلك أن نشير الى مدى انتشار الاوتوميشن في الدول المختلفة .
وفي النشاطات المتنوعة حتى يمكن بعد ذلك التعرض لآثار هذه الظاهرة .
الجديدة .

وبطبيعة الأحوال فان ظاهرة مثل الاوتوميشن وما تؤدي اليه من تغيير
في الانتاجية وفي ظروف العمل وطبيعته لا بد وأن يكون لها آثار^(١) بعيدة
تتناول جميع مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية . ومن
غير الممكن التعرض لهذه الجوانب ولو الماسحا ، ولذلك فاننا سنقتصر على
بعض ، وليس كل ، الآثار التي ترتبط بالحياة الاقتصادية من ناحية ، كما
نشير اشارة سريعة الى آثارها على علم الاقتصاد نفسه من ناحية أخرى .
فتعرض تباعا لآثار الاوتوميشن على العمل وما يثيره من مشاكل البطالة
وتحويل العمل الى أنواع أخرى ، والتأثير على هيكل العمل وظروف العمل ،
ثم تتناول مشكلة العمل والفراغ ، لأن الفراغ ليس مجرد الامتناع عن القيام
بالعمل ، ولكنه ظاهرة هامة تؤثر في نوع الحياة والحاجات التي يريدتها
الانسان . والاوتوميشن وهو يؤدي الى زيادة الانتاجية لا يؤثر فقط في
العمل ، ولكنه يرفع من مستوى المعيشة وهذا بدوره يؤدي الى تغيير خطير في
نمط الحياة وفي حاجات الانسان . فيتجه المجتمع نحو اقتصاد الخدمات
الانسانية ، سواء من ناحية الانتاجية حيث نجد تحول القوة العاملة أكثر فأكثر
نحو قطاع الخدمات ، أو من ناحية الاستهلاك حيث تتضح حاجات جديدة
يغلب عليها في الاشباع طابع الخدمة الانسانية . ويرتبط بذلك الاهتمام بالموارد
البشرية فتظهر أهمية اقتصاديات التعليم والصحة واقتصاديات البيئة ، كما
يؤدي التأثير في ظروف العمل الى ظهور طبقات جديدة من المستهلكين .

(١) تناولنا في دراسة سابقة نشرت في نفس المجلة كثيرا من الامور الوثيقة الصلة
بموضوعنا ، وسوف نتناول في دراستنا الحالية بعض الجوانب التي لم نتعرض لها سابقا منعا
للتكرار . وان كان جسيما الاشارة الى التكامل بين الدراستين الى حد بعيد . انظر لنا ،
التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث ، « عالم الفكر » ، المجلد الاول ، العدد الاول ،
ابريل - يونيو ١٩٧١ . (المقالة الاولى في هذا المجلد) .

وأخيرا تعرض لأثر الأوتوميشن والجو العلمى المصاحب لهذه الظاهرة على علم الاقتصاد سواء من ناحية القرارات الاقتصادية وترشيدها لنمو المعلومات وزيادة القدرة على استخدامها مع التطورات العلمية الحديثة ، أو من ناحية كيفية دراسة علم الاقتصاد نفسه كعلم من علوم التحكم الذاتى (كالأوتوميشن) .

تحديد المقصود بالأوتوميشن ، الأوتوميشن والسيبرنطيقا :

ربما كان أول من استخدم اصطلاح الأوتوميشن هو هاردر D. S. Harder ١٩٣٦ - وقد كان يعمل بشركة جنرال موتورز الامريكية - وكان يعنى بذلك ادماج المراحل الانتاجية فى سلسلة متصلة على نحو آلى وبدون تدخل الانسان فيما بين هذه المراحل الانتاجية . وهكذا نشعر بأن الأوتوميشن لا تعدو أن تكون توسعا فى الآلية Mechanization ومرحلة جديدة فى ادماج الاتاج على نحو آلى . ومع ذلك فسوف يتضح أن الأوتوميشن تتضمن أشياء أكثر من مجرد الآلية التقليدية ، وان ظلت فكرة الادماج Integration بين المراحل الانتاجية من العناصر المميزة للأوتوميشن .

وقد استقر تعبير الأوتوميشن ، بوجه خاص ، مع استخدام الحواسيب الكهربائية وخصوصا الالكترونية Computers فكما أن الآلة البخارية Steam Engine هى رمز الآلية التقليدية فى القرن التاسع عشر ، فان الحواسيب الالكترونية هى رمز الأوتوميشن فى القرن العشرين^(١) .

والواقع أن الحواسيب الالكترونية ليست مجرد آلة جديدة تقوم ببعض الأعمال التى كان يقوم بها الانسان من قبل ، ولكنها تتميز بالقيام بأعمال

(١) Cf. Colin Cherry, The Scientific Revolution and Communication, 1963, cited in Jean Fourastié, Les 40.000 Heures. Laffon-Gonthier, Paris 1965, p. 19.

أو المساعدة في نوع من الأعمال التي تختلف في طبيعتها عما كانت تقوم به الآلة التقليدية^(١) • ويرتبط ذلك بوجه خاص بأعمال الرقابة Control والتوجيه • وفي أغلب الأحيان يتحدد سلوك الآلة الجديدة بنشاطها السابق ، فهي لا تقوم بإجراء عمليات رتيبة مكررة ، ولكنها تعدل عن سلوكها وفقا للنتائج التي حققتها في الماضي • وهذا هو ما أطلق عليه اسم التغذية المرتدة Feedback وأحيانا التحكم الذاتي أو الآلي Automatic control •

وعلى ذلك فان اصطلاح الاوتوميشن يشير في كثير من الأحيان الى الآلية الجديدة التي تقوم بأعمال الرقابة والتوجيه وتعتمد في سلوكها على التغذية المرتدة •

على أن العناصر المتقدمة لا تكفى وحدها لفهم حقيقة الاوتوميشن ، فهذه الظاهرة لا يمكن ادراكها تماما استقلالا عما حدث في التفكير العلمى في خلال القرن العشرين • فالاوتوميشن لا يعدو أن يكون في نهاية الأمر تطبيقا تكنولوجيا في ميدان الصناعة والادارة لمنجزات العلم الحديث • ولعل أهم منجزات العلم الحديث في هذا الصدد هو ظهور علم السيبرنطيقا ، أو علم التحكم • وقد دعت الرابطة بين الاوتوميشن والسيبرنطيقا بعض المفكرين الى اطلاق اسم السيبرنيشن^(٢) Cybernation (لعل المعجم العربى كان يطلق على ذلك السيبرنطة) على ظاهرة الاوتوميشن • وذلك حتى يمكن ابراز التفرقة بين الاوتوميشن وبين الآلية التقليدية (خصوصا وأن الخلط في اللغة الانجليزية سهل بين عبارة أوتوميشن Automation ومنها Automated وبين الأوتوماتيكية Automatic وهي تشير الى الآلية التقليدية Mechanization •

(١) انظر في موضوع الحواسيب الالكترونية دراسة قيمة نشرت في هذه المجلة ، دكتور صلاح الدين طلبه ، العقول الالكترونية « عالم الفكر » المجلد الاول ، العدد الثانى ، يوليو - سبتمبر ١٩٧٠ •

(٢) Cf. Leon Bagrit, The Age of Automation, a Pelican Book, 1965, p. 20.

فما هي السيبرنطيقا ؟

كتب فينر Nobert Wiener (١) لأول مرة عن السيبرنطيقا عام ١٩٤٨ • والاسم مأخوذ من الكلمة اليونانية Kubernetes ومعناها ربان السفينة ، وذلك لما يرتبط بربان السفينة من معنى التوجيه والتحكم • وقد عرف فينر السيبرنطيقا بأنها « علم التحكم Control والاتصال Communication في الحيوان وفي الآلة » • والواقع أن السيبرنطيقا لا تقتصر على دراسة الآلة الحقيقية real machine كما تظهر في التطبيق ، ولكنها تحاول أن تستخلص نظرية عامة للآلة المجردة ، وهي تقصد بذلك كل أشكال السلوك الخاضعة لنظام معين ومحدد (٢) • فالآلة الحقيقية هي تطبيق لهذه الفكرة المجردة للآلة ، وبالمثل فانه يمكن النظر الى الانسان والحيوان في كثير من مظاهر نشاطهما كآلة وتطبيق لنفس الفكرة • فالسيبرنطيقا تعطينا النظرية العامة للآلة المجردة ، والآلة الحقيقية هي تطبيق لهذه الفكرة المجردة • ويعتبر آلة حقيقية كل سلوك خاضع لنظام معين ومحدد ، وسواء كانت هذه الآلة ميكانيكية أو عصبية أو الكترونية أو اقتصادية أو حيوية • • فالآلة قد اتسعت لتشمل النظام العصبى والحاسب الالكترونى والنظام الاقتصادى • • وهكذا • ولذلك نستطيع أن نفهم تعريف فينر للسيبرنطيقا الذى يجمع بين « الحيوان والآلة » •

والسيبرنطيقا وهي تتناول « الآلة » في سلوكها لابد أن تتعرض للمسائل الجوهرية فى الرقابة والتحكم (٣) وهذا ما يرتبط بالضرورة بالاتصال Communication والمعلومات information • وقد أعطى فينر أهمية خاصة للمعلومات والاتصال كجزء من نظرية التحكم فى الآلة • فعندما يريد

(١) Cf. N. Wiener, Cybernetics of Control and Communication in the Animal and Machine, Paris, New York, 1948.

(٢) Cf. W. Ross Ashby, Introduction à la Cybernetique, Dimmond, Paris, 1958, (trad.), p. 1.

(٣) Cf. Ashby, op. cit., p. 145.

فرد أن يتصل بفرد آخر فهو يرسل إليه رسالة معلومات ، كذلك عندما يريد أحد أن يتحكم في أفعال شخص آخر فهو يرسل إليه رسالة معلومات ، (يطلق عليها هنا اسم : الأمر) • والواقع أن السيبرنطيقا تهتم بدراسة هذه الرسائل ووسائل اتصالها سواء من الانسان للآلة ، أو من الآلة للانسان ، أو من الآلة للآلة^(١) • ورغم أنه توجد اختلافات كثيرة في التفاصيل في كيفية الاتصال والتحكم ليس فقط بين الكائنات الحية وبين الآلة الميكانيكية ، وانما أيضا داخل كل مجموعة من أي منها ، فان غرض السيبرنطيقا هو تطوير لغة أيضا داخل كل مجموعة من أي منها ، فان غرض السيبرنطيقا هو تطوير لغة وأسلوب يسمحان بمناقشة مشكلة الاتصال والتحكم بكفاءة بالنسبة لها جميعا ، أي بالنسبة « للآلة » بالمعنى العام الذي سبق أن أوردناه •

وازاء الرسائل التي تتلقاها « الآلة » فقد يكون سلوكها محددا من قبل على نحو تكرراري لا تغير فيه ، وقد يكون متغيرا يعكس تأثير سلوك « الآلة » في الماضي • فالانسان « كآلة » عبارة عن سلوك منظم • ولكنه لا ينطوي على سلوك تكرراري محدد وانما يعكس خبرته السابقة ، أي أنه يتعلم من الخبرة الماضية • وهذا النوع هو ما يتضمن التغذية المرتدة • وقد أمكن التوسع في انشاء آلات تتضمن هذين النوعين من السلوك^(٢) ، فهي تقوم بأداء عمليات محددة ومتكررة بلا تغير وبذلك تحتاج الى أعضاء محركية motoring organs (مماثلة لذراع الانسان) ، ولكن هذه الآلات تتضمن أيضا أعضاء حاسة sensing organs تعرف سلوكها المستقبل حسب الأفعال الماضية (التغذية المرتدة) والواقع أنه لا يوجد فارق جوهري بين سلوك الكائنات الحية وبين سلوك الآلات التي تتضمن هذه المقدرة على التغذية المرتدة^(٣) •

وأيا ما كان سلوك « الآلة » فانها تحتاج الى قرارات مركزية تحدد لها

(١) Cf. N. Wiener, Cybertnetique et Société, Edition Les Deux-Rives, Paris, 1962, p. 17.

(٢) Cf. Ibid., p. 39.

(٣) Ibid., p. 31.

الأهداف الواجبة الاتباع • وسوف تتناول هذه النقطة فيما بعد ، ولكن يكفي هنا أن نشير الى أن الاختيار choice عنصر « انساني » بحث بمعنى أنه ليس بطبيعته « آلي » لا يمكن تركه « للآلة » ولو كانت هذه الآلة مما يتعلم من الخبرة السابقة • فكل مشكلة اختيار تتطوى على الاستناد الى مجموعة من القيم value. • وهذه القيم أمر انساني بحث لا يخضع لأي منطق صوري • وفي هذا الجزء يظل الانسان غير قابل للمجاراة من قبل الآلة على النحو الذي ستعرض له فيما بعد •

وعلى ذلك ، فاذا كانت الأهداف الأساسية من الأعمال الانسانية التي ينبغي أن تقدم « للآلة » فان هذه الآلة تستطيع أن تقوم باتخاذ قرارات حول أهداف ثانوية وتابعة لتسهيل انجاز هذه الأهداف الأساسية (١) فالآلة هنا تبدو كما لو كانت تتخذ قرارات ذهنية لا تختلف عن القرارات الذهنية التي يتخذها الانسان • ولكن هذه القرارات هي في حقيقة الأمر من قبيل الأفكار التابعة أو الخادمة للأهداف الرئيسية (٢) • كذلك ينبغي أن تكون الأفكار - التي تتدخل الآلة فيها - واضحة ، بمعنى أن تكون مفهومة ويمكن اعاتنها وتذكرها ونقلها ، وتعليمها للآخرين •

وهكذا نجد أن السبرنطيقا قد ساعدت على ظهور ونمو علوم جديدة متعلقة باتخاذ القرارات ، كما استفادت من تقدمها فائدة كبيرة جدا • ونشير بوجه خاص الى نظرية الألعاب - Theory of games وبحوث العمليات operational researchs ، وما ترتبط به من برامج خطية Linear programming وبرامج ديناميكية Dynanic Programming وسوف نتعرض لهذه العلوم الحديثة المتعلقة باتخاذ القرارات فيما بعد •

(١) ومع ذلك فقد قدم دكتور اشبي (R. Ashby. Design for a Brain 1953)

نموذجاً لآلة تتعلم وبغير هدف وبحيث تبحث عن غاية لها من طريق سلسلة من مراحل التعلم •

(٢) Cf. Aurel David, La Cybernetique et l'Humain, Idée, Paris 1965,

p. 37.

وفي ظل هذا الجو العلمي الجديد ظهرت الاوتوميشن كتطبيق تكنولوجي في الصناعة والادارة لهذه العلوم الجديدة • فيرى البعض أن الانتاج يتضمن تضافر عدة عناصر هي : المواد materials ، والطاقة energy ، والمعلومات information • فالمواد تمثل موضوع الانتاج ، ولا بد لتحويلها من بذل طاقة معينة • أما دور المعلومات فهو يحدد مواصفات الناتج ، والرقابة على العملية الانتاجية والتأكد من مطابقتها للمواصفات ، وتعديل هذه المواصفات باستمرار بما يتفق مع تغير الأذواق • والاوتوميشن انما تتعلق باستخدام الآلات في الجزء الخاص بالمعلومات (١) • وقد دعا ذلك البعض الى اطلاق كلمة « عصر الطاقة » على الفترة ١٨٥٠ - ١٩٥٠ حيث قامت الآلة ببذل الطاقة ، وكلمة « عصر المعلومات » على الفترة الحالية حيث تدخلت الآلة في ميدان جميع المعلومات والتصرف فيها (٢) •

واستخلاصا مما تقدم وتلخيصا له يمكن أن نقول بأن الاوتوميشن تقوم على عدة مبادئ أساسية هي :

الآلية mechanization ، وادماج المراحل الانتاجية في سلسلة متصلة continuous process والتحكم الآلي ، والذاتي automatic control ، وترشيد القرارات rationalization (٣) •

فاما الآلية فهي تشير الى أن الاوتوميشن انما يعنى تطبيقا متزايدا للآلة • فالآلية في القرن التاسع عشر كانت محدودة باستخدام الآلة في ميدان الطاقة ،

(١) Cf. H.R. Crossman, Taxonomy of Automation, Conference on the Manpower Aspects, of Automation, O.E.C.D. Paris 1968, cited in Social Research on Automation, London, Heineman, 1968, p. 23.

(٢) Cf. A. Kaufman, Les Cadres et la Révolution Informatique, Entreprise Moderne d'Édition, Paris 1970, p. 7.

وقد أطلق على عصر الطاقة L'ère énergétique وقد أطلق على عصر المعلومات L'ère informatique

(٣) Cf. Walter Buckingham, Automation, Mentor, New York, 1961, p. 14 ; — John Rose, Automation, its Uses and Consequences, Oliver & Bold, London, 1967, p. 56.

أما الأوتوميشن فهو يجاوز ذلك حيث أصبحت الآلة تقوم بأعمال كان الاعتقاد بأنها مقصورة على الإنسان . فالآلة الآن تتدخل في اتخاذ القرارات . وعلى ذلك فالأوتوميشن لا يعنى نفى الآلية ، وإنما يعنى مجاوزتها ، فهي آلية ، وأكثر من ذلك . ولذلك فإن كثيرا من المشاكل التى عرفناها منذ الآلية التقليدية فى القرن التاسع عشر لا تزال ذات أهمية فى عصر الأوتوميشن .

ويشير ادماج المراحل الانتاجية فى سلسلة متصلة من العمليات ، الى ما صاحب التقدم الآلى من النظر الى العملية الانتاجية كوحدة واحدة متتابعة من العمليات وبحيث يقل تدخل الانسان عند نقل المنتج من مرحلة الى المرحلة التالية وإنما يتم ذلك آليا . وقد تم هذا الادماج على مراحل قبل أن يصل الى حالته الراهنة . ولعل أولى الخطوات الى تحقيق هذا الادماج هو ما تم فى شركات انتاج السيارات فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى أوروبا من استخدام خط التجميع Assembly-line فلم يعد العامل ينتقل من مكان الى آخر ، وإنما أصبح يقف فى مكانه بينما تتحرك أمامه الأجزاء التى يعمل فيها حتى يتم دوره فتنتقل الى المرحلة التالية وهى معلقة على حاملات وأسلاك ، وهكذا . ثم مع تقدم العلوم الالكترونية والهندسية أصبح انتقال الانتاج من مرحلة الى المرحلة التالية يتم آليا وباستخدام أجهزة الكترونية .

ويتعلق العنصر الثالث وهو التحكم الآلى بظاهرة التغذية المرتدة . فمع التوسع فى الآلية وتحقيق الاندماج فى مراحل الانتاج ولتشغيل ذلك آليا ، كان من الضرورى أن تعتمد الآلات - التى تشغل هذه السلسلة الانتاجية - على مبدأ التغذية المرتدة . فما تصدره الآلة من أوامر لتحريك الانتاج يتوقف على المعلومات التى تصلها عن المرحلة السابقة . وبالمثل فإن التشغيل الآلى لهذه السلسلة المتصلة من الانتاج يقتضى أن تقوم الآلة بتعديل ظروف الانتاج باستمرار وفقا لخصائص الانتاج السابق ، وهكذا .

وأخيرا ، فإن العنصر الأخير - وهو قرشيد القرارات - يربط الجانب الهندسى للانتاج بالجانب الاقتصادى والادارى . فقد أصبح من اللازم بعد

تدخل الآلة في عملية إصدار القرارات ، عرض المشكلة عليها عرضا سلميا بحيث توضح الأهداف توضيحا كاملا وترتب الأولويات بين هذه الأهداف كما تحدد القيود المفروضة ، وذلك حتى نستطيع أن نساعد الآلة على ترشيد القرار . وقد ساعد على التقدم في هذا المجال ما تحقق من نجاح في علوم اتخاذ القرارات كما سنرى فيما بعد .

وهكذا نرى أن الأوتوميشن مرحلة جديدة من مراحل التقدم الفني فهي تكمل ولكنها تجاوز أيضا الآلية التقليدية التي عرفناها في القرن الماضي .

انتشار الأوتوميشن :

الأوتوميشن كما رأينا ظاهرة مركبة ، فهي أكثر من الآلية التقليدية . ولعل الحواسيب الالكترونية تمثل الى حد بعيد خصائص هذه الظاهرة المركبة . فالحاسب الالكتروني آلة ذات خصائص جديدة ، فهو يساعد على ادماج المراحل الانتاجية المختلفة عن طريق قدرته على التحكم الآلي وفقا للمعلومات التي يحصلها ، كما أنه عنصر من عناصر الرشادة في اتخاذ القرارات لقدرته على اجراء الحسابات اللازمة لتحقيق الوضع الأمثل للبرنامج الذي يوضع له . ولذلك فقد يكون من المناسب أن نستخدم صناعات الحواسيب الالكترونية ومدى انتشار استعمال هذه الحواسيب كمؤشر على مدى انتشار ظاهرة الأوتوميشن .

والآن تعتبر صناعة الحواسيب الالكترونية الصناعة الأولى في العالم من حيث معدل نموها السنوي اذ يبلغ حوالى ٢٢٪ سنويا^(١) .

واذا كان معدل استهلاك الطاقة (من كهرباء أو فحم) يعتبر مؤشرا على مدى التصنيع والرفاهية في الدولة ، فإن الكثيرين الآن يقيسون درجة استعداد الدولة لمجتمع المستقبل القائم على الأوتوميشن - بعدد الحواسيب الالكترونية

^(١) Cf. Social Research on Automation, p. 6.

بها • والملاحظة العامة هي الاتجاه المطرد نحو زيادة أعداد هذه الحواسيب •
فقد قدر^(١) عدد الحواسيب الموجودة في أوروبا سنة ١٩٦٦ بنحو ٥٥٢٠ حاسبا مقابل ٣٠٠ حاسب فقط سنة ١٩٥٩ ، والمعتقد أن هذا العدد سيصل الى ١٢٠٠٠ حاسب سنة ١٩٧١ • وقدّر أن عدد هذه الحواسيب سيصل في إنجلترا الى ٦٠٠٠ حاسب سنة ١٩٧٤ مقابل ٦٠٠ حاسب فقط سنة ١٩٦٥ • وقد وصل عدد الحواسيب الالكترونية في الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٦٦ الى ٢٧٠٠٠ حاسب وذلك غير الحواسيب التي تستخدم في الأغراض الحربية •

واذا كانت الحواسيب الالكترونية تمثل الى حد بعيد خصائص
الأتوميشن في المرحلة الحالية ، فإن المستقبل يدخر أجهزة أخرى أكثر تعقيدا
وتستطيع أن تبشر عمليات أكثر خطورة من الحاسب الالكتروني • وبوجه
خاص فإن الأجهزة المجهزة Combinators ينتظر أن تكون خطوة كبيرة في
المستقبل ، ويقدر لها الظهور حوالى سنة ١٩٧٥^(٢) •

آثار الأتوميشن :

الأتوميشن تصعيد للانسان وللآلة على السواء • وإذا كانت فكرة
تصعيد الآلة تبدو واضحة ، فإن دور الأتوميشن في تصعيد الانسان يبدو
أقل وضوحا • فإذا كان الانسان يتخلى باستمرار عن القيام ببعض الأعمال
ويتركها لكي تنفذها الآلة ، فإن هذا بالضبط هو ما نقصده بتصعيد الانسان في
ظل الأتوميشن • ذلك أن نشاط الانسان ينقسم الى نوعين : نشاط انساني
بحسب بمعنى أنه من غير المتصور أن تقوم به الآلة على أى نحو ، ونشاط آخر
تقوم به الآلة أو تستطيع القيام به • وإذا كان من الصعب تحديد الحد الفاصل
بين النوعين من النشاط ، فإنه مما لا شك فيه أن هناك منطقة معينة لن يمكن
مجاورتها وتظل دائما أبدا متروكة للانسان ، وهذه المنطقة هي ما أطلق عليها

Idem.

Cf. A. Kaufman, Les Cadres et la Révolution Informatique, p. 8.

(١)

(٢)

الفلاسفة اسم الروح • فالاختيار وما يتضمنه من تحديد الأولويات • ، وكل ما يتعلق بالقيم ، وهيكل تدرجها - كل ذلك انساني بحيث لا يمكن للآلة أن تقوم به لأنه لا ارادة ذاتية للآلة • وهذا النوع من النشاط رئيسي وأولى بمعنى أنه ليس خاضعا لأي شيء آخر أعلى منه •

وعلى العكس من ذلك هناك أعمال ثانوية أو وسيطة ، بمعنى أنها تتخذ من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية التي يختارها الانسان • وهذا النوع من الأعمال الوسيطة intermediate هو ما تقوم به الآلة^(١) أو يمكن أن تقوم به • هذه الأعمال ليست بطبيعتها انسانية بل هي أقرب ما تكون الى الأعمال الآلية • ويستوى أن تكون هذه الأعمال الوسيطة متعلقة ببذل جهد أو طاقة لتحقيق هدف معين ، أو تكون عبارة عن بعض الأعمال الذهنية اللازمة لتحقيق هدف معين معطى • فالانسان يستطيع أن ينقل الأثقال من مكان الى آخر ، وهذا بذل للطاقة لتحقيق هدف معين في ذهن الانسان من ذلك النقل ، والآلة تستطيع أن تقوم بهذا العمل بدلا من الانسان ، بل هي تقوم به بشكل أفضل من الانسان • وبالمثل يستطيع الانسان أن يقوم بعمليات الضرب والجمع أى اجراء بعض العمليات الرياضية المنطقية اللازمة له في سبيل تحقيق هدف معين ، كذلك اذا كان لدى الانسان هدف أو أهداف معينة يود تحقيقها وواجهته عدة سبل ، فانه يستطيع الاختيار بين هذه السبل بما يحقق هدفه أو أهدافه على النحو الأمثل • ورغم أن هذه العمليات ذهنية تقوم على التصرف في معلومات معينة ، الا أنها عمليات تابعة ووسيلة في سبيل تحقيق الهدف المعطى ، وهي خاضعة لقواعد محددة سلفا من المنطق والرياضة • ولذلك فان الآلة تستطيع أن تقوم أيضا بهذه الأعمال بدلا من الانسان وبشكل أكفأ • ولا فرق في الواقع بين عمل الآلة في الحالة الأولى وبين عملها في الحالة الثانية ، كلاهما عبارة عن القيام ببعض الأعمال التابعة أو الوسيطة لتنفيذ أهداف عليا معطاة • وإذا كانت الآلية التقليدية في القرن التاسع عشر قد

Of. A. David, La Cybernetique et l'Humain, p. 37.

(١) :

اتجهت لكي تقوم الآلة بالنوع الأول فان الأوتوميشن في القرن العشرين اتجه لكي تستوعب الآلة النوعين معا • وحقيقة الأمر أن هذا النوع من النشاط الوسيط هو نشاط آلي بطبيعته • ولذلك فان تخلي الإنسان عن القيام بهذه الأعمال وتركها للآلة إنما هو اتجاه نحو تخلي الإنسان عن القيام بالأعمال الآلية بطبيعتها ، ومن ثم فهو اتجاه نحو التخصص ، تخصص الإنسان في الأعمال الإنسانية بطبيعتها ، وتخصص الآلة في الأعمال الآلية بطبيعتها • وكلنا نعرف ما للتخصص من أثر على زيادة الكفاءة •

وهكذا نلاحظ امرين في اتجاه الأوتوميشن :

* البحث دائما عن آلات أكثر كفاءة وانضباطا للقيام بالأعمال الوسيطة •

* البحث عن النشاط الوسيط لدى الإنسان لكي تقوم به الآلة وتعفى الإنسان من مشقة الاستمرار في القيام به •

ويترتب على الأوتوميشن على النحو المتقدم مزيد من الكفاءة في أداء هذه الأعمال • فالآلة لا تعرف الملل والمشاكل النفسية التي يعرفها الإنسان من ممارسة الأعمال الآلية بطبيعتها ، كذلك لا تطالب الآلة بأجازات وليس لها مطالب عمالية • فالآلة تستطيع أن تؤدي الأعمال التي كان يقوم بها الإنسان ولكن بكفاءة أكبر وبسرعة أكبر بكثير ، كما تستطيع أن تؤدي أعمالا ما كان يستطيع الإنسان أن يقوم بها فعلا ، وان كان يعرف مبدأها النظري •

ولذلك فقد ترتب على الاستخدام المتزايد للأوتوميشن زيادة إنتاجية العامل ، وقد اختلفت هذه الزيادة من صناعة الى أخرى بين ٥٪ - ١٠٠٪ • ولم يقتصر الأمر على الزيادة الكمية في الإنتاج وانما أمكن تحقيق مزايا كيفية بتحسين الجودة نتيجة للتركيز في الإدارة ونقص الفاقد والضياع^(١) •

Cf. Social Research on Automation, p. 55.

(١)

ويكفى هنا أن نشير الى بعض الظاهر الجديدة-الناجمة عن هذا التقدم^(١) فقد زادت سرعة الآلات التي يقودها الانسان أكثر من ٤٠ مرة في الفترة ١٩٤٣ - ١٩٦٤ ، وهي الآن تجاوز ذلك بكثير وخصوصا مع مركبات الفضاء . وفي نفس الوقت زادت قدرة الانسان على التدمير أكثر من ١٠ ملايين مرة ، كما زاد حجم المعلومات المتبادلة خلال العشرين سنة الأخيرة أكثر من ١٠٠٠ مرة . وهكذا نرى أن قدرة الانسان قد تضاعفت .

ومن ناحية ثانية فإن اعفاء الانسان من القيام بالأعمال الآلية بطبيعتها واتجاهه نحو التخصص في الأعمال الانسانية سيؤدي بدوره الى فتح آفاق بعيدة في الخيال والفن والمعرفة .

وإذا كان للاوتوميشن هذه الآثار فمن الطبيعي أن تتوقع نتائج بعيدة المدى في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية . وكما سبق أن ذكرنا فالتناول في الفقرات الآتية بعض الامور المتعلقة بالاقتصاد . على أنه ينبغي أن يلاحظ أن الحياة الاقتصادية مترابطة وأن المتغيرات متداخلة بحيث يصعب دراسة الأثر على بعض جوانب الحياة الاقتصادية بعيدا عن الجوانب الأخرى . فزيادة انتاجية العامل تؤثر من ناحية في عرض ساعات العمل . ولكنها من ناحية أخرى تؤدي الى زيادة دخل العامل فتزيد طلبه على السلع مما يخلق الحاجة الى خلق فرص عمل جديدة . وهكذا فانه لا يمكن معرفة الأثر على أحد جوانب الصورة قبل ادراك الصورة النهائية والكلية . ولكن هذا التشابك يفرض صعوبة كبرى من حيث الدراسة والعرض . ولذلك فإن الأسلوب الطبيعي هو محاولة التجزئة ودراسة كل جانب منفصلا . على أساس أن الجوانب الأخرى لم تتغير ، وذلك حتى تتجمع الصورة النهائية . وهذا الأسلوب متبع في الدراسات الاقتصادية بوجه عام ، وينطلق عليه اسم التحليل الجزئي partial analysis . ويقصد بذلك أنه عند دراسة

Cf. Jean Fourastié, Les 40.000 Heures, p. 17.

(١)

الظواهر الاقتصادية ذات المتغيرات المتعددة ، فالتنا نقترض بقاء كل المتغيرات ثابتة *Ceteris paribus* ما عدا أحد المتغيرات ، ورغم ما فى هذا الأسلوب من تجزئة صناعية فانه يكاد يكون الأسلوب الوحيد المتاح لنا قبل الدخول فى تعقيدات التشابك والترابط ، وعلى ذلك فان معرفتنا بالحقيقة لا تتم دفعة واحدة وانما عن طريق مجموعة من التقريبات المتتابعة *Successive approximations* وعلى أساس هذا الأسلوب نبدأ فى دراسة آثار الأوتوميشن على بعض الجوانب الاقتصادية .

أولا - الأوتوميشن والعمل :

سبق أن رأينا أن الأوتوميشن فكرة مركبة تتضمن الآلية التقليدية ضمن عناصرها . ولذلك فان جميع المشاكل التى أثارتها الآلية التقليدية فى القرن التاسع عشر تظل قائمة ، وان أضيف إليها أنواع أخرى من المشاكل ، فإذا كانت الآلية التقليدية قد مدت من عضل الإنسان فى القرن التاسع عشر ، فان الأوتوميشن قد مدت ، فى القرن العشرين ، من عضل الإنسان ومن فكره . أيضا .

وقد كان للآلية آثار بعيدة على العمل ، فمن ناحية ظهرت طبقة العمال كطبقة متميزة ومستقلة ، وقبل ذلك لم يكن العمل عنصرا متميزا . ولذلك فان الثورة الصناعية الأولى قد ساعدت على الفصل بين العمل والملكية . ومن ناحية أخرى ، فانه بعد اتساع نطاق التقدم الفنى ، وضحت المكانة التى يشغلها المديرون والفنيون . وهذا ما أدى بدوره الى انفصال الملكية عن الإرادة، ودعا البعض الى دراسة الظاهرة الجديدة تحت اسم ثورة المديرين . وقد سبق لنا التعرض لهذه المشاكل فى مكان آخر^(١) .

(١) انظر : حازم البيلاوى ، التنظيم السياسى فى المجتمع التكنولوجى الحديث ، مقال المشار اليه .

وكانت المشكلة التي شغلت بال العمال عند ادخال الآلة في القرن التاسع عشر ، هي الأثر المترتب على العمالة • وكان الاعتقاد السائد لدى الكثيرين في اوساط العمال ، هو أن الآلة وهي تحل محل العامل • تؤدي الى طرده وإقصائه في زمرة العاطلين • ومن هنا كان رد فعل كثير من العمال ضد الآلة •

وقد اتضح أن هذه النظرية قاصرة • فقد أظهرت الاحصاءات أن استخدام الآلة أدى دائما - في المدة الطويلة - الى زيادة العمالة وليس الى انقاصها • ففي الولايات المتحدة الامريكية ، على سبيل المثال زادت العمالة منذ سنة ١٩٠٠ حتى أوائل الستينات بأكثر من أربعين مليوناً من العمال ، وفي نفس الوقت زادت نسبة العمالة الى السكان بأكثر من ٦٠٪ (نتيجة لدخول النساء الى ميدان العمل وذلك بالرغم من ارتفاع سنوات التعليم)^(١) •

والواقع أن حجم العمالة يتوقف على عدة أمور : نمو القوة العاملة ، زيادة انتاجية العامل ، متوسط ساعات العمل في الاسبوع ، نمو الطلب الاجمالي على السلع والخدمات • وإذا كان نمو حجم القوة العاملة وزيادة انتاجية العامل تؤدي الى زيادة نسبة البطالة ، فان نقص متوسط ساعات العمل في الاسبوع ثم بوجه خاص نمو الطلب الاجمالي على السلع والخدمات يؤدي ، على العكس ، الى زيادة نسبة العمالة • والأثر النهائي يتوقف على مدى الأهمية النسبية لكل من الاتجاهين المتقدمين • والملاحظ أن الأثر الثاني المتعلق بزيادة العمالة يبدو أوضح • فاذا كان حجم القوة العاملة قد زاد باستمرار مع التقدم الفني (نتيجة انخفاض معدل الوفيات بشكل خاص) كما زادت انتاجية العامل بشكل كبير ، فان نقص متوسط ساعات العمل من ناحية وخصوصاً زيادة الطلب الاجمالي من ناحية أخرى قد عوضت وجاوزت أثر البطالة • بحيث يمكن القول باطمئنان بأن الآلة تؤدي الى خلق فرص جديدة للعمل في المدة الطويلة •

Cf. W. Buckingham, Automation, p. 194.

(١)

وسوف يتضح ذلك عندما تتعرض لزيادة الحاجات مع زيادة الدخل نتيجة لارتفاع انتاجية العامل •

والواقع انه من الصعب تصور استمرار البطالة كنتيجة لادخال الآلة ، في المدة الطويلة • فقد لوحظ أن معامل الارتباط بين زيادة الانتاجية (المرتبة على دخول الآلة) وبين زيادة البطالة ، منخفض جدا ويتراوح بين صفر و ٢٥٪ وعندما نأخذ في الاعتبار فترات أطول فإن هذا المعامل ينخفض دائما الى الصفر^(١) •

وأثر الأوتوميشن في هذا الصدد لا يختلف عن أثر الآلية التقليدية ، فالأثر النهائي في المدة الطويلة لا يمكن إلا أن يكون زيادة العمالة • ويقتضى الفهم الكامل لذلك التعرض لأثر الأوتوميشن على خلق وزيادة الحاجات وهو ما سنتناوله فيما بعد •

ومع ذلك فإنه ينبغي أن يلاحظ أن النتيجة المتقدمة لا تصدق إلا في المدة الطويلة • أما في المدة القصيرة فقد يترتب ، بل غالباً ما يترتب ، على ادخال الآلة التقليدية والآلة المؤتمتة automated تحويل للعامل من عمل الى آخر ، سواء في نفس النوع أو في فروع أخرى • ويقتضى هذا التحويل مشقة على العامل من حيث اكتساب خبرات جديدة وتغيير في ظروف العمل . وغالباً في مكانه • ولذلك فإن التحويل لا يمر عادة دون نفقة • فإذا كانت مشكلة البطالة في المدة الطويلة مستبعدة كآثر للآلة التقليدية أو الحديثة ، فإن مشكلة التحويل displacement تعرض بوجه خاص في المدة القصيرة كنتيجة لادخال الآلة •

وقد يبدو أن العبرة بالأثر في المدة الطويلة ، ففي نهاية الأمر لن يترتب على الآلة أي نوع من البطالة ، ولكن عند التدقيق نجد أن ما يهم العامل فعلاً

(١) Cf. The Employment Impact of Technological Change, Appendix, Vol. II, National Commission on Technology, Automation and Economic Progress Washington, 1966, p. 17.

في حياته هو ما يحدث له في المدة القصيرة ، ولذلك قال الاقتصادي الانجليزي كينز أننا في المدة الطويلة نكون قد متنا جميعا : (In the long run, we are all dead) كذلك عندما نتحدث عن المدة الطويلة و « المدة القصيرة » فإننا نقصد المعنى المستخدم في علم الاقتصاد • فالمدة هنا لا تشير الى أية فترة زمنية وإنما تشير الى تغيير الظروف • فطالما لم يحدث تغيير في الظروف القائمة فإننا نكون في امدد القصيرة ولو طال الزمن، وعندما تتغير الظروف لتلائم الأوضاع الجديدة فإننا نكون قد دخلنا المدة الطويلة ولو تم ذلك في زمن قصير • ولذلك فإن القول بأن الآلية التقليدية والاوتوميشن لا تخلقان بطالة في المدة الطويلة ، لا يعنى أكثر من القول بأنه عند اجراء كافة التغييرات اللازمة في أوضاعنا من حيث توفير الخبرة والتعليم وتطوير الأذواق والحاجات وايجاد التغييرات الضرورية في الاسكان والمواصلات - عند ذلك لا ترتب بطالة على الآلية والاوتوميشن • ولكن هذا التغيير بالضبط هو ما يهتمان لكنى نستطيع أن نتواجه الاوتوميشن • فالانتقال من المدة القصيرة الى المدة الطويلة بالمعنى المتقدم يتضمن تضحيات جسيمة وثفقات كبيرة حتى نستطيع أن نحقق أكبر فائدة من الاوتوميشن •

وبطبيعة الأحوال فإن جسامه التضحيات تظهر بشكل أوضح بالنسبة للفتات غير القادرة على التطور وملاءمة الأوضاع الجديدة • وقد قال فينر سنة ١٩٥٠ بأن الآلة هي البديل الاقتصادي عن العمل المستبعد ، ولذلك فإن العامل الذى لا يتطور ويستمر فى القيام بنفس الأعمال التى أصبحت تؤديها فإن عليه أن يقبل ظروف العمل المستبعد^(١) • ورغم أن الأعمال الجديدة التى يتطلبها الاوتوميشن ليست بالضرورة أكثر مهارة من الأعمال القديمة - على ما سنرى - إلا أن اكتسابها يحتاج مع ذلك الى مران وخبرة جديدة • وبصفة عامة فإن هذا يفرض أعباء أكثر قسوة على بعض الفئات • فوطاة التحصيل أشد قسوة على العمال المتقدمين فى السن منها على الشبان • وهذا يؤدي فى

(١) Cf. N. Wiener, The Human Use of Human Being, New York, 1950.

كثير من الأحوال إلى اضطراب كثير من هؤلاء العمال المتقدمين في السن ، إلى الاعتزال كلية في سن مبكرة نسبياً • والمسألة لا ترجع فقط إلى حيوية الشباب ، وإنما لأن الشباب يكون عادة قد حصل على مزايا أكبر تجعل التحويل أمامه أسهل • فالأجيال الحديثة تنال عادة ، قسطاً من التعليم أوفر من الأجيال السابقة ، وهذا يجعلها أكثر قدرة ومرونة على الانتقال والتحويل • ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن ٧٠٢٪ من العمال في سن ١٨ - ٣٤ ، في سنة ١٩٦٥ قد حصلوا على أربع سنوات على الأقل في مدرسة ثانوية في حين نجد أن هذه النسبة تنخفض إلى ٤٦٫٤٪ للعمال في سن ٤٥ - ٦٤ ، وفي نفس الوقت نجد أن ١١٫٧٪ من المجموعة الأولى قد حصلوا على تعليم عال (أربع سنوات على الأقل) في حين تنخفض هذه النسبة إلى ١٠٫٣٪ للمجموعة الثانية^(١) •

كذلك من الطبيعي أن العناصر التي تضار مباشرة من عملية التحويل هي أقلية العمال العنصرية • ففي كثير من الدول نجد أن قوة العمل قد لا تتكون من عناصر متجانسة تماماً ، فهناك أحياناً أقليات عرقية أو دينية أو أجنبية • وقد لوحظ أن هذه العناصر أكثر تعرضاً للاهتزازات الاقتصادية ، ففي فترات البطالة الدورية ، يكون هؤلاء أول من يطرده وبالمثل فإن عملية التحويل وما تقتضيه من تعديلات تصيب هؤلاء بدرجة أشد من غيرهم •

ومن الأفكار الشائعة أن الأوتوميشن يؤدي إلى تحويل العمل بشكل متزايد نحو الأعمال الماهرة • فالأخذ بالأوتوميشن ، وبالمثل بكل تقدم فني كبير ، يؤدي إلى تغيير في هيكل العمل سواء من ناحية الفروع الانتاجية أو من حيث نسبة كل نوع من أنواع العمل • وسوف نتناول مسألة تحويل العمل بين الفروع الانتاجية مع دراسة تطور الحاجات لأنها ترتبط بشكل أوضح

(١) Cf. Technology and the American Economy, Report of the National Commission on Technology, Automation and Economic Progress, Vol. I, Washington, 1966, p. 23.

بتغير الأذواق والطلب الإجمالي • أما هنا فتقتصر على التغير في أنواع العمل من حيث المهارة والخبرة • ومن الواضح أن أى تغير في هذا الصدد يفرض عبثاً على العمل بتغييره التلاؤم والانتقال من أنواع العمل الآفلة الى المجالات المتسعة • وقد لوحظ بصفة عامة أن هناك اتجاهاً لزيادة نسبة الأعمال الفنية والمهنية ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية كانت نسبة هذه الأعمال ٦٠٪ سنة ١٩٤٧ ، فأصبحت ١٢٠٪ سنة ١٩٦٤ ، وكانت نسبة الأعمال اليدوية وغير الفنية (ذوى الياقات الزرقاء) ٤١٪ من قوة العمل سنة ١٩٤١ ، فى حين أن نسبة الأعمال الفنية والإدارية (ذوى الياقات البيضاء) كانت ٣٥٪ فى نفس السنة ، فتغيرت هذه النسب فى سنة ١٩٦٤ لتصبح ٣٦٪ ، ٤٤٪ لذوى الياقات الزرقاء والبيضاء على التوالى^(١) • وهذا اتجاه عام موجود فى كل الدول المتقدمة والتي قطعت شوطاً فى تطبيق الأوتوميشن •

ولكن لا ينبغي الإسراع فى استخلاص النتائج من هذه الإحصاءات التي تؤخذ على مستوى الاقتصاد القومى والقول بأن الأوتوميشن فى ذاته يتطلب أعمالاً أكثر مهارة وخبرة من وسائل الإنتاج السابقة فى ظل الآلية التقليدية • فينبغى التفرقة فى أثر الأوتوميشن على المهارة بين أمرين • الأمر الأول هو مدى تأثير مهارة العمل فى الصناعة التي تطبق وسائل الأوتوميشن بدلا من الوسائل التقليدية • والأمر الثانى هو أن الأوتوميشن وهو يؤدي الى زيادة الإنتاجية فى الاقتصاد وارتفاع الدخل القومى - يؤدي فى نفس الوقت الى تغير نمط الحاجات والأذواق ، وهذا بدوره يعنى ظهور أعمال جديدة قد تتطلب مزيداً من المهارة والعلم • ولا جدال فى أن تطور الحاجات مع زيادة الدخل القومى يؤدي الى خلق أعمال جديدة تتطلب مزيداً من العلم والخبرة وبخاصة فى ميدان الخدمات والتعليم والصحة والأبحاث • • وسوف نتناول ذلك فيما بعد • ولكن الاستناد الى الإحصاءات المتقدمة للقول بأن الأوتوميشن يتطلب مزيداً من المهارة فى العمل فى المشروعات التي تأخذ بهذا الأسلوب يعتبر

Idem, p. 2.

(١)

مسألة أخرى •

وقد شكك عدد من الاقتصاديين^(١) في الفكرة الشائعة التي تقضى بأن الأوتوميشن يؤدي بذاته الى ترقية up-grading العامل وزيادة مهارته في المشروعات التي تستخدم هذا الأسلوب للإنتاج • ففي شهادة أمام الكونجرس الأمريكي حول أثر الأوتوميشن اتضح أن حوالي ٢٣ عملاً جديداً قد خلقها الأوتوميشن منها أربعة فقط تحتاج الى خبرة مهندسين وإلى أعداد خاص^(٢) •

ويبدو أن الاعتقاد بأن الأوتوميشن يؤدي بذاته الى الارتقاء بمستوى المهارة الفنية للعمال الذين يعملون في المشروعات التي تأخذ بهذا الأسلوب للإنتاج - يبدو أنه يستند الى عدد من الافتراضات التي يتضح عند مزيد من التدقيق أنها ليست كلها بالضرورة صحيحة • ومن هذه الافتراضات^(٣) :

- ان الآلة المؤتمتة automated machine تحتاج في تشغيلها الى درجة أعلى من المهارة والتدريب لدى العمال مما هو في حالة الآلة التقليدية •

- ان هذه الآلة تحتاج الى درجة أكبر من الرعاية والانتباه فيما يتعلق بالصيانة •

- ان الحاجة أكبر لعدد متزايد من المهندسين والفنيين لتصميم وبناء وإقامة هذه الآلات •

- ان الأوتوميشن قد دخل بشكل كبير وفي فترة قصيرة نسبياً حتى يكون له أثر ملموس على هيكل العمل •

(١) من أوائل الدراسات التي أشارت الى هذه الظاهرة
James R. Bright, Automation and Management, Boston, 1958.
(٢) Cf. W. Buckeingham, Automation, p. 9.
(٣) Cf. James R. Bright, Relationship of Increasing Automation and Skill Requirements, in the Employment Impact of Technological Change, p. 208.

— ان العامل العادى لا يستطيع أن يواجه الحاجات الجديدة للأوتوميشن

الا بعد برنامج للتدريب المكثف •

ومن استعراض هذه الفروض يتضح أنها ليست بالضرورة صحيحة دائماً ، أو على الأقل ليست صحيحة بالدرجة التى تبرر القول بأن الأوتوميشن يؤدي الى ترقية العمل فى المشروع الذى يأخذ به ويرفع من مهارة وكفاءة من يعملون فيه •

فكما لا شك فيه أن الجهد العضلى *physical effort* يتناقص باستمرار مع زيادة درجة الأوتوميشن بل ومع الآلية بصفة عامة • وهذا من شأنه أن يخفف الحاجة الى العمل غير الماهر والعضلى البحت (وهنا يمكن أن تذكر ملحوظة فينر عن العمل المستبعد) • وفيما يتعلق بالجهد العقلى *mental effort* فإن الأوتوميشن يؤدي أيضا الى تخفيف هذا الجهد ، فكلما زادت درجة الأوتوميشن ودرجة التحكم الآلى كلما قلت الحاجة للجهد الانسانى واليقظة اللازمة لملاحظة الآلات • ومع ذلك فإن الدراسات التطبيقية فى هذا الصدد ليست كلها متوافقة • وفى بعض الأحوال زادت درجة اليقظة اللازمة بعد ادخال الأوتوميشن ، وفى أحوال أخرى قلت هذه الدرجة • ويرى البعض^(١) أن السبب فى ذلك يرجع الى تقدم الآلية من ناحية وعدم وجود درجة كافية من التحكم الآلى من ناحية أخرى ، وبعبارة أخرى ان السبب فى زيادة درجة اليقظة المطلوبة انما يرجع الى نقص الأوتوميشن وليس الى ارتفاعه • كذلك قد يكون السبب هو انه مع زيادة درجة الأوتوميشن فانه يعهد عادة الى العامل مسئولية مجموعة كبيرة من الآلات لأن الآلة المنفردة لم تعد تتطلب رقابة كبيرة • وهكذا تزيد درجة اليقظة كنتيجة لهذه المسئولية المتزايدة •

(١) Cf. James R. Bright, Relations of Increasing Automation and Skilled Requirement.

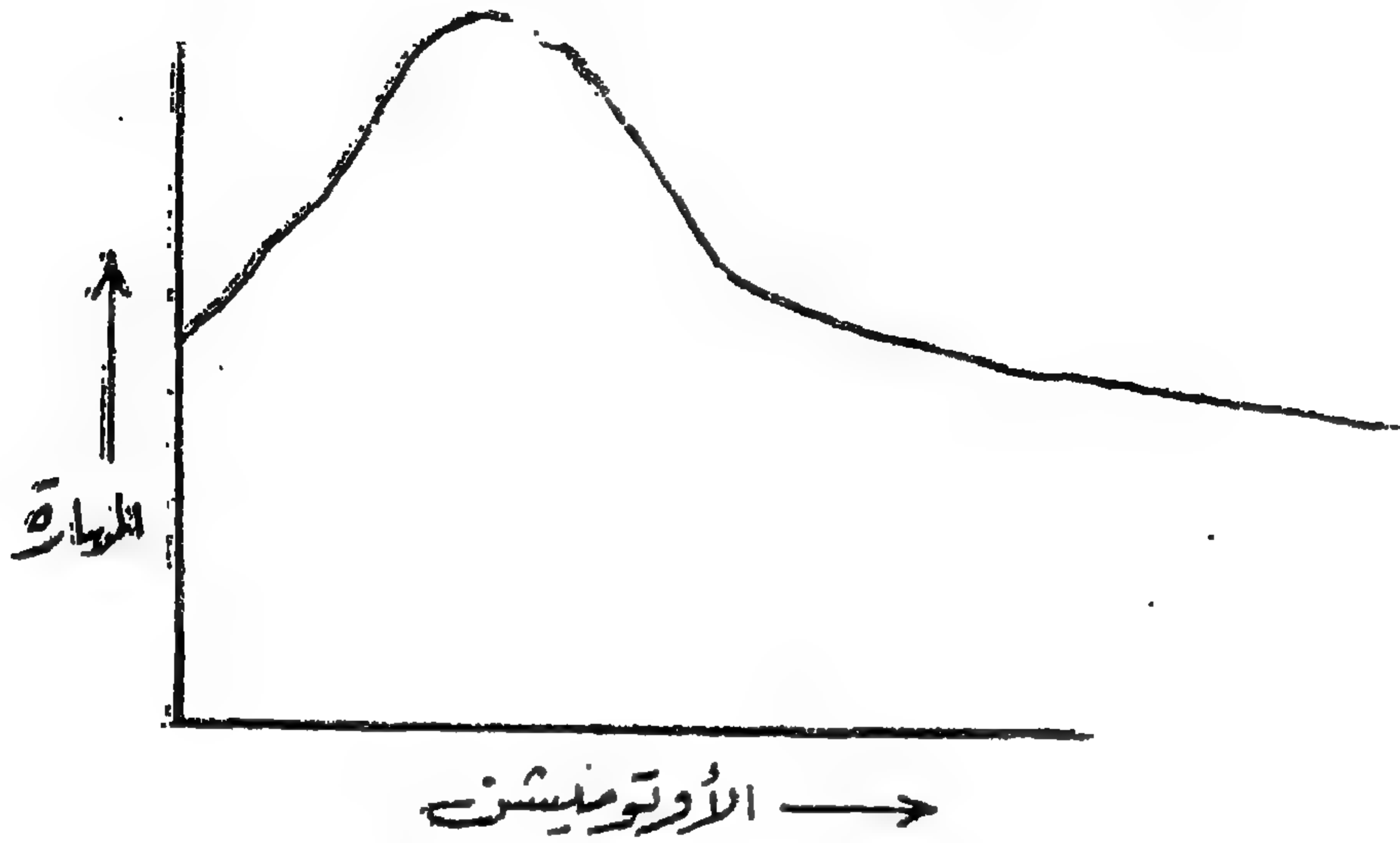
كذلك لا جدال فى أن ادخال الأوتوميشن يتطلب زيادة درجة التعليم اللازمة للعامل فهو يحتاج على الأقل الى معرفة كيفية عمل الآلة وطبيعتها والمبادئ التى تقوم عليها • وهذا من شأنه أن يزيد من ترقية العامل • ولكن هل يزيد معدل التعليم اللازم للعامل مع زيادة درجة الأوتوميشن ؟ يبدو أن ذلك غير ضرورى ، فبعد المبادئ الأولية اللازمة لفهم كيفية تشغيل الآلات بعد ادخال الأوتوميشن ، فإن ما يحتاجه العامل من معرفة لا يزيد مع زيادة درجة الأوتوميشن •

وفيما يتعلق بالمهارة اللازمة للعامل للقيام بأعمال الصيانة ، فإنه من الصعب القطع باجابة حاسمة فيما يتعلق بأثر الأوتوميشن على ترقية العامل والارتفاع بمستوى مهارته • فمن ناحية نجد أنه مع زيادة درجة الأوتوميشن ، يمكن استقصاء أسباب العطل بوسائل آلية والكترونية دون حاجة الى تدخل شخصى من العمال ، وهذا من شأنه أن يقلل درجة المهارة اللازمة لأعمال الصيانة • ولكن ، من ناحية أخرى ، فإنه مع ادخال الأوتوميشن تغيرت النظرة الى الصيانة كلية • فمع تركيب آلات وأجهزة عالية الثمن أصبح الاهتمام بالصيانة أكبر ومن ثم اتجهت المشروعات التى تأخذ بالأوتوميشن الى تجنيد عمال وفنيين أكثر مهارة وخبرة للقيام بأعمال الصيانة •

وهكذا نجد أن ترقية العامل والارتفاع بمستوى المهارة الفنية ليسا نتيجة قاطعة للأخذ باللاتوميشن • وهذا ما يفسر عدم القدرة على استخلاص نتائج محددة فيما يتعلق بالتأثير على مستوى المهارة للعمال فى الصناعات التى أخذت باللاتوميشن • فبعض الصناعات أظهرت ثباتا فى مستوى الكفاءة والمهارة ، والبعض الآخر أظهر ترقية محدودة ، كما أظهر البعض الثالث تراجعا محدودا فى هذا المستوى • ولذلك يتجه James Bright

الى محاولة استخلاص اتجاه عام لعلاقة درجة الأوتوميشن بدرجة المهارة والكفاءة ، بالقول أن المهارة والكفاءة تتزايدان فى أول الأمر مع زيادة درجة الأوتوميشن ، ثم بعد ذلك تثبتان وتبدآن فى الانخفاض مع التزايد

أكثر في درجة الأوتوميشن • ويوضح الشكل الآتي نوع هذه العلاقة (١) •



علي أن الملاحظات السابقة عن أثر الأوتوميشن على المهارة في الصناعات التي أخذت به ، لا يعنى أن هذا الأثر على الاقتصاد سيكون محدودا • وذلك لأن الأثر على الاقتصاد لا يأخذ فقط في الاعتبار ما نتج عن التغيير في أساليب الإنتاج ، وإنما أيضا وبوجه خاص ما يترتب على ذلك من تأثير على الطلب الإجمالي • وسوف نلاحظ أنه مع ارتفاع الدخل القومي يتجه الطلب إلى الخدمات التي تحتاج إلى مستوى مرتفع من المهارة والتعليم • كذلك سوف نرى أنه مع نقص ساعات العمل وزيادة الفراغ والاعتزال المبكر ، تصبح المعرفة إحدى الحاجات الأساسية للإنسان التي يسعى إلى إشباعها مما ينتج عنه في النهاية مجتمع أكثر قدرة وكفاءة •

كذلك لا يخفى أن طبيعة المجتمع في ظل الأوتوميشن وما يتطلبه من سرعة في التطورات التكنولوجية في الصناعة تتطلب البحث دائما عن عامل

(١) Relations of Increasing Automation and Skilled Requirement, p. 217.

أكثر قدرة على متابعة التغيرات • فلا يكفي أن يكون العامل قادرا على أداء العمل المناط به ، ولكن ينبغي أيضا أن تتوافر فيه القدرة المستمرة على التطور • فالعامل المتخصص specialized لن يلبث أن يجد العمل الذي تخصص فيه وقد قامت به الآلة ، ولذلك فنحن في حاجة أكبر الى الاختصاصي specialist ونعني بذلك العامل ذا المعرفة النظرية الأساسية التي تسمح له بالمرونة والتحول من عمل الى آخر^(١) وهذا الاختصاصي يحتاج الى معرفة نظرية شاملة ، وبوجه خاص ينبغي أن تتوافر له العناصر الآتية^(٢) :

— معرفة بالرياضيات الحديثة •

— ثقافة عامة •

— علوم انسانية •

— دراسة أهمية المعلومات •

ولا يقتصر أثر الأوتوميشن على العمل ، على مشاكل البطالة والتحويل وما يقتضيه ذلك من اعداد العمال للأعمال الجديدة وعلاقة ذلك بالتأثير في مهارة العامل — ولكن الأوتوميشن يؤدي أيضا الى تغيير ظروف العمل ذاتها التي تحيط بالعامل •

فالأوتوميشن يساعد على تخفيف مخاطر العمل مما يزيد درجة الشعور بالسلامة والأمن ، كذلك نجد أن المشروعات التي تأخذ بالأوتوميشن تستخدم آلات وأجهزة كهربائية وإلكترونية ، وبصفة عامة تتميز بنظافة العمل وبحيث تكاد تختفي الأعمال ذات المظهر القذر • فعادة نجد في المشروعات التقليدية أن العاملين ينقسمون الى طائفتين ، طائفة العمال الذين يقومون

(١) Cf. George Friedmann, Le Travail en Miettes, Idées, Paris 1964, pp. 158-9.

(٢) Cf. A. Kaufmann, Les Cadres et la Révolution Informatique, p. 51.

بأعمال بعضها خطر ، وبعضها يؤدي الى الاتساع مما يجعلهم عادة متميزين من حيث مظهرهم الخارجى (ذوى الياقات الزرقاء) ، وطائفة الاداريين والفنيين الذين يقومون بأعمال مكتبية وفنية بعيدة عن غبار المصانع (ذوى الياقات البيضاء) • ولكن مع اتساع الأخذ بالآوتوميشن تختفى تدريجيا هذه الأعمال غير النظيفة ، ويتجه التمييز فى المظهر الخارجى بين الطائفتين من العاملين الى الاختفاء • **واذا عرفنا من ناحية أخرى أن الآوتوميشن يؤدي الى زيادة الدخول وحسن توزيعها ، فالتنا ندر ك كيف يساعد الأخذ بالآوتوميشن على تخفيف الفوارق داخل المصنع •**

كذلك يؤدي الآوتوميشن الى تقليل التجمعات العمالية • فالآوتوميشن - كما رأينا - يؤدي الى ادماج المراحل الانتاجية فى سلسلة متصلة وخاضعة للتحكم الآلى ، وهذا من شأنه أن يقلل من تجمع العمال فى مكان واحد ، كما هو الحال فى ظل الآلية التقليدية • ولذلك ليس من النادر ، أن يعمل العامل وحده فى غرفة منفردة للرقابة ولمدد طويلة فى المصانع التى تأخذ بالآوتوميشن • وهذه العزلة لها آثار نفسية واجتماعية بعيدة • فالكثيرون لا يجدون توازنهم النفسى الا وسط المجموع ، ولذلك فإن العمل المنفرد يؤدي الى مضايقات عديدة لهم • ولذلك أيضا نستطيع أن نفهم كيف أن بعض النقابات الانجليزية للعمال قد طالبت « ببدل وحدة » *lonesome pay* للعاملين الذين يضطرون للبقاء فى العمل بعيدا عن زملائهم (١) • كذلك لا يخفى أن أحد الأسباب التى ساعدت على تعمق الوعى العمالى فى القرن الماضى ، كان بالذات التجمع العمالى •

واذا كان الآوتوميشن قد ساعد على تخفيف أعباء الأعمال اليدوية والعضلية المرهقة عن العامل ، الا أن زيادة درجة المسئولية من ناحية وظروف العمل من حيث الوحدة أحيانا واستمرار العمل فى أوقات غير مناسبة أحيانا أخرى - كل ذلك أدى الى ارتفاع درجة الاصابة بالأمراض العصبية

Cf. W. Buckingham, Automation, p. 89.

(١)

والنفسية • فاصابات القلب مثلا أقل بكثير عند العمال اليدويين منها عند غيرهم
من القائمين على الأعمال الأكثر مسئولية^(١) •

وبطبيعة الأحوال فإن الاوتوميشن وهو يؤدي الى زيادة الانتاجية ،
يؤدي في نفس الوقت الى زيادة الأجور ودخول العمال • ونلاحظ أن المصانع
التي حققت درجة كبيرة من الاوتوميشن تكون نسبة العمل الى رأس المال فيها
منخفضة وهذا من شأنه أن يوفر درجة كبيرة من الشعور بالأمن والاستقرار
للعمال ، لأن العمال الباقين بعد الأخذ بالاوتوميشن على نطاق واسع يشعرون
بأنهم العناصر التي لا يمكن الاستغناء عنها • كذلك نجد أن ضالة حصة هؤلاء
في النفقات الاجمالية للانتاج ، تجعل الادارة أكثر تساهلا في اجابة مطالبهم
سواء من ناحية زيادة الأجور أو من ناحية توفير مزايا أخرى لهم • وسوف
تعرض لأثر زيادة هذه الدخول على مستوى المعيشة ونوعها عندما نتعرض
فيما بعد لتطور الحاجات •

ولكن هل تساعد الآلية والاوتوميشن على مزيد من المساواة في توزيع
الدخول كنتيجة لزيادة الانتاجية ؟

الواقع أنها تساعد على ذلك بسببين ، أما السبب الأول فهو أن المساواة
أقرب الى التحقيق مع ارتفاع مستوى الدخول ، فمع الوفرة يكون من السهل
قبول توزيع مزايا أكبر على الفقراء • وإذا نظرنا الى البلاد المختلفة نجد أن
التوزيع أقرب الى التساوى في الدول الغنية وبصرف النظر عن نظامها
الاجتماعي • وفي الشكل التالي نبين منحنيات Lorenz لتوزيع
الدخول^(٢) • فعلى المحور الرأسى نبين توزيع السكان كنسبة مئوية •

وعلى المحور الأفقى توزيع الدخول كنسبة مئوية أيضا •

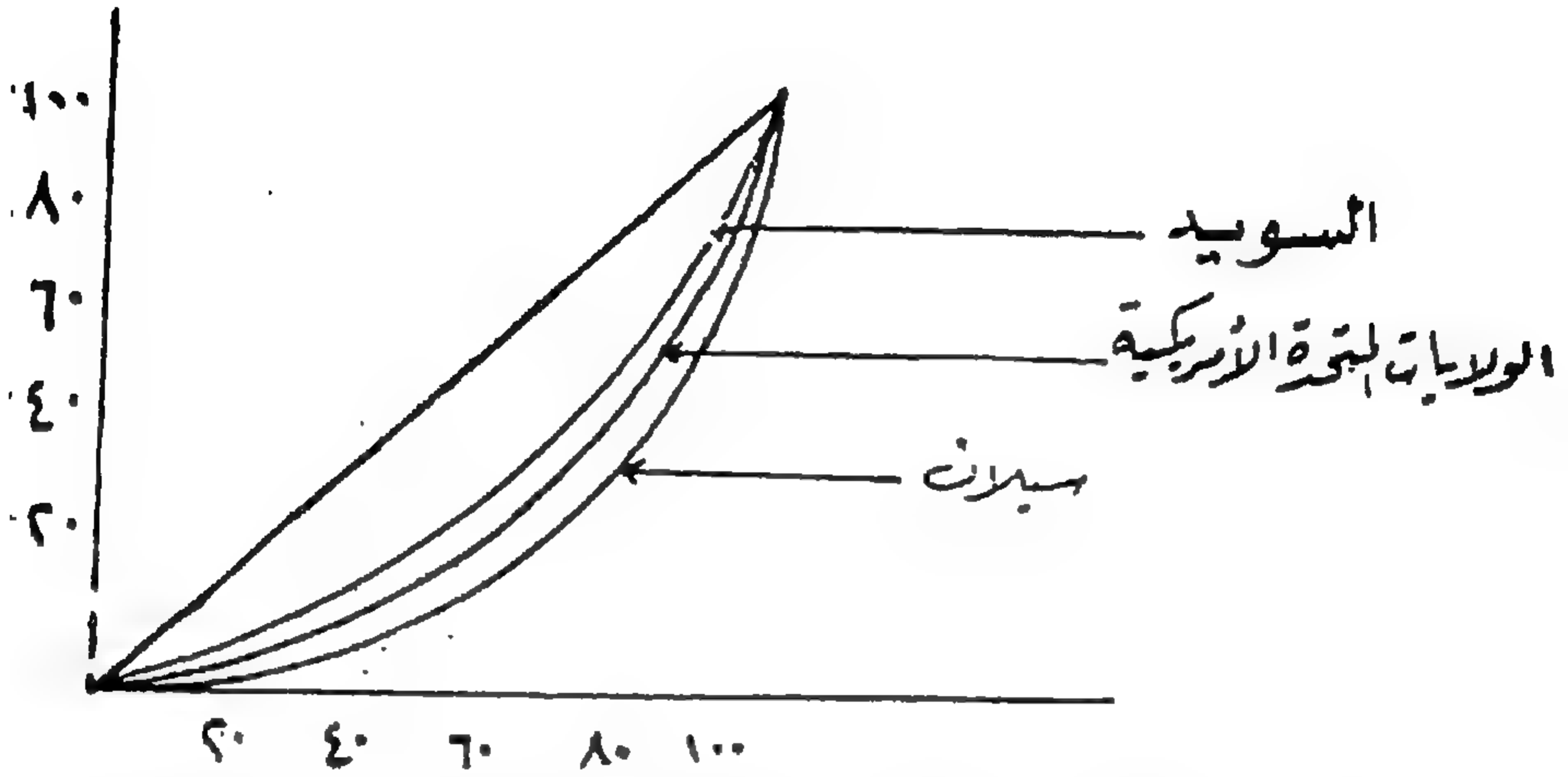
ومن الواضح أن التوزيع الأمثل هو المسقيم ٤٥° وكلما اقترب التوزيع

(١)

Cf. P.A. Samuelson, Economics, Mac Graw Hill, 1967, p. 111.

(٣)

الحقيقى منه كلما كان التوزيع أقرب الى المساواة • ومن الواضح أن التوزيع فى السويد والولايات المتحدة الأمريكية أفضل منه فى سيلان ذات الدخل المحدود :



أما السبب الثانى لتحقيق المساواة فهو أن الآلة تساعد على تخفيف الفروق بين الأفراد • فكما أن الآلة فى القرن التاسع عشر قد قللت من أهمية الفروق فى القوة العضلية لأن الآلة قد أصبحت تقوم بذلك ، فإن هناك محلا للتساؤل عما اذا كان الأوتوميشن وهو يقوم أيضا ببعض الأعمال الذهنية من شأنه أن يقلل من أهمية الفروق عند الأفراد فى هذه الناحية أيضا •

وأخيرا لا يخفى أن الأوتوميشن وهو يؤدي الى زيادة الانتاجية انما يساعد على تقليل ساعات العمل وزيادة الفراغ المتاح للعمال • وهذا الموضوع من الأهمية بحيث يحتاج الى معالجة مستقلة وهذا ما نتناوله الآن •

ثانيا - الأوتوميشن والفراغ :

الأوتوميشن وهو يعنى زيادة الانتاجية يؤدي فى الوقت نفسه الى نقص العمل وزيادة الفراغ ، وذلك لأن زيادة الانتاجية تتضمن الحصول على نفس الانتاج من عمل أقل من ناحية ، كما أن ارتفاع الدخل الناتج عن زيادة:

الانتاجية يؤدي بدوره الى زيادة الطلب على الفراغ •

ونلاحظ أولا أن مشكلة العمل والفراغ لم تعرض بشكل واضح الا منذ الثورة الصناعية^(١) ، أما قبل ذلك فقد كان الأمر مختلطا ، وعلى أى الأحوال فان فكرة أن الزمن عنصر نادر وينبغي محاولة استخدامه أحسن استخدام فيما يتعلق بكيفية توزيعه بين العمل والفراغ - هذه الفكرة حديثة وتربط بوجه خاص بالآلة •

كذلك ينبغي أن نلاحظ أن التقدم الفنى وقد ساعد على زيادة عرض السلع والخدمات بشكل كبير جدا ، الا أنه ظل محدود الأثر فيما يتعلق بالزمن الذى لا زال عنصرا نادرا ، بل لعله الآن أكثر ندرة من أى وقت مضى • حقيقة ، يمكن القول بأن التقدم الفنى قد زاد من عمر الانسان حيث مكّنه من القيام بأشياء كثيرة ما كان يستطيع القيام بها من قبل فى حياته ، ويكفى لهذا أن نرى التقدم الكبير فى السرعة ، فقد أصبح الانسان قادرا على رؤية العالم أجمع فى حيز محدود من حياته • ولكن مع ذلك يمكن القول بأن الزمن أصبح أكثر من أى وقت مضى عنصرا نادرا • وسوف نشير فيما بعد الى أن معظم الكميات الاقتصادية لها بعد زمنى سواء كانت استهلاكا أو استثمارا أو انتاجا • وهذا البعد الزمنى لا زال هو المحور الأساسى لقدرتنا على الاستهلاك بحيث أصبح فعلا أكثر العناصر ندرة على ما سنشير اليه تفصيلا • وحقيقة أن التقدم العلمى قد أدى الى تخفيض معدلات الوفيات بشكل كبير • كذلك فان متوسط average عمر الانسان قد زاد بشكل واضح • ولكن يبدو أن التقدم فى زيادة الحد الأقصى maximum لعمر الانسان لا زال محدودا للغاية ، وعلى ذلك فكل ما نستطيع أن نأمل فيه - على الأقل فى المستقبل المعقول - هو زيادة متوسط الأعمار لأفراد المجتمع مع بقاء الحد

Cf. Juanita M. Kreps and Joseph J. Splenglen, The Leisure (١)
Component of Economic Growth, in The Employment Impact of
Technological Change, p. 383.

الآقصى عند الحدود الحالية دون مجاوزة كبيرة^(١) .

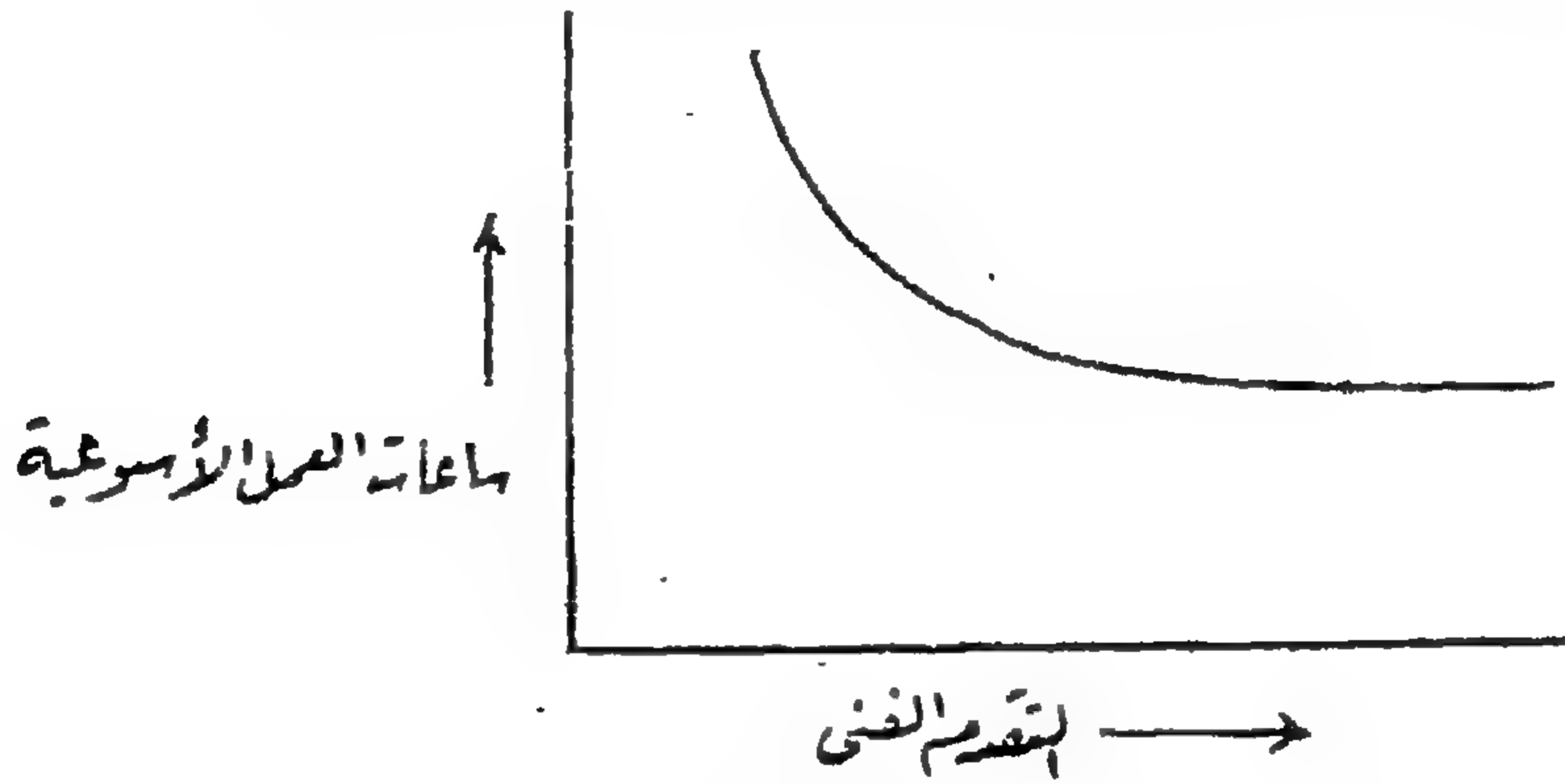
وقد تم انقاص العمل وزيادة الفراغ المتاح للإنسان كنتيجة للتقدم الفنى .
المتحقق مع الآلية ثم مع الأوتوميشن بعدة صور استخدمت كلها أو بعضها فى .
نفس الوقت أو بالتتابع . فمن ناحية اتجهت ساعات العمل اليومية الى النقصان
وبالمثل ساعات العمل الأسبوعية . ومن ناحية أخرى زادت الاجازات المدفوعة
التى يحصل عليها العامل سنويا . ومن ناحية ثالثة اتجهت الحياة العملية
للإنسان الى النقصان المستمر سواء بتأخير الدخول فى الحياة العملية أو
بالاعتزال المبكر منها .

ولعل الصورة الأولى لزيادة الفراغ المتاح للإنسان تمت فى شكل
انقاص ساعات العمل اليومية التى يؤديها العامل . وقد بدأت المطالبة بانقاص
ساعات العمل اليومية منذ القرن التاسع عشر وحيث كان العامل يعمل عادة
حوالى ١٦ ساعة يوميا . وهذه المطالبة كانت تتم لأسباب انسانية ، كما كانت
النقابات تطالب بها أحيانا كمحاولة لمحاربة البطالة . وكانت المطالبة بخفض
ساعات العمل اليومية الى ١٠ ساعات احدى الأمنى الكبيرة للعمال فى القرن
التاسع عشر . وقد أمكن بالفعل تخفيض ساعات العمل الى ١٠ ساعات لكثير
من العمال المهرة ثم خفضت لثمانى ساعات فقط لبعض الطوائف ، واستمر
التقدم فى تخفيض ساعات العمل اليومية والأسبوعية حتى منتصف القرن
العشرين تقريبا . فقد كان متوسط ما يؤديه العامل الأمريكى من عمل فى
سنة ١٨٩٠ حوالى ٦١٩٩ ساعة فى الأسبوع مقابل ٤٠٧٢ ساعة فى الأسبوع
سنة ١٩٦٣ .

وقد تحقق التخفيض الأساسى لساعات العمل فى الفترة ١٩٠٠ - ١٩٢٠ .
ثم استقر بعد ذلك . ولا شك أنه من الواضح أن ساعات العمل تقل مع زيادة
التقدم الفنى . ولكن الملاحظة أسفرت عن أن العلاقة ليست دائما كذلك ،

(١) -Jean Fourastié, La Grande Metamorphose du XXème siècle, P.U.F. Paris, 1967.

تتبع حين معين تستقر ساعات العمل الأسبوعية عند حد أدنى معين من الصعب
تتصور الانخفاض عنه • ويمكن أن نعبّر عن ذلك بالشكل الآتي :



فمن الصعب تصور انخفاض ساعات العمل عن ٢٢ ساعة أسبوعياً (بل
لعمل ٣٠ ساعة في الأسبوع تعتبر حداً أدنى معقولاً) • وإذا كان آدم سميث
يرى أن الهدف من الإنتاج هو الاستهلاك ومن ثم فإن الطلب على العمل طلب
مشتق ، بمعنى أن الفرد يطلب القيام بالعمل من أجل الحصول على الدخل
وانفاقه على الاستهلاك ، فإنه يبدو صحيحاً أيضاً أن العمل وظروفه جزء
أساسي من حياة الإنسان لا يمكن الاستغناء عنه^(١) ومن ثم فإنه يمكن النظر
إلى الطلب إلى العمل كمستقل يطلب لذاته • كذلك يمكن أن نلاحظ أنه بعد
حد معين من تخفيض ساعات العمل بما يحقق ظروفًا إنسانية للإنتاج وبما
يحمي الصحة البدنية والنفسية للعامل - فإن كل فراغ يتاح للإنسان بعد ذلك
يجب أن يكون في صورة تمكنه من الاستفادة به على أحسن وجه • وسوف
نرى أن الاستفادة من الفراغ - بعد ذلك الحد الأدنى - تزداد كلما زادت كمية
الفراغ المتاحة دفعة واحدة • وبعبارة أخرى فإنه يمكن القول بأن الفراغ
يعرف وفورات الحجم economies of scale ولذلك فإن حدوث الفراغ
الأخرى غير تخفيض ساعات العمل تبدو أكثر مناسبة •

(١) Cf. George J. Stigler, The Price Theory, 3rd. edition, Mac Millan, New York, 1966, p. 287.

ان تخفيض ساعات العمل الأسبوعية يقصد به تحقيق ظروف عمل مناسبة ومتوازنة من حيث العمل والراحة وبعض المتع المعقولة التي تساعد على العمل . ولكن الاستمتاع بالفراغ فيما جاوز ذلك ، لا يمكن أن يتحقق على الوجه الأمثل الا اذا أتيح للعامل فترات طويلة نسييا من الوقت . فالرحلات والسياحة ومزاولة الكثير من الهوايات يستلزم أوقاتا طويلة ومتصلة ولا يمكن توزيعها دائما على فترات قصيرة لمدة متكررة وهذا ما نقصده بوفورات الحجم أو النطاق للاستمتاع بالفراغ . ولذلك لم يلبث أن أدى التقدم الفنى الى زيادة حجم الفراغ المتاح فى السنة وليس فى الأسبوع . فمع بقاء ساعات العمل الأسبوعية على ما هى عليه اتجهت المطالبات لزيادة الفراغ فى شكل اجازات سنوية طويلة ومدفوعة . وعلى ذلك فالاتجاه هو نحو زيادة الفراغ المتاح للفرد فى السنة وليس فى الأسبوع . ونستطيع القول بأن الفراغ المتاح فى الأسبوع يكاد يقترب من حدود استقراره .

ولم يقتصر الامر على الاتجاه المتقدم بالنظر الى الفراغ فى السنة وليس فى الأسبوع ، بل جاوز ذلك الى تقصير فترة الحياة العملية ذاتها بحيث يتأخر الدخول الى الحياة العملية من ناحية ويتم الاعتزال منها بسرعة من ناحية أخرى . وبعبارة أخرى فان هناك اتجاها نحو النظر الى الفراغ فى العمر وليس فقط فى السنة أو فى الأسبوع . وهذا ما دعا أحد الكتاب الى القول بأن الحياة العملية للفرد لن تتجاوز ٤٠٠٠ ساعة ، وهو العنوان الذى أعطاه لكتابه (١) (بافتراض ٣٠ ساعة فى الأسبوع ، ٤٠ أسبوعا فى السنة ، و ٣٥ سنة عمل فى حياة الفرد) . فسنوات التعليم الإلزامى تزداد باستمرار فى معظم دول العالم ، وهناك اتجاه نحو جعل هذا التعليم الزاميا حتى سن ١٨ سنة . كذلك يبدأ خريج الجامعة فى الدخول الى الحياة العملية بعد سن الثلاثين . ونضيف الى ذلك أن اعادة التكوين المهنى والدورات التدريبية يحتاج اليها الجامعى الآن كل خمس سنوات تقريبا حتى يستطيع متابعة التطورات العملية فى

..Jean Fourastie, Les 40.000 Heures, op. cit.

(١)

ميدانه • ولذلك فانه يحتاج الى ما بين أربع أو خمس سنوات بعد ذلك خلال حياته العملية للدراسة والدورات التدريبية •

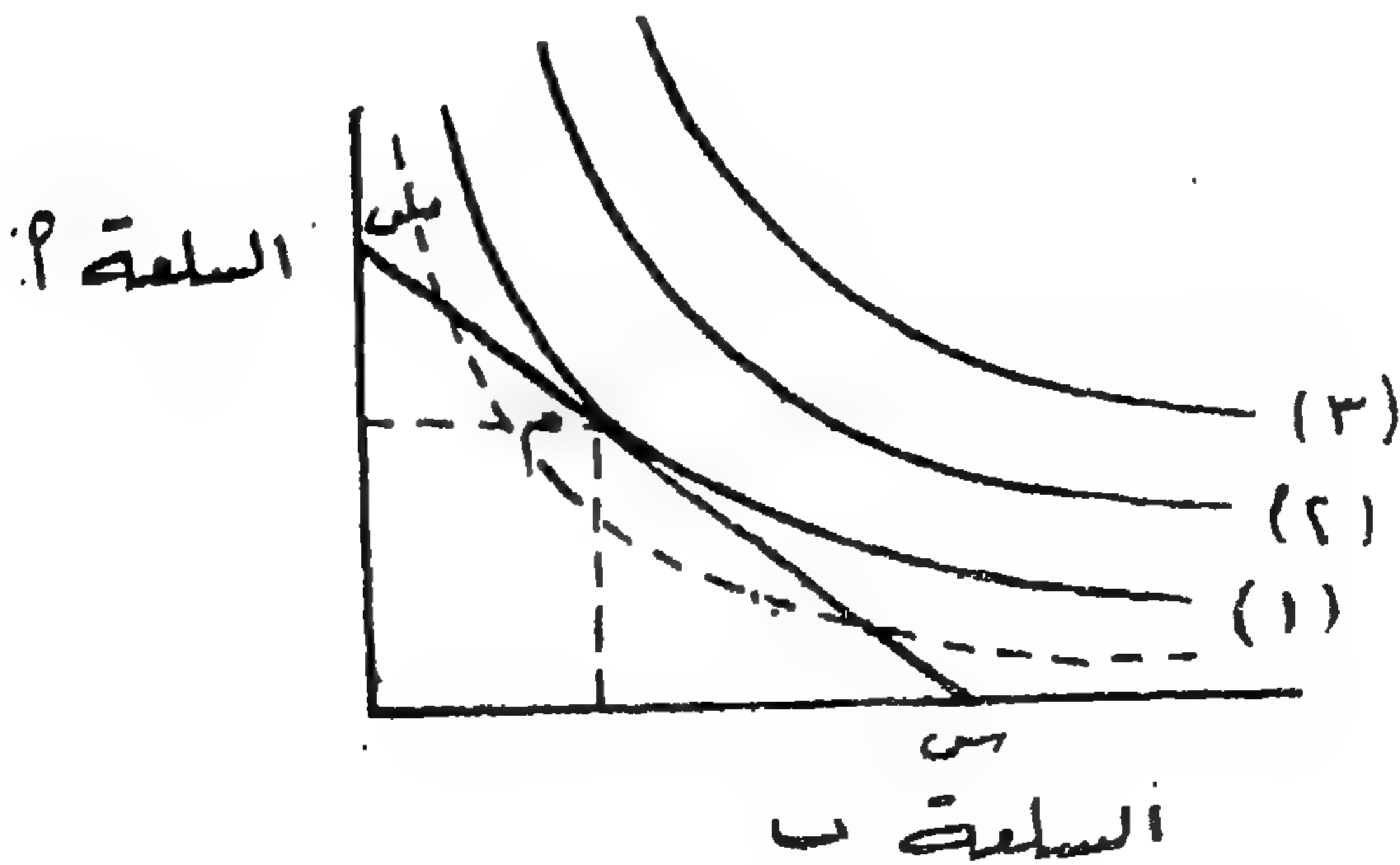
كذلك اذا نظرنا الى سن الاعتزال نجد أنه يتقدم باستمرار ، وقد كانت الفكرة السائدة في أول الأمر أن تقديم سن الاعتزال يتم كاجراء للمساعدة على زيادة العمالة وافساح المجال أمام الشبان • ثم مع التقدم وتزايد وسائل الترف أصبح الاعتزال المتقدم من الوسائل الضرورية لكي يمكن الافادة من هذه الوسائل المتاحة ، فالرحلات حول العالم ودراسة خصائص الشعوب والحضارات المختلفة والتبشير بمذاهب أخلاقية ، وخلافه ، كل ذلك يحتاج الى وقت طويل لا يستطيع أن يوفره سوى قلة من العاملين في هذه الميادين بالذات ، ولذلك فان عددا كبيرا من غير هؤلاء يفضل الاعتزال المبكر لكي يتمكن من الاحاطة بهذه الأمور • وهذا الاعتزال المبكر يؤدي بدوره الى خلق مشاكل جديدة سوف تعرض لها في تطور الحاجات فيما بعد •

والواقع أن أهمية الفراغ بالنسبة للانسان لم تخف ، فمنذ وقت طويل اهتم الاقتصاديون ببحث موضوع العمل والفراغ • واستعراض هذه الأفكار ومناقشتها يسمحان لنا بادراك أعماق لمشكلة الفراغ •

وقد جرت العادة على أن الاختيار بين العمل والفراغ يتم بناء على متغيرات هي الدخل والتمن النسبي لكل منهما • وعادة ينظر الى الطلب للعمل كطلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات ، يعكس الفراغ الذي يطلب لذاته • ومع ذلك فان هذه التفرقة ليست صحيحة دائما ، على ما سنرى ، فالطلب للعمل ليس دائما طلبا مشتقا ، اذ أنه يعطى اشباعا مباشرا ، أهمية اجتماعية ، احترام الذات ، اشباع الهوية ، الرغبة في خدمة الغير • الخ • كذلك فان الطلب على الفراغ قد يكون طلبا مستقلا اذا نظر اليه كمجموعة من الأنشطة والخدمات ، ومع ذلك فقد يكون طلبا مشتقا اذا اخذنا في الاعتبار أن الاستهلاك يأخذ وقتا ، ومن هنا فان الرغبة في استهلاك السلع والخدمات التي يوفرها الدخل تتطلب طلبا على الفراغ • وسوف نتناول هذه النقطة فيما بعد • والواقع أن النظر الى طلب العمل

كطلب مشتق أو مستقل يتفق مع التفرقة التي قال بها Max Weber :
 من أن هناك مجتمعات تخضع للأخلاق البروتستانتية وحيث يكون
 العمل فيها واجبا ومن ثم فإن الانتاج يكون نتيجة لهذا العمل $by = product$
 فهنا طلب العمل مستقل ، ولكن هناك مجتمعات أخرى تحب الاستهلاك ،
 بحيث يكون الطلب على العمل طلبا مشتقا .

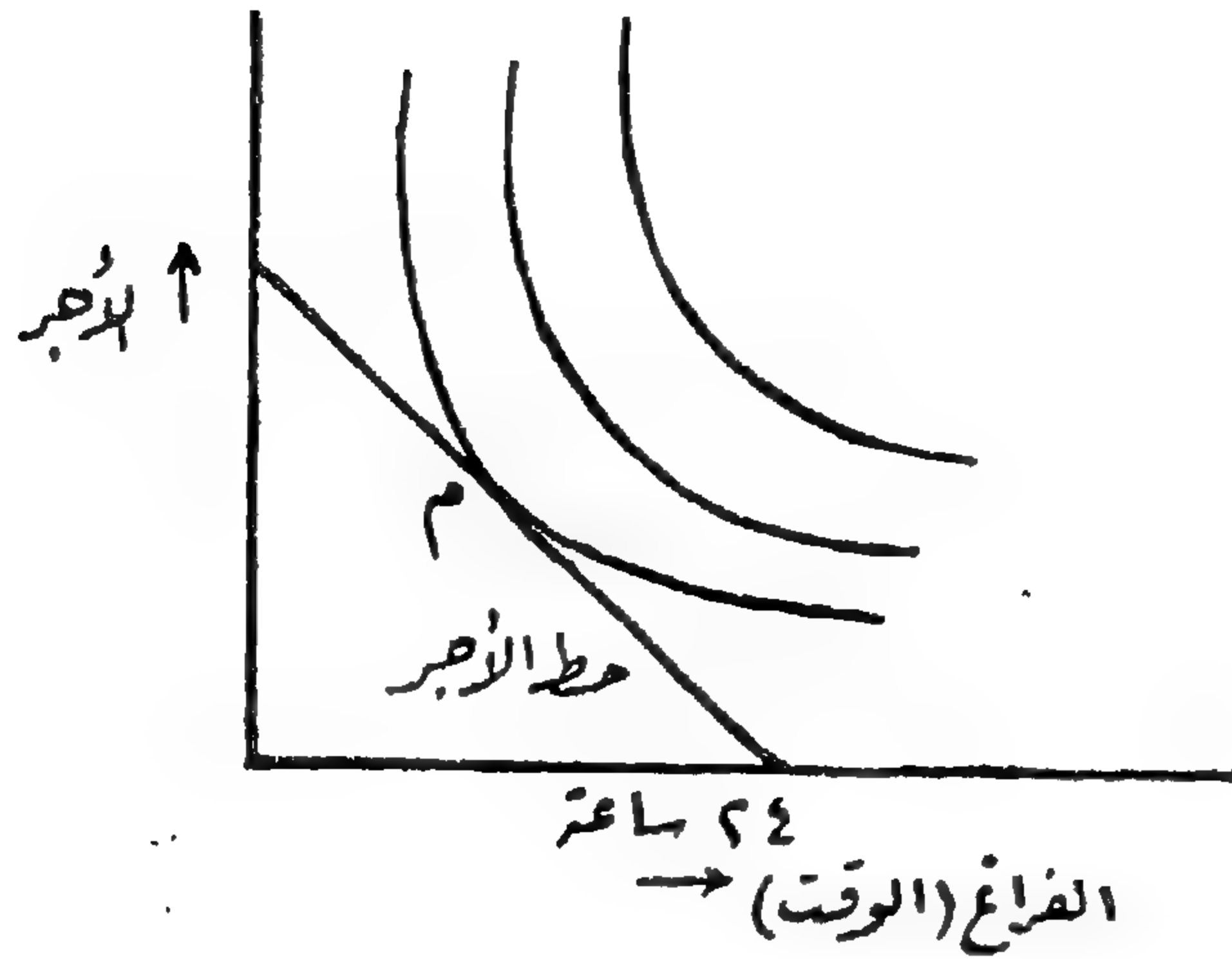
وقد استخدم الاقتصاديون لبيان اختيار الفرد بين العمل والفراغ
 وسائلهم المعروفة في منحنيات السواء $indifference curves$ فهذه المنحنيات تبين
 المجموعات المختلفة من السلع التي يكون عندها المستهلك عند نفس المستوى
 من الاشباع . فنفرض أن لدينا سلعتين ، أ ، ب ، فكل منحنى يبين كمية من
 السلعتين أ ، ب بحيث يحقق عندها المستهلك درجة معينة من الاشباع ،
 والانتقال من نقطة الى أخرى على المنحنى يعنى أن المستهلك يضحى بكمية من
 إحدى السلعتين ويستهلك كمية أكبر من السلعة الأخرى . ولكن ما حققه
 من منفعة نتيجة زيادة استهلاك إحدى السلعتين يساوي ما ضحى به من منفعة
 نتيجة نقص نقط المنحنى الواحد ، ويستوى لديه أن يكون عند هذه النقطة أو
 تلك ولذلك يطلق عليه اسم منحنى السواء . وإذا كانت كل نقط المنحنى
 الواحد متساوية فمن الواضح أن كل منحنى يختلف عن غيره ، وكلما بعد
 المنحنى عن المحاور كلما كان الوضع أفضل ونستطيع أن نبين ذلك على النحو
 الآتى :



فهذه المنحنيات الثلاثة تبين درجات مختلفة من ناحية الاشباع • ومن الواضح أن المنحنى (٣) يفضل المنحنى (٢) الذى يفضل بدوره المنحنى (١) • ولكن جميع النقط على أحد المنحنيات متساوية فيما بينها • ويتحدد الاستهلاك عندما يمس خط الثمن س س أحد منحنيات السواء ، وهو فى الرسم عند النقطة م • وخط الثمن يعبر ميله عن الثمن النسبى للسلعة أ بالنسبة للسلعة ب ويطلق عليه أحيانا اسم خط الدخل • فالفرد قد يستطيع بدخله كله أن يحصل على س من السلعة ب أو على س من السلعة أ وفقا للأثمان النسبية السائرة للسلعتين ، وهو يستطيع أن يحصل على أى كمية من السلعتين أ، ب، وتكون واقعة على الخط س س • وأفضل وضع بالنسبة للمستهلك هو الوضع م ، لأنه من ناحية يتفق مع دخله (لأنه واقع على خط الدخل) ، وفى نفس الوقت يحقق له أقصى اشباع ممكن لأنه يمس أعلى منحنى سواء ممكن فى حدود دخله ، فأى نقطة أخرى غير م وإن كانت تتفق مع دخله إلا أنها تقطع منحنى سواء آخر أسوأ من المنحنى (١) (لاحظ مثلا منحنى السواء غير المتصل) •

وقد استخدم الاقتصاديون نفس الأسلوب لبيان الاختيار بين العمل والفراغ : والواقع أن الفرد يقارن بين التخلي عن الفراغ أو الوقت وبين الدخل الذى يحققه له العمل ، ذلك أن منفعة العمل هى الدخل الذى يحصل عليه العامل • ولذلك نستطيع أن نرسم خريطة لمنحنيات السواء map of indifference curves للفراغ والأجر على النحو الآتى (١) :

(١) Tibor Scitovsky, Welfare and Competition, Unwin University Books, London, 1952.



فكل منحنى يعبر عن مجموعة من النقط من الفراغ والدخل ، وهذه المجموعات متساوية من حيث الاشباع ، فالانتقال من نقطة الى أخرى على نفس المنحنى يعنى التضحية ببعض الأجر (الفراغ) من ناحية وزيادة الفراغ (الأجر) من ناحية أخرى ، بحيث أن الألم المضحى به يساوى المنفعة المتحققة ، وهكذا يكون الفرد فى وضع سواء . ومن الطبيعى أيضا أن المنحنى الأبعد يعتبر أفضل من المنحنى الأقرب للمحاور .

ويمثل خط الأجر ما يستطيع العامل الحصول عليه نتيجة التخلي عن الفراغ والعمل ، وبما أن الحد الأقصى للوقت هو ٢٤ ساعة فى اليوم ، فإن الفرد يستطيع ألا يعمل اطلاقا ويحصل على كل وقته فراغا ، أو أن يتخلى عن الفراغ ويحصل على بعض الدخل . وفى الشكل المتقدم نجد أن الوضع الأمثل بالنسبة لهذا الفرد هو النقطة م . ويعبر عن تغير الدخل بانتقال خط الأجر بشكل متواز ، كما يعبر عن تغير الثمن (معدل الأجر) بتغير ميل هذا الخط .

والآن ما هو تأثير تغير الدخل وتغير الثمن على العمل والفراغ ؟

يمكن التمييز فى تأثير الدخل على استهلاك السلع والخدمات بين نوعين ،

السلع العادية normal goods وهى التى يزيد استهلاكها مع زيادة الدخل وينقص بنقصانه ، والسلع الرديئة inferior goods وهى السلع التى ينقص استهلاكها مع زيادة الدخل • ويرى الاقتصاديون بصفة عامة أن الفراغ سلعة عادية وليست سلعة رديئة ، ومعنى ذلك أن زيادة الدخل تؤدي الى زيادة الطلب على الفراغ أى نقص العمل المعروض (١) •

أما الثمن وتأثيره فان زيادة أجر ساعة العمل يعنى أن التضحية بالأجر أكبر للحصول على ساعة فراغ ، ومن ثم يقل طلب الفراغ مع زيادة الأجر ويتم احلال العمل محل الفراغ •

والآن ما هو تأثير تغير الأجر على العمل والفراغ ؟

يميز الاقتصاديون بين أثر الدخل income effect وبين أثر الاحلال substitution effect وطبقا لأثر الدخل - فان ارتفاع الأجر يؤدي الى نقص المعروض من العمل (زيادة طلب الفراغ) وطبقا لأثر الاحلال فان ارتفاع الأجر يؤدي الى زيادة المعروض من العمل (احلال العمل محل الفراغ) ويتوقف الأثر النهائي على مدى أهمية أثر الدخل بالنسبة لأثر الاحلال •

وقد رأى آدم سميث (٢) على خلاف الاقتصاديين التجاريين أن زيادة الأجر تؤدي الى زيادة المعروض من العمل ، وبعبارة أخرى رأى أن اثر الاحلال له الغلبة على أثر الدخل • ونفس المنطق نجده عند الاقتصادى الفرنسى J.B. Say والاقتصادى الانجليزى A. Marshall وعلى العكس من ذلك يرى مالتس أن زيادة الدخل تؤدي الى نقص عرض العمل • والدراسات التطبيقية غير قاطعة ، فمن ناحية وبسؤال عدد كبير من ذوى المهن

Cf. T. Scitovsky, Welfare and Competition, p. 87.

(١)

Cf. A. Smith, Wealth of Nations, University paper backs, London, p. 91.

(٣)

الحرّة ، وهم الذين يستطيعون التحكم في ساعات عملهم ، تبين أنه لا أثر لتخفيض أجورهم على ساعات العمل التي يبذلونها^(١) ، في حين أنه تبين وجود دراسات أخرى توضح أن ذوى الدخل المرتفع يبذلون ساعات عمل أطول من غيرهم^(٢) .

والواقع أن التحليل المتقدم والذي يأخذ به الاقتصاديون عادة محل نظر ، فتشبيه العمل بالسلع الأخرى عند تغير ثمن العمل ، والبحث عن أثر الدخل وأثر الاحلال نتيجة الأجر لا يمكن مقارنتها بتغيرات ثمن السلع الأخرى . فإذا كان لدينا سلعتان ، أ ، ب ، وتغير ثمن أحدهما بالنسبة للأخرى فمن المعقول أن نبحث أولاً عن تأثير هذا التغير على الدخل الفردي ثم تأثير هذا التغير في الدخل بدوره على استهلاك كل من السلعتين ، وهذا هو أثر الدخل الفردي ثم نبحث بعد ذلك عن أثر احلال السلعة التي انخفض ثمنها محل السلعة التي ارتفع ثمنها ، وهذا هو أثر الاحلال . أما في حالة العمل والفراغ ، فإن المقارنة تتم بين الفراغ وبين الدخل مباشرة ومن ثم فلا يكون هذا الشيء الثالث الذى نبحث عن تأثيره على الأمرين محل المقارنة . وبعبارة أخرى في حالة الفراغ والدخل ، يدخل الدخل مباشرة باعتباره العنصر الثانى لعلاقة المقارنة ، أما في حالة السلع فالمقارنة تتم بين السلع ، والدخل يدخل باعتباره عنصراً خارجياً يؤثر بدوره على عنصرى المقارنة . وعلى ذلك نستطيع أن نقول انه في حالة المقارنة بين العمل والفراغ لا يوجد سوى اثر واحد هو أثر الاحلال .

وعلى ذلك يتحدد السؤال كيف يعمل أثر الاحلال بين الفراغ والدخل ؟

ليان ذلك نقول أن هناك نوعين من السلع ، سلع متنافسة competitive و سلع مكملّة complementary فأما السلع المتنافسة فهي سلع تشبع نفس

Cf. G.F. Break, "Income Taxes and Incentives to Work", (١)
American Economic Review, Sept. 1957.

Cf. Hardd Wilensky, The Uneven Distribution of Leisure, (٢)
Social Problems, Vol. 9, 1961-62.

الحاجة ، والمستهلك يختار واحدة أو الثانية • أما السلع المكملية فهي سلع يجب استخدامها معا لاشباع نفس الحاجة ، فالمستهلك عليه أن يختار السلعة الأولى والسلعة الثانية معا • وعلى ذلك ففي حالة السلع المتنافسة فإن زيادة استهلاك الواحدة يعنى نقص استهلاك الثانية ، أما فى حالة السلع المتكاملة فإن زيادة استهلاك سلعة يعنى زيادة استهلاك الأخرى أيضا •

وهنا نتساءل هل الدخل والفراغ سلعتان متنافستان أم متكاملتان ؟ إذا كانتا متنافستين ، فإن معنى ذلك أن زيادة الدخل تعنى نقص طلب الفراغ ومن ثم زيادة العمل ، أما إذا كانتا متكاملتين فإن معنى ذلك أن زيادة الدخل تعنى زيادة طلب الفراغ ومن ثم نقص العمل •

نلاحظ أولا أن الوقت محدود ، وسواء نظرنا فى ذلك الى عمر الانسان أو الى يومه فالانسان لديه كمية محدودة من الزمن لكى يوزعها بين العمل والفراغ ونلاحظ ثانيا أن الدخل وهو منفعة العمل عبارة عن مجموعة من السلع والخدمات يستطيع أن يحصل عليها الفرد وأن اشباعه يأتى من استهلاك هذه السلع والخدمات • ويلاحظ ثالثا ان الاستهلاك ليس عملية مادية لا زمنية وإنما هى عملية ممتدة فى الزمن ، بمعنى أن لها بعدا زمنيا ، فالاستهلاك يتطلب وقتا ، ومزيد من الاستهلاك يتطلب مزيدا من الوقت^(١) • ومعنى ذلك أن الافادة من الدخل تتطلب وقتا لكى يتحقق ذلك •

وعلى ذلك نستطيع أن نعرف ما اذا كان الفراغ متافسا مع الدخل أو مكمل له • فإذا كان الدخل صغيرا وما يتطلبه من وقت لاستهلاكه محدودا ، فإن الفراغ يعتبر متافسا مع الدخل ، إذ يوجد لدى الفرد متسع من الوقت لا يستخدم فى استهلاك الدخل ومن ثم يمكن دائما زيادة الدخل وانقاص الفراغ • وعلى العكس من ذلك كلما زاد دخل الفرد وتوافرت لديه سلع كثيرة ، كلما زادت حاجته الى الوقت لاستهلاك هذه السلع ومن ثم يعتبر الفراغ حينذاك سلعة مكملية للدخل •

(١) Cf. Juanita M. Kreps & Joseph J. Splengler, 'The Leisure Component of Economic Growth', p. 385.

وهكذا نستطيع أن نرى كيف انه في المجتمعات المتقدمة يعتبر الوقت عنصرا نادرا ، كما أن الفراغ الحقيقي لا يوجد ، فالوقت دائما مشغول اما بالعمل واما باستهلاك السلع والخدمات التي نحصل عليها نتيجة هذا العمل • أما الفراغ بمعنى الوقت المتاح للتأمل فانه لا يكاد يوجد • ومن هنا نفهم أيضا أنه بالرغم من التقدم الكبير في الانتاجية وتقصير ساعات العمل اللازمة للانتاج ، فان الأفراد لا يجدون الآن الوقت الكافي الحر تماما • ولذلك فان مشكلة الجميع في هذا العصر الذي زادت فيه الانتاجية هذه الزيادة - المشكلة هي أنه لا يوجد وقت لديهم • ذلك أن الكسب المتحقق في الانتاج قد استغرق في استهلاك هذا الانتاج •

كذلك نلاحظ أنه على حين أن المقارنة بين السلع نتيجة لاختلاف الأثمان تمكن المستهلك من اختيار الكمية التي يريد من كل سلعة ، فان العمل لا يتمتع بالمرونة الكافية • فالعامل عليه أن يقبل العمل أو يرفضه ، فلا يستطيع مثلا أن يعمل لفترات محدودة في الأصل • • ولذلك فان الاكثار من نظام العمل الجزئي part time لما يحقق مرونة أكبر في نظام العمل بحيث يتفق أكثر مع حرية اختيار الأفراد • وهذا النظام يناسب بوجه خاص ظروف عمل السيدات •

ثالثا - الأوتوميشن وتطور الحاجات :

ان تطور حاجات الانسان مع التطورات التكنيكية والفن الانتاجي يعتبر نغما قديما ناضل من أجله ماركس^(١) وثار جدول كبير حول مدى عموميته ، ولكن لا يكاد يوجد اعتراض الآن ، على أن الانسان وحاجاته ونظمه الاجتماعية تتطور مع تطور الفن الانتاجي •

Cf. A Letter to P.V. Annikov, 1848 in K. Marx & F. Engels, (١)
Selected Works, Vol. 2, Moscow 1962, the Preface to a Critique of
Political Economy, 1857, Capital, Vol. 1, 1867, pp. 377-82.

واذا كان تطور الفن الانتاجي من الآلية الى الأوتوميشن قد أدى الى زيادة الانتاجية والانتاج زيادة كبيرة ، فان تطور الحاجات نتيجة للفن وزيادة الانتاج لا يتبع بالضرورة اتجاهات الانتاج ولذلك فان تطور الحاجات وشكل الاستهلاك يؤديان الى تغيرات كبيرة في الاقتصاد .

وقد عرف الاقتصاديون منذ وقت طويل ان زيادة الدخل مع زيادة الانتاج تؤدي الى تحول الاستهلاك من السلع الزراعية الى السلع الصناعية . وقد أشار كولن كلارك Colin Clark (١) الى أن وليم بيتي في القرن السابع عشر أبدى هذه الملاحظة . وقد جعل منها كولن كلارك أساس نظريته في أن ارتفاع الدخل (مع زيادة الانتاجية) يؤدي الى التحول من الصناعات الأولية الى القطاع الثاني في الصناعات التحويلية . وينبني ذلك على ملاحظة آدم سميث « بأن قدرة المعدة محدودة » ، فكلما زاد الدخل زاد استهلاك السلع الزراعية بنسبة أقل ، وهو ما يعبر عنه بالقول بأن المرونة الدخلية للسلع الزراعية صغيرة .

وقد أخذ هذه الفكرة ونماها بشكل كبير الاقتصادي الفرنسي جان فوراستيه (٢) ، فقد قسم الأنشطة من حيث التقدم الفني الى ثلاثة قطاعات ، قطاع أولى primary sector وتمثله الزراعة بوجه خاص ، ويعرف تقديماً فنياً محدوداً (وينبغي أن نلاحظ أن الزراعة قد عرفت تقدماً فنياً في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية جاوزت في كثير من الأحوال التقدم المتحقق في الصناعة . ولكن فوراستيه لم يأخذ بهذه الملاحظة) ، والقطاع الثاني secondary sector وهو يتكون من الصناعات التحويلية ويعرف تقدماً فنياً ضخماً ، وأخيراً القطاع الثالث أو قطاع الخدمات ، والتقدم الفني فيه يكاد يكون معدوماً . وفي مواجهة هذه التطورات في جانب الانتاج نتيجة للتقدم

(١) Cf. Colin Clark, Les Conditions du Progrès Economique, (trad.) P.U.F. 1960, p. 311, Paris.

(٢) Cf. Jean Fourastié, Le Grand Espoir du XXème Siècle, P.U.F. Paris, 1958.

الفنى نجد أن تطور حاجات الاستهلاك لم يكن مماثلاً • فالطلب على استهلاك السلع الزراعية (القطاع الأول) لم يزد سوى زيادة محدودة جداً وزاد الطلب على استهلاك السلع المصنوعة (القطاع الثانى) زيادة كبيرة ولكنها تكاد تقترب الآن من الاشباع ، وأخيراً فإن الطلب على الخدمات (القطاع الثالث) يزيد زيادة كبيرة ولا ينتظر أن يصل الى اشباع قريب • وقد أدى هذا التطور المزدوج للانتاج والاستهلاك الى تغيير هيكل العمالة • ويكفى فى هذا الصدد مقارنة الهيكل الحالى للقوة العاملة فى الدول المتقدمة بمثيله فى القرن الماضى • ففي القرن الماضى كان أكثر من ٨٠٪ من أفراد اليد العاملة يعملون فى الزراعة • والآن نجد أن نصيب الزراعة يتناقص باستمرار ، فهى فى الولايات المتحدة الأمريكية حوالى ١٠٪ بل انها فى انجلترا لا تحتل أكثر من ٥٪ من قوة العمل • وعلى العكس من ذلك نجد أن نصيب القطاع الثانى والثالث فى تزايد مستمر • والملاحظة الجديرة بالذكر هى أنه بعد حد معين يبدأ تزايد القطاع الثالث بشكل كبير ، حتى انه يمثل الآن فى دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية حوالى ٥٥٪ من قوة العمل • ويرى فوراستيه أن الوضع الطبيعى بعد تحقيق كافة التغيرات اللازمة - يكون بتوزيع القوة العاملة على النحو الآتى : ١٠٪ فى القطاع الأول ، ١٠٪ فى القطاع الثانى ، ٨٠٪ فى قطاع الخدمات • وهكذا يتضح أن حضارة الآلة ستكون حضارة خدمات (١) بالدرجة الأولى •

ونلاحظ أن الخدمات بطبيعتها لم تعرف سوى تقدم بطيء من حيث الانتاجية ، ولذلك فإن انتاجها واستهلاكها يحتاجان الى وقت • ولعل أبرز ما يميز الخدمات هى أنها لا تقبل - فى الأصل - الاختزان ، فاستهلاكها يتم بمجرد انتاجها • وقد كانت هذه الملاحظة هى السبب الذى رفض من أجله آدم سميث ادخال الخدمات ضمن العمل المنتج • ذلك أن آدم سميث وقد اهتم بزيادة ثروة الأمم ، فقد كان شاغله الكبير هو كيفية تكوين الاستثمارات

Cf. Jean Fourastié, Le Grand Espoir, p. 59.

(١)

(تراكم رأس المال) لزيادة الثروة ، وهكذا فقد كان اهتمامه الأكبر بالسلع التي تقبل التخزين ومن ثم تصلح للاستثمار ، ولذلك فقد استبعد الخدمات كلية من العمل المنتج . وبطبيعة الأحوال فإن هذا النظر قاصر على ما سنرى بالنسبة لخدمات التعليم والصحة وغيرها . ولكن الذي يهمنا هنا هو ما يستغرقه انتاج واستهلاك الخدمات من وقت ، ولذلك فإن البعد الزمني يكون كبير الأهمية بالنسبة للخدمات . وهكذا تربط الخدمات بمشكلة الفراغ ، فكلما زادت أهمية الخدمات ضمن الحاجات التي يطلبها الإنسان كلما زاد ما يطلبه من وقت . وهكذا نرى الارتباط بين اقتصاد الخدمات وبين اقتصاد الفراغ . فالفرد مثلا يستطيع أن يكس ثلاث سيارات وعشرات من الأدوات الكهربائية ، ولكنه لا يستطيع أن يكس مشاهدة عدة مسرحيات أو حفلات موسيقية أو زيارات سياحية دون أن يستهلك وقتا .

وإذا كان التطور في ظل الأوتوميشن والآلية هو نحو اقتصاد الخدمات ، فذلك لأن أهم ما يميز الخدمات هو أنها تعتمد بصفة أساسية على العنصر الانساني ، وهكذا نرى أن الحضارة الآلية تنتهي لتصبح حضارة انسانية . وهذا هو ما قصدناه عند القول بأن الأوتوميشن يتضمن تصعيدا للإنسان . ومن مظاهر هذا التصعيد في الحياة الاقتصادية الاهتمام بما يسمى باقتصاديات الموارد البشرية ، التعليم والصحة وانقاذ البيئة .

إن الاهتمام بقيمة الإنسان قديم ، فنحن نذكر عبارة كارل ماركس بأن الإنسان هو الثروة الحقيقية . كما نجد اشارات مماثلة عند جون ستيوارت ميل . ولكن الاهتمام الحقيقي بهذا الأمر لم يظهر الا حديثا جدا . ففي مقال حديث جدا . أشار الاقتصادي الأمريكي شولتز^(١) الى أهمية الاستثمار في رأس المال الانساني ، وبوجه خاص في التعليم . وقد أثارت هذه المقالة ردود.

(١) Cf. T. Schultz, Investment in Human Capital, American Economic Review, Vol. 51, 1961, reprinted in Economics of Education, edited by M. Blaug, Vol. I, Penguin Economic, 1968.

فمسل كبيرة حتى أن البعض يعتبرها بمثابة مولد فرع جديد من العلوم الاقتصادية هو اقتصاديات التعليم *Economics of education*.

والواقع أن التعليم يختلف في طبيعته عن الكثير من أوجه النشاط . فقد تعلمنا من الاقتصاد التفرقة بين الاستهلاك والاستثمار . فأما الاستهلاك فيقصد به إشباع الحاجات الانسانية مباشرة سواء أكانت حاجات فردية أم حاجات جماعية ، وأما الاستثمار فيقصد به الاضافة الى الثروة بما يساعد على زيادة القدرة على الانتاج والإشباع في المستقبل . أما التعليم فهو في الحقيقة ذو طبيعة مختلطة^(١) فهو من قبيل الاستهلاك والاستثمار معا . لا جدال في أن الحاجة الى التعليم والمعرفة تعتبر من أرقى الحاجات الانسانية ، وكلما زاد تحضر الدولة كلما زاد الحاج هذه الحاجة ، ومن هذه الناحية نجد أن التعليم هو من قبيل الاستهلاك . ولكن العلم أمر ضروري للتقدم وخصوصا في العصر الحديث الذي تتولد فيه الاختراعات يوما بعد يوم تطبيقا لنظرية علمية أو أخرى ، كما أن استخدام الكثير من الأجهزة بمهارة وكفاءة يحتاج أيضا الى معرفة وتدريب ، ومن هذه الناحية نجد أن التعليم هو من قبيل الاستثمار . والواقع أن مقاومة الاقتصاديين - لبعض الوقت - لفكرة التعليم كاستثمار ومن ثم كنوع من أنواع رأس المال ، ترجع الى التراث الليبرالي الذي عاش فيه الاقتصاديون . فالإنسان الحر يصعب تشبيهه برأس المال وما يرد عليه من حقوق للتصرف فيه ، ومن قواعد للاسترشاد بها في كيفية استخدامه . والعلاقة بين النمو الاقتصادي وبين درجة التعليم غير خافية . وقد بذلت عدة محاولات لقياس دور التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي . والخلاف الذي يثور في هذا الصدد لا يتعلق بانكار دور التعليم وحيويته بالنسبة للنمو الاقتصادي ، وإنما بالوسائل الفنية المستخدمة لقياس هذا الدور . وقد استخدمت في هذا الصدد عدة طرق لم يخل أحدها من انتقادات حول مدى كفاءتها في إبراز دور التعليم . ولعل أبسط هذه الطرق وأوضحها هو دراسة

Of. T. Schultz, Investment, p. 22.

(١)

معامل الارتباط Correlation method بين درجات التعليم وبين درجة النمو الاقتصادي • ومن أهم الدراسات في هذا الصدد ما قام به Harbison and Myers (١) ، من البحث عن رقم قياسى مركب composite index لمستوى التعليم يجمع بين عدد الطلبة المقيدين فى الدراسة الثانوية كنسبة من البالغين ١٥ - ١٩ سنة وبين عدد الطلبة المقيدين فى الدراسات الجامعية والعالية مع اعطاء هذا العامل الأخير وزنا مرجحا • وقد استخدم هذا الرقم المركب لبحث العلاقة بالنمو الاقتصادى كما تظهر فى متوسط الدخل الفردى ونسبة العاملين فى قطاع الزراعة من القوة العاملة • وقد وجد الباحثان معامل ارتباط كبيراً بين الأمرين فى دراسة شملت ٧٥ دولة •

ويؤخذ عادة على طريقة معامل الارتباط أنها وإن كانت تعبر عن اتجاه مواز للتعليم والنمو الاقتصادى إلا أنها بذاتها لا تتضمن أية علاقة سببية • فقد يكون نمو التعليم ظاهرة تابعة للنمو الاقتصادى وليست سبباً له ، باعتبار أن التعليم من الحاجات الاستهلاكية التى يزيد الطلب عليها عادة مع زيادة الدخل (٢) •

ولذلك فقد قامت محاولات أخرى لتقدير مساهمة التعليم فى النمو الاقتصادى ، عن طريق العائد من التعليم أو باستخدام طريقة البواقي residual method أو باستخدام طريقة تقدير حاجات القوة العاملة (٣) •

فأما طريقة العائد return method فهى تحاول أن تقيس ما يعود على

(١) Cf. H. Harbison and C.A. Myers, Education, Manpower and Economic Growth, Mc Graw-Hill, 1964.

(٢) وقد قام T. Schultz ببحث علاقة التعليم بالدخل فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة ١٩٠٠ - ١٩٥٥ وذلك باعتبار التعليم سلعة استهلاكية فوجد أن المرونة الداخلية للتعليم تبلغ ٣٥ ، ومعنى ذلك أن زيادة الدخل ١٪ يترتب عليها زيادة فى التعليم قدرها ٣٥٪ T. Schultz, Education and Economic Growth, in Year book of National Society of Education, 1961, p. 60.

(٣) Cf. W.G. Bowen, Assessing the Economic Contribution of Education, an Appraisal of Alternatives Higher Education.

الفرد أو المجتمع من عائد نتيجة للانفاق على التعليم • وأما طريقة البواقى
فهى تنظر الى النمو فى العوامل المعروفة مثل رأس المال وتقارن ذلك بالنمو
فى الناتج القومى وتنسب الزيادة فى النمو فى الناتج القومى والتي لا ترجع
الى العوامل المعروفة ، الى التعليم • وأخيرا فان طريقة تقدير حاجات القوة
العاملة ، تستخدم بوجه خاص فى فرنسا، حيث تقدر الحاجات التعليمية اللازمة
من أجل تنفيذ الأهداف المرجوة • وليس هنا على أى حال مجال مناقشة هذه
الطرق المختلفة ، ولكن يكفى أن نؤكد وجود علاقة بين النمو الاقتصادى
وبين نمو التعليم ، وهى حقيقة ينبغى أن تدركها الدول النامية والمتخلفة بوجه
خاص (١) •

وأيا كان الأمر حول طبيعة التعليم فان الحاجة اليه كبيرة جدا سواء
باعتباره نوعا من الاستهلاك المصاحب للنمو الاقتصادى أو باعتباره استثمارا
ومن ثم ضروريا لتحقيق ذلك النمو • والملاحظة الآن هى أهمية ما يشغله
التعليم فى حياتنا • وقد أطلق الاقتصادى الأمريكى Muchlup على القطاعات
التي تقوم بالتعليم ونشر الأفكار والمعلومات اسم صناعات المعرفة (٢) • وقد
بلغت حصة هذه الصناعات من الناتج القومى فى الولايات المتحدة الأمريكية
حوالى الربع سنة ١٩٥٥ (وهى نسبة أعلى ثلاث مرات مما كان عليه الحال
سنة ١٩٠٠) وفى سنة ١٩٦٥ بلغت هذه النسبة حوالى الثلث ، ويتوقع أن
تصل الى نصف الناتج القومى سنة ١٩٧٠ (٣) ، والأمر لا يتعلق فقط بالزيادة
الكمية وانما تصطبغ أيضا بتحسين نوعى ، ولعله أوبنهايمر الذى قال « ان
تسعة أعشار علماء التاريخ يعيشون الآن » •

وما قيل عن أهمية التعليم يقال مثله عن أهمية الرعاية الصحية • ولذلك

(١) انظر محمد زكى شافعى ، دور الجامعات فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،
مطبوعات جامعة بيروت العربية •

(٢) Cf. Fritz Muchlup, Production and Distribution of Knowledge
in the U.S. 1962.

(٣) Cf. Peter Drucker, The Age of Discontinuity, Heineman,
London, 1968, p. 248.

بدأت أيضا اقتصاد الصحة Economics of Health في الظهور • وإذا كان الاقتصاديون التقليديون قد اهتموا بمخصص الأجور wage fund باعتباره المورد الذي يحمى وجود العمال ، فإن النظرة الحديثة لم تعد تقتصر على مجرد حماية هذا الوجود وإنما تتطلب أن تتوافر له كل أسباب الصحة • • وهنا أيضا نستطيع أن ننظر الى الصحة وما ينفق عليها باعتباره صورة من صور الانفاق الاستهلاكي أو الانفاق الاستثماري ، فمما لا شك فيه أن الاستثمار بالحياة يتطلب رعاية صحية مستمرة ، ولكن الصحة الجيدة شرط أساسي لتحقيق قدرة الانسان على المساهمة الجادة في الانتاج •

ونلاحظ أن خدمات التعليم والصحة وهي تحقق منفعة أكيدة للفرد الذي يحصل على الخدمة التعليمية أو الصحية ، إلا أنها لا تتوقف عند ذلك • فهناك مزايا تعود على المجتمع في مجموعه نتيجة هذه الخدمات • فبالإضافة الى ما تؤديه هذه الخدمات من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فإن مما لا شك فيه أن الانسان يجنى سعادة كبيرة من وجوده في وسط متعلم صحيح البنية • ويرى علماء المالية العامة أن السلع والخدمات نوعان ، فهناك سلع خدمات تخضع لما يسمى بمبدأ القصر The exclusion principle بمعنى أن منفعتها تعود على صاحبها وحده ، وهناك سلع وخدمات لا تخضع لهذا المعنى وهي التي تشيع منفعتها بين الجميع^(١) • وهذه السلع والخدمات لا تخضع لمبدأ القصر لا يمكن أن تترك لجهاز السوق والملكية الخاصة ، وإنما يجب أن تتحول الى مجال الخدمات العامة وباستخدام أساليب المالية العامة • والواقع أن التعليم والصحة من المسائل التي يصعب فيها تطبيق مبدأ القصر ، فانه بالرغم من المزايا التي يحققها من أدت له هذه الخدمات ، إلا أن ما يترتب عليها من منافع يشيع في المجتمع • ولذلك لم يكن غريباً أن أدى ازدياد الاهتمام بخدمات التعليم والصحة الى اتساع مجال الخدمات العامة وتدخل الدولة •

• Cf. Richard A. Musgrave, The Theory of Public Finance, (١)
Mc Graw-Hill, 1959.

والواقع أنه مع التحول الى اقتصاد الخدمات نتيجة للتقدم الذى أشرنا إليه ، فإن تغيرا مقابلا لا بد أن يحدث فى طبيعة الحاجات • وهذا التطور هو الانتقال نحو مزيد من الحاجات العامة وبحيث يميل الاستهلاك نحو أنواع جديدة من الاستهلاك الجماعى لعل فى مقدمتها الآن الاجراءات التى تتخذ لتحسين البيئة أو الوسط environment الذى يعيش فيه الانسان •

فقد أدى الاستغلال الكثيف للموارد الطبيعية من ناحية ، والاهتمام بالعائد الفردى الذى يعود على المنشأة نتيجة غلبة دافع الربح التقدى من ناحية أخرى - أدى ذلك الى تحميل البشرية نفقات وتضحيات كبيرة لم تبدأ بإدراكها الا حديثا جدا • فالإنتاج الصناعى الكبير وما ترتب عليه من القاء الفضلات والعامد الى الأنهار والبحار ، وعادم الوقود الذى يملأ الجو الذى نعيش فيه ، والتجارب الذرية وغيرها من الأسلحة الكيماوية والميكروبية - كل ذلك وغيره أدى الى تلوث الجو الذى نعيش فيه والبحار والأنهار والأراضي التى نستخرج منها غذاءنا ، حتى أصبحت مشكلة التلوث pollution من المشاكل الأساسية فى السنوات الأخيرة • كذلك فإن التكدس السكانى الذى صاحب الثورة الصناعية الأولى قد خلق مشكلات لا تقل خطورة ، سواء من ناحية الاسكان غير الصحى أو وسائل المواصلات غير الكافية أو الضوضاء والمضايقات النفسية التى يتحملها الآن سكان المدن الكبرى •

ولذلك فإن من الميادين الجديدة التى بدأت تحظى باهتمام الجامعات ومراكز البحوث ، دراسات الوسط أو البيئة Environmental Research وهى دراسات تتكاتف على القيام بها فروع عديدة من الهندسة والاقتصاد والعمارة وعلم النفس والاجتماع • ولذلك فإن الجامعات الامريكية قد بدأت تنشئ أقساما خاصة لهذا الفرع من الدراسات تدخله حينا مع الدراسات الهندسية وحينا مع الدراسات الاقتصادية وحينا ثالثا مع دراسات بحوث العمليات وهكذا • كذلك تهتم الامم المتحدة بهذا الموضوع أيضا اهتماما ، وتخصص عام ١٩٧٢ عاما للبيئة ، وعند كتابة هذه السطور^(١) ينعقد فى

(١) تم تحرير هذه الدراسة فى شهر سبتمبر ١٩٧١ •

نيويورك اجتماع تحضيرى لدراسة مشاكل البيئة (١٦ - ٢٣ سبتمبر ١٩٧١) •

وبطبيعة الأحوال فإن علم اقتصاديات البيئة

Economics of Environment

لن يتأخر عن الظهور كفرع جديد ومستقل • والواقع أن الاقتصاديين لم يغفلوا عن هذه الظاهرة ، وإن احتلت لديهم مكانا جانبا • فقد أشار مارشال منذ نهاية القرن الماضى الى ظاهرة الوفورات الخارجية External economies والنفقات الخارجية External diseconomies (١) • فالى جانب العائد والنفقة التى يعرفها المشروع وتظهر فى السوق معبرا عنها بشكل نقدى ، هناك مزايا وخسائر يتحملها الوسط المحيط ولا يعبر عنها فى شكل نقدى ومن ثم لا تدخل فى حسابات المشروع • ومن الأمثلة التى نجدها دائما فى كتب مبادئ الاقتصاد ، المزايا الناجمة عن وجود المشروع فى ايجاد يد عاملة مدربة والخسائر الناجمة عن الضوضاء وتلويث الجو بالغبار والدخان • واذا كانت هذه الفكرة لم تحتل سوى هذا المكان الجانبى فى تعاليم الاقتصاد فالسبب يرجع الى أنها لم تأخذ فى الماضى الأبعاد الخطيرة التى وصلت اليها الآن • ولذلك فإن اقتصاديات البيئة مدعوة لدراسة المزايا والخسائر التى تلحق الوسط والبيئة التى يعيش فيها الانسان •

ويساعد الاوتوميشن على تسهيل حل مشاكل البيئة من عدة نواح : فمن ناحية نجد أن الاوتوميشن وهو يؤدي الى زيادة الانتاجية وزيادة الدخل انما يسهل عبء مواجهة نفقات تمويل تحسين البيئة • ومن ناحية ثانية فإن أحد الأسباب الرئيسية لمشاكل البيئة ينتج من التكدس السكانى فى مناطق محدودة ومع الأخذ بأساليب الاوتوميشن على نطاق واسع فإن هذا التركيز العمالى لن

(١) الى جانب ظاهرة الوفورات والنفقات الخارجية ، نجد أن كتب الرفاهية الاقتصادية بوجه خاص تهتم بالفرقة بين القيمة الفردية Individual value والقيمة الاجتماعية Social value وهو ما يرتبط بنفس الموضوع •

تكون له نفس القيمة • وأخيرا فإن من الممكن استخدام أساليب التحكم الذاتي
في تحديد مواصفات المنتج وبحيث يقل أو ينعدم العادم والتلوث الى درجة
كبيرة •

والى جانب كل ما تقدم فإن تطورا في شكل الحاجات لابد وأن يحدث
نتيجة للتغير في شكل وطبيعة المستهلكين • فقد سبق أن أشرنا الى أن من
أهم نتائج الأوتوميشن تقصير الحياة العملية للأفراد • وقد رأينا أن ذلك قد
تم من ناحية بتأخير سن الدخول الى الحياة العملية ومن ناحية أخرى بتقديم
من الاعتزال • وقد أثار دخول الشباب كطائفة كبيرة من المستهلكين دراسات
عديدة لا محل لاعادة تريدها • ولكن الجديد يبدو مع قدوم الشيوخ كطائفة
جديدة من المستهلكين • فقد أشرنا الى أن التقدم العلمى والصحى قد ساعد
على اطالة متوسط الأعمار ، ثم مع الاعتزال المبكر ولذلك فإن من الطبيعى أن
نتوقع وجود طبقة كبيرة من المستهلكين الذين جاوزوا مرحلة الحياة العملية •
ويكفى ليان ذلك أن نقارن بعض النتائج المختلفة عن التغير فى متوسط العمر •
فاذا افترضنا أن الأمل فى الحياة expectation of life كان عند الميلاد
٢٥ سنة (وهذا هو الوضع السائد منذ مائة عام) فإن ٦٠٪ منهم يصلون الى
سن ٢٠ سنة ، ٣٧٪ الى سن ٥٠ سنة ، ٢٠٪ الى سن ٦٥ سنة • فاذا أصبح
الأمل فى الحياة عند الميلاد ٥٠ سنة ، فإن النسب المتقدمة تصبح ٧٦٪ ، ٥٩٪ ،
٤١٪ ، للأعمار المتقدمة • واذا كان الأمل فى الحياة عند الميلاد ٧٤ سنة فإن
هذه النسب تصبح ٩٧٪ ، ٩٣٪ ، ٧٨٪ للأعمار المتقدمة • واذا كان الأمل فى
الحياة عند الميلاد ٧٠ سنة ، وكان معدل تزايد السكان ٢٪ فى السنة ، فإن
نسبة من يزيد عمرهم على ٦٠ سنة تصبح ٨٥٪ من السكان فى حين أنه اذا
كان معدل تزايد السكان ١٪ فى السنة (وهذا أقرب الى المعقول بالنسبة للدول
الغنية) فإن نسبة من يزيد عمرهم على ٦٠ سنة ترتفع الى ٢٢٪ من
السكان (١) •

Cf. United Nations, Methods for Population Projections by (١)
Sex and Age, New-York, 1956, p. 76, U.N., The Age of Population and:
its Economic and and Social Implications, New York, 1956, p. 37.

وغنى عن البيان أن وجود نسبة كبيرة من المستهلكين من الشيوخ الذين جاوزوا سن الاعتزال من شأنه أن يغير من شكل الحاجات ونمط الاستهلاك . وإذا كان الحديث قد أصبح معسدا عن « ثورة الطلبة » (١) فإن هناك محلا للتساؤل عما إذا كان المستقبل القريب سيعرف « ثورة الشيوخ » . فيكفى نظرة واحدة الى نمط الاستهلاك حتى ندرك كيف احتل الشباب جزءا ضخما من سلع الاستهلاك (برامج الراديو والتليفزيون والسينما ، شكل الملابس ، أنواع الرياضة) . وليس من الطبيعي أن يستمر هذا النمط من الاستهلاك حين يكون الشيوخ أكثر من خمس السكان ، وغالبا أكثر من نصف الثروة .

* * *

رابعاً - الأوتوميشن والقرارات الاقتصادية :

سبق أن رأينا مدى الصلة بين الأوتوميشن والمعلومات . والواقع أن تأثير الأوتوميشن على القرارات الاقتصادية يتم خلال التأثير على المعلومات . فمن ناحية زادت المعلومات نتيجة الأوتوميشن ، ومن ناحية أخرى ارتبط بالأوتوميشن تطور كبير من حيث ترشيد القرارات التي تتصرف في هذه المعلومات .

فمع تقدم وسائل المواصلات ومع وجود الحواسيب الكهربائية والالكترونية زادت المعلومات المتاحة للأفراد والمؤسسات ، ومن ثم فإن القرارات التي يتخذونها تصبح مدعومة أكثر من حيث استنادها الى وقائع أكثر . فمما لا شك فيه أن الرشادة الاقتصادية تزيد كلما زادت المعلومات المتاحة للوحدة التي تتخذ القرار الاقتصادي . ولكن نلاحظ من ناحية أخرى أن الزيادة الكبيرة في المعلومات قد أدت الى صعوبة عملية كبرى من حيث ترتيب هذه المعلومات وتصنيفها ثم استخراجها عند الحاجة . وقد سبق أن أشرنا الى أن من أهم الوظائف التي تقوم بها الحواسيب الالكترونية قدرتها

(١) أنظر ، حازم البيلوى ، مجتمع الاستهلاك أو ثورة الطلبة في مايو ١٩٦٨ ، ملحق

الأمم المتحدة الاقتصادية ، أكتوبر ١٩٦٨ .

الفائقة على تخزين المعلومات وتصنيفها وامتدادنا بها عند الحاجة • ولذلك فإن
الـاوتوميشن يعتبر من هذه الناحية عنصراً أساسياً في ترشييد القرارات
الاقتصادية سواء بالنسبة للمستهلك الفردي أو بالنسبة للمشروع أو بالنسبة
لسلطات التخطيط المركزية • فسيادة المستهلك كما تتصورها النظرية التقليدية
تفترض توافر العلم التام عند المستهلكين كافة بالأثمان السائدة في السوق
وبخصائص السلع • والواقع أن هذا الافتراض لا يتحقق عادة في العمل •
وإذا كان يصعب على كل فرد أن يمتلك أجهزته الالكترونية الخاصة بتخزين
المعلومات ، فإن مما لا شك فيه أن وجود هذه المعلومات في جهات متفرقة من
الاقتصاد سواء عند المنتجين المتنافسين ، أو عند أجهزة الاعلام ، أو لدى مراكز
البحوث ووحدات تجميع الاحصاءات - من شأنه أن يمكن المستهلك من
تحقيق درجة أعلى من العلم • فالمستهلك والحال كذلك يفيد من زيادة القدرة
على تجميع المعلومات التي توفرت للاقتصاد في مجموعه والتصرف فيها •
وبالمثل بالنسبة للمشروع ، فإن المعلومات التي تتوافر لديه عن السوق وظروف
الطلب والظروف الفنية للنتاج تمكنه من اتخاذ قراره على نحو أفضل •
وكذلك الأمر بالنسبة لسلطات التخطيط المركزية وسوف نتناول هذه النقطة
بعض التفصيل فيما بعد •

ولم يقتصر دور الـاوتوميشن في القرارات الاقتصادية على مجرد توفير
معلومات أكثر ووضعها تحت تصرف الوحدة الاقتصادية ، ولكن الأمر تجاوز
ذلك الى خلق مجموعة من الأبنية المنطقية التي تسهل على الوحدة اتخاذ
قرارها على نحو رشيد • فقد ظهرت مجموعة من العلوم المرتبطة بالقرارات
والهدف منها وضع الاطار المنطقي اللازم لكي تتخذ القرارات بأكبر قدر من
الكفاءة • ذلك أن الالتجاء الى الآلة للمساعدة في اتخاذ القرارات قد أوجب
توضيح المراحل التي يتم بها اتخاذ القرار وفق قواعد محددة • وبعبارة
أخرى ، فقد وجب وضع تصور شكلي formal لعملية اتخاذ القرار حتى
تستطيع الآلة أن تقوم بدورها في المساعدة على اتخاذه • وقد ساعد ذلك

بدوره على تحقيق قدر أكبر من الرشادة في اتخاذ القرارات • وبذلك اعتبر كسبا جديدا للاقتصاد في هذا الميدان •

ولعل أول محاولة للوصول الى ترشيده القرارات ووضع نظرية في هذا الميدان ترجع الى الرياضى فون نيومن Von Neuman والاحصائى مورجنسترن O. Morgenstern والتي تعرف بنظرية الألعاب Theory of Games (١) •

ففى كثير من الأحوال يتخذ الفرد قراره فى مواجهة شخص آخر ، وكل منهما يتحدد قراره بحسب تصرف الآخر • ولذلك فان الأمر يشبه ألعاب الشطرنج مثلا • ومن هنا جاءت التسمية •

ويمكن التمييز بين نوعين من الألعاب ، ألعاب الحظ games of chance والألعاب الاستراتيجية games of strategy وهذه الأخيرة وحدها التى تهتمنا حيث أنها تقترب من ظروف اتخاذ القرارات • ويمكن تقسيم الألعاب من حيث عدد المشتركين فيها ، فقد يكون العدد اثنين أو أكثر • كذلك يمكن التمييز بين الألعاب من حيث النتيجة ، فأحيانا تكون النتيجة ثابتة constant-sum games بحيث يكون مجموع الكسب والخسارة ثابتا ، وقد تكون النتيجة غير ثابتة non constant-sum game • وإذا كانت اللعبة ثابتة النتيجة فان كل ما يمكن عمله هو توزيع هذه النتيجة على المشتركين • وهناك حالة خاصة من اللعب ثابتة النتيجة وهى الألعاب ذات النتيجة صفر zero-sum game حيث يكون مجموع الكسب والخسارة صفرا ، فما يكسبه الواحد يخسره الآخر • وبطبيعة الأحوال يمكن تحويل الألعاب ذات النتيجة الثابتة الى ذات نتيجة صفر •

وإذا فرض وكان أمام كل لاعب عدد محدود من الاستراتيجيات أو الخيارات ، فان النتائج تكون محدودة أيضا finite outcomes .

ولاعطاء فكرة موجزة ومبسطة عن كيفية استخدام نظرية الألعاب •

(١) Cf. Vn Neumann, O. Margenston, Theory of Games and Economic Behaviour, Princeton University Press, 1944.

نفترض أن لدينا لعبة يشترك فيها اثنان ، وأن اللعبة ذات نتيجة ثابتة •
 ونفترض أن اللاعب الأول أمامه استراتيجيتان يستطيع أن يختار بينهما •
 وأن اللاعب الثانى أمامه ٣ استراتيجيات يستطيع أن يختار بينها • وتفترض
 نظرية الألعاب أن كل لاعب يعرف خصائص سلوك الآخر • واللاعب قد
 يكون من النوع المتهور أو من النوع الحذر ، وتفترض نظرية الألعاب أن
 اللاعبين من النوع الحذر • كذلك تفترض النظرية أن كلا من اللاعبين
 يعرف الاستراتيجيات المتاحة أمام خصمه وان كان لا يعرف على وجه اليقين
 أيها منها سوف يقوم باختياره بالفعل •

وتعرض عادة الاستراتيجيات المتاحة لكل لاعب فى شكل مصفوفة
 matrix تبين كل الاختيارات المتاحة • ونظرا لأن المصفوفات تعتبر نوعا من
 الرمزية ، لذلك فلا بأس من استخدام الحروف اللاتينية (لتسهيل الرجوع الى
 المراجع الأجنبية) •

ونستطيع أن نعبر عن الامكانيات المتاحة للاعب الأول بالمصفوفة A

$$A = \begin{bmatrix} a_{11} & a_{12} & a_{13} \\ a_{21} & a_{22} & a_{23} \end{bmatrix}$$

نجد أن هذه المصفوفة تتكون من صفين وثلاثة أعمدة ، تعبيرا عن أن
 اللاعب الأول أمامه : استراتيجيتان له ، وثلاث استراتيجيات لخصمه •
 فالصف يعبر عن كل استراتيجية للاعب ، والعمود يعبر عن استراتيجية
 الخصم • وعلى ذلك فإن a_{11} تعبر عن الوضع الذى يختاره فيه اللاعب الأول
 الاستراتيجية الأولى ، واللاعب الثانى الاستراتيجية الثالثة • وبطبيعة الحال
 نستطيع أن نضع مصفوفة ثانية B مثلا للاعب الثانى • ولكن اذا كانت اللعبة
 ثابتة النتيجة فان هذه المصفوفة يمكن استخلاصها مباشرة من المصفوفة الأولى •
 فاذا كان مجموع النتيجة من اللعبة ١٠٠ ، وكانت المصفوفة A
 على النحو الآتى :

$$A \quad \begin{bmatrix} a_{11} & a_{12} & a_{13} \\ a_{21} & a_{22} & a_{23} \end{bmatrix} \quad \begin{bmatrix} 30 & 40 & 50 \\ 50 & 60 & 50 \end{bmatrix}$$

فان المصفوفة للاعب الثانى تصبح :

$$B \quad \begin{bmatrix} b_{11} & b_{12} & b_{13} \\ b_{21} & b_{22} & b_{23} \end{bmatrix} \quad \begin{bmatrix} 70 & 60 & 50 \\ 50 & 40 & 50 \end{bmatrix}$$

ومن الواضح هنا أن استراتيجية اللاعب الثانى يعبر عنها بالعمود وليس بالصف •

والآن اذا عرفنا مصفوفة أحد اللاعبين ، فماذا يكون سلوكه ؟

اذا أراد أن يكون سلوكه متسما بالحذر وبحيث لا تلحقه أسوأ الآثار ، فعليه أن يختار :

١ - أقل استراتيجية تحقق له عائدا (الحد الأدنى فى كل صف فى حالة A)

٢ - اختيار الاستراتيجية من بين ما تقدم وبحيث تحقق أعلى حد أدنى
• largest minimum

وبهذا الشكل فان اللاعب يكون متأكدا من أنه مهما كان قرار خصمه فانه لن ينتهى بأسوأ نتيجة ، وان كان فى نفس الوقت يكون متأكدا من أنه لن يحقق أفضل نتيجة ممكنة • ويطلق على ذلك maximin •

والآن ماذا عن اللاعب الآخر ؟ عليه أن يقوم بنفس الطريقة ولكن على الأعمدة وليس على الصفوف وبحيث يختار أولا أكبر قيمة فى كل عمود ، ثم يختار من بينها أقل قيمة • وتعرف هذه الطريقة باسم minimax •

واذا كانت نتيجة اختبار اللاعبين واحدة ، فانه يطلق على هذه القيمة

اسم نقطة السرج saddle point ويصبح الحل محددًا determinate .

وليس الغرض هنا شرح نظرية الألعاب بالتفصيل ، ولكن فقط اعطاء انطباع عن المنطق الذى يحكم الوحدة فى اتخاذ قرارها وبحيث لا ترتب أسوأ الأضرار • وهو منطق شكلى واضح •

كذلك ظهرت فى فترة لاحقة ، ونتيجة لأبحاث الرياضى الأمريكى Dantzig فى البحرية الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية - طريقة حل البرامج الخطية المعروفة باسم simplex . •

والبرامج الخطية linear programming تحاول تحديد قيمة المتغيرات اللازمة اذا أردنا تحقيق القيمة العظمى maximum أو الدنيا minimum لمجموعة من الأهداف توضع فيما نسميه دالة الأهداف objectif function حيث تتكون المشكلة من مجموعة من المعادلات أو المتباينات inequalities الخاضعة لمجموعة من القيود constraints .

فالمشكلة الاقتصادية لا تعدو أن تكون مشكلة برامج خطية • فالإنتاج من كل سلعة يجب أن يوزع على الصناعات المختلفة (بحسب حاجة كل صناعة وفقا لحجم الإنتاج فيها) وبحيث يكفى الفائض لاشباع حد أدنى من الطلب النهائى للاستهلاك والاستثمار والتصدير • وهكذا يمكن وضع الهيكل الإنتاجى للدولة فى شكل مجموعة من المتباينات التى تبين أن مجموع الإنتاج أكبر أو يساوى مجموع الاستخدامات الوسيطة والطلب النهائى •

وينبغى أن يكون هذا النظام خاضعا للقيود بعدم مجاوزة استخدام القدر المتاح من الموارد • ويوضع عادة قيد آخر ألا يأخذ أى متغير قيمة سلبية حتى يكون لها معنى اقتصادى •

والهدف هو البحث عن الحجم الأمثل للإنتاج فى كل صناعة والذى يعطى القيمة القصوى لبعض الأهداف الموضوعه • (دالة الأهداف) •

ومن الواضح أن البرامج الخطية تسعى أيضا لتحقيق مزيد من الرشادة

فى اتخاذ القرارات ، وهى باصرارها على ابراز التفرقة بين الأهداف المرجوة (دالة الأهداف) وبين الوسائل المتاحة (نظام المتباينات والقيود) انما تساعد على مزيد من التقدم فى طريق الرشادة .

وقد وضحت فيما بعد العلاقة الوثيقة بين نظرية الألعاب والبرامج الخطية^(١) بحيث يمكن تحويل مشكلة من صورة لعبة الى صورة أخرى . تستخدم البرامج الخطية والعكس .

واذا كانت البرامج الخطية تقيد من استخدامها فى كثير من الأحوال ، لأن فروض الخطية linearity لا تتحقق دائما ، فقد ظهرت محاولات جديدة . لحل البرامج غير الخطية أو الديناميكية بما لا محل للتعرض له هنا .

والواقع أن الاهتمام بترشيد القرارات فى ضوء مجموعة من الأهداف الموضوعية قد ساعد على نمو فرع جديد هو ما يعرف باسم بحوث العمليات operational research . ويضم هذا الفرع الى جانب البرامج الخطية ، وغير الخطية ونظرية الألعاب وما يعرف بنظرية الأشكال theory of graph وهى تعنى باستخدام الأشكال لبيان العلاقات المختلفة^(٢) .

وهكذا نلاحظ تكوين مجموعة من النظم الشكلية أو الصورية formal system التى تبين المراحل المختلفة التى يمر فيها القرار ، وتساعد على اتخاذه بأكبر قدر من الرشادة والكفاءة . ولكن ينبغى أن نعرف المقصود بالرشادة ، فهذا أمر لا شأن له بالأهداف التى قد نرى أنها أهداف غير حكيمة . فالمقصود هو السلوك الذى يحقق الأهداف على أحسن وجه وبصرف النظر عن تقديرنا للأهداف ذاتها .

وقد ساعد التقدم الذى تحقق فى ميدان ترشيد القرارات على اعطاء

(١) Cf. Dorfman, Samuelson and Solow, Linear Programming and Economic Analysis, McGraw-Hill, 1958, p. 446.

(٢) أنظر فى استخدام هذه النظرية فى الاقتصاد G. Avondo — Bodina, Economic Applications of Theory of Graphs, Blackie & Son Ltd., London, 1962.

حلول لبعض المشاكل المعاصرة • فقد سبق أن أشرنا الى أن تطور الحاجات قد اتجه نحو مزيد من الحاجات العامة ومن ثم نحو مزيد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية • كذلك يلاحظ أن تدخل الدولة لم يقتصر على الأمور المتقدمة وإنما زاد هذا التدخل مع مشاكل التخلف الاقتصادي من ناحية وظهور الكثير من عيوب الرأسمالية من ناحية أخرى وتولى الأحزاب الاشتراكية الحكم من ناحية ثالثة •

وقد كان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي نادى به الاشتراكيون محل نقد كبير من جانب الاقتصاديين وبوجه خاص *Von Mises* فقد أنكر هؤلاء على الدولة قدرتها على تحقيق الرشادة الاقتصادية بعد إلغاء الملكية الخاصة • ورغم أنه قد تم اثبات إمكانية تحقيق هذه الكفاءة من الناحية النظرية^(١) منذ وقت طويل ، فقد رأى بعض الاقتصاديين (*Robins*) ، أنه من الناحية العملية يكاد يستحيل ذلك لأنه يتطلب حل الملايين من المعادلات بالرغم من إمكانية النظرية^(٢) •

والجديد هو أن هذه الصعوبة العملية لم يعد لها محل ، بعد اختراع الحواسيب الالكترونية ذات السرعة المذهلة في اجراء العمليات الرياضية والذهنية المختلفة • وبعد التقدم الكبير في ميادين علوم القرارات على النحو الذي تعرضنا له فيما سبق •

وهكذا نجد أن الأوتوميشن وهو يتطلب التدخل المتزايد من جانب الدولة في ميدان الاقتصاد ، يزودها في الوقت نفسه وباستخدام أساليب الأوتوميشن بالوسائل الكفيلة بجعل هذا التدخل ممكنا وعمليا •



(١) Cf. V. Bareto, Cours d'Economie Politique, Lausanne 1297, Vol. II, E. Barone, The Ministry of Production in the Collectivist State in Collectivist Planning, edited by Hayek, 1944.

(٢) Cf. L. Robbins, The Great Depression, London, 1934, p. 151.

خامسا - علم الاقتصاد نفسه من علوم التحكم الذاتي :

ان التقدم الكبير الذى حققته العلوم الجديدة وبخاصة فى ميدان التحكم الذاتى automatic control قد دعا البعض الى استخدام نفس أساليب هذه العلوم الهندسية فى ميدان الاقتصاد ، فالنجاح الكبير الذى حققته هذه العلوم عند التطبيق فى الاوتوميشن وجه الانظار الى امكانية الافادة بنفس الأساليب لدراسة الاقتصاد .

ومنذ وقت ليس بالبعيد تدخلت أعمال ادارة المشروعات مع الرقابة الفنية على الآلات والمعدات ، وهكذا وجد المهندسون والفنيون أنفسهم فى مواجهة مشاكل ذات طابع اقتصادى تستدعى منهم اتخاذ قرارات فيها . وقد أدى ذلك الى التزاوج بين العلوم الاقتصادية والعلوم الهندسية . فظهرت اقتصاديات المهندسين Engineering economics لاعطاء المهندسين الأفكار الضرورية فى مبادئ الاقتصاد .

ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد فقد حاول العديد من المهندسين مناقشة المشاكل الاقتصادية بنفس الأساليب المتبعة فى العلوم الهندسية وبخاصة فى التحكم الذاتى ، كما استقر فى الدوائر الكهربائية electric circuit والتطبيقات الأخرى للدوائر المغلقة closed-loop control (١) .

(١) ومن أوائل الاقتصاديين الذين استخدموا أساليب المهندسين

R. Goodwin, "The Non-linear Accererator and the Persistence of Business Cycle" *Econometrica*, Vol. 19, 1951,

ثم من المهندسين الذين تحولوا الى الاقتصاد

A.W. Philips, *Mechanical Models*.

In *Economic Dynamics*, *Econometrica*, Vol. 17, 1950 ; *Stabilisation Policy in a Closed Economy*, *Economic Journal*, Vol. 64, 1954.

ومن أهم الكتب التى وضعها مهندس فى هذا الصدد

A. Tustin, *The Mechanism of Economic Systems*, Heineman, 1959.

وأخيرا فان R.G.D. Allen قد خصص الفصل التاسع من كتابه *Mathematical Economics*

MaacMillan, 1959 لهذا الموضوع ، كما وضع الاقتصادى البولندى الأصل O. Lange

كتابا حديثا فى الموضوع باسم :

Introduction to Economic Cybernetics, Pargam Press PWN—Polish, Warsaw, 1970.

ونحن نعتمد على المرجعين الأخيرين .

والواقع أن علم الاقتصاد يهتم منذ البداية بنفس نوع المشاكل التي
تثيرها السيرنطيقا والتحكم الذاتى • فمشاكل التحكم تعتبر من صميم المشاكل
الاقتصادية • فاققتصاد السوق لا يعدو أن يكون نظاما محكوما بشكل ذاتى
self-regulated system . • بحيث اذا حدث اختلال فى أحد الأسواق
فان الأثمان تتغير لاعادة التوازن من جديد ، ويتم ذلك - فى الأصل - بشكل
تلقائى • ولهذا السبب فان أوسكار لانجه يقول فى مقدمة كتابه المشار
اليه ، بأن الاقتصاديين كانوا يقومون بتطبيق علوم سيرنطيقية دون أن
يشعروا ، كما حدث فى مسرحية مولير الفكاهية *Le Bourgeois*
Gentilhomme حينما اكتشف مسيو جوردان . *M. Jourdain*
بأنه يتحدث نثرا دون أن يعرف !

وما نود الإشارة اليه هنا - بايجاز - ليس فقط التشابه فى أنواع
المشاكل بل فى استخدام نفس الأساليب وبوجه خاص أساليب التغذية المرتدة
وتوضيح ذلك باستخدام أشكال Block-Diagrams • ومن المفهوم طبعا أن
التقابل بين النماذج الاقتصادية والنماذج الهندسية لا يعنى أن العناصر المكونة
لهما واحدة ، فالقرار بالانفاق على الاستثمار لا يمكن أن يكون مماثلا
لاختلاف درجة الفولت *Voltage difference* رغم أن كليهما يعبر عنه
بعلاقة معادلة تفاضلية أو معادلة فروقية • فالتشابه يقتصر فقط على الناحية
الشكلية •

وسوف نقتصر فيما يلى على اعطاء صورة مبسطة جدا لبعض أوجه
التشابه ، وبوجه خاص نبين كيف أن الصيغة الأساسية للتحكم والمستخدم
فى نظم التغذية المرتدة بنفس شكلها مستخدمة فى الاقتصاد تحت اسم
المضاعف • كما نعطي صورة مبسطة للنظام الاقتصادى باستخدام أشكال
Block-diagrams على نفس النحو المستخدم فى التحكم الذاتى فى
العلوم الهندسية • وسوف نستخدم هنا أيضا الرموز اللاتينية •

أى نظام يتضمن تحويلا لبعض المدخلات *inputs* الى مخرجات أو
ناتج *output* • فآلة معينة تحول بعض المواد الأولية الى سلع تامة الصنع ،

هنا نحن بصدد مدخلات (المواد الأولية) ومخرجات أو ناتج (السلع تامة الصنع) . فالمدخلات هي مؤثرات خارجية تفرض على النظام ، والمخرجات أو الناتج هي النتيجة التي تؤول إليها هذه المدخلات بعد مرورها في النظام .

والمدخلات قد تكون عبارة عن متغير واحد أو مجموعة من المتغيرات ، ولذلك نستطيع أن نرمز لها بالمتجه X ، وحيث يحدد عناصره عدد المتغيرات .

$$X = (X_1, X_2, \dots, X_m)$$

وبالمثل فإن المخرجات أو الناتج قد تكون عبارة عن عنصر واحد أو أكثر ، ونرمز لها أيضا بالمتجه Y (vector) .

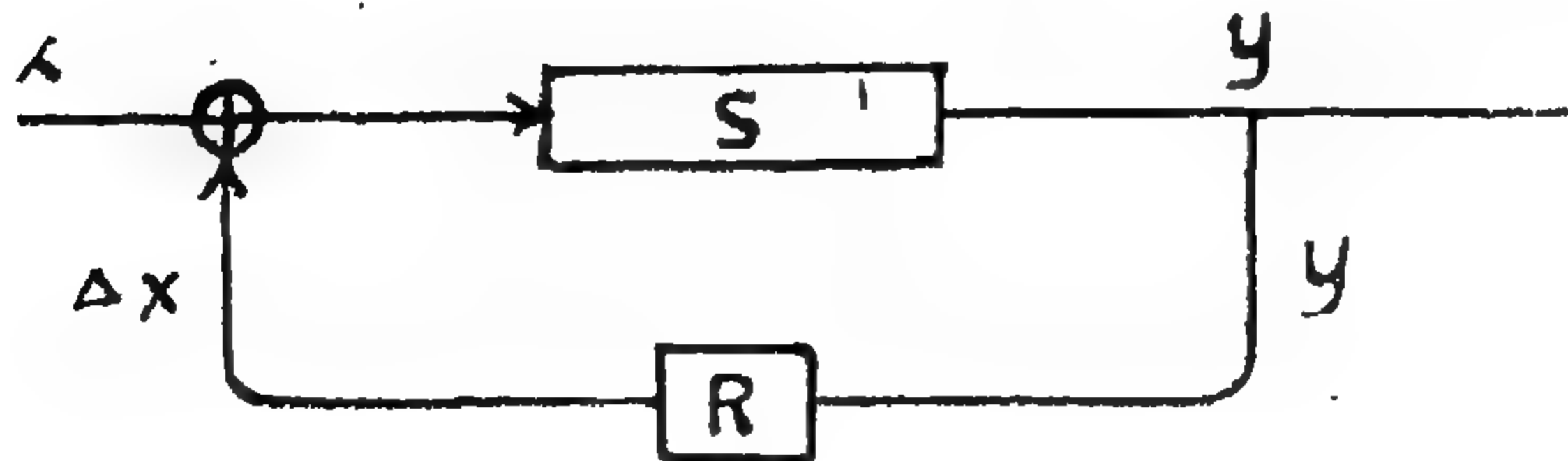
$$Y = (Y_1, Y_2, \dots, Y_n)$$

وعلى ذلك فالنظام هو عبارة عن عملية تحويل transformation لمدخلات معينة الى مخرجات محددة وفقا لقانون أو قاعدة معينة :

$$Y = T X$$

T هي عبارة عن القانون أو القاعدة التي تبين كيفية تحويل المدخلات X الى المخرجات Y (وقد تكون عبارة عن دالة معينة ويرمز لها $y = t(x)$) .

فإذا كان لدينا نظام به تحكم ذاتي ونرمز له S بحيث اذا خضع لمدخلات محددة فإن الناتج من S يؤثر على جزء من النظام يسمى الحاكم governor ونرمز له R وما ينتج عنها من مخرج يعتبر مدخلا يؤثر من جديد على S . وهذا هو المقصود بالتغذية المرتدة . ولنوضح ذلك بالشكل (block - diagram) الآتي :



فإن المدخل X يمر عبر S ويخرج الناتج Y ، ولكن جزءا من هذا الناتج Y يمر عبر R فيؤدى الى ظهور مخرج جديد من R هو ΔX الذى يعود ليؤثر من جديد على ، وبذلك يصبح مجموع المدخلات التى تؤثر على النظام $X + \Delta X$.

ويمكن أن نعبّر عن ذلك على النحو الآتى :

$$Y = S (X + \Delta X)$$

وهنا نحن ننظر الى S باعتبارها القانون الذى يتم على أساسه التحويل عن طريق R ولكن

$$\Delta X = R Y$$

لأن الاضافة الجديدة فى المدخل ΔX كانت نتيجة تطبيق على الناتج ولذلك نستطيع أن نضع العلاقة الآتية

$$\begin{aligned} Y &= S (X + \Delta X) \\ &= S (X + R Y) \\ &= S X + S R Y \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \therefore Y &= \frac{S}{1 - SR} X \\ &= \frac{1}{1 - SR} S X \end{aligned}$$

وهذه هي الصيغة الأساسية فى التحكم^(١) .

فإذا كان النظام خلوا من الحاكم $R = 0$.

فإن الصيغة المتقدمة تصبح

Cf. O. Lange, Introduction to Cybernetics, p. 21.

(١)

$$Y = SX$$

وهي العلاقة البسيطة لعملية التحويل دون تغذية مرتدة ، وقد سبق أن رأيناها (تحت شكل $Y = TX$ ومن الواضح أنه لا أثر لتغيير اسم القانون T أو S) .

والواقع أن الصيغة الأساسية للتحكم تماثل تماما الصيغة التي نعرفها في الاقتصاد باسم المضاعف multiplier والتي ذاعت شهرتها بعد كينز .

وكنوع من التذكير ، نقول ان الانفاق القومي (في نموذج مبسط للغاية) يتكون من الانفاق على الاستهلاك والانفاق على الاستثمار . وعلى حين يمكن النظر الى الانفاق الاستثماري باعتباره انفاقا مستقلا autonomous أى لا يتوقف على الدخل (كمرحلة أولية من التبسيط ، وهذا هو موقف كينز نفسه) ، فان الانفاق على الاستهلاك يتوقف على الدخل ويمكن النظر اليه كدالة للدخل (أبسط الأمور أن نعتبره نسبة ثابتة من الدخل) . ويمكن التعبير عن ذلك :

$$\begin{aligned} (1) \quad Y &= I + C \\ C &= C(Y) \\ &= cY \\ (2) \quad Y &= I + cY \\ I & \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} Y &= \frac{I}{1-c} \\ &= \frac{1}{1-c} \cdot I \end{aligned}$$

حيث Y : الانفاق القومي (أو الدخل القومي)

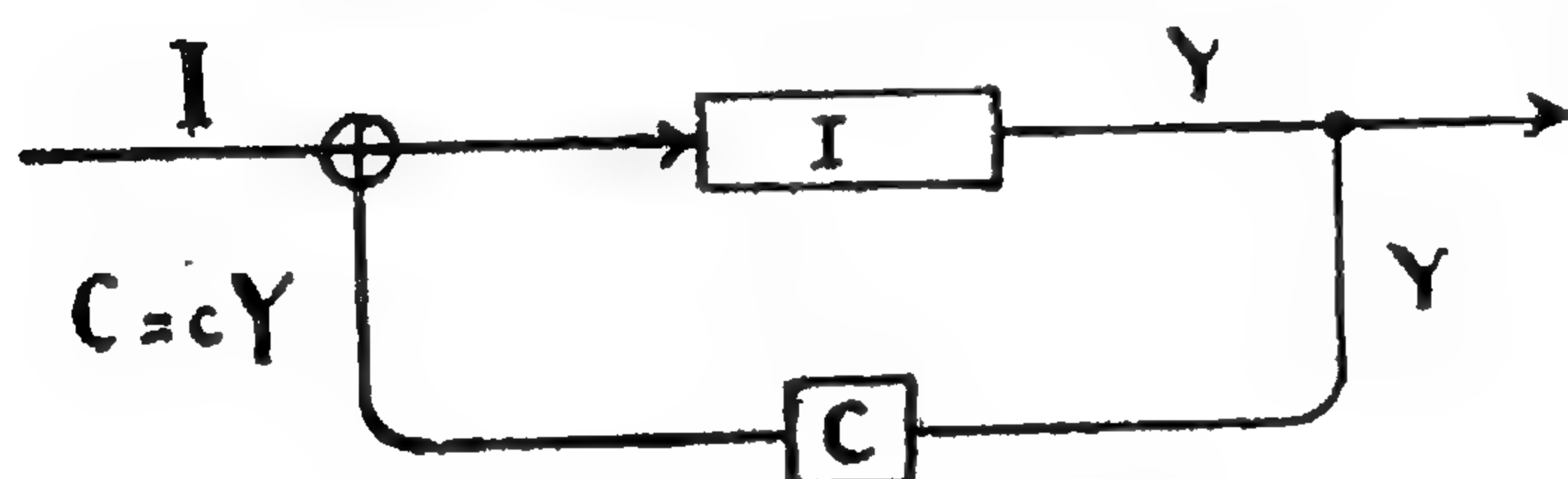
C : الاستهلاك

I : الاستثمار

والتعبير $\frac{1}{1-c}$ هو مضاعف كينز الشهير ، والذي يقضى بأن زيادة

الانفاق على الاستثمار تؤدي الى زيادة الانفاق القومي (الدخل القومي) بكمية أكبر ، وأن قيمة هذا المضاعف هي عبارة عن $\frac{1}{1-c}$ (أي مقلوب الميل الحدى للادخار) .

ولا يوجد هناك حاجة الى بيان التشابه بين مضاعف الاستثمار كما يستخدمه الاقتصاديون منذ كينز بشكل يكاد يصبح غريزيا ، وبين صيغة التحكم المستخدمة في العلوم الهندسية للتحكم الذاتي . ويمكن أن نعبر عن مضاعف الاستثمار بالشكل الآتي :



فهنا قيمة $S = 1$ ، لأن الانفاق على الاستثمار يؤدي بذاته الى زيادة في الانفاق القومي بنفس القدر Y ولكن هذه الزيادة تؤثر في الاستهلاك فيزيد الانفاق على الاستهلاك cY .

وهذا بالضبط هو الأسلوب المتبع لشرح كيفية عمل مضاعف الاستثمار في كتب مبادئ الاقتصاد . ولييان ذلك نفترض أن الاستهلاك نسبة ثابتة من الدخل مثلا $\frac{4}{5}$ الدخل ($c = 4/5$) في هذه الحالة فإن الانفاق الاستثماري يعني توزيع دخول جديدة ، ولكن هذه الزيادة من الدخول تؤدي الى زيادة الاستهلاك بنسبة $\frac{4}{5}$. وهكذا دورة بعد دورة . فإذا كان الانفاق الاستثماري الأول عبارة عن (١٠٠ دينار مثلا) فسوف نجد لدينا سلسلة من الزيادات المتتالية في الانفاق .

$$100 + \frac{4}{5} \times 100 + \left(\frac{4}{5}\right)^2 \times 100 + \left(\frac{4}{5}\right)^3 \times 100 + \dots$$

وهذه متوالية هندسية حدما الأول ١٠٠ والأساسي $\frac{4}{5}$. ولذلك فهي

$$= 100 \times \frac{1}{1 - \frac{4}{5}} = 500$$

ما تقدم لا يعدو أن يكون صورة مبسطة جدا للاقتصاد وحيث يوجد فيه مصدر واحد للتغذية المرتدة ، وهناك نماذج كثيرة أكثر تعقيدا وحيث ينظر فيها الى الاستثمار كمصدر آخر للتغذية المرتدة • وفي بعض النماذج يؤخذ في الاعتبار الفاصل الزمني time lag للتغذية المرتدة • وبطبيعة الأحوال ليس هنا مجال عرض ومناقشة هذه النماذج فذلك أمر يحتاج وحده الى مؤلف كامل • ولكن الغرض هو بيان كيف أن الاقتصاد كعلم قد بدأ يتأثر بالتطورات العلمية التي حققت الثورة التكنولوجية التي نعيشها الآن • ولا جدال في أن إحدى المزايا الكبيرة التي حققها تزايد المعلومات هو انهيار الحواجز بين العلوم ومحاولة كل علم الاستفادة من وسائل البحث التي تحققت في ميادين أخرى •

وبعد ،

فاذا كانت الآلية قد مدت من ذراع الانسان في القرن الماضي ، وكان الأوتوميشن قد مد من ذراعه ومن فكره في القرن الحالى ، فان ذلك لا يكفى • فالانسان مطالب الآن بالقيام بخطوة مماثلة ، فيجب ان يتسع خيال الانسان بشكل يسمح له بمسايرة هذا التطور فى القوى العضلية والذهنية • وبدون انطلاقة خيالية جبارة فقد تكون هذه التطورات التكنولوجية وبالا عليه • فقدرته الآن على التدمير الشامل والانتحار الجماعى لم يرق لها مثيل فى تاريخ الانسان • وبقدر ما توافرت وسائل لتحرير الانسان بقدر ما أمكن ان تستخدم نفس الوسائل للقضاء على حريته ، ولذلك فان الخلاص لن يكون الا بقدره خيال الانسان على خلق وعى جديد يمكنه من تسخير نتائج فكره بدلا من الوقوع فى قبضتها • وهذا ما تستطيع ان تقدمه لنا الفلسفة والأخلاق • فنحن بحاجة ، اكثر من أى وقت مضى ، الى فلسفة جديدة تفسر لنا لماذا نعيش ، وأخلاق جديدة تشرح لنا كيف يكون ذلك • فهل يستطيع ضمير الانسان أن يتطور وينمو كما استطاع فكره أن يخلق ويخترع ؟ هذا هو السؤال !

خاتمة

العالم الثالث في مواجهة الثورة التكنولوجية

وأي « نحن » من كل ذلك ؟

وأقصد « نحن » العالم الثالث أو ما اصطلح على تسميته بالدول النامية .
ففى كل عصر وجد فقراء وأغنياء ، ولكن لم تصل الفجوة بين أولئك وهؤلاء ،
ما وصلته الآن ، وهى فجوة ما تزال تتزايد يوما بعد يوم . كذلك لم يعرف
العالم فى أى وقت من الأوقات من وسائل الاتصال المادية والمعنوية ما يعرفه
الآن ، ومن ثم لم يصل الوعي بهذا الانقسام ما وصله فى العصر الحالى .

والواقع أننا منذ الثورة التكنولوجية بدأنا نعيش عصرا جديدا فى حياة
الانسان ، ولا زالت بعض بقايا الماضى تعيش معنا فيما نطلق عليه الآن اسم
« العالم الثالث » أو الدول المتخلفة أو النامية . فهذه أوضاع من الماضى
بسييلها الى الزوال أو هكذا ينبغي . وتسمية « العالم الثالث » توحى نفسها
بذلك . فهذه التسمية أخذت من الفرنسية Tiers-Monde ، وهى اشارة
الى أوضاع فرنسا قبل الثورة الفرنسية وحيث كان مجلس الطبقات يتكون الى
جانب النبلاء ورجال الكنيسة من ممثلى الشعب Tiers-Etat ، ولكننا
لا ننسى أن Tiers تعنى أيضا « الغير » ، ولذلك فان تعبير العالم الثالث يشير
الى هذا « الغير » أو « الغريب » عن الحضارة التكنولوجية الحديثة . ويؤكد
هذا النظر الى « العالم الثالث » باعتباره « بواقي » Residu - أنه لا توجد
خصائص مشتركة بين دول هذا العالم سوى فى الفقر وعدم استخدام وسائل
الانتاج الحديثة ، أما فيما عدا ذلك فهذه الدول تكون مجموعة غير متجانسة .
فيما يتعلق بأسباب تخلفها ومظاهره ، فمنها من يعانى من ندرة السكان (معظم
دول افريقيا السوداء) ، ومنها على العكس ما يكاد يخلق من الانفجار السكاني
(مصر والهند) ، منها الدول التى تكاد تتعرف على الوحدة الوطنية وما تزال

تبحث عن مقوماتها من لغة وتاريخ ، ومنها على العكس ما ينوء من حمل تاريخ طويل يقيد حركتها . ولذلك فعلى حين أننا نجد نظرية اقتصادية للدول المتقدمة ، وهى نظرية قائمة على الرشادة الاقتصادية ، فإن « نظرية التنمية الاقتصادية » لا تزال تبحث لنفسها عن مكان ، وذلك لأنها تحاول أن تحلل أوضاعا جد مختلفة ، فيما عدا القاسم المشترك وهو الفقر واتساع الأساليب التقليدية .

ولعل أهم نقاط تحول الانسان فى تاريخه الطويل ، ترجع الى ثورتين أساسيتين فى الفن الانتاجى ، الثورة الزراعية ثم الثورة الصناعية (١) . فالثورة الزراعية - حين اكتشاف الانسان الزراعة قبل حوالى عشرة آلاف سنة فى مكان ما فى الشرق الأوسط (على خلاف بين المؤرخين بين مصر والعراق) - هذه الثورة نقلت الانسان من مرحلة الجنى واللقط الى مرحلة الاستقرار وبناء الحضارات ، وبذلك « انتقلت الانسانية للمرة الأولى بنوع من الطفرة من تجمعات غير واضحة المعالم social diffus الى الحياة الاجتماعية المنظمة social organisé » (٢) . وعاشت الانسانية منذ ذلك الوقت ، وبخاصة منذ العصور التاريخية ، هذه الحضارة الزراعية . واذا كانت هذه الثورة تمثل قطعة فى التاريخ ونوعا من الطفرة ، فإن معدل التطور اللاحق كان بطيئا الى حد بعيد وغير ملموس . أضف الى ذلك أن الجماعات المختلفة كانت تعيش فى عزلة نسبية ، فلم يكن هناك عالم واحد وانما عوالم متعددة تعيش فى انفصال الا من بعض العلاقات العارضة من غزو أحيانا واتجار محدود أحيانا أخرى . بل انه فى وقت متأخر نسبيا وحتى العصر الرومانى ، وبالرغم من اتساع فتوحاتها ، فاننا نجد هذه الحضارة غير قادرة على الاعتراف للأجنى بحقوقه كشخص الا فى فترة لاحقة ، وحيث كان الاعتقاد السائد هو أن الأجنى شئ Res من الأشياء وليس انسانا يشترك الرومانى فى

(١) Cf. Carlo Cipolla, The Economic History of World Population, Plican Book, 1962. p. 17.

(٢) Cf. Teilhard de Chardin, Le Groupe Zoologique Humain, édition Albin Michel, Paris, 1956, p. 100.

خصائصه • ونذكر كيف أن ماركوبولو Marco Polo في نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر قد أخذ بألباب الأوربيين وهو يقص عليهم مشاهداته في الصين ، لا ، بل حتى القرن السابع عشر كيف كان الفرنسي يعجب لأي يكون الانسان فارسيا ، كما يذكر لنا مونتسكيو^(١) (Ah, ah, Monsieur est Persas ? C'est une chose bien extraordinaire ! Comment peut-on être Persan ?).

وهكذا كانت الحياة يسودها الاستقرار والركود والاطمئنان والقناعة • ولم يكن لفظ « التقدم » نفسه معروفا ، فهو من الأفكار الحديثة التي دخلت ألفاظ الحضارة في وقت متأخر نسبيا ، بل انسا نجد أن بسكال ، في القرن السابع عشر ، يعطى « التقدم » معنى يفيد التذبذب والتقلبات

“La nature agit par progrès. ‘itus et reditus’, elle passe et revient, puis va plus loin, puis deux fois moins, puis plus que jamais, etc.. Le flux de la mer se fait ainsi, le soleil semble marcher ainsi” ^(٢)

« فالتقدم » باعتباره تغيرا في الزمان نحو « الأفضل » - أيا كان تعريفنا للأفضل - لم يكن معروفا ، بل ان التغير في الزمان كان فكرة غريبة على الأذهان • فالزمان في أحسن الفروض لا يعدو أن يكون بعدا كالمكان ، ولذلك يجب أن يعامل معاملته • وعلى سبيل المثال فقد غلب على الاغريق الاهتمام بالبحث في قوانين الاتساق والجمال في المكان ، ومن ثم فقد لعبت « الهندسة » عندهم دورا متميزا في المعرفة ، ويكفى أن يضع أفلاطون على باب أكاديميته : « من يجهل الهندسة لن يدخل هنا » • وإذا كان بعض

Cf. Montesquieu, Lettres Persanes, Classiques Garnier, Paris, (١)
Paris, p. 69.

Cf. Blaise Pascal, Pensées, No. 771 (355), Edition du Seuil, (٢)
p. 318.

المفكرين قد تناولوا دراسة التاريخ فان ذلك - وربما باستثناء تيوكديد
Thucydides - كان عادة على شكل دورات متسقة مرحلة تتلو مرحلة ••
ثم نعود من جديد الى المرحلة الأولى ، فالأمر أشبه بالدائرة • وهكذا خضع
الزمان لمعالجة هي أقرب لمعالجة الهندسة للمكان • ولذلك لم يكن غريباً أن
تكون الرياضة الجديدة مع ليبنز ونيوتن في القرن السابع عشر طفرة كاملة •
فالتفاضل والتكامل وهي تتعامل مع معدلات التغير انما تشير الى الدور الذي
بدأ « الزمن » يحتله في الفكر وما يرد عليه من تغيرات •

وقد تغير كل ذلك مع الثورة الصناعية ، فتغير الفن الانتاجي وتغيرت
الأفكار وتغير نمط الحياة • وقد عرفت أوروبا هذه الثورة في القرن الثامن عشر
وعرفت أمريكا الشمالية منذ القرن التاسع عشر ، واستمر التطور في هذه
الدول على النحو الذي تعرضنا له فيما سبق في هذا الكتاب بما لا محل لاعادة
ترديده هنا • واذا أدت هذه الثورة الى مزيد من التقدم المستمر للدول التي
أخذت بأسبابها ، فانها أدت من ناحية أخرى الى مزيد من ترابط العالم
ووحدة ، فهي تتضمن حضارة بطبيعتها شاملة وعالمية • ومع ذلك فان هذا
الامتداد لآثار الثورة الجديدة على العالم أجمع لم يؤد الى تحقيق توزيع عادل
للفوائد والمغانم • فالدول المتقدمة - وقد اتجهت لضم بقية المناطق الى
الدخول في دائرة واحدة من الاقتصاد العالمي - انما أرادت أن تستغل موارد
هذه المناطق فيما يعود عليها بالفائدة ، فكانت علاقة المتبوع بالتابع • وكانت
استجابة المناطق المتخلفة للعلاقات الجديدة استجابة سلبية ، فقبلت بعض
مظاهر التقدم الذي « فرض » عليها بالقدر الذي يجعل مواردها تحت تصرف
الدول المتقدمة في أحسن الشروط الممكنة • وهذا هو ما يطلق عليه
« الاستعمار » • وليس معنى ذلك أن الدول المتخلفة لم تحقق أية فائدة من
هذا الاندماج العالمي ، ذلك أنها حققت بعض الفوائد : ادخال الاقتصاد
النقدي ، انشاء شبكة طرق حديدية وبرية وبحرية ، خلق طبقة من المعلمين
(تعليماً محدوداً) من الوطنيين ليقوموا بدور كلب الحراسة لمصالح الدول
المتقدمة ••• الخ • ولكن هذه الفوائد التي حققتها المناطق المتخلفة لم تأت

لذاتها وإنما فقط كنتيجة by-product لضرورة حسن استغلال مواردها •
ولذلك فإنه في أغلب الأحوال نجد أن المصالح الأجنبية التي دعت إلى إدخال
بعض مظاهر الحضارة الجديدة ، تقف عقبة في سبيل انتشارها بعد حد معين •
ولكن يبدو أن « للتقدم » منطقه الخاص وديناميكيته الخاصة • فيكفي
أن يبدأ التعليم حتى تزيد المطالبة بانتشار التعليم أكثر وأكثر • فهناك علاقة
جدلية (دياليكتيكية) ، والدول المتقدمة اضطرت إلى ترقية المناطق المتخلفة
بعض الشيء حتى يحسن استغلال مواردها ، ولكن هذا بدوره يخلق قوى
تلقائية لمزيد من التقدم وللمطالبة بالقضاء على كل مظهر من مظاهر التبعية •
وقد كانت الحرب العالمية الثانية المناسبة التي أكدت مزيدا من الاتصال بين
الشعوب ومن ثم الوعي بالفروق التي تفصل بين « الأغنياء » و « الفقراء » ،
وأدت إلى تراجع الوضع النسبي للدول الاستعمارية التقليدية • وهكذا
عرف العالم في الفترة التالية للحرب موجات من حركات التحرر الوطني
ومن استقلال كثير من الدول المتخلفة • وهكذا وجدت الدول المتخلفة نفسها
أمام مسؤولياتها في محاولة اختصار الفجوة التي تفصل بينها وبين العالم
المتقدم •

والآن علينا أن نتساءل عما إذا كان هذا العالم المتخلف قادرا على
الاستفادة من الخبرة الانسانية المتاحة له ، وهل يحقق بذلك ميزة نسبية من
وصوله متأخرا حين يجد تحت تصرفه (جاهزا) وسائل الحضارة الحديثة ؟
أم أنه على العكس فإنه في هذه المواجهة الصارخة بين تحدد العصر العنيف
وبين حياته التقليدية الراكدة مهدد بالتحلل ومحكوم عليه بالفشل والاحباط ؟
أو إذا أردنا أن نستعير أفكار توينبي في « التحدي » و « الاستجابة » ، فإنه
ينبغي أن يتوافر نوع من التناسب بين حجم التحدي وبين القدرة للاستجابة ،
فلا ينبغي أن يكون التحدي عارضا غير مؤثر بحيث يمر غابرا غير ملحوظ
تاركا الجماعة منصرفه عنه ، كما لا ينبغي أن يكون التحدي صارخا بحيث
يسحق الجماعة سحقا • وسؤالنا ، هل التحدي الذي يواجهه العالم الثالث هو
من قبيل « الحجم الأمثل » - مسابقة لمصطلحات الاقتصاديين - أم أنه على

العكس أقل أو أكبر من ذلك ؟ •

ومن الواضح أن هذا السؤال ليس مما يتحمل اجابة بسيطة « بنعم » أو « لا » أو حتى « بنعم ولكن » • ولذلك سوف نكتفى بالتعرض لبعض مظاهر الدول النامية ، وهى مظاهر متناقضة فى دلالتها • وسوف تناول فيما يلى هذه المظاهر من الناحيتين الايجابية والسلبية ، فتعرض أولاً للجوانب الايجابية ثم للجوانب السلبية •

بعض الجوانب الايجابية :

لا شك فى أن الدول النامية قد استفادت من نتائج الثورة التكنولوجية ، وأن الوصول متأخراً قد مكنها من أن تجد تحت تصرفها مجموعة من الوسائل مكنتها من السيطرة على البيئة وتحسين ظروفها بنفقات محدودة جداً لا تقاس بما اضطرت لتحمله الدول المتقدمة فى أول عهدا بالتصنيع • وقد تحملت الدول المتقدمة حالياً تضحيات بالغة فى أول مراحل التصنيع ، ونتيجة للتطورات المستمرة فى الفن الاتاجى لم يعد تحمل هذه التضحيات ضرورياً ، على الأقل بنفس الدرجة • ولذلك فانتنا نجد أن الدول النامية الآن قادرة على تحقيق فوائد كبيرة من مجرد استعارة الوسائل الفنية الحديثة والأخذ بها • ونجد لذلك أمثلة عديدة فى شتى الميادين : فى السكان ، فى الزراعة ، فى الصناعة وغيرها •

فتنتيجة للتقدم العلمى فى مجالات الطب والصحة أمكن تخفيض معدلات الوفيات بشكل جذرى • فالجدرى والحمى الصفراء والملاريا كانت من الوسائل العادية لحصاد الملايين من البشر • فحتى وقت متأخر وخلال عامى ١٩١٨ - ١٩١٩ قضى على الملايين من الهنود فى مجاعة ، فى حين أنه فى ظروف مشابهة فى ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، ١٩٦٦ - ١٩٦٧ لم يمت سوى بعض العشرات • فاستخدام ال د د ت وغيره من المبيدات ساعد على تقليل الأوبئة ، كذلك فإن البنىة والمضادات الحيوية قد قامت بدور هام جداً فى هذا الجند ، وتذهب بعض الدراسات الى أن النجاح فى مقاومة الملاريا

مسئول عن ٦٠٪ من الزيادة في السكان في العالم منذ ١٩٤٥ (١) • ولا يخفى أن سهولة المواصلات وسرعتها قد ساعدت على التقليل من أخطار المجاعات والسيوف ، فتقديم المساعدة السريعة والفعالة قد أصبح أمرا متحققا •

ومع ذلك فقد أدى هذا التقدم في انقاص معدلات الوفيات الى خلق مشاكل ضخمة للدول النامية وللعالم في مجموعه ، وهي مشاكل الانفجار السكاني • فمع بقاء معدلات المواليد على ما هي عليه تقريبا - عند الحد الأقصى للخصوبة في الدول النامية (حوالي ٤٠ أو ٤٥ في الألف) - فان انخفاض معدلات الوفيات الى أقل من ٢٠ في الألف ، قد أدى الى ارتفاع معدل الزيادة السنوية للسكان في كثير من الدول لأكثر من ٢٪ أو ٢.٥٪ • وقد أدى ذلك الى تزايد سكان العالم بشكل يدعو للانعراج • فعدد سكان العالم سنة ١٧٥٠ كان حوالي ٧٥٠ مليونا ، وفي سنة ١٨٥٠ بلغ ١٢٠٠ مليونا ، ليصبح في سنة ١٩٣٠ حوالي ٢٥٠٠ مليونا ويجاوز الآن ٣٥٠٠ مليونا • والسؤال الآن ، هل يمكن للدول النامية - بعد أن أفادت من نتائج التقدم الفني في التأثير على معدلات الوفيات - أن تنجح في استخدام نفس التقدم الفني للتأثير في معدلات المواليد ، وبذلك يمكن تحقيق نوع من التوازن بين البيئة البشرية والبيئة الطبيعية • ان ذلك يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على تحديد النسل وتنظيم الأسرة • والواقع أن أهم ما يهدد خطط هذه الدول للارتقاء بمستوى المعيشة للفرد هو هذه الزيادة المخيفة للسكان • ويرى بعض الاقتصاديين أن الانفاق على وسائل تحديد النسل ونشره يؤدي الى رفع مستوى المعيشة الفردي بأكثر من أى وجه من وجوه الانفاق الأخرى على الاستثمار ، حيث يجاوز أكثر من ١٥ مرة العائد من أى استثمار آخر (٢) • والواقع أن ما تخصصه الدول النامية للانفاق على تحديد النسل

(١) Cf. Malaria Eradication and Population Growth, University of Michigan, 1965, p. 69.

(٢) Cf. Michael Lipton, The International Diffusion of Technology, in Development in a Divided World, a Pelican Book, 1971, p. 48.

وتنظيم الأسرة محدود جدا بالمقارنة الى أهميته البالغة ولا يجاوز ٣٪ من انفاقها العام • ويرجع ذلك - الى جانب عدم تصميم الحكومات على هذه السياسة - الى بعض العقبات وفي مقدمتها نقص الامكانيات البشرية من الأطباء • أضف الى ذلك أن سلوك الأفراد لم يتغير بعد التقدم في انقاص معدلات الوفيات ، حيث كان من الطبيعي أن تنجب الأسرة عددا كبيرا من الأولاد حتى يتحقق لها احتمال بقاء بعضهم على قيد الحياة ، وهي أمور لم تعد قائمة الآن ، ولكن سلوك الأفراد لم يتغير بالدرجة الكافية • ومع ذلك فهناك بعض النتائج المشجعة ، في الصين وفي فرموزا وفي جنوب كوريا وفي بورتوريكو ، كما أن اليابان مثال قديم ناجح في هذا الصدد •

وفي مجال الزراعة أفادت الدول النامية من الوسائل المتاحة وبوجه خاص فيما يتعلق بزيادة انتاج المحاصيل الحقلية • وهو أمر سيظل ملازما للدول النامية فترة طويلة حيث أنها لا تستطيع في القريب العاجل أن يعتمد في غذائها على الاتّباع الحيواني لما يتطلبه من موارد أكثر لاشباع نفس الحاجات الغذائية • وهنا نجد عدة وسائل ساعدت هذه الدول على زيادة الانتاج الزراعي • وفي مقدمة هذه الوسائل تحسين البذور وتهجين أنواع جديدة من البذور والفصائل الجديدة • ويؤدي ذلك عادة الى ظهور أنواع أكثر انتاجية وأقوى على مقاومة الآفات • ففي مصر زادت انتاجية الأرز ٦٠٪ في خلال ست سنوات ، وفي باكستان زادت انتاجية القمح أكثر من الثلث ، ونفس الظاهرة نجدها في فرموزا (الأرز) وفي المكسيك (القمح) • كذلك مما ساعد على زيادة الانتاجية في الزراعة استخدام المخصبات الكيماوية • فدراسة خصائص التربة ومدى توافر العناصر المختلفة فيها وحاجة المحاصيل المتنوعة من هذه العناصر وتكملة العناصر الناقصة بالمخصبات الكيماوية ، كل ذلك أدى الى ازدياد مستمر في انتاجه الحاصلات الزراعية • وهو تقدم أتيح لكثير من الدول النامية الأخذ به • وأخيرا فلا يخفى أن استخدام الطاقة الكهربائية وخصوصا في ميدان الري والصرف ، واستخدام الآلة البخارية ومبدأ الاحتراق الداخلي للقيام بأعمال الجر والحرق وكافة

الأعمال الحقلية (الجرارات بوجه خاص) ، كل ذلك أدى من ناحية الى زيادة انتاجية الأرض ومن ناحية أخرى الى تخفيف الأعباء على الحيوانات وتحويلها الى الانتاج الحيواني بدلا من استخدامها كمصدر للطاقة في الأعمال الزراعية . وهنا نجد أن الدول النامية قد أخذت بقدر محدود ولا زال أمامها فرص كبيرة للإفادة من التطور^(١) .

وإذا انتقلنا الى ميدان الصناعة وجدنا أمثلة عديدة للوسائل الجديدة المتاحة للدول النامية ، والتي يصعب تعدادها أو حتى الإشارة إليها . ومع ذلك فإن هناك محلا للتساؤل عما إذا كانت هذه الوسائل جميعا تناسب حاجات الدول النامية ، فهي عادة تصمم وتصنع في الدول المتقدمة آخذة في الاعتبار ظروف هذه الدول من حيث مدى الوفرة والندرة النسبية لمختلف عناصر الانتاج الأخرى ، والاذواق السائدة ، وليس من الضروري أن تتشابه هذه الظروف مع الدول النامية . وللأسف فإن معظم الدول النامية لم تنتج حتى الآن في تطوير هذه الوسائل لما يناسب حاجتها فوجدتها تنتج نفس أنواع وأشكال السلع التي تنتج في الدول المتقدمة (فمثلا تنتج الدول المتقدمة كثير من السلع من مواد لا تعيش طويلا من أجل تشجيع المبيعات ، فتقوم الدول النامية بمسايرتها في ذلك دون ملاحظة لاختلاف الظروف) .

بعض الجوانب السلبية :

ومع ذلك فليست الحضارة الوافدة بالأمر السهل في استيعابها وتقبلها . وفي كثير من الأحيان تبدو نفقات وتضحيات الاستسلام لهذه الحضارة الغالبة

(١) في دراسة لنا ، قدرنا أن ميكنة الزراعة واستخدام الآلات بدلا من الحيوان في الأعمال الزراعية في مصر سيؤدي الى زيادة في الانتاج الزراعي (الحيواني) تعادل الى حد كبير الزيادة الناجمة عن مشروع السد العالي

El-Bebiaouis, L'Interdépendance Agriculture-Industrie et le Développement Economique, l'exemple de la R.A.U., Paris, 1968.

وانظر لنا أيضا التمهيد الزراعية مع إشارة خاصة الى البلاد العربية ، معهد الدراسات والبحوث العربية ١٩٦٧ .

أفدح وأخطر من التضحيات التي عانتها الدول المتقدمة عندما قطعت الطريق الطويل وحدها - دون تجربة سابقة - من أجل الثورة الصناعية •

وتذكر لنا بعض مؤلفات التاريخ الاقتصادي وبخاصة تاريخ ظاهرة « التخلف الاقتصادي » ، ان هذه الظاهرة انما نشأت نتيجة الصدمة التي أصابت المناطق المتخلفة عند اندماجها بالعالم المتقدم ، وقبل أن يكتمل نموها الداخلي وتنضج بالدرجة الكافية لاستيعاب العصر الجديد • فظاهرة « التخلف الاقتصادي » انما ترجع عند عديد من المفكرين الى ما ترتب على فرض التقدم التكنولوجي من « اخرج » وليس نتيجة لتطور طبيعي داخلي • فيذكر لنا بول باران^(١) ، كيف ان الصناعة (صناعة المنسوجات وهي نفسها التي قامت بدور الصناعة الرائدة في انجلترا) كانت زاهرة في الهند في القرن الثامن عشر • وكان من الممكن فيما لو ترك التطور الداخلي وحده أن تقوم هذه الصناعة في الهند بنفس الدور الذي قامت به في انجلترا ، وتتحول الهند من الزراعة فقط الى الصناعة ايضا • ولكن الحكم البريطاني وما فرضه على الهند من ضرورة الاندماج الكامل في التجارية العالمية ومن ثم الاخذ بسياسة الحرية الاقتصادية ، قد عرض الصناعة الهندية الوليدة لمنافسة عنيفة قضت عليها وظهرت ظاهرة عكسية للعودة من جديد من المدينة الى القرية بعد فشل الصناعة • فهنا أدى ادخال عنصر خارجي على التطور الى تحلل قوى التقدم في الهند والقضاء على فرصة التطور الطبيعي من أجل التقدم • ومثل ذلك حدث في مصر حيث بدأ التصنيع مع محمد علي في أوائل القرن التاسع عشر وقبل أن يبدأ في اليابان (ينسب ذلك عادة الى حكومة الميجي Meiji ١٨٦٩) بل وقبل التصنيع في ألمانيا ذاتها (ومع ذلك لا ينبغي أن ننسى أن ألمانيا قد عرفت حركة حضارية وفكرية سابقة على التصنيع بكثير ، وهو أمر لم يتوافر في أي وقت من الأوقات لمصر) • ففي هذه

(١) Cf. Paul Baran, The Political Economy of Growth, Monthly Review Press, 1957. p. 147.

الصور استخدمت المناطق المتخلفة (الهند ومصر) أساليب لم تكن مهياة لها ،
وهى سياسة الحرية الاقتصادية ، وهو أمر فرض عليها من الخارج •

ومع ذلك فان الدول النامية الآن معرضة لأخطار من هذا النوع ، وان
لم يكن من الضروري ان يكون فرض انعناصر المعارضة لتتطور من جانب
حكومات مستعمرة ، فابناء الدول النامية انفسهم قد لا يكونوا اقل خطورة في
هذا الميدان •

فالدول المتقدمة أفرزت الثورة التكنولوجية نتيجة تطور تلقائي وطبيعي
للمجتمع ، ولذلك فهناك نوع من الاتساق بين الحياة الفكرية والقيم السائدة
واسلوب الحياة وسلوك الافراد ، بحيث يظهر التقدم التكنولوجي في هيدل
ر بيان متدامل من العلاقات الاجتماعية • اما في الدول النامية فان الاخذ
باساليب الثورة التكنولوجية ليس نتيجة لتطور طبيعي وانما هو امر مستعار
ومضاف الى هيكل اجتماعي متخلف في حياته الفكرية وقيمته السائدة
واسلوب حياته • ولذلك فليس من الضروري ان يؤدي الاخذ بهذه
الاساليب الى مزيد من التطور ، بل على العكس ، قد يؤدي الى مزيد من
الجمود واعاقة التقدم • فعلى سبيل المثال هناك في المجتمعات التي نمت نموا
طبيعيا نوع من التوازن بين الخدام والمحكومين • وبدرجة رقى الادوات في
يد الخاتم بدرجة ما يتوافر للمحكومين من وعى ومن معرفة ، بل ويقدر
ما يتوافر للخاتم نفسه من تدريب ورفى • بل العادة ان يؤدي التطور
الطبيعي للمجتمعات الى اختيار الخلام من نوعية تتفق مع العصر • فاندول
الاوربية والتي أخذت بالثورة الصناعية نتيجة تطور طبيعي وتلقائي ، بدأت
تتخلى تدريجيا عن أشكال الحكم الاتوفراطى ويتولى امور الحكم فيها فعليا
أو يسيطر عليها طبقات من المثقفين ممن قبلوا روح العصر • اما في الدول
النامية والتي لم تنضج تماما لتقبل حضارة العصر ، فان وضع الوسائل الحديثة
تحت تصرف الحكام - من أسلحة وأجهزة اتصال سلكى ولاسلكى ووسائل
اعلام - لا يؤدي بالضرورة الى مزيد من التقدم ، بل انه قد يقف عقبة في
سبيله ويؤدي الى مزيد من الجمود والانتكاس • ويؤكد ذلك أنه في كثير

من الدول النامية لا يصل الحكم أكثر الفئات استيعابا للعصر ، بل انه فى احوال كثيرة يكون الحكم فى أيد عناصر متناقضة تماما مع روح العصر . وهكذا تؤدي أساليب الثورة التكنولوجية فى أيد الدول النامية الى مزيد من الجمود كما تعرقل حركة التقدم . ولعل نظرة الى أولويات الانفاق فى معظم الدول النامية لتؤكد هذا الخطر ، فالتسليح ومظاهر الأبهة والعظمة والميادين واقامة التماثيل والمؤتمرات والتمثيل الدبلوماسى ... الخ لا يترك فى معظم هذه الدول مكانا معقولا للانفاق على التعليم والصحة والاسكان والطرق والطاقة !

وليس خطر أساليب الثورة التكنولوجية على تجميد « التقدم » بقاصر على انحرافات الحكام ، فالمحكومون شركاء فى ذلك ، فالخطر عام وشامل . فإزاء الحضارة التكنولوجية الواحدة لم تقم الدول النامية دائما باختيار ذلى ، بل انها اقتصرت فى ثير من الاحوال على التقليد وهو تقليد اتبته بنقلد القردة يعتمد على ظواهر الأمور . فيمكن ان نقول بنوع من التبسيط ان حضارة التكنولوجيا الحديثة اقتضت تعديلا فى سلوك الافراد من ناحيتين ، باعتبارهم منتجين وباعتبارهم مستهلكين . فمن الناحية الاولى هناك مجموعة من القيم المتعلقة بالعمل والانتظام والصبر والدقة والأمانة والانضباط والرشادة ... هذه القيم التى تجعل من الفرد منتجا كفؤا قادرا على استيعاب التطورات وعلى التخطيط والتنبؤ وعلى الدخول فى عمليات إنتاجيه متشابكة ومعقدة . ولكن النجاح فى هذا الجانب لابد وأن يؤدي الى وفرة فى الانتاج ومن ثم تنور مشكلة استهلاك هذا الناتج المتزايد . وقد اقتضى ذلك بدوره تعديلا اخرافى سلوك الافراد باعتبارهم وحدات مستهلكة ، فظهرت مشاكل مجتمع الاستهلاك التى سبق أن تعرضنا لها . وأيا ما كانت درجة النجاح الذى حققته الدول المتقدمة فى التوفيق بين اعتبارات الانتاج الرشيد وبين اعتبارات زيادة الاستهلاك مع الرقى المستمر للفرد - فانه مما يدعو للغرابة أن الدول النامية قد أخذت من التقدم ، الجانب الاستهلاكى . ولعله لا غرابة فى ذلك ، فان هذا هو أسهل الطرق . ولذلك نجدنا فى مواجهة تناقضات

لا حد لها ، فهذه الدول - أو على الأقل الفئات الصاعدة منها - هي من العالم الحديث وهي ليست منه . هي من العالم الحديث فيما تستخدم من أجهزة وأدوات : السيارة ، التلفزيون ، الأجهزة الكهربائية ، الاهتمامات ... ولكن الفارق مع ذلك كبير . فعلى حين أن نمط الحياة الاستهلاكي ينسجم في الدول المتقدمة مع قدرتها الانتاجية ، فانه في الدول النامية يضاف الى وسائل الانتاج التقليدية والى العقلية التقليدية . وليس هذا بمبدد لامكانيات الدول النامية فحسب ، بل انه يخلق مشاكل ومخاطر اضافية لا تعرفها الدول المتقدمة . فهذا الانقسام في شخصية الدول النامية التي تنتمي الى الماضي بعقليتها ونمط حياتها ، وتعيش في الحاضر بوسائلها وأجهزتها يؤدي الى تعقيد الطرق أمام « التقدم » لهذه الدول . فأنظر الى أية مدينة كبيرة في دولة متقدمة أو متخلفة : باريس ، لندن ، أو القاهرة أو نيودلهي ، هناك مئات الآلاف من السيارات التي تملأ الجو سموما بالغازات وعادم البترول ، وتقتل أعصاب الركاب والمشاة ... الخ متاعب الحياة الحديثة ، ولكن هناك أمرا آخر في الدول المتخلفة هو أن راكب السيارة نفسه متخلف ، فهو لا يحترم قواعد المرور ، ويستخدم البوق (الكلاكس) اذا كان في القاهرة كلعبة يلهو بها ، وهو لا يعرف أهمية الوقت . وهكذا تصبح السيارة ، بالإضافة الى كل ما تقدم ، أداة للقتل أحيانا ووسيلة لتعطيل المواصلات أحيانا أخرى . وقد مثل ذلك في كافة الأجهزة الحديثة في أيد متخلفة . (كم من مرة تمنى الانسان ألا يكون هناك ميكروفون أو راديو أو تلفزيون حتى يمكن أن نعيش في هدوء بعيدا عن الازعاج) . في أحد الكتب التي تجمع بين العلم والخيال يشير الكاتبان^(١) الى الكيمياء القديمة Alchimie - وهي تختلف عن الكيمياء الحديثة chimie - في أنها تجمع بين العلم والكهانة فالعلاقة بينهما تشبه العلاقة بين التنجيم Astrologie وعلم الفلك الحديث Astronomie . ويذكران كيف لا تقتصر هذه الكيمياء القديمة

(١) Cf. Louis Panwels et Jacques Bergier, Le Matin des Magiciens, Gallimard, Paris, 1960.

على تحويل العناصر ، وانما تقوم في نفس الوقت باجراء تحويل مماثل على نفسية الباحث وبحيث يخرج بعد التجارب انسانا جديدا • وأيا كان وجه الحقيقة أو الخيال في ذلك ، فانه يبدو لنا أن الأخذ بأساليب الانتاج الحديثة تؤدي الى احداث تغيير في نفسية الفرد وبحيث يخرج انسانا جديدا ، تماما كما يذكر لنا المؤلفان عن تجارب الكيمياء القديمة • فالانتاج الحديث وما يتطلبه من ذهاب العامل يوميا في ساعة مبكرة ومحددة للعمل لفترة محددة يأخذ بعدها راحته ، وما تفرضه عليه الآلة من ضرورة ملاحظتها والتخضوع لتعليمات محددة والا عرض حياته او حياة زملائه للخطر أو عرض الانتاج نفسه للخسارة ، وما يراه من تشابك في العمليات الانتاجية ومن ثم احساسه بالتكامل مع ما يقوم به غيره ، وأهمية التوقيت في تسليم وتسليم البضاعة ، وضرورة التنظيم للوصول الى نتيجة جماعية ••• الخ ، كل ذلك يخلق انسانا مختلفا يعرف أهمية النظام وحسن الجوار والدفء والتوقيت ••• وهكذا لا يستوى كل من استخدم أدوات الحضارة الحديثة ، فليس كل من ركب أحدث انواع السيارات بابن العصر ، فهناك من صنعها ومن تطور معها او قبلها بحيث تكون نتيجة لعبقريته وأداة في يده ، ولكن هناك من رآها وهو بعد في عقلية البدائية فيهر بها وأصبحت لعبة يلهو بها تصرفه عن العمل الجاد •

وليس أقل خطورة مما نقدم قبول مظاهر الحياة الحديثة دون أية نظرة انتقادية ، مثل انظر الى هذا التقديس الذي أصبحت تتمتع به بعض الالفاظ « كمعدل النمو » دون أية محاولة جادة لفهم دلالتها وحدودها • فنحن نعيش في عصر تسيطر عليه فكرة « التقدم » ، والتقدم يكاد يعنى شيئا محددا « النمو » بل بالذات « النمو الاقتصادي » • وعندما نفكر في كيفية تقدير النمو الاقتصادي لا نجد معيارا منصفا لقياس هذا النمو • وازاء ذلك فقد جرت العادة على اتخاذ « نمو الناتج القومي الاجمالي » G.N.P. مقياسا لهذا النمو الاقتصادي • واتخاذ الناتج القومي الاجمالي كمؤشر للأداء الاقتصادي وهو أمر معقول ، ولكن الخطورة تنشأ اذا نسينا دلالاته وحدوده ، وقدسناه

في ذاته^(١) . فالنتائج القومية لا يعدو أن يكون رقما قياسيا أو متوسطا احصائيا ، وهو بذلك يعتبر مؤشرا على الأداء الاقتصادي ، ويعطي حقائق تقريبية ، ولكنه ليس « التقدم الاقتصادي » ، بله « التقدم » . ولكن الذي حدث هو أن أصبح تعظيم الناتج القومي هدفا في ذاته وبصرف النظر عن أثر ذلك على الرفاهية الحقيقية للأفراد ، وبذلك اختلقت الوسيلة بالغاية - كما يحدث كثيرا في أمور الانسان . وأصبحت الحكومات تهمل إذا حققت معدلا للنمو ٥ر٥% بدلا من ٥% ، وكاننا بصدد مقاييس علمية دقيقة . ويكفي أن نتذكر أن رقم الناتج القومي يهدف الى التعبير برقم واحد عن التطور الذي لحق مجموعة كبيرة جدا وغير متجانسة من السلع والخدمات . ولذلك فإن تجميع هذه المجموعة يقتضي من ناحية اتخاذ مقياس مشترك هو النقود ، ومن ناحية أخرى تقدير الأهمية النسبية لكل من هذه العناصر (فليس من الطبيعي أن يكون مضاعفة إنتاج سلعة ضرورية كاللحم مماثلة لمضاعفة إنتاج سلعة كمالية ولذلك فلا بد أن توضع أوزان لتقدير هذه الأهمية النسبية) . وتجرى العادة على استخدام الأثمان السائدة كأوزان للأهمية النسبية للسلع والخدمات التي تكون النتائج القومية . ومع ذلك فإن الأمر ليس بهذه السهولة ، فأى أثمان نأخذها في الاعتبار . الأثمان كما نعرف ليست حقائق طبيعية ولكنها كميات اقتصادية متغيرة بتغير الظروف ، ولذلك فإن الأثمان في تغير مستمر . ومن هنا يعرف الفن الاحصائي عديدا من الأرقام القياسية التي تختلف في اختيار أى الأثمان ، هناك رقم Paasche ، وهناك رقم Laspeyres ، وهناك رقم Edgeworth وغيرهم ، وكل منهم يعطي نتائج مختلفة . فكيف بالله نسعد أو نحزن لارتفاع أو انخفاض $\frac{1}{2}\%$. أضف الى ذلك أن تكوين الأرقام القياسية للنتائج القومية إنما يقتصر - في الأصل - على ما يظهر في السوق ويكون له ثمن . فخدمات ربات البيوت لا تحسب في الناتج القومي ، وعلى العكس الخدمات المماثلة في المقاهي والمطاعم أو من

Cf. E.J. Mishan, The Costs of Economic Growth, Pelican Books, (١)
1969.

خدم المنازل تعتبر جزءا منه ، وهذا ما دعا أحد الاقتصاديين الى التسدر
بالقول بأن من يتزوج خادمته ينقص الناتج القومى بمقدار ما كان يدفعه لها
من أجر قبل الزواج . وأيا ما كان الأمر ، فهذه وغيرها بعض الأمور الفنية
التي يعرفها واضعوا الأرقام القياسية للناتج القومى أو غيره . ولكن هل
يكفى لقياس التقدم أن تقتصر معدل نمو الناتج القومى ؟ هل كل زيادة فى
انتاج السلع والخدمات يقابلها زيادة فى الرفاهية ؟ الا توجد سلع وخدمات
سلبية تزيد من الاعباء وتنقص الرفاهية ؟ هل زيادة عدد رجال الشرطة
للتقليل من مصاعب المرور المتكاثف فى الطرق ، وزيادة رجال الاسعاف
لانقاذ بعضا من الاعداد المتزايدة لحوادث الطرق ، وهل زيادة عدد الاطباء
النفسيين لمواجهة اثار الانهيارات النفسية ... الخ ، هل كل ذلك مجرد
زيادة فى التقدم والرفاهية ، ام انه لتعويض الخسائر التي تترتب على زيادة
الانتاج اسديث . وما تحدث عنه من ضرورة الانصاف لمنع تلوث اجو
وابحار والانهار والتربة ، وما تحدث عنه من ضرورة حماية البيئه . هل
س دلت مجرد زيادة فى الرفاهية ام انه محاوله لاصلاح ما افسده الانتاج
الحديث للبيئه . وهكذا فان هناك فى الواقع من السلع والخدمات التي تضر
التر مما تمنع وما نضطر الى الانفاق الكثير من اجل الحد من اضرارها ،
وهذه هي « تعرف فى النظرية الاقتصادية باسم نقائص الوفورات ا خارجية
External diseconomies ولكن على حين ان هذه النقائص لا تحدث فى
النظرية التي ندرسها سوى مكانا جانبا وطبيعة استثنائية » فانها فى الحقيقة
تبدو اكثر اهمية . فالصناعة التي يزيد انتاجها باستمرار مع ما تلقيه من
مضلات فى البحار والانهار وما تدفعه مداخنها الى السماء ، والسيارات التي
تكاد تخلق الطرق ، والحياة المكتظة التي تقتل العلاقات الانسانية ، والمبيدات
التي تقتل الحشرات ثم تهدد النبات نفسه والانسان والحيوان . كل ذلك
وغيره مما يشوه البيئه الطبيعية ، والعلاقات الانسانية ، ويقتل الاحساس
بالجمال . كل ذلك لا يمكن أن ينظر اليه فقط بأنه اضافة الى الرفاهية .
فبقدر ما ساعدت التكنولوجيا الحديثة على حسن استخدام البيئه ، بقدر

ما كادت تؤدي في كثير من الأحيان الى قتل هذه البيئة^(١) .

وفي نفس الوقت الذي بدأت فيه الدول المتقدمة تشكو من مخاطر المدنية الحديثة ، نجد أن دعاوى التقليد غير الواع تدفع بالدول النامية الى اهدار البيئة بنفس الطريقة وربما بشكل أبشع . فالدول النامية كثيراً ما تضيف الى مساوئ هذه السلع والخدمات السلبية « مساهمتها الخاصة » من الجهل والتخلف . فالى جانب ما يسببه المرور من اختناق في الجو وتوتر في الأعصاب ، أصبح مع الرعاية وعدم احترام القوانين في الدول النامية مسرحاً للمضايقات تستخدم فيه السيارات كأسلحة قتل عمد أو بتقصير .

ولم يقف التقليد عند الحد المتقدم ، بل جاوز ذلك الى ما يعتبر صراحة من أمراض العصر . فاتجاهات اللامعقول واليأس يمكن أن نجد لها تبريراً في مجتمعات غلبت عليها موجة الانتاج المادي ، أما في مجتمعات الرخاوة والكسل فأى معنى لها (ما لم يكن اليأس من عدم القدرة !) . واذا كانت قذارة الهيبي تمرداً على المجتمعات المتقدمة ، فهل يمكن أن تعبر عنه هذه الأتغال القذرة التي يتحلى بها بعض الشباب في العالم الثالث عن نفس التمرد ؟ اذا نظرنا الى الهند أو مصر أو السنغال مثلاً وحيث يعيش الملايين في ظروف قاسية ولا تصلهم مياه الاستحمام في بيوتهم ، فهل لا زالت هنا قذارة المظهر نوعاً من التمرد والتحدى للمجتمع !

ولعله نتيجة لفشل الدول النامية في استيعاب الحضارة التكنولوجية ، ما نجده الآن من ظاهرة هجرة العقول Brain Drain . فهذه الدول وهي خير قادرة على الاستفادة مما أتيح لبعض أبنائها من علم ومعرفة ، نجدها ونجدهم غير قادرين على المعاشة معاً مما ينجم عنه هجرة لبعض العلماء وشعور بالاحباط للبعض الآخر . وليس الأمر متعلقاً بعدم مسئولية هؤلاء العلماء الشباب أو برغبتهم في الحصول على الكسب المادي ، بقدر ما يرجع الى

(١) أنظر ، د. عبد المحسن صالح ، المدنية الحديثة ومشكلة التلوث ، عالم الفكر ، المجلد الثاني ، العدد الثالث ١٩٧١ ، ص ٧٧ وما بعدها .

احساسهم بالعجز فى أن يكونوا نافعين بأى وجه من الوجوه لأبناء جلدتهم •
فليس الأمر مجرد اختلاف فى الدخول وفى مستويات المعيشة ، وإنما هو
عادة أعمق من ذلك ويتعلق باعتبارات معنوية لتحقيق الذات والشعور
بالمشاركة والاسهام فى تقدم الانسان • وهى أمور كان من الطبيعى أن يجدها
هؤلاء العلماء فى دولهم التى تعاني من ندرة العلم والمتعلمين • ولكن الحقيقة
أغرب من ذلك ، فهذا العنصر النادر يجد نفسه زائدا عن الحاجة !

وقريب من ذلك ما نراه من هجرة من الريف الى المدينة ، وهى هجرة
تفقر القرية من أفضل عناصرها وتتخمد المدينة بأعداد هائلة فى غنى عنها •
وهذه الهجرة لا تشبه تحويل العمل من القرية الى المدينة الذى عرفته جميع
الدول المتقدمة • فهذه الهجرة لا ترجع الى حاجة المدينة ، وما تباشره من
تأثير « جذب » على سكان الريف ، بقدر ما ترجع الى تدهور أحوال الريف
وما يفرضه من تأثير « طرد » لأهله نحو المدينة (١) •

« الأصالة » و « العصرية » :

وازاء هذه الصورة المسوخة للحضارة التكنولوجية فى الدول النامية
والتي جمعت بين أساليب الانتاج التقليدية وما يصاحبها من قيم وبين بعض
مظاهر وأمراض العصر - ازاء ذلك وجدنا تيارا بين مفكرى هذه الدول يرى
ترك الحضارة التكنولوجية كلها بحلوها ومرها ، والعودة للتراث • وكلنا
يعرف ما تثيره النظرة « للماضى الزاهر » من تأثير سحرى على النفوس حيث
كانت القوة والعزة وأهم من ذلك كله كانت الحياة الروحية • فما هو غاندى
يرفض السكة الحديد والتلغراف والتليفون والمستشفى والطبيب والمحامى • •
كل هذه ينبغي أن تختفى (١) • ويجب فقط العودة الى روحية الشرق •
ولحسن الحظ أنه بعد أن نجحت دعوة غاندى فى إثارة الحماس الوطنى وأدت

Cf. Gall A. Amin, Urbanisation and Economic Development in
the Arab World, Beirut Arab University, 1972.

(١١)

Confession de Foi, 1909.

(١٢)

الى الاستقلال ، فان خلفه نهرو قد عمل من أجل المصنع والتلغراف والسكة الحديد .

والمدافعون عن العودة « للتراث » فئات متعددة ، يصل التطرف ببعضهم درجة تجعل المناقشة معهم غير مجدية لأنهم في انغلاقهم عما يدور في العالم لا يناقشون من أجل الوصول الى الحقيقة ، بل يتعصبون للتقديم . فهذه حالة من حالات العاطفة ، وليس من حالات العقل ، ولذلك فهم غير قابلين لأية حجة . ومع ذلك فان العقلاء منهم يضطرون في كثير من الحالات الى القول بنتائج غير مقبولة . ففي مناقشة جرت أخيراً في مصر حول الفكر في الثورة الليبية اشترك فيها عدد من المفكرين العرب^(١) ، نجد أن الدكتور عائشة عبد الرحمن بعد أن تقول : « أنا أفهم الاسلام بعقلية النبي ، وأفهم العلم بعقلية الغد . » تنتهي بنتيجة غريبة وتقول : « انني أريد الثورية ، أريد أن ينشأ جيل لا يعرف غير العربية . » ثم يفتتح على العالم . . . ، وكأن هذا الجيل يمكن أن يفتتح على العالم بدون معرفة بما يقولون (الأطرش في الزفة) . ونجد بعض المستشرقين (جاك بيرك) يجذون نوعاً من ذلك - ليس بنفس الدرجة - تحت ستار كلمة لها سحر وهي « الأصالة » . فهذه الدول يجب أن تجمع بين العصرية والأصالة . فأما العصرية فأمرها واضح - نسياً - فهي تعني انتهاج أساليب الانتاج التكنولوجية الحديثة وما تفرضه من قواعد سلوك ومن قيم . وأما الأصالة فهي عبارة غير واضحة تماماً وتحتاج الى دراسة وتعميق . فنحن نحتاج الى دراسات متعمقة لبيان ما يمكن أن يعتبر من الخصائص الأساسية للعبرية (العربية أو غيرها) من الدول النامية) ، وما اذا كان هناك حقاً مثل هذه الخصائص الأساسية ؟ ونحتاج أكثر الى معرفة ما يصلح للابقاء في ظروف العصر الحديث وما يحتاج الى تعديل . وفي دراسة قيمة قدمها الأستاذ الدكتور زكي نجيب محمود^(٢) عن « تجديد

(١) الأهرام ، ٧ ابريل ١٩٧٢ .

(٢) تجديد الفكر العربي ، دار الشروق - بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٩٥ ، ص ١٠٢ .

الفكر العربى ، لخص رأيه بأن « ما تأخذ من تراثنا هو الشكل دون مضمونه ، فقد نجد الأسلاف ذوى وقفة يغلب عليها النظر العقلى ، فنأخذ عنهم هذه العقلانية فى النظر ، وأما موضوعاتهم التى صبوا عليها الفكر المنطقى ، فلم تعد فى أغلب الحالات هى موضوعاتنا » . فالفكرون « فى عصرنا من طراز مختلف ، ومسائلهم من طبيعة مختلفة ، واذن فلن يجد المعاصرون عند الأقدمين قسما يهتدون به فى أزماتهم الفكرية من حيث مضموناتهما ، وربما وجدوا عندهم ما يصح الاهتداء به فى النظرة والمنهج بصفة عامة » . وهذه محاولة جادة لتحديد معنى « الأصالة » ، بدلا من الاقتصار على مجرد سرد القصص والنوادر عن واقع قل - أو استحال - أن يتكرر فى العصر الحديث . والواقع أنه مما يدعو للغرابة أن احساس الدول النامية أمام تحدى الحضارة التكنولوجية هو محاولة العودة للتاريخ ، فكما يقول الدكتور لويس عوض فى نفس الندوة المشار إليها « ان ما أراه هو الحاسنة التاريخية عندنا أقوى مما ينبغى . . . فنحن نتعامل مع التاريخ تعاملنا مع السياسة الحية » . فإزاء كل موقف جديد نعود بالذاكرة الى الوراء ، ولا نبحث بالخيال الى الامام . حقا ان اعظم ما تمتع به الانسان هو « الذاكرة » و « الخيال » ، ولكن على حين أن الذاكرة انما تخدم الخيال فى الدول المتحضرة ، فإنها ، فى الدول المتخلفة ، تقيد من هذا الخيال . وليس معنى ذلك أنه يمكن اهدار التاريخ أو الذاكرة ، بل ان هذا هو الشرط الأساسى لقدرات الخيال ، فبدون تراكم المعرفة والتجارب ما استطاعت الانسانية أن تتقدم . ولكن ينبغى أن يحصر التاريخ والذاكرة فى هذه الحدود دون أن تصل قدرته على رهن وحبس الخيال والتطور . « فسلطان الماضى على الحاضر هو بمثابة السيطرة يفرضها الموتى على الأحياء » (١) .

ثم أين هو هذا التناقض الأساسى ، ان الحضارة التكنولوجية الحديثة

(١) زكى نجيب محمود ، نفس الكتاب ص ٥١ .

تقوم على العلم ، والعلم يستند الى العقل ، والعقل هو الانسان^(١) . ومزيد من العلم هو مزيد من كمال وانضباط الانسان . وتشير هنا أيضا الى ما ذكره الدكتور حسين فوزى فى نفس الندوة المتقدمة حيث يرى أنه « لا يوجد اليوم الا حضارة واحدة ، هي حضارة العالم ، شرقا وغربا . . هناك سواء شرقا أو غربا . . العقل المدبر ، العقل الباحث . . . الحضارة تعنى العقل » .

والواقع أنه اذا كانت الدول النامية براغبة حقا فى الاسهام فى الحضارة المعاصرة وفى تأكيد مشاركتها الأصلية لهذه الحضارة ، فان ذلك يكون بمزيد من تأكيد العقلانية وبيان حدود العقل . فالعقل ليس وقفسا على الدول المتقدمة . كما أن ما قدمته هذه الدول فى هذا الميدان لا يخلو من قصور فى جوانب متعددة . فالعقل الغربى وقد تأثر الى حد بعيد بأفكار أرسطو فى السببية كان عاجزا عن قبول اتحاد المتناقضات ، وهى أمور عادية فى العقل والفلسفة الهندية . وقد جاءت بعض تطبيقات العلوم الحديثة وخاصة فى ميدان الطبيعة النووية تشير الى شىء من هذا . فامكانيات العقل غير محدودة والاضافات فيها ميدان حر ، وقد أوضحت الأفكار الرياضية الحديثة - نسبيا - فى الهندسات اللاأقليدية وفى الطوبولوجيا الامكانيات الرهية لما يستطيع أن يقدمه العقل والتصور ، وهى أمور لم تقتصر فائدتها على التساؤل والمضاربات العقلية وانما جاوزت ذلك الى التطبيقات العملية . أضف الى ذلك أن الحضارة التكنولوجية الحديثة وان قامت على العلم المستند الى العقل فانها قد انحرفت فى تطبيقاتها كثيرا عن ذلك . ويكفى ما نشاهده من « اغتراب » للانسان الحديث . فالانتاج وهو وسيلة الانسان لرفاهيته وحرية قد تحول فى كثير من الأحيان الى عبء على الانسان ، وهو خلط وقع بين الغاية والوسيلة . ويرجع هذا الانحراف وهذا الخلط فى الدول المتقدمة الى

(١) أنظر فى أزمة العقل العربى مقال دكتور سمير تنافو : أزمة الفكر العربى المعاصر ، جريدة الاهرام ١٩٧٢/٤/٢١ .

طبيعة هيكلها وبنائها • والدول النامية الآن وهي تأخذ من الحضارة التكنولوجية لا تجد نفسها مقيدة بأى من هذه الهياكل ، ومن ثم فهي تستطيع أن تختار ما هو معقول وتترك ما ليس بذلك • وبعبارة أخرى فإذا كان « التقدم » قد تم فى الدول المتقدمة بشكل تلقائى الى حد بعيد ، فإن الدول النامية وهي « تختار » التقدم بوعى الآن ، تستطيع أن تقدم اسهاما حقيقيا للحضارة التكنولوجية يتحقق فيه التوازن بين الانسان وبين وسائله •

والواقع أن الحضارة الحديثة وهي تقوم على العلم والمعرفة انما تفتح آفاقا جديدة أمام الانسان ، وليس من المستبعد أن يؤدي ذلك الى ظهور انسان جديد • فالقس تيلار دى شاردان^(١) لا يرى فارقا بين المادة والحياة ، ولكنهما مرحلتين من مراحل التطور • فالانطور من المادة الى الحياة قد تم بشكل مستمر نتيجة للتعقيد المتزايد فى المادة حتى وصلت مرحلة « الحياة » ، والحياة ذاتها وهي فى تطور مستمر نتيجة للتعقيد بدرجة أكبر أدت الى ظهور التفكير أو ظهور الانسان • وهو يرى أن التطور لم يتوقف ، فهناك مزيد من التعقيد حتى نصل الى الانسان الأعلى • ولكن التطور هنا لن يكون فى الشكل الخارجى للخلايا والهيكل الجسمانى بقدر ما سبأخذ شكلا داخليا عن طريق زيادة الوعى والمعرفة • وأيا كان وجه الحقيقة فى دراسة شاردان العلمية لتطور الكائنات أو للتنبؤ بالمستقبل ، فلا شك أننا ندخل عصرا جديدا لا يكاد يوجد فيه مكان للانسان بدون معرفة •

وهكذا يبدو الطريق أمام العالم الثالث لا لبس فيه ولا غموض ، اما معرفة متحررة بلا قيود ولا عقد ، واما ... فناء ! وإذا كان طريق المعرفة هو اختيارنا ، فإن المعرفة هي أول طريق العمل •

(١) Cf. Théilhard de Chardin, La Place de l'Homme dans la Nature, le monde en 10-18, Paris 1958.

الفهرس

صفحة

٣	تصميم
٩	تقديم بقلم الدكتور زكى نجيب محمود
	التنظيم السياسى فى المجتمع التكنولوجى الحديث « وجهة نظر
	اقتصادى » (١٩٧٠)
١٨	الحساب الاقتصادى
٢٥	أهمية المشروع الصناعى الكبير
٣٨	أهمية طبقة الفنيين
٥٠	مجتمع الاستهلاك
٥٨	السوق والخطة
٦٧	عناصر القلق - الطلبة والمثقفون
٧٧	والتنظيم السياسى ؟
٨٢	مجتمع الاستهلاك أو ثورة الطلبة فى فرنسا (١٩٦٨)
٨٤	بداية الأحداث
٨٥	دور طلبة الفلسفة والاجتماع
٨٨	مجتمع الاستهلاك
٩٧	فرنسا ومجتمع الاستهلاك
٩٩	مشكلات التعليم
١٠٥	موقف المنازعة ازاء مجتمع الاستهلاك
١٠٦	آراء الفيلسوف ماركوز
١٠٨	السمات الخاصة لمجتمع الطلبة

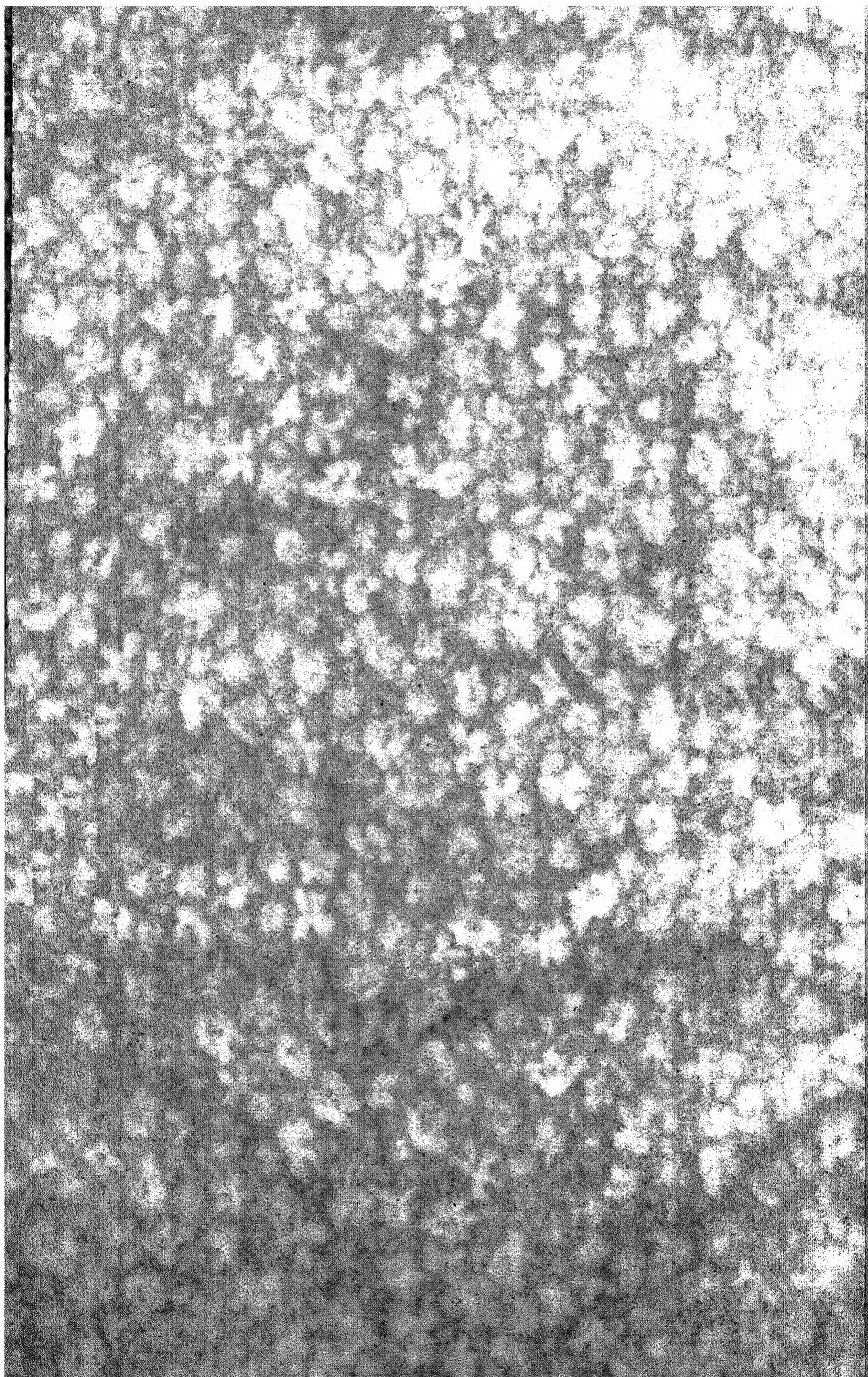
صفحة

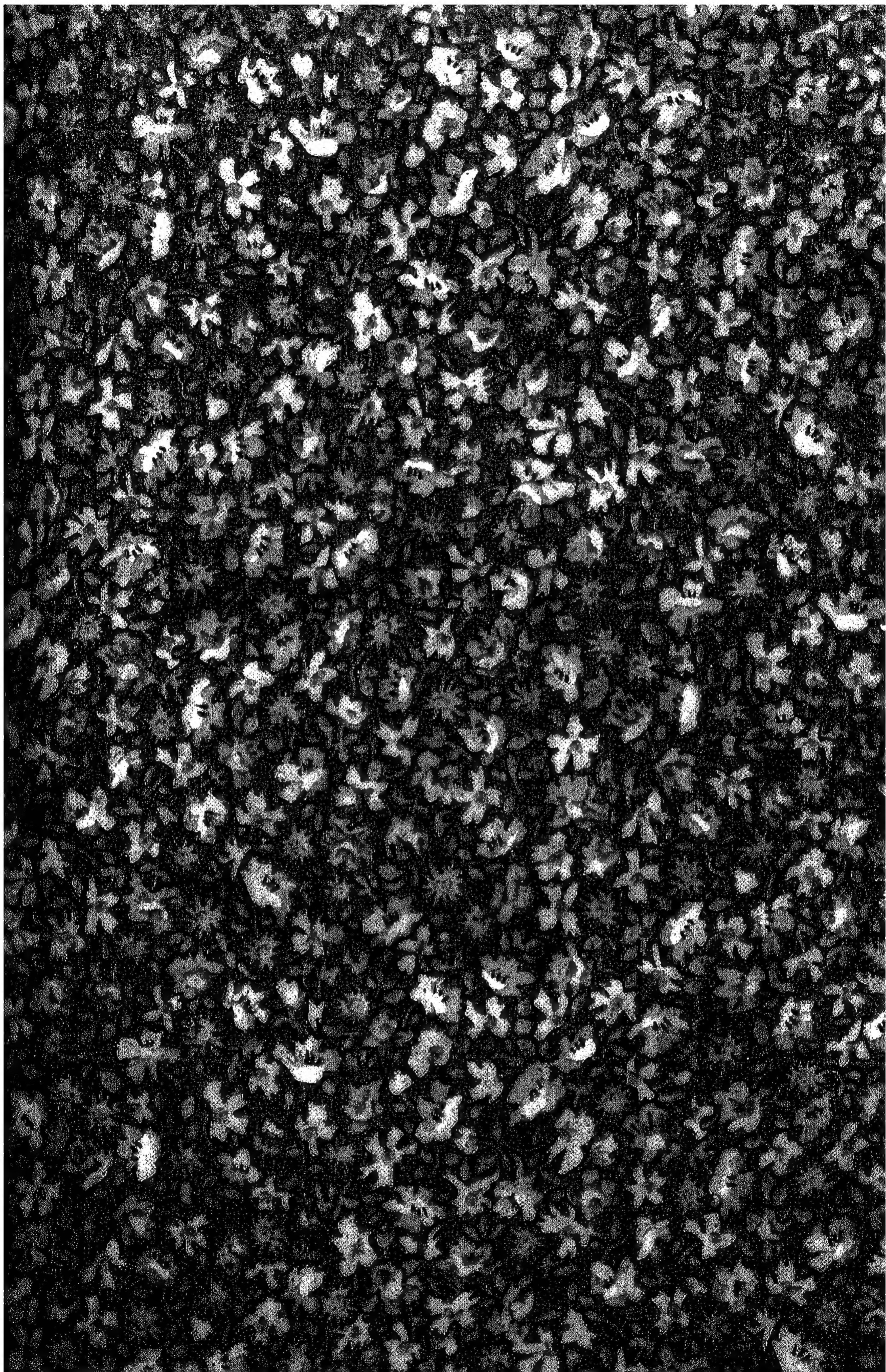
١١٢	ظاهرة الاغتراب فى مجتمع الاستهلاك
١١٩	لماذا فرنسا بالذات ؟
١٢١	حركة تلقائية
١٢٥	الخيال والواقع
١٢٧	حركة العمال
١٣٠	الجوانب السياسية
١٣٩	الأوتوميشن والاقتصاد (١٩٧١)
١٤١	تحديد المقصود بالأوتوميشن ، الأوتوميشن والسيبرنطقيا
١٤٨	انتشار الأوتوميشن
١٤٩	آثار الأوتوميشن
١٥٣	أولا - الأوتوميشن والعمل
١٦٦	ثانيا - الأوتوميشن والفراغ
١٧٨	ثالثا - الأوتوميشن وتطور الحاجات
١٨٩	رابعا - الأوتوميشن والقرارات الاقتصادية
١٩٧	خامسا - علم الاقتصاد نفسه من علوم التحكم الذاتى
٢٠٥	خاتمة : العالم الثالث فى مواجهة الثورة التكنولوجية (١٩٧٢)
٢٠٥	أين « نحن » من كل ذلك ؟
٢١٠	بعض الجوانب الايجابية
٢١٣	بعض الجوانب السلبية
٢٢٢	الأصالة والعصرية

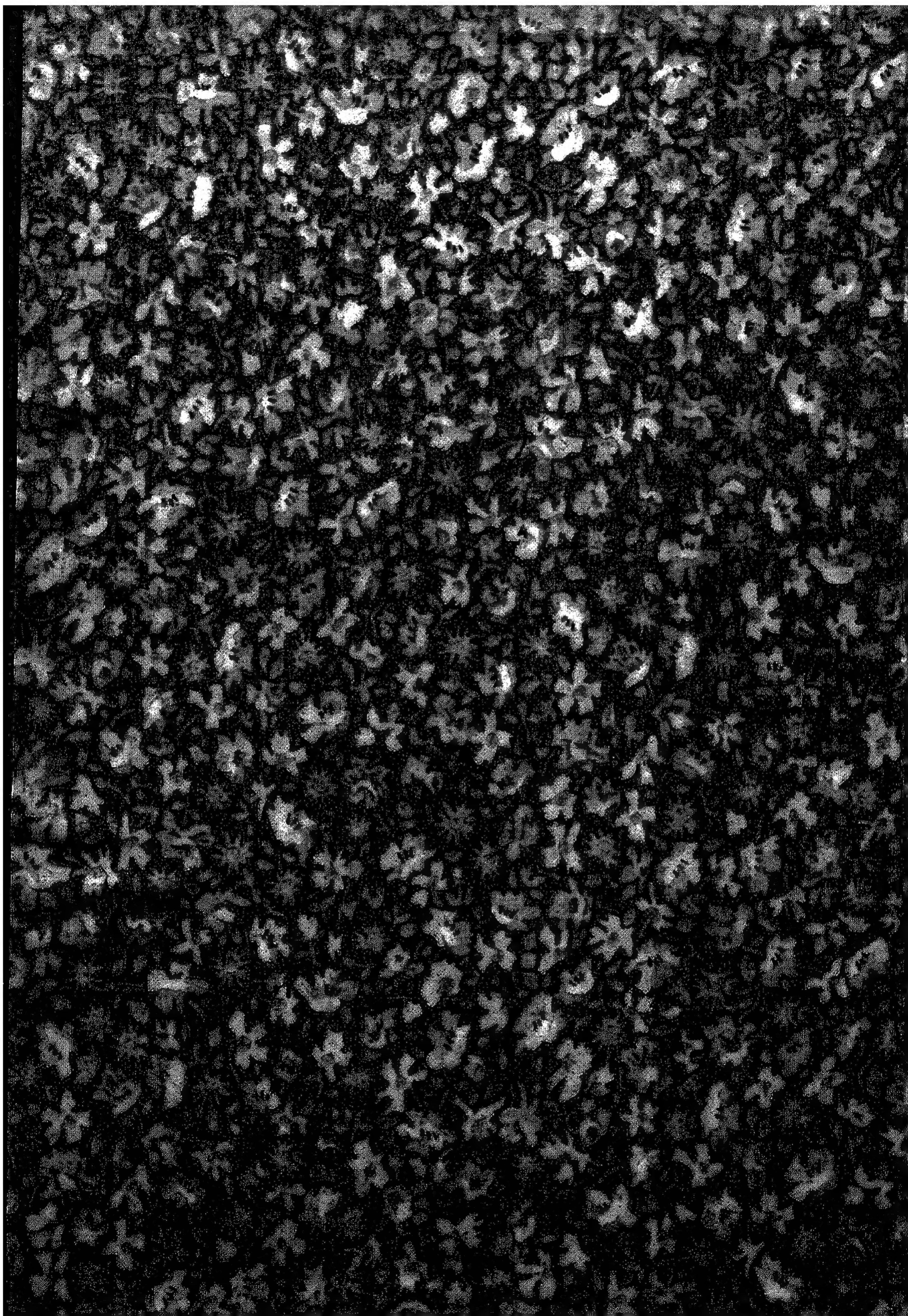
مطبعة اطلس

١١ ، ١٣ ش سوق التوفيقية - القاهرة

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٢/٤٣٢٨







83

Bibliotheca Alexandrina



0357523